الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد حمة لخضر بالوادي

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم التجارية

اطروحة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة الدكتوراه، الطور الثالث
ميدان العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم التجارية
التخصص: تسويق وتجارة دولية

بعنـــــــوان

دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات مجموعة من الدول – دراسة قياسية –

إعداد الطالبة: خشخوش هاجر
المشرف الدكتور: شليق عبد الجليل
المشرف المساعد الدكتورة: بقاط حنان

نوقشت يوم:08 ماي 2024 أمام لجنـة المنـاقشـة المكونة من السادة:

عبد اللاوي عقبة	أستاذ	جامعة الوادي	رئيسا
شليق عبد الجليل	أستاذ محاضر – أ –	جامعة الوادي	مشرفا ومقررا
بقاط حنان	أستاذ	جامعة الوادي	مقررا ثانيا
مخزومي لطفي	أستاذ	جامعة الوادي	ممتحنا
جوادي نور الدين	أستاذ	جامعة الوادي	ممتحنا
غطاس عبد الغفار	أستاذ	جامعة برج بوعريريج	ممتحنا
جوادي عصام	أستاذ محاضر – أ –	المدرسة الوطنية العليا للإحصاء والاقتصاد التطبيقي	ممتحنا

السنة الجامعية 2023-2024

الاهداء

إلى الذي رسخ في وجداني احترام العلم.. وجرأة المبادرة .... والدي العزيز

إلى من هي في الحياة حياة. إليك ينحني الحرف حبا وامتنانا أمي الغالية

إلى ذخري وعزوتي .... إخوتي وأخواتي وأبنائهم

إلى رفيقي في الرحلة زوجي العزيز وإلى قرة عيني أبنائي الأعزاء

إلى أفراد أسرتي الثانية أهل زوجي الكرام عرفانا وتقديرا

إلى كل من مد يد العون لي.

إلى كل طالب علم يسعى للارتقاء بعلمه

إليكم جميعا أهدي هذا البحث

هاجر

شكر

إن خير ما يستهل به هو حمد المولى عز وجل على عطاياه ووافر آلائه له سبحانه وتعالى الفضل والمنة.

أعان فيسر، ويسر فأعان.

أوجه جزيل الشكر والتقدير والامتنان إلى:

إلى المشرف الدكتور **شليق عبد الجليل** والمشرفة المساعدة الدكتورة **بقاط حنان** الذين تفضلا بالإشراف على هذا البحث وقدما في كل النصح والإرشاد في كل خطوة إلى أن وصل إلى صورته الحالية.

السادة أعضاء اللجنة الكرام لقبولهم مناقشة وإثراء هذه الاطروحة

فلكم مني كل الثناء والتقدير

كما أشكر أولئك الذين لم يوفروا جهدا في بناء مستقبلي وبلوغي أسمى المراتب العلمية إليكم معلمي وأساتذتي في مشواري الدراسي.

وإلى كل من مد لي يد العون والمساعدة من أجل المجاز هذا العمل.

راجية من المولى سبحانه وتعالى أن يجزيهم خير الجزاء فإنه خير مسؤول وأكرم مأمول.

هاجر

الملخص

الملخص

الملخص :تهدف هذه الدراسة إلى بيان أثر دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية العالمية للدول العشر الأولى الأكثر تنافسية حسب تصنيف تقرير التنافسية العالمية لسنة 2022 للفترة من 1995-2021 وذلك باستخدام مجموعة من المؤشرات المعبرة عن المتغير التابع وهي مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي ومؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة والمتغيرات المفسرة التي تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والممتثلة في الروابط الخلفية، والروابط الأمامية، وفقا للنتائج التي تم التوصل اليها من تقديرات نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS_igls) لمؤشر التنافسية العالمي تبين أن للروابط الأمامية والروابط الخلفية دور في تعزيز القدرة التنافسية العالمية. ومن ناحية أخرى تظهر التقديرات المستمدة من طريقة مجموعة المتوسط المعزز (AMG) لمؤشر تنافسية الأداء الصناعي ان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تساهم في تعزيز الأداء والكفاءة الإنتاجية على المدى الطويل عبر الروابط الأمامية والخلفية على حد سواء .ومع ذلك تشير تقديرات طريقة الانحدار الكمي (MMQR) إلى أنه في حين تزيد الروابط الأمامية من الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، فإن الروابط الخلفية تساهم في تراجعها بسبب الاعتماد المفرط على الواردات والمدخلات الأجنبية، مما قد يؤدي إلى تراجع القطاعات المحلية ذات الميزة النسبية، مما يجعل من الصعب المنافسة فيها. كما أن استيراد السلع والخدمات الوسيطة يمكن أن يحد من تطوير الصناعات المحلية والارتقاء في سلسلة القيمة على المدى الطويل

الكلمات المفتاحية: سلاسل القيمة العالمية، تنافسية، طريقة مجموعة المتوسط المعزز، طريقة الإنحدار الكمي.

تصنيف JEL: F60 ، F14 ، L60 ، F11، C21 ، C31

Abstract: This study aims to explore the role of participation in global value chains in enhancing the global competitiveness of the top ten most competitive countries according to the 2022 Global Competitiveness Report ranking, for the period from 1995 to 2021. This is achieved by using a set of indicators that represent the dependent variable, which includes the Global Competitiveness Index, the Industrial Performance Competitiveness Index, and the Revealed Comparative Advantage Index, as well as explanatory variables that represent participation in global value chains, manifested in backward and forward linkages. According to the findings obtained from the feasible generalized least squares (FGLS_igls) model estimates for the Global Competitiveness Index, it is evident that both forward and backward linkages play a role in enhancing global competitiveness. On the other hand, estimates derived from the Augmented Mean Group (AMG) method for the Industrial Performance Competitiveness Index suggest that participation in global value chains contributes to enhancing performance and productive efficiency in the long term through both forward and backward linkages. However, estimates from the Mixed Median Quantile Regression (MMQR) indicate that while forward linkages increase the revealed comparative advantage, backward linkages contribute to its decline due to excessive reliance on imports and foreign inputs, which may lead to a deterioration of domestic sectors with comparative advantages, making it difficult to compete in them. Furthermore, importing intermediate goods and services can limit the development of domestic industries and their advancement in the value chain over the long term.

Keywords: Global Value Chains, Competitiveness, Comparative Advantage, AMG, MMQR.

Jel Classification Codes F60 ،F14 ، L60 ، F11 ،C21 ، C31

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات	الصفحة
الاهداء	
شكر	
الملخص	
فهرس المحتويات	
قائمة الأشكال	
قائمة الرموز والاختصارات	
قائمة الملاحق	
المقدمة	أ- ح
الفصل الأول: الإطار النظري للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية	
تمهيد الفصل الاول:	**2**
أولا: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	**3**
1.مفهوم سلاسل القيمة العالمية	**4**
2.محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية	**5**
3.آليات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية	**7**
4.قضايا اقتصادية مرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية	**8**
ثانيا: الإطار النظري للقدرة التنافسية	**18**
1.تعريف القدرة التنافسية	**18**
2.القدرة التنافسية في الأدبيات الاقتصادية	**22**
3.نظرية نموذج بورتر الماسي	**26**
4.العوامل المحددة للقدرة للتنافسية	**27**
5.قياس القدرة التنافسية:	**29**
ثالثا: القدرة التنافسية في ظل سلاسل القيمة العالمية	**40**
1.القدرة على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية	**40**
2.القدرة على البقاء جزء من السلسلة (الحفاظ على المشاركة)	**43**
3. القدرة على الارتقاء داخل السلسلة	**44**
خلاصة الفصل الأول	**51**

الفصل الثاني: الدراسات السابقة	
تمهيد الفصل الثاني	**53**
أولا: عرض الدراسات السابقة	**54**
1.سلاسل القيمة العالمية في ضوء الدراسات السابقة	**54**
2.القدرة التنافسية في ظل الدراسات السابقة	**63**
3.المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية في ظل الدراسات السابقة	**67**
ثانيا: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية	**73**
1.مناقشة الدراسات السابقة	**73**
2.ما يميز الدراسة الحالية	**79**
خلاصة الفصل الثاني	**82**
الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية	
تمهيد الفصل الثالث	**84**
أولا: متغيرات الدراسة والأداء الاقتصادي لدول العينة	**85**
1.مجتمع وعينة الدراسة	**85**
2.متغيرات الدراسة ومصادر البيانات	**85**
3.الأداء الاقتصادي للدول محل الدراسة	**101**
ثانيا: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج	**126**
1. الطرق والاختبارات القياسية	**126**
1.1 النموذج الأول: نموذج مؤشر التنافسية العالمي	**126**
2.1 النموذج الثاني: نموذج تنافسية الأداء الصناعي	**136**
3.1. النموذج الثالث: الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة	**146**
2. تحليل وتفسير النتائج	**153**
1.2 تحليل وتفسير نتائج نموذج مؤشر التنافسية العالمي	**153**
2.2 تحليل وتفسير نتائج نموذج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي	**174**
3.2 تحليل وتفسير نتائج نموذج مؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة	**184**
خلاصة الفصل الثالث	**194**
الخاتمة	**195**
المراجع	**205**

فهرس الجداول

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
1 –1	نقاط الالتقاء بين ريادة الأعمال وسلاسل القيمة العالمية	15
2 –1	النظريات الاقتصادية المفسرة للقدرة التنافسية	24
3 –1	مزايا وعيوب المؤشرات الميزة النسبية	39
4 –1	أدوار الدولة في حوكمة سلاسل القيمة العالمية	50
1 –2	ملخص للدراسات السابقة	76
1 – 3	متغيرات الدراسة ومصدر البيانات	100
2 – 3	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج مؤشر التنافسية العالمي	130
3 – 3	نتائج اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي	131
4 – 3	نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF	131
5 – 3	نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة	132
6 – 3	نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	133
7 – 3	نتائج اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي	133
8 – 3	اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	134
9 – 3	نتائج اختبارات تشخيص النموذج	134
10 – 3	نتائج تقدير نموذج FGLS-igls للبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي	135
11 – 3	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج مؤشر التنافسية العالمي	142
12 – 3	نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية	142
13 – 3	نتائج اختبار تجانس الانحدار	143
14 – 3	نتائج اختبار جذر الوحدة للبانل من الجيل الثاني	144
15 – 3	نتائج اختبار تكامل المشترك للبانل	144
16 – 3	نتائج تقدير المدى الطويل لمجموعة المتوسط المعزز (AMG)	145
17 – 3	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة	148
18 – 3	نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية لمتغيرات النموذج الثالث	149
19 – 3	نتائج اختبار تجانس الانحدار للنموذج الثالث	149
20 – 3	نتائج اختبار تكامل المشترك للبانل لمتغيرات النموذج الثالث	151
21 – 3	نتائج تقدير الانحدار الكمي (MMQR)	151

فهرس الأشكال

قائمة الأشكال

رقم الشكل	عنوان الشكل	الصفحة
1 – 1	رسم توضيحي لمفهوم سلاسل القيمة العالمية	5
2 – 1	مستويات التنافسية	20
1 – 3	تطور مؤشر التنافسية العالمي	86
2 – 3	تطور مؤشر تنافسية الأداء الصناعي	87
3 – 3	تطور الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة	89
4 – 3	تطور متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الامامية	91
5 – 3	تطور متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الخلفية	93
6 – 3	الترتيب العام للدنمارك حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	101
7 – 3	الترتيب العام للدنمارك حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	102
8 – 3	الترتيب العام لسويسرا حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	103
9 – 3	الترتيب العام سويسرا حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	105
10 – 3	الترتيب العام لسنغافورة حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	106
11 – 3	الترتيب العام لسنغافورة حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	107
12 – 3	الترتيب العام للسويد حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	108
13 – 3	الترتيب العام للسويد حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	109
14 – 3	الترتيب العام لهونغ كونغ حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	110
15 – 3	الترتيب العام لهونغ كونغ حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	111
16 – 3	الترتيب العام لهولندا حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	112
17 – 3	الترتيب العام لهولندا حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	113
18 – 3	الترتيب العام لتايوان حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	115
19 – 3	الترتيب العام لتايوان حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	116
20 – 3	الترتيب العام لفنلندا حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	117
21 – 3	الترتيب العام لفنلندا حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	118
22 – 3	الترتيب العام للنرويج حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	120
23 – 3	الترتيب العام للنرويج حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	121
24 – 3	الترتيب العام للو.م.أ حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018- 2022	123

3 – 25	الترتيب العام للو.م.أ حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022	123
3 – 26	الترتيب العام حسب مؤشر التنافسية العالمي من 2020- 2022	125
3 – 27	منهجية الدراسة القياسية للنموذج مؤشر التنافسية العالمي	127
3 – 28	منهجية الدراسة القياسية للنموذج مؤشر الاداء الصناعي	137
3 – 29	منهجية الدراسة القياسية لنموذج مؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة	147
3 – 30	رسم بياني لنتائج معادلة التقدير والكميات لجميع المعاملات نموذج التقدير الكمي	153

قائمة الرموز والاختصارات

قائمة الرموز والاختصارات		
الاختصار	**الدلالة باللغة الإنجليزية**	**التسمية باللغة العربية**
CPTPP	Trans-Pacific Partnership Progressive Agreement	الاتفاقية الشالة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ
UNIDO	United Nations Industrial Development Organization	منظمة الأمم المتحدة للتنمية لصناعية
OECD	Organization for Economic Co-operation and Development	منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية
WEF	World Economic Forum	المنتدى الاقتصادي العالمي
IMD	International Institute for Management Development	المعهد الدولي للتنمية الادارية
ECOWAS	West African States	دول غرب افريقيا
GCI	Global Competitiveness Index	مؤشر التنافسية العالمية
GVC	Global Value Chains	سلاسل القيمة العالمية
CIP	Competitive Industrial Performance Index	مؤشر الأداء الصناعي التنافسي
RCA	Competitive Industrial Performance Index	المزايا النسبية المكشوف
MS	Market Share Index	مؤشر حصة السوق
RSCA	Comparative advantages of symmetric exposed	المزايا النسبية المتماثلة المكشوف
TBI	Trade Balance Index	مؤشر الميزان التجاري
PMG-ARDL	Autoregressive model for distributed slowdown periods	نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة
WDI	World Development Indicators Database	قاعدة بيانات مؤشرات التنمية العالمية
AMG	Reinforced group center model	نموذج وسط المجموعة المعززة
MMQR	Quantitative regression model	نموذج الانحدار الكمي
ICT	Information and communication technology	تكنولوجيا المعلومات والاتصالات
CD	Independence of cross sections	استقلالية المقاطع العرضية

قائمة الملاحق

قائمة الملاحق		
رقم الملحق	عنوان الملحق	الصفحة
1	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج الأول	214
2	اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي	214
3	اختبار التعدد الخطي	214
4	تقدير نموذج التأثيرات الثابته	215
5	تقدير نموذج التأثيرات العشوائية	215
6	اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي	216
7	اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية	216
8	الاختبارات تشخيص النموذج	217
9	تقدير نموذج FGLS-igls	217
10	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج الثاني	218
11	اختبار تجانس الانحدار للنموذج الثاني	218
12	اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني	218
13	تقدير نموذج AMG	219
14	الاحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج الثالث	219
15	اختبار تجانس الانحدار للنموذج الثالث	220
16	اختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث	220
17	تقدير نموذج MM-QR	221

المقدمة

المقدمة

تشير سلاسل القيمة العالمية إلى مجموعة كاملة من الأنشطة التي تؤديها الشركات والعمال في جميع أنحاء العالم لجلب المنتج من تصوره إلى استخدامه النهائي وما بعده، يمكن أن تكون هذه السلاسل معقدة بشكل كبير، وغالبا ما تشمل بلدانا متعددة، يساهم كل منها ببعض مكونات القيمة في المنتج النهائي. وكثيرا ما ينظر إلى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على أنها طريق إلى النمو الاقتصادي والتنمية، والأهم من ذلك، زيادة القدرة التنافسية للدول المعنية.

غالبا ما تقاس القدرة التنافسية لبلد ما في السوق العالمية بقدرته على الحفاظ على وجوده وزيادة حصته في الأسواق الدولية مع تحسين مستويات معيشة مواطنيه أيضا؛ غير أن المشاركة الاقتصادية في سلاسل القيمة العالمية تتجاوز مجرد المشاركة في عملية إنتاج دولية متعددة المراحل، فهي تجسد سبيلا استراتيجيا يمكن للبلدان من خلاله تعزيز قدرتها التنافسية الاقتصادية، وتنويع صناعاتها، وزيادة الإنتاجية، وتحقيق معايير أعلى من الابتكار والتنمية.

وتتطلب هذه المشاركة، رغم أنها مربحة، فهما شاملا لكل من الميزة النسبية – الفوائد الاقتصادية المتأصلة التي يمتلكها البلد بسبب عوامل مثل الموارد ومهارات القوى العاملة – والميزة التنافسية – العناصر الاستراتيجية التي يمكن للبلد تنميتها، مثل التكنولوجيا المتقدمة، وتفوق البنية التحتية، وبيئة الأعمال المواتية.

لقد تحول مشهد الاقتصاد العالمي بشكل كبير بظهور وتطور سلاسل القيمة العالمية، حيث أعاد الترابط بين الاقتصادات، من خلال ما تقدمه القفزات التكنولوجية والسياسات التجارية المحررة، وإعادة تعريف النماذج التقليدية للإنتاج والتجارة، ويمثل هذا النسيج الاقتصادي نظاما من الأنشطة، تنتشر عبر الحدود الوطنية، ويسهم كل منها بقيمة إضافية في المنتجات والخدمات التي تنتشر في السوق العالمية. وتجد البلدان، من تلك المزدهرة ذات التطلعات الصناعية إلى الشركات الاقتصادية العملاقة الراسخة، نفسها داخل هذه الشبكات المعقدة، وأدوارها وفوائدها التي تشكلها العديد من العوامل مثل البراعة التكنولوجية، وجودة بنيتها التحتية، ومهارة قوتها العاملة.

1. السؤال الرئيسي:

في الاقتصاد المعولم المعاصر، تتطلب تعقيدات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية استكشافًا دقيقًا، خاصة في سياق الكيفية التي يمكن بها لهذه المشاركة أن تزيد من القدرة التنافسية الاقتصادية للدول، إن سلاسل القيمة العالمية التي تحدد العمليات المتعددة الأوجه والتي يتم من خلالها ربط الشركات والتكنولوجيات والخدمات على نطاق عالمي، مما يشير إلى التعايش بين ديناميكيات التجارة الدولية وصحة الاقتصاد المحلي وإلى الآليات التي يمكن من خلالها أن تعمل المشاركة في

سلاسل القيمة العالمية على تعزيز المكانة التنافسية لأي دولة على الساحة الدولية و تأثيرها على المشاركة النشطة والاستراتيجية في سلاسل القيمة العالمية على التعجيل بإدخال تحسينات على الابتكار التكنولوجي والكفاءات التشغيلية والإنتاجية الاقتصادية في بلد ما، أو تعزيز بيئة مواتية لجذب الاستثمار الأجنبي المباشر، وتحفيز البحث والتطوير، وتعزيز جودة الصناعات المحلية وتنوعها، ما من شأنه أن يوضح العلاقة بين مشاركة سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية على مستوى الاقتصاد الكلي، وعلى ضوء ما سبق يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية للدول؟

2. الأسئلة الفرعية:

للتمكن من الإجابة على السؤال الرئيسي المطروح بطريقة منهجية، تم تجزئته إلى الأسئلة الفرعية التالية:

- كيف تؤثر الروابط الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية في وقت واحد على وضع بلد ما في مؤشر القدرة التنافسية العالمية، وما هو التفاعل بين هذه الروابط في تشكيل استراتيجيات القدرة التنافسية الوطنية؟
- ما هي الطرق التي تساهم بها الروابط الأمامية والخلفية في الأداء الصناعي على المدى الطويل، وكيف تتجلى هذه المساهمات في تقلبات مؤشر القدرة التنافسية للأداء الصناعي؟
- كيف يمكن ترجمة الكفاءات قصيرة الأجل المكتسبة من الروابط الأمامية والخلفية في سلاسل القيمة العالمية إلى تحسينات طويلة الأجل في الميزة النسبية المتماثلة لبلد ما؟

3. الفرضيات:

وكإجابة أولية على الأسئلة الفرعية المطروحة نعتمد الفرضيات الآتية:

1.3. فرضيات السؤال الفرعي الأول:

- **الفرضية الأولى:** إن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية دوًرا رئيسيًا في تعزيز القدرة التنافسية من خلال المساهمة بسلع وخدمات ذات قيمة مضافة في مراحل الإنتاج اللاحقة على مستوى العالم، حيث تعمل هذه الدول على تحفيز التقدم التكنولوجي والكفاءات التشغيلية والابتكار، مما يعزز قدرتها التنافسية.

- **الفرضية الثانية:** الاقتصادات التي تظهر روابط خلفية واسعة النطاق في سلاسل القيمة العالمية، والتي تتجلى من خلال استيراد السلع والخدمات الوسيطة للإنتاج، ومن خلال الاستفادة من السوق العالمية للمدخلات، تستطيع الوصول إلى أحدث التقنيات ومجموعات المهارات المتنوعة والعمليات المبتكرة، والتي تعد جزءًا لا يتجزأ من تعزيز الأداء الاقتصادي، وبالتالي القدرة التنافسية العالمية

2.3. فرضيات السؤال الفرعي الثاني:

- **الفرضية الثالثة:** تساهم الروابط الأمامية في تحسين القدرة على التوريد والتوزيع، مما يؤدي إلى استجابة أسرع لتقلبات السوق وزيادة في التنافسية الصناعية، وفي المدى الطويل تدعم الروابط الامامية الابتكار في منتجات وخدمات جديدة وتحسين الوصول إلى الأسواق، مما يحقق مكاسب تنافسية مستدامة.
- **الفرضية الرابعة:** تعزز الروابط الخلفية التكامل الإنتاجي والكفاءة عبر تحسين إدارة الإمداد والطلب على المواد الأولية، مما يعزز التنافسية الصناعية، وعلى المدى الطويل فإن الروابط الخلفية تشجع على الابتكار وتحسين الكفاءة الإنتاجية، من خلال تبني تكنولوجيات جديدة وممارسات أفضل، مما يؤدي إلى تحسينات مستدامة في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي ويعزز القدرة التنافسية الصناعية.

3.3. فرضيات السؤال الفرعي الثالث:

- **الفرضية الخامسة:** تؤدي الروابط الأمامية إلى تحسينات فورية في الكفاءة والوصول إلى السوق، مما يعزز الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة من خلال المساهمة بشكل كبير في مراحل الإنتاج الأولية على نطاق عالمي، وتعمل الدول على تعزيز تخصصها وكفاءتها ووجودها في السوق في قطاعات معينة، وبالتالي تعزيز ميزاتها النسبية، وعلى المدى الطويل، تدعم الروابط الأمامية التطور التكنولوجي والابتكار في تطوير المنتج، مما يؤدي إلى تحقيق ميزة تنافسية مستدامة
- **الفرضية السادسة:** تساعد الروابط الخلفية في تحسين إدارة التوريد والمرونة الإنتاجية القدرة على استجابة سريعة للتغييرات في الأسواق العالمية، مما يعزز الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، كما ان البلدان المندمجة بعمق في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية، وذلك من خلال اعتمادها على المدخلات المستوردة تظهر ميزة نسبية متماثلة مكشوفة أقوى. وهذا نظراً لقدرة هذه البلدان على تحسين وزيادة الابتكارات في العمليات الإنتاجية

ومخرجاتها من خلال الاستفادة من مدخلات عالمية متخصصة وعالية الجودة، مما يتيح لهذه الدول المحافظة على موقعها التنافسي وتحسينه في الأسواق العالمية على المدى الطويل.

4. مبررات اختيار الموضوع:

- ارتباط موضوع البحث ارتباطا مباشرا بالتخصص فهو يبحث في تأثير حركة التجارة العالمية على تنافسية الاقتصادات الدولية.
- من شأن البحث في دور المشاركة سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية أن يساعد في فهم الكيفية التي يمكن بها للبلدان أن تشارك في عمليات الإنتاج العالمية بطريقة مستدامة بيئياً، وهو ما أصبح على نحو متزايد معياراً للقدرة التنافسية نفسها
- ستوفر الدراسة في هذا المجال رؤى قيمة لصياغة السياسات التجارية والاستراتيجيات الصناعية ومواقف التفاوض في اتفاقيات التجارة الدولية.
- يمكن أن يؤثر دور الدولة ومشاركتها في سلاسل القيمة العالمية بشكل كبير على جاذبيتها كوجهة للاستثمار، من خلال دراسة الكيفية التي تؤدي بها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى تعزيز القدرة التنافسية، وتستطيع البلدان وضع نفسها بشكل أفضل لجذب الاستثمارات الأجنبية التي تجلب التكنولوجيات والمهارات والفرص الجديدة للشركات المحلية.

5. أهداف الدراسة:

إن الهدف الرئيس لهذه الدراسة هو تحديد الدور الذي يمكن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن تمارسه في تعزيز القدرة التنافسية، بالإضافة إلى:

- تحديد قوة وطبيعة العلاقة بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وتعزيز القدرة التنافسية للدول والوصول إلى نتائج يمكن إسقاطها على اقتصادات من مستويات مختلفة من الدخل.

6. أهمية الدراسة:

إن أهمية دراسة دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية للدول يمكن استخلاصها في عدة نقاط رئيسية:

- يوضح كيف يمكن للتكامل العميق في سلاسل القيمة العالمية أن يحفز التقدم التكنولوجي والابتكار في العمليات الانتاجية.
- يسلط الضوء على دور التنوع الاقتصادي وقدرة النماذج المختلفة على التكيف في مواجهة التحديات الاقتصادية العالمية ويسمح بإجراء دراسة مقارنة لمختلف النماذج والهياكل الاقتصادية، وتوضيح مسارات متنوعة للاستفادة من سلاسل القيمة العالمية لتحقيق النجاح التنافسي.
- يبحث في التفاعل بين المؤسسات وبيئات السياسات والأداء الاقتصادي في سياق سلاسل القيمة العالمية ويشدد على أهمية الأطر المؤسسية القوية في التعامل بنجاح مع سلاسل القيمة العالمية.

7. حدود الدراسة (الإطار المكاني والزماني للدراسة):

مكانيا تتناول الدراسة مجموعة من الدول وهي الدنمارك، سويسرا، سنغافورة، السويد، هونغ كونغ، هولندا، تايوان، فنلندا، النرويج، الولايات المتحدة الامريكية وهي الدول التي حققت المراتب العشر الأولى في الأداء التنافسي حسب تصنيف التنافسية العالمية لسنة 2022.

زمانيا تم تحديد الإطار الزماني لهذه الدراسة في الفترة الممتدة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2021 وذلك عائد لدرجة توافر البيانات المتعلقة بالدول محل الدراسة خلال هذه الفترة، حيث تميزت كل بلد خلال هذه الفترة بالخصائص التالية:

- الدنمارك: دولة ذات رفاهية قوية مع مستويات عالية من الإنفاق الاجتماعي (ارتفاع معدلات الضرائب مقترنًا بمستوى عالٍ من الخدمات الاجتماعية)، التركيز القوي على التجارة الحرة والاقتصاد المفتوح، التقدم الكبير في مجال التكنولوجيا والطاقة المتجددة، وخاصة طاقة الرياح.
- هولندا: اقتصاد مفتوح للغاية مع التركيز على التجارة الدولية، قطاع زراعي قوي، ولا سيما رائد عالمي في مجال الابتكار والكفاءة الزراعية، دور هام في اقتصاد وسياسات الاتحاد الأوروبي، مركز رئيسي للنقل والخدمات اللوجستية.

- سويسرا: تشتهر بقطاع الخدمات المالية، بما في ذلك الخدمات المصرفية والتأمين، مستوى عال من الابتكار الاقتصادي، وخاصة في قطاعات التكنولوجيا الفائقة، قطاع تصنيعي قوي، وخاصة في مجال الأدوات الدقيقة والآلات والأدوية، القدرة الشرائية العالية.
- النرويج: ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي ونظام رعاية اجتماعية قوي، استثمار عائدات النفط في أكبر صندوق ثروة سيادية في العالم، التركيز القوي على المصادر المتجددة والسياسات البيئية.
- السويد: قطاع الصناعات التحويلية قوي، وخاصة في السيارات والاتصالات والآلات الصناعية، مستوى عال من الابتكار واعتماد التكنولوجيا، نظام رعاية اجتماعية كبير ومستوى معيشي مرتفع، الالتزام بالاستدامة البيئية والمساواة بين الجنسين.
- هونغ كونغ: دورها كمركز مالي رائد في آسيا والعالم، معدلات ضريبية منخفضة وسياسات التجارة الحرة، يلعب قطاع العقارات والخدمات أدوارًا مهمة في الاقتصاد، علاقة معقدة مع البر الرئيسي للصين، تؤثر على السياسات والظروف الاقتصادية، خاصة بعد عام 1997.
- تايوان: دورها رئيسي في صناعة الإلكترونيات وأشباه الموصلات العالمية، قاعدة صناعية قوية واستثمارات كبيرة في البحث والتطوير والانتقال من الصناعات كثيفة العمالة إلى الصناعات ذات التقنية العالية.
- فنلندا: نمو كبير في قطاع التكنولوجيا، وخاصة في مجال الاتصالات مع مستوى عال من التعليم والقوى العاملة الماهرة ونظام ضمان اجتماعي قوي، تعرضت للانتكاسات الاقتصادية خلال الأزمات المالية العالمية، ولكنها تعافت مع التركيز على الابتكار والتكنولوجيا.
- سنغافورة: اقتصاد مفتوح يعتمد بشكل كبير على التجارة مع مكانة هامة كمركز مالي عالمي وميناء مزدحم، رقابة حكومية قوية على مختلف القطاعات الاقتصادية، التركيز بشكل كبير على التعليم والتكنولوجيا وتطوير البنية التحتية.
- الولايات المتحدة الأمريكية: أكبر اقتصاد في العالم بقاعدة صناعية متنوعة، وتعتبر دولة رائدة عالميًا في مجال التكنولوجيا والتمويل والابتكار، الآثار الاقتصادية الناجمة عن انفجار فقاعة الدوت كوم سنة 2001، والأزمة المالية سنة 2008، وجائحة كوفيد-19 سنة 2020.

8. المنهج :

انطلاقا من الهدف الرئيسي لهذه الدراسة، ومراعاة لمتطلبات البحث العلمي فقد تضمن إعداد هذه الدراسة عدة مناهج بحثية:

- **المنهج الوصفي التحليلي:** يعتمد هذا المنهج على تجميع المعلومات عن الظاهرة المراد دراستها، ووصفها وتحليل عناصرها وإنشاء صورة دقيقة ومفصلة للوضع الحالي للظواهر المدروسة، وهو ما تم اعتماده في وصف كل متغير من متغيرات الدراسة.
- **المنهج التاريخي:** والذي يستخدم للحصول على المعرفة باستخدام الماضي، ومراعاة للسمة التراكمية للبحث العلمي استخدم هذا المنهج في سرد تطور مفهوم سلاسل القيمة العالمية وتطور مفهوم القدرة التنافسية ودراسة الأبحاث السابقة في الموضوع وتحليلها ومعرفة نقاط الالتقاء والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية.
- **المنهج التجريبي:** اعتمد هذا المنهج في الدراسة القياسية المدرجة في هذه الأطروحة من خلال استخدام مجموعة من بيانات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمختلف مصادرها والبيانات الخاصة التي تعبر عن القدرة التنافسية لعدد من بلدان العالم، بغرض قياس ذلك الأثر المحتمل للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية للدول محل الدراسة.
- **المنهج الاستقرائي:** وتحديدا الاستقراء الناقص والذي يمكن من الحكم على الكل بما يوجد في الجزء من خلال استخلاص النتائج والقدرة على الوصول إلى استنتاجات متعلقة بعينة الدول محل الدراسة يمكن تعميمها على مختلف الاقتصادات.

9.صعوبات الدراسة:

على أهمية الموضوع محل الدراسة فقد ارتبطت الصعوبات فيها بالجانب التطبيقي الذي تطلب وقتًا وجهدًا كبيرين لانتقاء النماذج الأكثر ملاءمة وتعبر عن الظاهرة بعناية والتي يمكن أن تصور بدقة العلاقة بين المشاركة في سلاسل

القيمة العالمية والدور الذي تؤديه لأجل تعزيز القدرة التنافسية للدول. أحد الجوانب الحاسمة في هذه العملية هو إيجاد نماذج لا تمثل الظاهرة بشكل فعال فحسب، بل ترتبط أيضًا بشكل جيد بالبيانات الموجودة المتعلقة بمتغيرات الدراسة.

10.محتوى البحث أو هيكل الدراسة:

بالنظر إلى أهداف الدراسة وللإجابة على الإشكالية المطروحة فيها تم تقسيم هيكل الدراسة إلى ثلاث فصول، الفصل الأول حمل عنوان الإطار النظري للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية و القدرة التنافسية في ثلاث مباحث، عُنيَ المبحث الأول بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، أما المبحث الثاني فتم تخصيصه للإطار النظري للقدرة التنافسية و المبحث الثالث القدرة التنافسية في ظل سلاسل القيمة العالمية، أما الفصل الثاني فتم تخصيصه لعرض و تحليل الدراسات السابقة التي تناولت موضوع الدراسة أو أحد متغيرات الدراسة في مبحثين تناول الأول عرضا للدراسات السابقة أما الثاني فجاء لتحديد علاقة إشكالية الدراسة الحالية بالدراسات السابقة و تحديد أوجه التشابه و الاختلاف و ما يميز الدراسة الحالية، في حين أن الفصل الثالث خصص للدراسة قياسية من خلال مبحثين، الأول للطرق و الاختبارات القياسية و المبحث الثاني لتحليل و تفسير النتائج و مناقشتها، أما خاتمة الدراسة فتضمنت حوصلة لأهم النتائج المتوصل إليها و عرض لجملة من التوصيات المستخلصة و آفاق الدراسة.

الفصل الأول: الإطار النظري للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية

تمهيد:

يوفر هذا الفصل إطاراً نظرياً لفهم دور سلاسل القيمة العالمية في الاقتصاد الحديث، مع التركيز على المحددات وآليات الارتقاء التي تحكم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. إنه يتعمق في العوامل الهيكلية والسياسات التجارية، وتطوير التكنولوجيا والمهارات، وابتكار المنتجات، والتنويع كمؤثرين رئيسيين. كما يتناول الفصل قضايا اقتصادية مثل الاعتماد الاقتصادي والتكتل الإقليمي بسبب مشاركة سلاسل القيمة العالمية. وفي الجزء الأخير، يستكشف الإطار المفاهيمي للقدرة التنافسية، ويدمج المنظورات التي تتراوح بين المقاييس على مستوى الشركات ومؤشرات الاقتصاد الكلي، والتي تنظر في نظرية نموذج الماس لبورتر والعوامل المحددة والمقاييس المختلفة للقدرة التنافسية، وتحديداً في سياق سلاسل القيمة العالمية، وبالتالي تجمع العلاقات المعقدة بين القدرة التنافسية والحوكمة والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

أدى ظهور سلاسل القيمة العالمية وتوسعها السريع على مدى العقدين الماضيين إلى تغيير بيئة التجارة العالمية .تشمل سلاسل القيمة العالمية التجارة القائمة على المهام عبر مراحل متعددة من عملية الإنتاج التي تتم عبر عدد من البلدان المختلفة، حيث تعد المدخلات والصادرات المتعددة للسلع والخدمات الوسيطة ضرورية لإنتاج سلعة نهائية، والتي يمكن أيضًا تصديرها .فيُنظر إلى التجارة الموجهة نحو سلاسل القيمة العالمية على أنها تتيح فرصًا كبيرة للبلدان النامية، ولا سيما الأصغر منها، للاستفادة من التكامل العالمي من خلال تغيير طبيعة القدرة التنافسية .مع المنافسة على الاستثمار في سلاسل القيمة العالمية في سوق عالمي حقيقي، بحيث يكون عامل التنافسية بالنسبة للبلدان الأخرى مهم للغاية[1].

أولا: المشاركة في سلاسل القيمة العالمية

يمكن قياس اندماج البلدان في سلاسل القيمة العالمية من خلال تتبع أصول القيمة المضافة المتجسدة في الصادرات، حيث تسلط تقديرات القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات الضوء على أهمية الواردات لأداء الصادرات، بينما تُظهر القيمة المضافة المحلية المتجسدة في صادرا ت البلدان الشريكة كيف تصل الصناعات داخل بلد ما إلى المستهلكين في الخارج حتى في حالة عدم وجود علاقة تجارية مباشرة.

غالبا ما يشار إلى تقديرات محتوى القيمة المضافة الأجنبية للصادرات على أنها روابط خلفية في سلاسل القيمة العالمية، بينما يُشار إلى محتوى القيمة المضافة المحلية في صادرات البلدان الشريكة (محسوبة على أنها مجموع القيمة المضافة المحلية في صادرات المواد الوسيطة التي تتجسد في صادرات البلدان الأخرى) على أنها روابط أمامية، ويستخدم كل من مؤشر الروابط الأمامية والروابط الخلفية لتقديم مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

بالنسبة لمعظم البلدان تأتي نسبة كبيرة من القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات من نفس المنطقة، مما يعكس أهمية القرب الجغرافي واتفاقيات التجارة الإقليمية.

بين سنتي 1995و 2014 شهدت العديد من البلدان زيادات ملحوظة في حصة القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات حيث أصبحت سلاسل القيمة العالمية راسخة. وظهرت أعلى الزيادات في كل من اليابان والهند، وكوريا، وبولندا، وتركيا،

[1] Vilas Pathikonda and Thomas Farole, "A Capability-Based Assessment of GVC Competitiveness for the SACU Region," n.d., p:1.

كما زادت حصة القيمة المضافة المحلية المتجسدة في صادرا ت الشركاء (الروابط الأمامية في سلاسل القيمة العالمية) بشكل كبير بين سنتي 1995و 2014 لاسيما بالنسبة لبلدان مثل أستراليا والبرازيل وكندا وشيلي والنرويج وجنوب إفريقيا .

يكشف تحليل الأصول القطاعية للقيمة المضافة المحلية في إجمالي الصادرات عن المساهمة المهمة للخدمات المحلية التي شكلت سنة 2014 أكثر من نصف محتوى القيمة المضافة من إجمالي الصادرات في بلدان ك: فرنسا وسويسرا والمملكة المتحدة، وبينما ارتفعت الصادرات المباشرة من منتجات الخدمات في السنوا ت الأخيرة لايزال الطلب الأجنبي على صادرات المواد الخام والسلع المصنعة مدفوعا بحصة كبيرة من نشاط الخدمة المحلية، استمرت أنشطة التصنيع المحلية في كونها مصدرا رئيسيا للقيمة المضافة في إجمالي الصادرات (أكثر من30%) لكل من دولة الشيلي والصين، وألمانيا، واليابان وكوريا.

وهو ما يدل على أن التغييرات في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا تعكس فقط التغييرات في التخصص تجاه الأنشطة في بداية سلاسل القيمة أو نهايتها، بل تعكس أيضا التغيرات في أسعار السلع الأساسية، فعلى سبيل المثال يمكن أن يؤدي ارتفاع أسعار النفط إلى زيادة محتوى الواردات من الصادرات للعديد من البلدان ويمكن تضمين نفس القيمة المضافة المحلية في صادرات العديد من البلدان الأخرى إذا تحركت على طول سلاسل الإنتاج متعددة البلدان. وبالتالي ينبغي توخي الحذر عند تفسير تدابير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بمرور الوقت[1].

1. مفهوم سلاسل القيمة العالمية:

تم ابتكار مصطلح "سلاسل القيمة" في دراسات إدارة الأعمال، حيث صمم بورتر (1985) المفهوم كإطار أساسي لتطوير استراتيجية الشركة لتعزيز القدرة التنافسية من خلال توجيه الانتباه إلى نظام الأنشطة بأكمله الذي ينطوي على إنتاج واستهلاك منتج، إذ يتم أولاً تقسيم كيان الشركة إلى مجموعة من الأنشطة التجارية ذات الوظائف الفردية التي تشكل وحدات تحليلية لتشخيص الميزة التنافسية للشركة. وعندما يكون لدى الشركة هيكل تنظيمي صغير نسبيًا، فإن مهمة كل وحدة (نشاط تجاري) – مثل تصميم المنتج، وشراء المواد، والتسويق، والتوزيع – تميل إلى أن تكون محددة بطريقة ما لمتابعة الهدف الفردي لتلك الوحدة، والذي قد يتعارض أو لا يتعارض مع هدف الوحدات الأخرى.

[1] OECD, "Participation in Global Value Chains" (Paris: OECD, November 22, 2017), https://doi.org/10.1787/sti_scoreboard-2017-33-en.

ومع ذلك في منظور سلسلة القيمة يجب تنظيم جميع الأنشطة بشكل جماعي لضمان الأداء الأمثل لكيان الشركة ككل. تحقيقا لهذه الغاية، يتم فحص طبيعة الروابط بين الأنشطة (سلاسل القيمة) بعناية – تمامًا كما لو كان يرسم مخططًا تشريحيًا للشركة – لاستيعاب العوامل الخارجية المحتملة من خلال التنسيق متعدد الوظائف، والذي يعد مصدرًا مهمًا للميزة التنافسية للشركة[1].

شكل 1 – 1 رسم توضيحي لمفهوم سلاسل القيمة العالمية

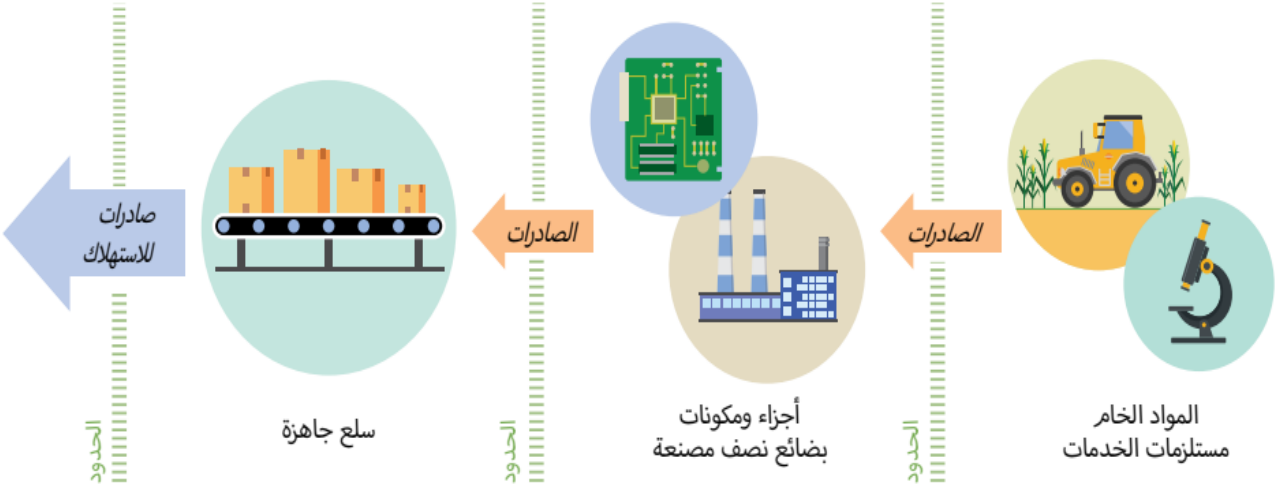

SOURCE:IBRD, *World Development Report 2020 : trading for development in the age of global value chains* (World Bank, 2020), https://digitallibrary.un.org/record/3850531.

2. محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

1.2. المحددات ذات الطبيعة الهيكلية:

من بين أهم محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية نجد المحددات ذات الطبيعة الهيكلية والتي تتسم بكونها المحددات الرئيسية للمشاركة، وتتضمن[2]:

[1] "WTO | Global Value Chain Development Report 2017," accessed November 8, 2023, https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/gvcd_report_17_e.htm.

[2] Przemyslaw Kowalski et al., "**Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies**" (Paris: OECD, April 1, 2015), https://doi.org/10.1787/5js33lfw0xxn-en.

- **حجم السوق**: كلما زاد حجم السوق المحلية، انخفضت المشاركة الخلفية لبلد ما، وزادت المشاركة الأمامية، فالبلدان ذات السوق الأوسع قادرة على الاعتماد على طائفة أوسع من الوسائط المحلية سواء من حيث المشتريات أو المبيعات.
- **مستوى التنمية**: كلما ارتفع نصيب الفرد من الدخل، ارتفع إجمالي المشاركة الآجلة والخلفية، وتميل البلدان المتقدمة النمو إلى زيادة مصدرها من الخارج وبيع حصة أكبر من إجمالي صادراتها كمنتجات وسيطة.
- **الهيكل الصناعي**: كلما ارتفعت حصة قطاع الصناعة التحويلية في الناتج المحلي الإجمالي، زادت المشاركة الخلفية، وانخفضت المشاركة المستقبلية(الأمامية).
- **الموقع**: يتم تنظيم نشاط سلاسل القيمة العالمية حول مراكز التصنيع الكبيرة – فكلما زادت المسافة إلى مراكز التصنيع الرئيسية في أوروبا وأمريكا الشمالية وآسيا، انخفضت المشاركة الخلفية، مما يشير إلى وجود ميزة التموقع قرب هذه الاقتصاديات.

2.2. المحددات المرتبطة بالسياسات التجارية:

ويمكن أيضا أن تؤدي السياسات التجارية وغيرها من السياسات دورا هاما في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية[1]:

- يمكن أن يؤدي انخفاض التعريفات الجمركية على الواردات، سواء في الداخل أو في أسواق التصدير والمشاركة في الاتفاقات التجارية الإقليمية إلى تيسير المشاركة الخلفية والآجلة في سلاسل القيمة العالمية.
- يميل الانفتاح الداخلي للاستثمار الأجنبي المباشر إلى الارتباط ارتباطا كبيرا بالتكامل الخلفي والأمامي.
- السياسات الأخرى المتصلة بسلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك السياسات المتصلة بالتجارة، مثل: تيسير التجارة، وحماية الملكية الفكرية، والأداء اللوجستي، والهياكل الأساسية، ونوعية المؤسسات.

عند النظر في العوامل المذكورة أعلاه بالكامل، تمثل ما يقرب من 60% من التباين عبر البلدان في مستوى تكامل سلاسل القيمة العالمية الخلفية (الشراء أو المصادر)، وحوالي 20% في مستوى تكامل سلاسل القيمة العالمية الآجلة (البيع). وبعبارة أخرى، يمكن تفسير الاختلافات في مدى الاستعانة بمصادر أجنبية تفسيرا جيدا نسبيا بالعوامل المذكورة أعلاه.

[1] Przemyslaw Kowalski et al., lbid, P09.

والأهم من ذلك، بما أن الخصائص الهيكلية تختلف اختلافاً واسعاً بين البلدان، فلا يمكن للمرء أن يقارن ببساطة مستوى المشاركة عبر البلدان ويقول إن بلداً ذا مشاركة أعلى «يعمل بشكل أفضل» في سلاسل القيمة العالمية. وتميل البلدان الأكبر حجما إلى انخفاض معدلات المشاركة، التي غالبا ما تعزى إلى أن لديها أسواقا محلية أكبر تستمد منها سلعها وخدماتها الوسيطة. وثمة طريقة أفضل لتقييم كيفية انخراط البلدان في سلاسل القيمة العالمية تتمثل في قياس الخصائص السياساتية والهيكلية لتحديد المشاركة بهدف تحديد ما إذا كانت البلدان تشارك فوق هذه الخصائص أو دون ذلك.

3. آليات الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية:

تشير آليات الارتقاء إلى الاستراتيجيات والعمليات التي تستخدمها الشركات للارتقاء في سلسلة القيمة، وزيادة القدرة التنافسية والحصول على حصة أكبر من القيمة المتولدة في سلاسل القيمة العالمية.

وتعد آليات التطوير ضرورية للبلدان لزيادة قدرتها التنافسية والانتقال من منتصف السلسلة إلى الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى، وفيما يلي بعض من الآليات التي يمكن من خلالها تحقيق الارتقاء داخل السلسلة[1]:

- **التطوير التكنولوجي**: أحد أكثر الطرق فعالية للارتقاء في سلسلة القيمة هو التحديث التكنولوجي. يمكن للشركات تحسين تقنياتها وعمليات الإنتاج لديها لإنتاج منتجات عالية الجودة، وخفض التكاليف، وزيادة الإنتاجية، كما يمكن للحكومات دعم التحديث التكنولوجي من خلال الاستثمار في البحث والتطوير، وتقديم الإعانات، وتعزيز التعاون بين الشركات والمؤسسات البحثية.
- **تطوير المهارات**: تعد طريقة أخرى مهمة للارتقاء في سلسلة القيمة فيمكن للشركات الاستثمار في تدريب موظفيها لاكتساب مهارات ومعارف جديدة، أيضا يمكن للحكومات دعم رفع مستوى المهارات من خلال الاستثمار في برامج التعليم والتدريب التي تزود العمال بالمهارات والمعرفة اللازمة للمنافسة في الأنشطة ذات القيمة المضافة الأعلى.
- **ابتكار المنتجات والعمليات**: يعد ابتكار المنتجات والعمليات أمرًا بالغ الأهمية للشركات لتمييز نفسها عن المنافسين والارتقاء في سلسلة القيمة، يمكن للحكومات دعم الابتكار من خلال توفير التمويل للبحث والتطوير وحماية الملكية الفكرية وتعزيز التعاون بين الشركات ومؤسسات البحث.

[1] Barnabas Olusegun Obasaju et al., **"Regional Economic Integration and Economic Upgrading in Global Value Chains: Selected Cases in Africa**," *Heliyon* 7, no. 2 (February 1, 2021): e06112, https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2021.e06112.

- **التنويع:** التنويع هو استراتيجية يمكن أن تساعد الشركات على الارتقاء في سلسلة القيمة من خلال التوسع في خطوط الإنتاج أو الأسواق الجديدة. ويمكن للحكومات دعم التنويع من خلال توفير المعلومات وخدمات الدعم لمساعدة الشركات على تحديد فرص جديدة ودخول أسواق جديدة.
- **الشراكات الإستراتيجية:** يمكن للشراكات الإستراتيجية بين الشركات أن تساعدهم في الوصول إلى التقنيات والمعرفة والأسواق الجديدة. يمكن للحكومات دعم الشراكات الإستراتيجية من خلال توفير حوافز للشركات للتعاون ومن خلال خلق بيئة سياسية داعمة.
- **تطوير البنية التحتية:** يعد تطوير البنية التحتية أمرًا ضروريًا للشركات للارتقاء في سلسلة القيمة من خلال تقليل تكاليف الإنتاج والنقل، يمكن للحكومات الاستثمار في البنية التحتية مثل شبكات النقل وأنظمة الطاقة والاتصالات لدعم تطوير سلاسل القيمة العالمية.

4. قضايا اقتصادية مرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

1.4. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتبعية الاقتصادية:

انطلاقا من كون سلاسل القيمة العالمية تشير إلى العمليات التي ينطوي عليها إنتاج وتوزيع السلع والخدمات عبر مختلف البلدان، وأنها ذات أهمية متزايدة في الاقتصاد العالمي على مدى العقود القليلة الماضية حيث سعت الشركات إلى الاستفادة من انخفاض تكاليف الإنتاج والوصول إلى أسواق جديدة، يمكن أن يكون للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية آثار إيجابية وسلبية على الاعتماد الاقتصادي (التبعية الاقتصادية)، فمن ناحية، يمكن أن تساعد المشاركة في سلاسل القيمة العالمية البلدان على تنويع اقتصاداتها وتقليل اعتمادها على عدد قليل من القطاعات الرئيسية أو الشركاء التجاريين؛ بحيث تمكن البلدان من الوصول إلى التقنيات والمعارف والمهارات الجديدة، والوصول إلى الأسواق الأكبر، مما يساعد في تعزيز النمو الاقتصادي، وخلق فرص العمل، وزيادة الصادرات، و من الأمثلة التي تجسد الآثار الإيجابية للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على اقتصاد بلد حالة قطاع المنسوجات و الملابس في الفيتنام، إذ كان لمشاركة فيتنام في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات والملابس تأثير إيجابي على اعتمادها الاقتصادي من خلال تنويع اقتصادها وخلق فرص جديدة للنمو والتنمية:

أصبحت فيتنام لاعباً رئيسياً في صناعة المنسوجات والملابس العالمية، حيث شكلت صادرات المنسوجات والملابس حصة كبيرة من إجمالي صادرات هذا البلد، كانت مشاركة فيتنام في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات والملابس مدفوعة

بانخفاض تكاليف العمالة وسياسات الاستثمار المواتية والقرب الجغرافي من الأسواق الرئيسية، ومن خلال المشاركة في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات والملابس، تمكنت فيتنام من تنويع اقتصادها وتقليل اعتمادها على عدد قليل من القطاعات الرئيسية أو الشركاء التجاريين، كما ساعد نمو صناعة المنسوجات والملابس أيضًا في خلق فرص عمل وتعزيز النمو الاقتصادي في فيتنام.

بالإضافة الى ذلك، سمحت مشاركة فيتنام في سلسلة القيمة العالمية للمنسوجات والملابس للبلاد بالوصول إلى التقنيات والمعارف والمهارات الجديدة، مما ساعد على زيادة الإنتاجية وتحسين جودة منتجاتها، وقد سمح ذلك لفيتنام بالارتقاء بسلسلة القيمة والبدء في إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، مثل المنسوجات التقنية والملابس الراقية.

ومن ناحية أخرى، فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يمكن أن تخلق أيضا اعتمادا اقتصاديا على صناعات أو بلدان معينة، وقد تصبح البلدان المتخصصة في الأنشطة المنخفضة القيمة المضافة مثل التجميع والصناعة التحويلية معتمدة على المدخلات والتكنولوجيا التي تقدمها بلدان أخرى، وهذا يمكن أن يخلق نقاط ضعف في سلسلة التوريد ويجعل هذه البلدان أكثر عرضة للاضطرابات أو التغيرات في الاقتصاد العالمي ويعرضها للتبعية الاقتصادية.

أيضا يمكن أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أيضاً إلى تفاقم التفاوت في الدخل داخل البلدان وفيما بينها، وفي كثير من الحالات، تعود فوائد سلاسل القيمة العالمية في المقام الأول على الشركات الكبيرة المتعددة الجنسيات ومساهميها، وليس على العمال أو الشركات الصغيرة، حيث يمكن أن يؤدي ذلك إلى تركيز الثروة والسلطة، مما قد يكون له آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي، يمكن رؤية أحد الأمثلة على التأثير السلبي للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التبعية الاقتصادية في حالة الصناعة التحويلية في المكسيك:

بسبب قربها من الولايات المتحدة وانخفاض تكاليف العمالة أصبحت المكسيك[1] مركزًا رئيسيًا للتصنيع، لا سيما في صناعة السيارات، ومع ذلك فإن مشاركة المكسيك في سلسلة القيمة العالمية للتصنيع قد خلقت أيضًا نقاط ضعف وتبعيات، وبشكل كبير تعتمد الصناعة التحويلية في المكسيك على الولايات المتحدة، وهي الوجهة لحصة كبيرة من صادراتها،

[1] T Sturgeon, Leonardo Lima Chagas, and Justin Barnes, "Rota 2030: **Updating Brazil's Automotive Industrial Policy to Meet the Challenges of Global Value Chains and the New Digital Economy**," *October* 4 (2017): 2017.

وهذا يخلق نقاط ضعف في سلسلة التوريد، حيث يمكن أن يكون لأي اضطرابات أو تغييرات في اقتصاد الولايات المتحدة الامريكية تأثيرا كبيرا على الصناعة التحويلية في المكسيك.

تتركز الصناعة التحويلية في المكسيك بشكل كبير أيضا في الأنشطة منخفضة القيمة المضافة مثل التجميع والتصنيع، وقد أدى ذلك إلى نشوء حالة تعتمد فيها المكسيك على المدخلات والتكنولوجيا التي تقدمها بلدان أخرى، ولا سيما الولايات المتحدة، مما يمكن أن يجعل من الصعب على المكسيك الارتقاء بسلسلة القيمة والبدء في إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى، على سبيل المثال، إذا أرادت المكسيك إنتاج منتجات متطورة مثل الإلكترونيات المتقدمة أو الآلات عالية التقنية، فستحتاج إلى الوصول إلى التقنيات المتقدمة وعمليات الإنتاج. ومع ذلك، غالبًا ما تكون هذه التكنولوجيات والعمليات مملوكة لشركات كبيرة متعددة الجنسيات مقرها في بلدان أخرى، وقد لا تكون على استعداد لمشاطرتها مع مورديها في المكسيك.

بالإضافة إلى ذلك، كثيرا ما يتطلب إنتاج منتجات ذات قيمة مضافة أعلى قوة عاملة أكثر مهارة واستثمارا أكبر في البحث والتطوير. هذه هي المناطق التي قد تتخلف فيها المكسيك عن البلدان الأخرى، مما قد يجعل من الصعب عليها التنافس في الصناعات ذات القيمة المضافة الأعلى، كما أدت مشاركة المكسيك في سلسلة القيمة العالمية للتصنيع أيضًا إلى عدم المساواة داخل البلاد، وانحصرت فوائد الصناعة التحويلية فيها إلى حد كبير إلى الشركات الكبيرة متعددة الجنسيات بدلاً من العمال أو الشركات الصغيرة، وقد أدى ذلك إلى تركيز الثروة والسلطة، مما قد يكون له آثار سلبية على الاستقرار الاجتماعي والسياسي.

2.4. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والتكتلات الاقليمية[1]:

يمكن أن يكون للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية تأثير كبير على التكتلات الإقليمية وذلك من زاوية كونها تحوي شركات كبيرة تعمل في صناعات متعددة ولها حضور كبير في منطقة أو بلد معين، وفيما يلي بعض الطرق التي يمكن أن تؤثر بها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التكتلات الإقليمية:

[1] Julian Boys and Antonio Andreoni, "**Upgrading through Global, Regional or National Value Chains? Firm-Level Evidence from the East African Textiles & Apparel Sector**," *Geoforum* 144 (August 2023) https://doi.org/10.1016/j.geoforum.2023.103809. P:2

- **فرص التنويع**: من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، يمكن للتكتلات الإقليمية تنويع عملياتها والتوسع في صناعات أو أسواق جديدة، يمكن أن يساعد هذا في تقليل اعتمادها على عدد قليل من القطاعات أو العملاء الرئيسيين، مما قد يجعلها أكثر مرونة في مواجهة الصدمات الاقتصادية.
- **الوصول إلى التكنولوجيات والخبرات الجديدة**: يمكن أن تتيح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية للمجموعات الإقليمية إمكانية الوصول إلى التكنولوجيات والمعارف والخبرات الجديدة، يساعدها ذلك على تحسين منتجاتها وخدماتها وخفض التكاليف وزيادة الكفاءة.
- **زيادة المنافسة**: يمكن أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أيضًا إلى زيادة المنافسة على التكتلات الإقليمية، لأنها تتنافس مع شركات من بلدان ومناطق أخرى، مما يدفعها للابتكار وتحسين عملياتها من أجل الحفاظ على المنافسة.
- **التعرض للصدمات الخارجية**: يمكن أن تكون التكتلات الإقليمية التي تعتمد بشدة على سلاسل القيمة العالمية عرضة للصدمات الخارجية، مثل التغيرات في السياسات التجارية أو الاضطرابات في سلاسل التوريد.

وعليه فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تتيح فرصا (فرصاً جديدة للنمو والتنويع) وتحمل تحديات للتكتلات الإقليمية (يزيد المنافسة والتعرض للصدمات الخارجية)، ومن المهم أن تنظر التكتلات الإقليمية بعناية في المخاطر والفرص المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وأن تضع استراتيجيات للتخفيف من المخاطر المحتملة والاستفادة من الفرص.

3.4. تنامي الاتفاقيات الاقليمية والاتفاقيات الثنائية بين الدول بسبب سلاسل القيمة العالمية[1]:

أوجد نمو سلاسل القيمة العالمية الحاجة إلى مزيد من التعاون الإقليمي والثنائي بين البلدان، ويمكن للاتفاقات الإقليمية والثنائية أن تساعد على تعزيز تدفقات التجارة والاستثمار، وتقليل الحواجز التجارية، وتهيئة بيئة أكثر قابلية للتنبؤ للشركات العاملة في سلاسل القيمة العالمية، وأصبحت الاتفاقات الإقليمية والثنائية المتنامية بين البلدان أكثر شيوعا بسبب تزايد أهمية سلاسل القيمة العالمية. وفيما يلي بعض الطرق التي ساهمت بها سلاسل القيمة العالمية في نمو الاتفاقات الإقليمية والثنائية:

[1] Eduardo Rodrigues Sanguinet, Augusto Mussi Alvim, and Miguel Atienza, "**Trade Agreements and Participation in Global Value Chains: Empirical Evidence from Latin America,**" *The World Economy* 45, no. 3 (March 2022): 702–38, https://doi.org/10.1111/twec.13185.

- **زيادة التدفقات التجارية:** أدت سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة التدفقات التجارية بين البلدان، حيث تسعى الشركات إلى الحصول على مدخلات ومكونات من مختلف البلدان للاستفادة من وفورات التكاليف والفوائد الأخرى، وقد أوجد ذلك حاجة إلى اتفاقات إقليمية وثنائية يمكن أن تساعد على تيسير تدفقات التجارة والاستثمار، وتقليل الحواجز التجارية، وتهيئة بيئة أكثر قابلية للتنبؤ بها للشركات .
- **حماية الملكية الفكرية:** زادت سلاسل القيمة العالمية أيضاً من أهمية حماية الملكية الفكرية، حيث تسعى الشركات إلى حماية ابتكاراتها وتقنياتها من الاستخدام غير المأذون به، ويمكن للاتفاقات الإقليمية والثنائية أن تساعد على تعزيز حماية أكبر للملكية الفكرية عن طريق وضع معايير مشتركة وتوفير آليات قانونية لإنفاذ حقوق الملكية الفكرية.
- **تيسير تدفقات الاستثمار:** أدت سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة تدفقات الاستثمار بين البلدان، حيث تسعى الشركات إلى إنشاء عمليات في بلدان مختلفة للاستفادة من وفورات التكاليف وغيرها من الفوائد، ويمكن للاتفاقات الإقليمية والثنائية أن تساعد على تيسير تدفقات الاستثمار بتوفير قدر أكبر من اليقين وإمكانية التنبؤ للمستثمرين، وتقليل الحواجز التي تعترض الاستثمار، وتشجيع زيادة التعاون بين البلدان.

ومن الأمثلة على الاتفاق الإقليمي الذي تحركه سلاسل القيمة العالمية الشراكة عبر المحيط الهادئ. كانت اتفاقية الشراكة عبر المحيط الهادئ اتفاقية تجارية تم التفاوض عليها بين 12 دولة، بما في ذلك الولايات المتحدة، واليابان وأستراليا وكندا. تم تصميم برنامج الشراكة عبر المحيط الهادئ لتشجيع المزيد من التكامل الاقتصادي بين البلدان المشاركة من خلال خفض التعريفات وتشجيع الاستثمار ومواءمة اللوائح، كان أحد المحركات الرئيسية للبرنامج هو نمو سلاسل القيمة العالمية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، وقد أصبح العديد من البلدان المشاركة في برنامج الشراكة عبر المحيط الهادئ مندمجاً بشكل متزايد في سلاسل القيمة العالمية، وقد صمم الاتفاق للمساعدة في تعزيز المزيد من التعاون والتكامل الاقتصاديين داخل سلاسل القيمة هذه، كما كان يُنظر إلى الشراكة عبر المحيط الهادئ على أنها وسيلة لمواجهة النفوذ الاقتصادي المتزايد للصين، التي لم تكن طرفًا في الاتفاقية.

وتضمنت الشراكة عبر المحيط الهادئ أحكاما مصممة لتعزيز المزيد من المواءمة بين الأنظمة وحماية الملكية الفكرية، التي اعتبرت حواجز رئيسية أمام زيادة التكامل داخل سلاسل القيمة العالمية. وتضمنت الاتفاقية أيضًا أحكامًا تم تصميمها لتعزيز معايير العمل والبيئة، والتي اعتبرت مهمة لتعزيز النمو الاقتصادي المستدام.

على الرغم من أن الشراكة عبر المحيط الهادئ لم يتم تنفيذها أبدًا، حيث انسحبت الولايات المتحدة من الاتفاقية في سنة 2017، إلا أنها تظل مثالًا مهمًا على كيفية دفع سلاسل القيمة العالمية للتعاون والتكامل الإقليميين. واصلت البلدان المتبقية في الاتفاقية العمل من أجل تنفيذ الشراكة عبر المحيط الهادئ، ووقعت اتفاقية خلف تُعرف باسم الاتفاقية الشاملة والتقدمية للشراكة عبر المحيط الهادئ (CPTPP)، والتي دخلت حيز التنفيذ في ديسمبر 2018.

كما عملت العديد من المنظمات الدولية على ابرام مثل هذه الاتفاقيات للتصدي للتحيات والاستفادة من الفرص التي تتحيها المشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

- **منظمة التجارة العالمية:** من خلال طبيعة عملها كمنظمة دولية تشرف على التجارة العالمية وتشجع على الحد من الحواجز التجارية، تنشط منظمة التجارة العالمية في تشجيع زيادة التعاون بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، من خلال وضع اتفاقات تجارية وتعزيز تدابير تيسير التجارة.
- **منظمة العمل الدولية:** هي وكالة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز العدالة الاجتماعية وظروف العمل اللائق في جميع أنحاء العالم، تعمل على تعزيز معايير العمل في سلاسل القيمة العالمية، بما في ذلك وضع اتفاقيات بشأن شروط ومتطلبات العمل اللائق.
- **مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد):** منظمة تابعة للأمم المتحدة مسؤولة عن تعزيز التجارة والاستثمار الدوليين، جاءت مساهمته في تشجيع زيادة التعاون بين البلدان المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر وضع سياسات لتعزيز النمو الشامل والتنمية المستدامة.
- **منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي:** هي منظمة دولية تعزز النمو الاقتصادي والتنمية، وتنشط منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي في تعزيز السياسات الرامية إلى دعم سلاسل القيمة العالمية، من خلال العمل على وضع مبادئ توجيهية للمؤسسات المتعددة الجنسيات وتعزيز السلوك التجاري المسؤول.

ومنه يمكن القول إن عمل هذه المنظمات على ابرام الاتفاقيات تعكس الاعتراف المتزايد بأهمية سلاسل القيمة العالمية للتجارة العالمية والتنمية.

4.4. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والاشتراطات البيئية[1]:

ترتبط المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ارتباطا وثيقا بالقضايا البيئية، ويعود ذلك إلى تعقيدات عمليات الإنتاج التي تمتد عبر بلدان ومناطق متعددة، يمكن أن تؤدي القرارات الاقتصادية المتخذة داخل هذه السلاسل إما إلى تفاقم المشاكل البيئية أو التخفيف من حدتها، وفيما يلي بعض النقاط التي تحدد ذلك:

- **استخراج الموارد واستهلاكها:** تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى زيادة استخراج الموارد ويتم الحصول على المواد الخام من مصادر عالمية، يمكن أن تؤدي عمليات الاستخراج مثل التعدين أو قطع الأشجار إلى إزالة الغابات وتدمير الموائل والتلوث.
- **استخدام الطاقة والانبعاثات:** تعتمد عمليات الإنتاج الموزعة عالميا على مصادر الطاقة التي تختلف في كثافة الكربون، وقد تعتمد بعض المناطق على الفحم، بينما تستخدم مناطق أخرى مصادر طاقة نظيفة، وسيعتمد التأثير الصافي على الانبعاثات العالمية على مزيج الطاقة عبر سلاسل القيمة العالمية، كما أن نقل البضائع الوسيطة والنهائية عبر مسافات طويلة يزيد من استهلاك الوقود والانبعاثات المرتبطة به.
- **توليد النفايات وإدارتها:** وقد تولد المراحل المختلفة لسلسلة القيمة نفايات، وتعتمد معالجة هذه النفايات على اللوائح والقدرات الإقليمية، في بعض الحالات، قد يتم إلقاء النفايات أو معالجتها بشكل غير صحيح، مما يؤدي إلى التلوث.

ومن الناحية الاقتصادية قد تخفض المناطق معاييرها البيئية لاجتذاب الاستثمار الأجنبي أو الحفاظ على قدرتها التنافسية، مما قد يؤدي إلى زيادة التدهور البيئي، وقد تعطي البلدان الأولوية للنمو الاقتصادي السريع (من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية) على حماية البيئة، ولا سيما في المراحل الأولى من التنمية. ويمكن أن يؤدي ذلك إلى مكاسب قصيرة الأجل على حساب الاستدامة البيئية على المدى الطويل.

[1] Muhammad Nadeem et al., "**Efficiency of Domestic Institutional Arrangements for Environmental Sustainability along the Way to Participate in Global Value Chains: Evidence from Asia**," *Economic Research-Ekonomska Istraživanja* 36, no. 1 (December 31, 2023), https://doi.org/10.1080/1331677X.2022.2077793. : PP:517-535

وعلى الجانب الإيجابي، يمكن للسلاسل العالمية للقيمة أن تحقق كفاءات في الإنتاج بسبب وفورات الحجم، مما يؤدي إلى انخفاض استخدام الموارد لكل وحدة من الناتج، من الممكن أيضا أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى نقل التكنولوجيات الأنظف وأفضل الممارسات من الشركات الرائدة إلى الموردين المحليين، مما يؤدي إلى تحسين النتائج البيئية.

ويمكن للسلاسل العالمية للقيمة أن تنشر الوعي البيئي، لأن المنتجات المخصصة للأسواق العالمية تحتاج إلى الوفاء بمعايير أو شهادات بيئية معينة، هذا يمكن أن يدفع الممارسات المستدامة في جميع أنحاء السلسلة، ويمكن أن تؤثر مشاركة سلاسل القيمة العالمية على التدفقات المالية المتعلقة بالبيئة، على سبيل المثال يصبح تداول ائتمانات الكربون أو السندات الخضراء مناسبا للشركات العاملة في سلاسل القيمة العالمية، حيث تسعى إلى تعويض انبعاثاتها أو تمويل المبادرات الخضراء.

5.4. ريادة الأعمال والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية:

يمكن وصف العلاقة بين ريادة الأعمال وسلاسل القيمة العالمية على أنها علاقة تكافلية يستفيد كل طرف فيها من ميزات الطرف الآخر[1]، في حين توفر سلاسل القيمة العالمية لرواد الأعمال منصات للنمو والوصول إلى الأسواق والتعلم، فإن رواد الأعمال يقدمون لسلاسل القيمة العالمية الابتكار ونماذج الأعمال الجديدة، ويمكن أن يؤدي الإدماج الفعال لريادة الأعمال في سلاسل القيمة العالمية إلى تعزيز ديناميكيات التجارة العالمية، وزيادة الابتكار، وممارسات تجارية أكثر استدامة[2]، يمكن تلخيص بعض النقاط وفق الجدول التالي:

جدول 1– 1 نقاط الالتقاء بين ريادة الأعمال وسلاسل القيمة العالمية

المنظور / المعيار	ريادة الأعمال	سلاسل القيمة العالمية
الوصول إلى الأسواق العالمية	يمكن لأصحاب المشاريع، الوصول إلى أسواق أكبر وتوسيع قاعدة عملائهم من خلال الاندماج في سلاسل القيمة العالمية	تستفيد سلاسل القيمة العالمية من دمج منتجات أو حلول مبتكرة من رواد أعمال جدد، وتنويع نطاق منتجاتها، واحتمال اكتساب ميزة تنافسية

[1] Andrea Szalavetz, "**Digital Transformation – Enabling Factory Economy Actors' Entrepreneurial Integration in Global Value Chains?**," *Post-Communist Economies* 32, no. 6 (August 17, 2020): 771–92, https://doi.org/10.1080/14631377.2020.1722588.

[2] Zicheng Ma et al., "**National Innovation Systems and Global Value Chain Participation: The Role of Entrepreneurship,**" *The European Journal of Development Research* 34, no. 2 (April 1, 2022): 897–920, https://doi.org/10.1057/s41287-021-00405-0.

نقل المعرفة والتكنولوجيا	الاستفادة من التقنيات المتقدمة وأفضل الممارسات ونماذج الأعمال السائدة في سلاسل القيمة العالمية، والتي يمكن أن تسرع نمو الأعمال وتحسن كفاءتها	غالبا ما يقدم رواد الأعمال حلولا وتقنيات مبتكرة يمكنها تحسين أو تطوير العمليات الحالية داخل سلسلة القيمة
الحجم وكفاءة الإنتاج	يمكن للاندماج في سلاسل القيمة العالمية أن يمكن رواد الأعمال من تحقيق وفورات الحجم، وخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الربحية	من خلال تأهيل مشاريع ريادة الأعمال كموردين أو شركاء، يمكن لسلاسل القيمة العالمية الوصول إلى قدرات إنتاج أكثر كفاءة أو فريدة من نوعها
الوصول إلى رأس المال والاستثمار	قد يجد رواد الأعمال المرتبطون بسلاسل القيمة العالمية أنه من الأسهل جذب الاستثمار، لأن مشاركتهم في شبكة عالمية يمكن أن تقلل من المخاطر المتصورة وتعد بعوائد أفضل للمستثمرين	يمكن أن يكون الاستثمار في مشاريع ريادة الأعمال الواعدة أو الشراكة معها استراتيجية نمو للشركات داخل سلاسل القيمة العالمية
المخاطر والتحديات	قد يواجه رواد الأعمال متطلبات جودة صارمة ومنافسة عالية وضغوطا لخفض التكاليف	قد يشكل تأهيل المشاريع الريادية الأحدث والأقل رسوخا مخاطر تتعلق بالجودة أو الموثوقية أو الحجم
الاستدامة والابتكار	يركز العديد من رواد الأعمال المعاصرين على الأعمال المستدامة والمسؤولة اجتماعيا، ويمكن أن تساعدهم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على توسيع نطاق هذه الحلول المستدامة	نظرا لوجود دفعة عالمية نحو الاستدامة، فإن دمج حلول ريادة الأعمال الصديقة للبيئة يمكن أن يساعد سلاسل القيمة العالمية على تلبية المعايير التنظيمية وتلبية احتياجات المستهلكين المهتمين بالبيئة

المصدر: من إعداد الطالبة

6.4. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وفرصة الارتقاء:

توفر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية العديد من الفرص الاقتصادية للشركات والمناطق، غالبا ما تظهر هذه الفرص في شكل تحسينات داخل سلسلة القيمة، وفيما يلي كيف يمكن أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى التعزيز الاقتصادي داخل سلسلة القيمة[1]:

[1] Folorunsho M. Ajide, "**Business Climate and Global Value Chains: Insights from Africa**," *Transnational Corporations Review* 15, no. 4 (December 1, 2023): 79–89, https://doi.org/10.1016/j.tncr.2022.11.001.

- **مكاسب الكفاءة:** تصبح الشركات أكثر تخصصا في الأنشطة التي تتمتع فيها بميزة نسبية، يمكن أن يؤدي هذا التخصص إلى مكاسب في الكفاءة وخفض التكاليف حيث تركز الشركات على مهام محددة في عملية الإنتاج.
- **الوصول إلى التكنولوجيا المتقدمة وأفضل الممارسات:** تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى نقل التكنولوجيا، ويمكن للشركات في البلدان النامية، على وجه الخصوص، أن تستفيد من الوصول إلى أحدث التكنولوجيات والممارسات التجارية التي تستخدمها الشركات الرائدة في البلدان المتقدمة.
- **وفورات الحجم**: العمل في السوق العالمية يسمح للشركات بالإنتاج على نطاق أوسع، هذا يمكن أن يقلل من متوسط تكلفة الإنتاج لكل وحدة، خاصة بالنسبة للصناعات ذات التكاليف الثابتة الكبيرة.
- **التعلم والابتكار**: يمكن أن يؤدي التعرض للأسواق العالمية وبيئات الأعمال المتنوعة إلى تحفيز الابتكار، تتعلم الشركات من الشركاء الدوليين وتتكيف مع تفضيلات المستهلكين المتنوعة، وتبتكر للحفاظ على قدرتها التنافسية.
- **تنويع السوق**: يمكن للشركات تقليل المخاطر الاقتصادية عن طريق البيع إلى أسواق متعددة، وتنويع فرص الوصول إلى الأسواق يقلل من الاعتماد على سوق واحدة ويمكن أن يحقق الاستقرار في الإيرادات.
- **الارتقاء في سلسلة القيمة**: بمرور الوقت، يمكن للشركات الانتقال إلى أنشطة ذات قيمة مضافة أعلى، على سبيل المثال قد تتولى الشركة التي ركزت في البداية على التجميع في النهاية أدوار التصميم أو العلامة التجارية أو البحث والتطوير والحصول على حصة أكبر من القيمة.
- **تحسين الجودة والمعايير**: ولتلبية متطلبات سلاسل القيمة العالمية، ولا سيما تلك التي ترتكز عليها الشركات المتعددة الجنسيات، غالبا ما تحتاج الشركات المحلية إلى تحسين جودة المنتجات والتقيد بالمعايير الدولية.
- **زيادة الاستثمار**: من الأرجح أن تجتذب الشركات المندمجة في سلاسل القيمة العالمية الاستثمار الأجنبي المباشر، يمكن أن يجلب هذا الاستثمار رأس المال والتكنولوجيا والخبرة، مما يزيد من الارتقاء داخل السلسلة القيمة، وقد يكون لدى الشركات العاملة في سلاسل القيمة العالمية، بفضل عملياتها وشراكاتها العالمية، فرص أفضل للحصول على التمويل ويسهل عليهم تأمين القروض أو جذب المستثمرين.

ثانيا: الإطار النظري للقدرة التنافسية

تقييم القدرة التنافسية عملية معقدة يمكن تناولها من عدة زوايا، فعادة ما ينظر الباحثون في خيارين رئيسيين: استخدام المنهجيات المصاغة في نظريات التجارة الدولية أو بناء نماذج متعددة المتغيرات ضمن نظرية الميزة التنافسية [1] وتماشيا مع التعريفات الأكثر انتشارا من قبل Scott (1985) تعتبر القدرة التنافسية بمثابة المنافسة الناجحة للشركات أو الصناعات أو البلدان في الأسواق العالمية. وهي متجذرة بعمق في نظريات التجارة الدولية، إذ غالباً ما يتم تعريف التنافسية بناء على نظريتين كلاسيكيتين رئيسيتين: نظرية David Ricardo's للميزة النسبية[2] سنة 1917 ونظرية عامل الوقف للمزايا النسبية، كما هو محدد في نموذج Heckscher-Ohlin[3] سنة 1933 التي يعتبر كلاهما البلدان موضوعاً للمنافسة، إلى جانب هذه النظريات هناك نظرية التجارة الجديدة ونظرية التجارة الجديدة "الجديدة" و التي تقدم افتراضات أخرى حيث تعتبر الشركات موضوعات منافسة رئيسية بدلاً من الدول.

تم تطبيق مؤشر المزايا النسبية المكشوف (RCA) المعروف أيضاً باسم مؤشر Balassa أو مؤشر ميزة التصدير المكشوف على نطاق واسع في قطاع الزراعة[4] يقوم المؤشر بتقييم الأداء النسبي للصادرات لكشف ما إذا كان للبلد مزايا أو عيوب نسبية في إنتاج سلعة معينة، تكشف بيانات التجارة العالمية أن الدول تميل إلى التخصص في المنتجات الأكثر قدرة على المنافسة، وبالتالي كلما زادت مشاركة قطاع ما في إجمالي صادرات بلد ما، زادت الميزة التنافسية التي تتمتع بها الدولة في هذا الصدد.

1. تعريف القدرة التنافسية:

1.1. القدرة التنافسية من منظور جزئي:

على مستوى المنشأة يوجد مفهوم واضح ومحدد للتنافسية يقوم على قدرة المنشأة على المنافسة والنمو وتحقيق الأرباح، وبالتالي كلما كانت المنشأة قادرة على إنتاج منتجات تلاقي احتياجات الأسواق الدولية من حيث السعر والجودة كلما

[1] Roman Gordeev, "**Comparative Advantages of Russian Forest Products on the Global Market,**" *Forest Policy and Economics* 119 (October 1, 2020): 102286, https://doi.org/10.1016/j.forpol.2020.102286.

[2] David Ricardo, "**From the Principles of Political Economy and Taxation**," in *Readings in the Economics of the Division of Labor: The Classical Tradition* (World Scientific, 2005), 127–30.

[3] A. W. Flux, "**Interregional and International Trade By Bertil Ohlin; International Economics By R. F. Harrod**," *The Economic Journal* 44, no. 173 (March 1, 1934): 95–102, https://doi.org/10.2307/2224730.

[4] **Sinézio Fernandes Maia, "Impactos Da Abertura Econômica Sobre as Exportações Agrícolas Brasileiras: Analise Comparativa**," 2002, 1–20.

كانت أكثر تنافسية وكلما تأكد بقاؤها في السوق، وكلما كانت المنشأة أكثر تنافسية مقارنة بمنافسيها كلما استحوذت على حصة أكبر في السوق الذي تعمل به[1]،وفيما يلي بعض تعريفات الباحثين للقدرة التنافسية على مستوى المنشأة:

القدرة التنافسية هي قدرة المنشأة على الإنتاج والمنافسة وتحقيق الأرباح والنمو، من خلال قدرتها على مواجهة متطلبات السوق المفتوحة والمنافسة في اتجاه الهيمنة على الحصة السوقية[2].

كما تعرف القدرة التنافسية للمنشأة بأنها القدرة على توفير المنتوجات والخدمات على نحو أكثر فاعلية وكفاءة من المنافسين ذوي الصلة.

وتعرَّف تنافسية الشركة بالقدرة على تزويد المستهلك بمنتوجات وخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية، وقدرة قطاع شركات صناعية معيّنة على تحقيق النجاح المستمر في الأسواق الدولية من دون الاعتماد على الدعم والحماية الدوليين كما يمكن أن تعرف القدرة التنافسية في تحقيق مستويات مرتفعة من المعيشة من خلال التحسينات المستمرة في الإنتاجية على مستوى الاقتصاد.

القدرة التنافسية على مستوى المؤسسة، فهي القدرة على تزويد المستهلك بالسلع والخدمات بشكل أكثر كفاءة وفاعلية من المنافسين الآخرين في السوق الدولية في ظل غياب الدعم والحماية الحكوميين، ويتم ذلك من خلال رفع إنتاجية عوامل الإنتاج.

بينما عنت **القدرة التنافسية على مستوى القطاع** أيضًا القدرة الحالية والمستقبلية على تصميم السلع وإنتاجها أو توفير الخدمات بجودة عالية (ملائمة) وتكلفة قليلة نسبيا، لتعظيم الأرباح في الأمد الطويل.

كما **تعرّف القدرة التنافسية على مستوى الصناعة** بأنها تمثل قدرة مؤسسات القطاع الصناعي في تحقيق النجاح المستمر في الأسواق الدولية من دون الاعتماد على دعم الدولة وحمايتها.

---

[1].مجدي بربري محمود. ، محددات التنافسية العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 1، سنة 2022 ، ص:6

[2] أحمد فتحي عبد المجيد قاسم, القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية (المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات, 2022), ص: 21.

شكل 1 – 2 مستويات التنافسية

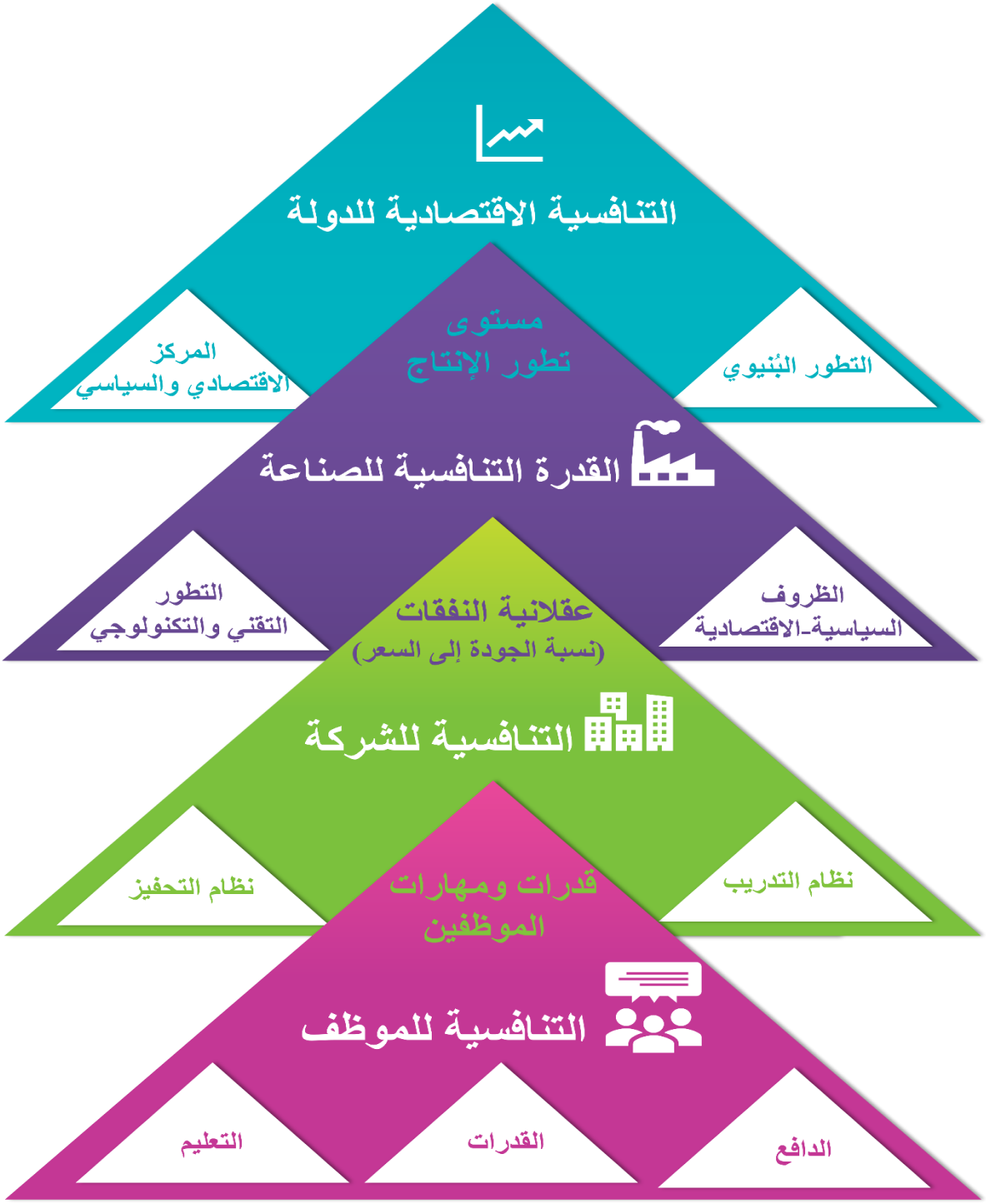

Source: Janno Reiljan, Maria Hinrikus, and Anneli Ivanov, "**Key Issues in Defining and Analysing the Competitiveness of a Country**," SSRN Electronic Journal, 2003, https://doi.org/10.2139/ssrn.418540.

2.1. منظور الاقتصاد الكلي للقدرة التنافسية:

على الرغم من أن القدرة التنافسية تُعَدّ الهدف الرئيس للسياسات الاقتصادية؛ فالافتقار إلى مفهوم مشترك ومقبول لهذه القدرة التنافسية يشكل معضلة أمام صياغة نوع من التفسيرات المتنوعة في إطار السياسات الاقتصادية الكلية، وفي حين هناك من ذهب إلى اعتبار أن مفهوم القدرة التنافسية على المستوى الكلي خال من المعنى، لأنه لا يمثل مفهومًا تناظريًا للمفهوم نفسه في إطار الاقتصاد الجزئي؛ إلا أن مفهوم القدرة التنافسية يُستخدم في الأغلب لتحليل أداء الاقتصاد الكلي من خلال شرح السمات الاقتصادية للبلدان ومقارنتها، ولا سيما التجارية منها، والتي تساعد على تفسير اتجاهات التجارة الدولية، كما يعكس طبيعة العوامل النوعية التي تؤثر في الأداء التجاري للاقتصاد، كالقدرة على الابتكار التقني، ودرجة التخصص في المنتجات. وفيما يلي بعض تعاريف القدرة التنافسية[1]:

- **تعريف اللجنة الاقتصادية المشكلة المعنية بالتنافسية سنة 1984** "القدرة التنافسية للدولة هي الدرجة التي تستطيع بها الدولة إنتاج سلع وخدمات تلبي معايير ومتطلبات الأسواق العالمية وذلك في ظل سوق حرة عادلة مع تحقيق زيادة في الدخل الحقيقي لمواطنيها وزيادة في خلق فرص العمل وتحسين مستوى المعيشة مع الالتزام بقدرة الدولة التامة على سداد التزاماتها الخارجية وعدم الاقتصار على منظور ضيق للتنافسية يهتم فقط بتحسين حالة الميزان التجاري".
- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية OECD** "هي الدرجة التي تستطيع بها الدولة إنتاج سلع وخدمات تلائم متطلبات السوق العالمي وذلك في ظل سوق عالمية مفتوحة مع زيادة الدخل الحقيقي لمواطنيها".
- **تعريف تقرير التنمية الأوروبي 2000**: يكون الاقتصاد قادرا على المنافسة إذا كان بإمكان سكانه التمتع بمستويات معيشية عالية ومرتفعة (تحسين مستوى معيشة السكان) وعمالة عالية (معدل توظيف مرتفع) على أساس مستدام أي أنه ينبغي ألا يتسبب مستوى النشاط الاقتصادي في توازن خارجي غير مستدام للاقتصاد ولا ينبغي أن يؤثر سلبا على رفاهية الأجيال القادمة"
- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي WEF** " هي مجموعة العوامل والمؤسسات والسياسات التي تحدد إنتاجية اقتصاد دولة ما والتي بدورها تحدد إلى أي مدى يمكن لهذا الاقتصاد أن ينمو ويزدهر"

[1] Directorate-General Regional Policy, "**A Study on the Factors of Regional Competitiveness**," 2003.pp:1-3

- **تعريف المعهد الدولي للتنمية الإدارية IMD** "القدرة التنافسية للدولة هي مفهوم شامل يقيم قدرة الدولة على خلق والحفاظ على بيئة اقتصادية مستدامة قادرة على خلق قيمة مضافة لمؤسسات هذه الدولة وتحسين رفاهية مواطنيها اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً"

من خلال التعريفات السابقة يمكن تحديد العناصر الأساسية المؤثرة في القدرة التنافسية للدولة على المستوى الكلي كما يلي:

- اتفقت جميع التعريفات على أن القدرة التنافسية لابد وأن تقترن بتحسين مستوى معيشة المواطنين داخل الدولة من خلال زيادة الدخل الحقيقي وتحقيق عدالة في توزيع الدخل وزيادة نصيب الفرد من الدخل القومي.
- تتطلب زيادة القدرة التنافسية للدولة العمل في إطار سوق دولية حرة واقتصاد مفتوح يشجع على التنافس مع الدول الأخرى والتطور والابتكار المستمرين.
- تحسين القدرة التنافسية للدولة عملية مستمرة وليست مجرد تغيرات قصيرة الأجل قد ينتج عنها نمواً غير مستدام.
- لا يجب أن يقتصر مفهوم التنافسية على تحسين مستوى المعيشة من جانب ارتفاع الدخل الحقيقي فقط، بل يجب أن يمتد ليشمل ازدهار مستوى المعيشة على المستوى الاجتماعي والثقافي والبيئي.
- جميع مفاهيم التنافسية تعاملت مع القدرة التنافسية للدولة كنتيجة مثل (تحسن الإنتاجية – تحسن مستوى المعيشة) بدلاً من تحديد العوامل التي تفسر القدرة التنافسية للدولة في حد ذاتها.

2. القدرة التنافسية في الأدبيات الاقتصادية:

لخص **مارتن** المنافسة من قبل المدارس الرئيسية للنظرية الاقتصادية: النظرية الكلاسيكية، لنظرية الكلاسيكية الجديدة، النظرية الاقتصادية الكينزية، اقتصاديات التنمية؛ نظرية النمو الاقتصادي الجديدة ونظرية التجارة الجديدة. ووفقا لهذه النظريات، تختلف الآثار المترتبة على القدرة التنافسية، حيث:

تعتمد **النظرية الكلاسيكية** على نظريات المزايا المطلقة والمقارنة ويتمثل مصدر المزايا في الاختلافات في الإنتاجية النسبية بين البلدان، وإذا كانت الإنتاجية هي نفسها بين البلدان، فلا يوجد أساس للتجارة ذات المنفعة المتبادلة. وفقا **للنظرية الكلاسيكية الجديدة**، تمثل النسب المختلفة لعوامل الإنتاج بين البلدان مصدرا للمزايا؛ وإذا كانت نسب العوامل متماثلة

فيما بين البلدان فلا يوجد أساس للتجارة ذات المنفعة المتبادلة، وفقا للنظرية **الاقتصادية الكينزية**، تزيد كثافة رأس المال من الإنتاجية والنمو وافتراض وجود أسواق غير كاملة وانخفاض الاختلافات بين المناطق / البلدان، يمكن للحكومات أيضا التدخل بنجاح. ووفقا **لاقتصاديات التنمية**، من المرجح أن تحافظ المناطق ذات المزايا الإنتاجية الأولية على ريادتها، وينبغي للسياسات أن تعزز هذا التقارب. تعتبر **نظرية النمو الداخلي** الاستثمارات في البحث والتطوير والابتكارات، فضلا عن تحسين رأس المال البشري أمرا بالغ الأهمية للقدرة التنافسية. وأخيرا، ركزت **نظرية التجارة الجديدة** على حجم الأسواق والتخصص والشبكات ووفورات الحجم.

وبالمثل، تنقسم نظريات ليو [1]للقدرة التنافسية على المستوى القطري إلى أربع مجموعات من النظريات:

- المزايا المطلقة والنسبية
- نظريات التجارة الدولية القائمة على الفجوة التكنولوجية
- نظرية التجارة الجديدة
- نظرية الماس على مساهمات بورتر. النظريات التي تتعامل مع القدرة التنافسية على مستوى الصناعات والشركات، يقسمها ليو إلى نظريات قائمة على الموارد وتطورات جديدة لهذه النظريات التي تشمل الابتكارات وريادة الأعمال نظرا لأن القدرة التنافسية مفهوم معقد لعدد من العوامل، فإن الطريقة الأكثر ملاءمة لتقييم مستوى القدرة التنافسية هي استخدام مؤشرات القدرة التنافسية متعددة الأبعاد أو المركبة، فيما يرى أخرون أن استدامة الميزة التنافسية تعتمد على الحفاظ على مستويات الموارد بالنسبة للعملاء، وإنتاجية أنشطة البحث والتطوير، وديناميكيات السوق، وإعادة تعزيز المزايا الحالية. [2]

[1] Yipeng Liu and Demetris Vrontis, "**Emerging-Market Firms Venturing into Advanced Economies: The Role of Context**," *Thunderbird International Business Review* 59, no. 3 (2017): 255–61, https://doi.org/10.1002/tie.21900.

[2] Vlatka Bilas and Martina Sopta, "**CREATING A COMPETITIVE ADVANTAGE: NEW CHALLENGES AHEAD**," *EMC REVIEW-ECONOMY AND MARKET COMMUNICATION REVIEW* 21, no. 1 (2021): pp:220-221.

جدول 1– 2 النظريات الاقتصادية المفسرة للقدرة التنافسية

النظريات	الافتراضات الرئيسية	العوامل الدافعة الرئيسية	الآثار المترتبة على القدرة التنافسية
النظرية الكلاسيكية	• يتيح تقسيم العمل الاختلافات التكنولوجية بين البلدان (أي الاختلافات بين البلدان في الإنتاجية) • التجارة القائمة على الميزة المطلقة (سميث) والميزة النسبية اللاحقة (ريكاردو). • داخل البلدان، تتنقل عوامل الإنتاج (العمالة) بشكل مثالي عبر الصناعات	• الاستثمار في رأس المال (أي التكنولوجيا المحسنة) يعزز تقسيم العمل (التخصص) وبالتالي زيادة الإنتاجية. • توفر التجارة (الانتقال من التجارة الذاتية إلى التجارة الحرة) محركا للنمو (المكاسب الثابتة من التجارة).	• لجميع البلدان دور في تقسيم العمل استنادا إلى ميزتها النسبية. ولكن إذا كانت التكنولوجيا، وبالتالي الإنتاجية، هي نفسها عبر البلدان (المناطق)، فلا يوجد أساس للتجارة. • على الرغم من أن البلد قد يكون أكثر إنتاجية (ميزة مطلقة/كفاءة إنتاجية) في إنتاج سلعة، فإنه قد يشهد مع ذلك تراجعا في هذه الصناعة مع التجارة الحرة.
النظرية النيوكلاسيكية	• المعلومات المثالية (نفس التكنولوجيا عبر البلدان)، والعوائد المستمرة إلى الحجم والقابلية الكاملة للتقسيم لجميع العوامل تؤدي إلى عالم من المنافسة المثالية. • التجارة القائمة على أساس عوامل (العمالة ورأس المال). • داخل البلدان، عوامل الإنتاج (اليد العاملة ورأس المال) متنقل تمامًا عبر الصناعات	• توفر التجارة (الانتقال من التجارة الذاتية إلى التجارة الحرة) محركا للنمو (مكاسب ثابتة من التجارة)	• لجميع البلدان دور في تقسيم العمل على أساس نسب العوامل النسبية. ولكن إذا كانت نسب العوامل متساوية عبر البلدان (المناطق)، فلا يوجد أساس للتجارة. وتكتسي النظرية أهمية قصوى بالنسبة للتجارة بين الشمال والجنوب أو تجارة البلدان النامية المتقدمة النمو (أي حيث تظهر الدول اختلافات كبيرة في نسب العوامل). • يعني معادلة أسعار العوامل تقارب العائدات إلى رأس المال والعمالة. • بالنظر إلى المنافسة الكاملة (العالمية)، فإن مفهوم «القدرة التنافسية» ليس ذا صلة في الأساس على المدى الطويل
النظرية الكينزية	• قد تكون تعديلات الأسعار بطيئة، مما يؤدي إلى تعديلات في الكمية • الأسواق ليست بالضرورة في حالة توازن: النقص في الطلب أو جانب العرض	• كثافة رأس المال • الاستثمار • الإنفاق الحكومي، مثل الاستثمار في المجال العام	• يمكن للحكومات أن تتدخل بنجاح في دورات الاقتصاد. • إن افتراض وجود أسواق غير كاملة يسمح باختلافات إقليمية • يمكن تحقيق التقارب بين المناطق من خلال السياسة الاقتصادية

	• إمكانية التداول الكاذب (أي مقابل أسعار غير متوازنة) • رأس المال والعمالة متكاملان	والإعانات/التخفيضات الضريبية للمؤسسات	• كثافة رأس المال تزيد الإنتاجية والنمو
نظرية النمو الاقتصادي	• لا يتقارب الدخل بالضرورة بمرور الوقت • بعض البلدان تنمو بنجاح أكبر من غيرها • تؤدي السياسة الاقتصادية دورا هاما في تحديد هذا النجاح	• الانتقال من الزراعة إلى قطاعات ذات قيمة مضافة أعلى • الانفتاح على التجارة • الاستثمار الأجنبي المباشر • صناديق التنمية (الخارجية)	• من المرجح أن تحافظ المناطق «الوسطى» ذات المزايا الإنتاجية الأولية على ريادتها على المناطق «الطرفية» الأقل إنتاجية • من المرجح أن يكون اللحاق بالركب في الإنتاجية بين المناطق عملية بطيئة • ينبغي أن تراعي السياسات مرحلة التنمية في المنطقة • هناك حاجة إلى سياسات لتعزيز «آثار الانتشار»، من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر أو الصناديق الإنمائية على سبيل المثال
نظرية النمو الاقتصادي الجديدة (نظرية النمو الداخلي)	• التقدم التكنولوجي • زيادة العائدات من تراكم المعارف • إدخال رأس المال البشري كعامل إنتاج • لا تولد الأسواق بشكل تلقائي أفضل • تبعية المسار	• نفقات البحث والتطوير • الابتكار (براءات الاختراع) • مستوى التعليم • الإنفاق على الاستثمار في الموارد البشرية رأس المال (التعليم والتدريب) • النشر الفعال للمعارف (مراكز المعرفة)	• يمكن أن تعزى الاختلافات الإقليمية في الإنتاجية والنمو إلى الاختلافات في التكنولوجيا ورأس المال البشري • التحسينات في التكنولوجيا ورأس المال البشري هي محركات للنمو • قد تدعم التجارة المفتوحة النمو والتطور التكنولوجي • الاستثمارات في البحث والتطوير حاسمة الأهمية • يكتسي تحسين رأس المال البشري (عن طريق التعليم والتدريب) أهمية رئيسية
نظريات التجارة الجديدة	• التكنولوجيا عامل إنتاج صريح وداخلي.و يعكس إنتاج التكنولوجيا الجديدة تناقصا في عائدات تطبيق رأس المال والعمالة. • إنتاج التكنولوجيا الجديدة يخلق عوامل خارجية. وهناك عوائد متزايدة في استخدام التكنولوجيا.	العوامل التي تؤثر على ميزة «المحرك الأول»، على سبيل المثال: • العمالة الماهرة • بنية تحتية متخصصة • شبكات الموردين • التقنيات المحلية	• هناك حاجة إلى التخصص على مستوى الصناعة/الفرع، من أجل السماح بوفورات الحجم الخارجية • حجم الأسواق المحلية أمر بالغ الأهمية لتحقيق وفورات الحجم الداخلية. • الاستثمار في العمالة الماهرة والبنية التحتية المتخصصة وشبكات الموردين والتكنولوجيات المحلية يعزز وفورات الحجم الخارجية

	• في حين أن التكنولوجيا متنقلة (عبر الشركات والبلدان)، إلا أن القدرة على استخدام التكنولوجيا غير كاملة. • المنافسة غير الكاملة		

SOURCE: *Directorate-General Regional Policy, "A Study on the Factors of Regional Competitiveness," 2003, pp:4-10*

3. نظرية نموذج بورتر الماسي:

يهدف **بورتر** إلى إقامة صلة بين الأدبيات الأكاديمية في الإدارة الاستراتيجية والاقتصاد الدولي في كتابه "الميزة التنافسية للأمم" في سنة 1990 وإنشاء قاعدة لتطوير السياسات الوطنية بشأن القدرة التنافسية. ادعى بورتر أن العدد الأكبر من النظريات المتعلقة بالتجارة قد ركز فقط على التكلفة وأن النظرية الجديدة ضرورية "يجب أن تجذب فهما شاملا للمنافسة يحتوي على أسواق مجزأة "المنتجات المتباينة والاختلافات التكنولوجية ووفورات الحجم"، واقترح أن هذه النظرية الجديدة يجب أن تكون قادرة على تحديد سبب قيام الشركات من دول معينة بتنفيذ استراتيجيات أفضل من غيرها من الشركات المتنافسة في قطاعات معينة، لأجل تبيان ذلك قام بدراسة في عشر دول (الولايات المتحدة الأمريكية وألمانيا والدنمارك وكوريا الجنوبية وبريطانيا وإيطاليا والسويد وسويسرا واليابان وسنغافورة) بدون إهمال الخصائص الاقتصادية المختلفة ل 100 قطاع لمدة أربع سنوات لمحاولة العثور على العناصر التي تحدد القدرة التنافسية للدول والقطاعات الفرعية لتحديد نوع المساهمات المقدمة لتطوير الهياكل التنافسية للبلدان ، وبحث عن إجابة "لماذا تكون بعض المناطق أكثر قدرة على المنافسة من غيرها" وحاول أن يوضح كيف تكسب الشركات المناصب العليا في قطاعات معينة من البلاد على القدرة التنافسية العالمية ، لهذا السبب طور **بورتر** نموذج الماس لتحديد عوامل الميزة التنافسية للبلدان والقطاعات وخلق الأسس النظرية لهذا التفاعل بين موضوعات القدرة التنافسية للبلد والصناعة نتيجة لتحليله، حيث يخلق النموذج هيكلا يحدد قواعد المنافسة في القطاع ويجعل من المهم أن يكون لديك دور تلعبه بناء على رأي تحقيق قدرة تنافسية طويلة الأجل، ربط **بورتر** محددات القطاعات التي تنص على الميزة التنافسية للدول بقيمة الماس، حيث يحتوي الماس على أربع زوايا هي "ظروف العوامل" و "ظروف الطلب" و "استراتيجية الشركة والهيكل والمنافسة" و "وجود الصناعات ذات الصلة والداعمة"[1]كما يتم تضمين عوامل

[1] İsmail Bakan and İnci Doğan, "**COMPETITIVENESS OF THE INDUSTRIES BASED ON THE PORTER'S DIAMOND MODEL: AN EMPIRICAL STUDY**," *International Journal of Research and Reviews in Applied Sciences* 11 (January 1, 2012): p:442.

"الفرصة" و "الحكومة" في النظام؛ توصف هذه العوامل بأنها عوامل تؤثر على القدرة التنافسية كدعم للعوامل الأربعة، تحتوي جميع العوامل على: جميع الأصول والمهارات الحيوية للميزة التنافسية للصناعة؛ المعلومات التي تخلق الفرص وتعطي الإجابة عن كيفية إدارة الأصول والمهارات المربحة؛ أهداف جميع مجموعات المصالح؛ وما هو الأهم، قوة خاصة للشركة للاستثمار والابتكار، و هو ما سيتم التطرق إليه بأكثر تفصيل في العنصر الاحق.

4. العوامل المحددة للقدرة للتنافسية:

يرى **بورتر** وآخرون أن الجدل حول القدرة التنافسية يدور حول ثلاثة عوامل: الحصة السوقية، التكاليف والإنتاجية، كما وضح **بورتر** أن هناك مجموعة من العوامل المتداخلة التي تحدد في مجملها القدرة التنافسية، إذ من غير الممكن الاعتماد على محدد واحد فقط في تحديد القدرة التنافسية، هذه المحددات تنقسم كما يلي[1]:

1.4. المحددات الرئيسية:

- **عوامل الإنتاج**: العمالة– الأرض – الموارد الطبيعية –رأس المال؛ هذه العوامل إما أن تكون أساسية تابعة لما يمتلكه الاقتصاد ومن موارد موجودة، أو ما هو متاح من الاستثمار بشكل مستمر من أجل الحصول عليها كعمليات البحث والتطوير وكل العوامل المساعدة على أداء أفضل لعوامل الإنتاج الرئيسية.
- **شروط الطلب**: الطلب المحلي على المنتجات والخدمات، وإمكانية انتقال تفضيلات المستهلكين المحليين إلى أسواق عالمية، وتعتبر من العوامل المؤثرة على الميزة التنافسية بشكل كبير بحيث أنه لو كان حجم الطلب المحلي كبير يساعد ذلك على الاستفادة من مزايا الحجم الكبير والإنتاج بأسعار تنافسية تؤدي إلى موقع تنافسي في السوق العالمية.

ينظر **بورتر** أيضا إلى ظروف الطلب في بلد ما على أنها مصدر للميزة التنافسية لبلد ما، تؤدي ظروف الطلب المماثلة في البلدان إلى هياكل طلب مماثلة، مما يعزز التجارة داخل الصناعة. ومع ذلك، يركز **بورتر** على اختلافات الطلب أكثر من تركيزه على أوجه التشابه لشرح القدرة التنافسية الدولية للبلدان، ووفقا له ليس فقط حجم الطلب هو المهم، ولكن أيضا تطور المشترين في البلد الأم. إن تكوين الطلب هو الذي يشكل كيفية

[1] Vlatka Bilas and Martina Sopta, "**CREATING A COMPETITIVE ADVANTAGE: NEW CHALLENGES AHEAD**," *EMC REVIEW - ECONOMY AND MARKET COMMUNICATION REVIEW* 21, no. 1 (September 21, 2021): p 219, https://doi.org/10.7251/EMC2101217B.

إدراك الشركات لاحتياجات المشترين وتفسيرها والاستجابة لها، وهذا يجبر شركات البلد الأم على الابتكار المستمر ورفع مستوى مراكزها التنافسية لتلبية المعايير العالية من حيث جودة المنتج والميزات ومتطلبات الخدمة[1].

- **الصناعات المتصلة والداعمة**: هي الصناعات التي تكون فيها روابط رأسية (أمامية–خلفية) أو روابط أفقية تؤدي إلى الوصول إلى منتجات ذات مواصفات تنافسية سواء تحقق ذلك من خلال السعر أو من خلال مواصفات الجودة، يظهر هذا من خلال التجميعات الصناعية حيث يؤدي التعامل بين الصناعات إلى مستويات متطورة من الجودة والسعر.

وقد اعتبر إدخال مجموعات الصناعة ذات الصلة والدعم كمحدد منفصل للميزة التنافسية الوطنية أحد أهم مساهمات النموذج الماسي **لبورتر** والذي يرى أن الاقتصادات الخارجية لتجمعات الصناعات ذات الصلة والداعمة، (مثل شبكات مقدمي المدخلات المتخصصة، والمؤسسات والآثار غير المباشرة للتنافس المحلي) هي التي تصبح المصدر الحقيقي للميزة التنافسية، وتمثل المجموعة بيئة يمكن أن يزدهر فيها التعلم والابتكار وإنتاجية التشغيل، وهو يعتقد أن هذه الأنواع من التجمعات المحلية هي السمة البارزة لأي اقتصاد متقدم تقريبا، ولكنها تفتقر إليها البلدان النامية، مما يحد من نمو الإنتاجية في تلك الاقتصادات.

- **استراتيجية الأعمال التجارية وهيكلها وتنافسها**: يتضمن هذا المناخ المحلي للاستثمار، والشركات العاملة فيه (سياسات، مؤسسات، أنظمة تعليم وتدريب) وأشار **بورتر** إلى أنه من الضروري لاكتساب ميزة تنافسية أن يكون هناك توافق بين المنشأة وطبيعة عملها وبيئة الأعمال المحلية التي تنشط فيها[2]، فهو يعبر عن استراتيجية الشركة والهيكل والتنافس، وينصب التركيز الرئيسي هنا على أن استراتيجيات الشركات وهياكلها تعتمد اعتمادا كبيرا على البيئة الوطنية وأن هناك اختلافات منهجية في قطاعات الأعمال التجارية في مختلف البلدان تحدد الطريقة التي تتنافس بها الشركات في كل بلد وميزتها التنافسية في نهاية المطاف، يعرف **بورتر** التنافس باعتباره المحرك الأكثر أهمية للميزة التنافسية لشركات البلد، وهو يعتقد أن التنافس المحلي يجبر الشركات على أن تكون قادرة على المنافسة من حيث التكلفة، وتحسين الجودة والابتكار وبالتالي فإن الشركات هي التي تتنافس على

[1] AJ Smit, "**The Competitive Advantage of Nations: Is Porter's Diamond Framework a New Theory That Explains the International Competitiveness of Countries?**," *Southern African Business Review* 14, no. 1 (2010): pp:115-116.

[2] Bilas and Sopta, Op.Cit, p220.

المستوى الدولي، ولكن القدرة التنافسية الدولية لبلد ما هي التي تشكل الميزة التنافسية الدولية للشركات، وهذا الافتراض بأن القدرة التنافسية لبلد ما تحدد في نهاية المطاف الميزة التنافسية الدولية للشركة هو الذي أدى إلى الاعتقاد بأن البلدان، شأنها شأن الشركات، تتنافس على الصعيد الدولي[1].

2.4 المحددات الثانوية:

بالإضافة على المحددات الرئيسية أشار **بورتر** إلى وجود عوامل ثانوية من شأنها التأثير على الميزة التنافسية تتلخص هذه العوامل في **دور الدولة** أي السياسات التي تقرها الدولة داخليا على صعيد الاقتصاد الكلي سواء كانت سياسات دعم للصناعات أو تسهيلات ضريبية أو من خلال فرض الحمائية لغرض حماية المنتجات المحلية من المنافسين أو من خلال توفير مؤسسات بحثية تعمل لدعم و تطوير القطاعات الاقتصادية، بالإضافة إلى دور الدولة يتم الأخذ بعين الاعتبار **الصدمات الخارجية(الظروف الطارئة)** التي قد تؤثر على طبيعة الميزة التنافسية (مثل تغير الطلب العالمي، الحروب و غيرها) [2].

5. قياس القدرة التنافسية:

1.5 مؤشر التنافسية العالمي:

يصدر المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF) سنويًا مؤشر التنافسية العالمية (GCI)، لتتبع أداء الدول على 12 ركيزة للقدرة التنافسية يقوم مؤشر التنافسية العالمية بتقييم العوامل والمؤسسات الرئيسية التي تحدد التحسن في النمو والقدرة التنافسية للدول على المدى الطويل. ولذلك، يهدف هذا المؤشر إلى مساعدة صناع القرار على فهم الطبيعة المعقدة والمتعددة الأوجه لتحدي التنمية، وترد الركائز الـ 12 كما يلي:

1. **المؤسسات:** فعالية وجودة الإطار القانوني والخدمات الحكومية والمؤسسات العامة الأخرى.
2. **البنية التحتية:** جودة واتساع البنية التحتية للنقل والمرافق والاتصالات.
3. **اعتماد تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** مستوى اعتماد التكنولوجيا من قبل الأفراد والشركات والهيئات الحكومية.

[1] AJ Smit, Op.Cit pp:115-116.

[2] خليل إمام، محددات القدرة التنافسية لصناعة الجلود فى مصر (دراسة تحليلية). مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الأول–الجزء الثانى، سنة 2021، ص:589

4. **استقرار الاقتصاد الكلي**: الاستقرار الاقتصادي العام للبلاد يتجلى في معدلات التضخم والصحة المالية ومؤشرات الاقتصاد الكلي الأخرى.
5. **صحة**: الصحة العامة للقوى العاملة، مقاسة بمتوسط العمر المتوقع، وخدمات الرعاية الصحية، والمقاييس الصحية الأخرى.
6. **مهارات**: جودة التعليم ومهارات القوى العاملة، بما في ذلك التدريب المهني والتعليم العالي.
7. **سوق المنتج**: كفاءة أسواق السلع والخدمات، بما في ذلك مستوى المنافسة واختيار المستهلك.
8. **سوق العمل**: مرونة القوى العاملة، ومواءمة الأجور مع الإنتاجية، والعلاقات بين أصحاب العمل والموظفين.
9. **نظام مالي**: استقرار وموثوقية النظام المالي في البلاد، بما في ذلك البنوك وشركات التأمين والخدمات المالية الأخرى.
10. **حجم السوق**: حجم سوق الدولة من حيث حجم الاقتصاد وتكامله مع السوق العالمية.
11. **ديناميكية الأعمال**: روح المبادرة في بلد ما، وسهولة بدء الأعمال التجارية، وطبيعة الممارسات التنافسية.
12. **القدرة على الابتكار**: قدرة البلاد على الابتكار، بما في ذلك الإنفاق على البحث والتطوير، والتعاون بين الجامعات والصناعة، وجودة مؤسسات البحث العلمي.

يتم تنظيم هذه الركائز في ثلاثة مؤشرات فرعية – المتطلبات الأساسية، ومعززات الكفاءة، وعوامل الابتكار والتطور. يتم تخصيص أوزان مختلفة للمؤشرات الفرعية الثلاثة في حساب المؤشر العام، اعتمادًا على مرحلة تطور كل اقتصاد، على النحو البديل من الناتج المحلي الإجمالي للفرد وحصة الصادرات التي تمثلها المواد الخام[1].

2.5 مؤشر التنافسية الصناعية:

مؤشر الأداء الصناعي التنافسي أو مؤشر CIP، هو أداة تحليلية تستخدم لتقييم ومقارنة القدرة التنافسية الصناعية لمختلف البلدان، تم تطويره من قبل منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (UNIDO) و يصدر عنها بشكل سنوي وهو يقيس معايير الأداء الصناعي الوطني باستخدام مؤشرات قدرة الاقتصاد الوطني على إنتاج وتصدير سلع مصنعة تنافسية، مؤشر الأداء الصناعي التنافسي، الذي يعتبر القدرة الإنتاجية للبلدان وكثافة التصنيع وتأثيرها على السوق العالمية عناصر

[1] Klaus Schwab, "T**he Global Competitiveness Report 2018**" (World Economic Forum, 2018).

رئيسية للأداء الصناعي، بحيث يمكن تقييم الأداء الصناعي لبلد ما باستخدام عدد من المؤشرات الإحصائية التي تعكس مستوى الأنشطة الصناعية ونموها وهيكلها، يعد فهم مؤشر CIP أمرا بالغ الأهمية لصانعي السياسات والمستثمرين وقادة الأعمال لأنه يوفر رؤى حول القدرات الصناعية لمختلف الدول والتي بدورها يمكن أن تؤثر على قرارات الاستثمار وتطورات السياسات. يفضل صانعو السياسات مقياسا مركبا واحدا على مجموعة من المؤشرات للحصول على صورة شاملة للأداء النسبي لبلدانهم مقارنة بأداء البلدان الأخرى[1]، وفقا لثمانية مؤشرات فرعية اقتصادية وتجارية ذات علاقة بالصناعة والقيمة المضافة والدخل القومي والتصدير، وهي مجمّعة في ثلاث مستويات، وفيما يلي نظرة حول مركبات هذا المعيار[2]:

- **المستوى الأول**: قدرة الدولة على إنتاج وتصدير السلع المصنعة، وتتضمن:

- **القيمة المضافة في المنتجات المصنعة للفرد**: يعتبر تقييم لمساهمة الفرد في القيمة المضافة للتصنيع في العالم، ويقدم منظورا للإنتاجية الفردية.
- **الصادرات التحويلية للفرد**: يقيم هذا العدد نصيب الفرد من الصادرات المصنعة للبلد، ويسلط الضوء على أدائه في أسواق التصدير العالمية بالنسبة لعدد سكانه.

- **المستوى الثاني**: وضعية الاقتصاد على مستوى قوة المحتوى التكنولوجي، وتتضمن:

- **كثافة التصنيع**: يقيس قيمة السلع المصنعة المصدرة من قبل بلد ما، يمكن أن تعني قيمة التصدير الأعلى صناعة أكثر قدرة على المنافسة على المستوى العالمي.
- **جودة الصادرات**: يقيم هذا الجانب التحول في قطاع التصنيع في بلد ما من الصناعات منخفضة التقنية إلى الصناعات ذات التقنية المتوسطة والتكنولوجيا الفائقة، عادة ما يكون لدى البلدان الماهرة في التطور التكنولوجي مؤشر أعلى.

[1] **Shyam Upadhyaya, "Composite Measure of Industrial Performance for Cross-Country Analysis**," *Voprosy Statistiki* 26, no. 1 (February 1, 2019), https://doi.org/10.34023/2313-6383-2019-26-1-35-43. PP:2-4

[2] للمزيد أنظر: "بوابة البيانات الإحصائية لليونيدو-CIP%20/database/stat.unido.org://https ,2023 ,September 8 ,accessed ,"
%20Competitive%20Industrial%20Performance%20Index.

- **المستوى الثالث**: تأثير الدولة على التصنيع العالمي:

- **التأثير على القيمة المضافة الصناعية العالمية**: يقيس هذا المعيار تأثير قطاع الصناعات التحويلية في بلد ما على إجمالي القيمة المضافة للتصنيع في العالم ويوفر فهما لمساهمة البلد في التصنيع العالمي.
- **التأثير على الصادرات الصناعية العالمية**: يدل على حصة البلد في سوق تصدير التصنيع العالمي، يمكن أن تشير الحصة الأعلى إلى ميزة تنافسية في الأسواق الدولية.

3.5 مؤشر حصة السوق (MS):

يُستخدم مؤشر حصة السوق لتحديد مزايا الحجم ودرجة التخصص في بلد معين في السوق الدولية لسلعة معينة ، ويتم التعبير عنها كنسبة مئوية من المجموع السوق المتاحة للسلعة i (قطاع السوق) التي استحوذت عليها الدولة j[1]. يتم حساب MS كما هو موضح في المعادلة التالية.

$$MS_{ij} = {X_{ij}}/{X_{iw}}$$

حيث X_{ij} هو تصدير السلع i من البلاد j

X_{iw} هو التصدير العالمي للسلع i

4.5. مؤشرات الميزة النسبية:

تم تطوير مبدأ الميزة النسبية من قبل الاقتصادي ديفيد ريكاردو في أوائل القرن 19، والذي يشير إلى قدرة الكيان (سواء كان فردا أو شركة أو دولة) على إنتاج سلعة أو خدمة معينة بتكلفة فرصة أقل مقارنة بالكيانات الأخرى، ويقترح المبدأ أن تتخصص البلدان في إنتاج السلع والخدمات التي تتمتع فيها بميزة نسبية وأن تتاجر مع الآخرين للحصول على السلع والخدمات التي يكون لها فيها حرمان نسبي، من الناحية العملية غالبا ما يتم تقييم الميزة النسبية باستخدام تكاليف الإنتاج النسبية، أو مستويات الإنتاجية، أو الموارد، أو القدرات التكنولوجية. تحاول العديد من المقاييس والمؤشرات التقاط جوانب الميزة النسبية:

[1] RT Al-Wasity, AF Ahmed, and SA Albadawi, "AN ECONOMIC ANALYSIS OF THE COMPETITIVENESS OF DATES AND THEIR ROLE IN INTERNATIONAL AGRICULTURAL MARKETING IN IRAQ FOR THE PERIOD 2005-2019," *Iraqi Journal of Agricultural Sciences* 54, no. 1 (2023): 205–15.

- **الميزة النسبية المكشوفة (RCA)**: هذا مقياس يستخدم على نطاق واسع في تحليل التجارة، يتم حساب RCA على أنها نسبة حصة البلد من الصادرات العالمية لمنتج ما إلى حصته من إجمالي الصادرات العالمية ويشير RCA الأكبر من واحد إلى ميزة نسبية.
- **مؤشر التخصص التجاري:** يقيس الميزان التجاري لبلد ما لسلعة معينة بالنسبة إلى إجمالي تجارته، ويسلط الضوء على المنتجات التي تتخصص الدولة في تصديرها أو استيرادها.
- **مؤشر تنويع منتجات التصدير**: يقيس هذا المؤشر تنويع هيكل الصادرات في بلد ما، والذي يمكن أن يوفر نظرة ثاقبة لمجالات ميزته النسبية.

1.4.5الميزة النسبية (RCA)

المعروف أيضًا باسم مؤشر بالاسا أو مؤشر ميزة التصدير المكشوفة، ويقوم المؤشر بتقييم الأداء النسبي للصادرات للكشف عما إذا كانت الدولة لديها مزايا نسبية أو عيوب في إنتاج سلعة معينة، وتكشف بيانات التجارة العالمية أن الدول تميل إلى التخصص في المنتجات الأكثر قدرة على المنافسة. وبالتالي كلما ارتفعت مشاركة شريحة ما في إجمالي صادرات الدولة، زادت الميزة التنافسية التي تتمتع بها الدولة في هذا القطاع المحدد[1]

وتجدر الإشارة إلى أن مفهوم الميزة النسبية يختلف عن مفهوم القدرة التنافسية، تشرح الميزة النسبية نموذج تخصص الدولة في السوق الدولية التنافسية، وفقاً لتقرير التنافسية العالمية الذي وضعه المنتدى الاقتصادي العالمي هي "مجموعة المؤسسات والسياسات والعوامل التي تحدد مستوى إنتاجية أي بلد". ويذكر فاجنزيلبر (1991) أن القدرة التنافسية "هي قدرة الدولة على الحفاظ على مشاركتها في السوق الدولية وتوسيع نطاقها مع رفع مستوى المعيشة في الوقت نفسه "من السكان" ويشمل التحليل الكامل للقدرة التنافسية عدة متغيرات، مثل: القدرة التكنولوجية والإنتاجية، وجودة وإنتاجية الموارد البشرية ومدخلات الإنتاج، ومعرفة السوق والقدرة على التكيف مع خصوصياته، وتكاليف التسويق، وحجم الإنتاج، والضرائب، سياسات التعريفات الجمركية، وسياسات حماية الملكية الصناعية، والحفاظ على البيئة، والدفاع عن المنافسة وحماية المستهلك، وتوافر وجودة وتكلفة الطاقة والنقل والاتصالات والخدمات التكنولوجية

[1] Alexandre Nascimento de Almeida, João Carlos Garzel Leodoro da Silva, and Humberto Angelo, "**Competitividade Do Brasil e Canadá No Mercado de Madeira Serrada de Coníferas**," *Ciência Florestal* 23 (2013): P 442.

هي نظرية تم إنشاؤها لتوفير نظرة حول نشاط التصدير لبلد أو صناعة، بناء على كيفية مقارنة هذا النشاط بنشاط كيان واحد أو أكثر من الكيانات المماثلة ويتم التعبير عن المعادلة بالصيغة التالية:

$$\boldsymbol{RCA} = \left(\boldsymbol{X_{ij}}/\boldsymbol{X_i}\right)/\left(\boldsymbol{X_{wj}}/\boldsymbol{X_w}\right)$$

$\boldsymbol{X_{ij}}$ قيمة صادرات المنتج j حسب البلد i

$\boldsymbol{X_i}$ قيمة إجمالي الصادرات حسب الدولة i

$\boldsymbol{X_{wj}}$ قيمة الصادرات العالمية من المنتج j

$\boldsymbol{X_w}$ قيمة إجمالي الصادرات العالمية

$RCA_J > 1$ تتمتع الدولة بميزة نسبية لصادرات سلعها

$RCA_J < 1$ البلاد لديها عيب مقارن لصادرات سلعها

وبالتالي فإن مؤشر RCA عبارة عن نسبة نسب يتم الحصول على نتيجتها عن طريق قسمة حصة صادرات المنتج "j" في دولة معينة على حصة الصادرات من نفس المنتج "j" في قائمة الصادرات العالمية[1] تتمتع الدولة بميزة نسبية عندما تتجاوز حصة صادراتها صادرات الدول الأخرى.

هناك العديد من القيود المرتبطة باستخدام مؤشر RCA.

- أولاً، إنه لا يفسر العوامل التي تدخل في القدرة التنافسية التجارية، فهو يعتمد فقط على مفهوم الأداء وعلى المتغيرات المتعلقة بأداء التصدير،كما أنه لا يأخذ في الاعتبار وزن الواردات[2]
- ثانياً، التشوهات في التجارة الدولية، مثل القيود الجمركية وغير الجمركية، والإعانات، والاتفاقيات التجارية، واختلالات أسعار الصرف التي لا تؤخذ في الاعتبار[3]

[1] Kennya Beatriz Siqueira and Lucas Campio Pinha, "**Vantagens Comparativas Reveladas Do Brasil No Comércio Internacional de Lácteos,**" *Boletim de Pesquisa e Desenvolvimento. Embrapa Gado*, 2011, P11.

[2] Elisangela Lobo Schirigatti**, "Dinâmica Das Exportações e Avaliação Da Competitividade Do Setor de Mate Brasileiro**," 2014, P14.

[3] AB Hidalgo**, "Especialização e Competitividade Do Nordeste No Mercado Internacional**," *Revista Econômica Do Nordeste* 29, no. nesp (1998): P502.

- ثالثًا، مؤشر RCA محدود لأنه يأخذ قيمة بين الصفر واللانهاية، مما يجعله غير متماثل. وبالتالي، عند استخدام RCA، يجب دائمًا تعديله بهذه الطريقة، بحيث يصبح متماثلًا. لحل هذه المشكلة[1].

2.4.5 مؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة:

يعمل مؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة RSCA على تصحيح عدم التماثل فيما يتعلق بأبعاد المزايا النسبية أو عيوب الصادرات التي تم الكشف عنها [2]. يتم إعطاء هذا الفهرس بالتعبير التالي:

$$\boldsymbol{RSCA_{ij} = (RCA_{ij} - 1)/(RCA_{ij} + 1)}$$

عندما تتراوح نتيجة RSCA بين -1 و0، يكون هناك عيب مقارن للمنتج قيد الدراسة وعندما تتركز النتيجة بين 0 و1، تكون هناك ميزة نسبية [3]

ويعد مفهوم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة أمرا مهم لفهم وضع البلد وقدرته التنافسية في سلاسل القيمة العالمية، وفي حين تمثل سلاسل القيمة العالمية سلسلة من المراحل في عملية إنتاج سلعة أو خدمة، من المفهوم إلى الاستخدام النهائي، حيث تضيف كل مرحلة قيمة وكثيرا ما تعني المشاركة في سلاسل القيمة العالمية أن البلد متخصص في مرحلة واحدة أو عدة مراحل من عملية الإنتاج بدلا من العملية برمتها.

ولتوضيح الكيفية التي يمكن بها لخصائص الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة أن تعبر عن القدرة التنافسية في سياق سلاسل القيمة العالمية[4]:

- **التخصص النسبي:** يقيس مفهوم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة تخصص بلد ما في منتج أو قطاع معين بالنسبة إلى المتوسط العالمي. تشير الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة الإيجابية إلى أن الدولة تتمتع بميزة نسبية مكشوفة في هذا المنتج أو القطاع، مما يعني أنها أكثر قدرة على المنافسة نسبيا في هذا المجال.

[1] Bent Dalum, Keld Laursen, and Gert Villumsen, "**Structural Change in OECD Export Specialisation Patterns: De-Specialisation and 'Stickiness,**'" *International Review of Applied Economics* 12, no. 3 (1998): P427.

[2] Renan Ferreira et al., estudo da competitividade internacional do complexo agroindustrial brasileiro de papel e celulose, 1990-2013 study of international competitiveness of pulp and paper brazilian agribusiness complex, 1990-2013, 2015, p19.

[3] Ferreira et al.Ibid, P19.

[4] Fabrícia Gladys F. S. Rossato et al, "**Comparison of Revealed Comparative Advantage Indexes with Application to Trade Tendencies of Cellulose Production from Planted Forests in Brazil, Canada, China, Sweden, Finland and the United States,**" *Forest Policy and Economics* 97 (December 1, 2018): 59–66, https://doi.org/10.1016/j.forpol.2018.09.007.

وفي سياق سلاسل القيمة العالمية، يمكن أن يعني وجود تقييم إيجابي للقيمة في مرحلة معينة من الإنتاج أن البلد هو محور متكامل لتلك المرحلة في السلسلة العالمية.

في عالم سلاسل القيمة العالمية، لا يقتصر فهم التخصص على إدراك أن البلد جيد في إنتاج السيارات مثلا بل يتعلق الأمر بمعرفة أي جزء من إنتاج السيارة – التصميم وتصنيع المحرك والتجميع والتسويق – الذي تتخصص فيه الدولة، توفر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة هذه الدقة، وتظهر مزايا نسبية على مستويات منتج أو خدمة محددة للغاية.

بالإضافة إلى ذلك فالميزة المطلقة تظهر أن البلد قد يكون جيدا تماما في إنتاج العديد من الأشياء، في حين أن الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة تساعد في تحديد ما هو الأفضل نسبيا في إنتاجه، مع الإشارة إلى قطاعات سلاسل القيمة العالمية التي من المحتمل أن تكون أكثر قدرة على المنافسة فيها.

- **الإدماج والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية:** ويمكن أن يشير رصد التغيرات في قيم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة بمرور الوقت إلى كيفية تحرك بلد ما صعودا (أو هبوطا) في سلاسل القيمة العالمية. على سبيل المثال إذا أظهر بلد ما زيادة في الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في سلع التكنولوجيا الفائقة، فقد يشير ذلك إلى أن البلد يتحرك في سلسلة القيمة. وعلى العكس من ذلك، فإن انخفاض الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في المنتجات الأولية يمكن أن يشير إلى التنويع بعيدا عن القطاعات القائمة على الموارد.

فالميزة النسبية المتماثلة المكشوفة[1] تسمح بتتبع التحولات فمع تطور البلدان، غالبا ما تهدف إلى الانتقال إلى إنتاج سلع ذات قيمة مضافة أعلى. على سبيل المثال، الانتقال من تجميع الإلكترونيات إلى تصميم مكونات أو برامج إلكترونية. ويمكن أن يكون التحول في هذه السلع ذات القيمة المضافة الأعلى بمرور الوقت دليلا على هذا الارتقاء في سلاسل القيمة العالمية.

وأيضا تسمح بتحديد الحواجز فإذا كان بلد ما يهدف إلى ترقية موقعه في سلاسل القيمة العالمية ولكنه لا يشهد تحولا في الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة بمرور الوقت، فقد يشير ذلك إلى اختناقات أو حواجز. وقد يشمل ذلك عدم كفاية البنية التحتية، أو نقص العمالة الماهرة، أو السياسات التقييدية.

- **تجزئة الإنتاج:** يؤدي توزيع قيم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة الإيجابية عبر مراحل مختلفة من دورة حياة المنتج (من المواد الخام إلى السلع الوسيطة إلى المنتجات النهائية) إلى تسليط الضوء على مدى تجزئة عملية الإنتاج ومدى اندماج البلد بشكل جيد في قطاعات مختلفة من سلاسل القيمة العالمية.

[1] Fabrícia Gladys F. S. Rossato et al,Op.Cit,pp:59-66

ويمكن أن تظهر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة الترابط بين الصناعات من خلال إظهار إسهام الصناعات المختلفة داخل بلد ما في أجزاء مختلفة من سلاسل القيمة العالمية. على سبيل المثال، يشير الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة القوي في كل من إنتاج أشباه الموصلات وتطوير البرمجيات إلى نظام بيئي تقني قوي، وفي ظل المجموعات الإقليمية تقوم مناطق معينة بتطوير مجموعات متخصصة (مثل وادي السيليكون في الولايات المتحدة للتكنولوجيا)، يمكن أن تساعد الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في تحديد مثل هذه المناطق المتخصصة، مما يساعد في فهم ديناميكيات سلسلة القيمة المحلية.

- **المجالات المتخصصة والتنويع**: تساعد الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في تحديد المجالات المتخصصة التي يتمتع فيها بلد ما بمزايا نسبية كبيرة، ويمكن أن تكون هذه المنافذ نقاط دخول حاسمة أو مراكز رافعة في سلاسل القيمة العالمية.

على الجانب الآخر، إذا كان لدى بلد ما مجموعة واسعة من المنتجات ذات قيم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة الإيجابية، فقد يشير ذلك إلى تنوع القدرة التنافسية، والتي يمكن أن تكون قوة من حيث المرونة في مواجهة الصدمات التي تؤثر على قطاعات محددة.

يمكن أن تؤدي القدرة التنافسية المتنوعة (العديد من المنتجات أو الخدمات ذات القيم الإيجابية للميزة النسبية المتماثلة المكشوفة)[1] إلى جعل الاقتصادات أكثر مرونة. إذا تعطلت إحدى الحلقات في سلاسل القيمة العالمية، فإن اقتصاد البلاد لديه قطاعات قوية أخرى يعتمد عليها اي القدرة على الصمود في وجه الصدمات.

ومن خلال الاستثمار الاستراتيجي يمكن أن يؤدي تحديد المناطق المتخصصة ذات الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة المرتفع إلى توجيه الحكومات والشركات إلى مكان الاستثمار في البحث والتطوير أو بناء القدرات أو جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة.

- **الآثار المترتبة على السياسات**:

يمكن أن توجه قيم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة القرارات السياسة، وإذا كان صانعو السياسات يهدفون إلى تعزيز مكانة بلدانهم في سلاسل القيمة العالمية، فقد يستثمرون أكثر في القطاعات ذات القيم القوية للقيمة أو يعالجون الحواجز في القطاعات التي تشير فيها قيم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة إلى عيوب نسبية.

ويمكن أن يؤدي فهم استراتيجية الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة أيضا إلى توجيه السياسات المتعلقة بتنمية المهارات ونقل التكنولوجيا وتطوير البنية التحتية التي تتماشى مع المزايا النسبية للبلد في سلاسل القيمة العالمية.

[1] Fabrícia Gladys F. S. Rossato et al,Op.Cit,pp:59-66

- **تحديد الشراكات المحتملة:** من خلال مقارنة قيم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة بين البلدان، يمكن تحديد أوجه التآزر المحتملة. فعلى سبيل المثال، إذا كان لبلد ما ميزة نسبية في إنتاج سلع وسيطة يستوردها بلد آخر بكميات كبيرة، فإن ذلك يمكن أن يمهد الطريق لشراكات تجارية أقوى أو استثمار أجنبي مباشر.

3.4.5 مؤشر الميزان التجاري (TBI)

ومن ناحية أخرى، أنشأ Lafay (1990) [1]مؤشر المساهمة في مؤشر الميزان التجاري (TBI)، الذي يعطي نفس الوزن للصادرات والواردات. وفقًا Schirigatti [2] ، تم تطوير مؤشر TBI من قبل مركز الدراسات المستقبلية في المعلومات الدولية (CEPII) في فرنسا، وهو مؤشر للميزة النسبية يأخذ في الاعتبار الموازين التجارية ويمكن التعبير عنه كالتالي:

$$\boldsymbol{TBI_{ti} = \{100/[(X_t + M_t)/2]\}\{(X_{ti} + M_{ti}) - (X_t + M_t)[(X_{ti} + M_{ti})/(X_t + M_t)]\}}$$

$\boldsymbol{X_{ti}}$ صادرات السلعة i للبلد j في الفترة t

$\boldsymbol{X_{ti}}$ واردات السلعة i للبلد j في الفترة t

$\boldsymbol{X_t}$ إجمالي الصادرات البلد j في الفترة t

$\boldsymbol{M_t}$ إجمالي الواردات البلد j في الفترة t

يمثل المصطلح $(X_t + M_t)$الميزان التجاري الملاحظ للمنتج i و $[(X_{ti} + M_{ti})/(X_t + M_t)]$، يشير إلى التجارة النظرية رصيد المنتج i [3]

وهكذا $0 < TBI_{ti}$ يعتبر أن المنتج الذي تصدره الدولة يمثل ميزة نسبية واضحة

$0 > TBI_{ti}$ يعني أن منتج الدولة في السوق الدولية تمثل عيبًا مقارنًا واضحًا

وبمقارنة مؤشرات المنتج بين البلدان، يمكن تحديد الدولة التي ساهمت بشكل أكبر في الميزان التجاري لبلدها. وتم تعريف هذا المؤشر بغرض المساعدة في تحديد تخصص الصادرات والواردات. لذلك، يتكون TBI من مقارنة الميزان التجاري لكل

[1] Gérard Lafay**, "La Mesure Des Avantages Comparatifs Révélés,**" *Économie Prospective Internationale*, no. 41 (1990): 27–43.

[2] Elisangela Lobo , Op.Cit p14

[3] Schirigatti, "Dinâmica Das Exportações e Avaliação Da Competitividade Do Setor de Mate Brasileiro." Op.Cit p14.

منتج، أو مجموعة من المنتجات، مع الميزان التجاري النظري لذلك المنتج [1] ويلخص الجدول 1-3 مزايا وعيوب استخدام المؤشرات السابقة

جدول 1- 3 مزايا وعيوب المؤشرات الميزة النسبية

مؤشر	موضوعه	مزايا	سلبيات
RCA	يوضح الأداء التصديرية لمنتج ما لتحديد المزايا النسبية أو العيوب التي تم الكشف عنها في إنتاج هذا المنتج.	سهلة التطبيق	لا يأخذ المؤشر في الاعتبار تدفقات تجارة الواردات؛ انخفاض متطلبات البيانات (البيانات التجارية فقط)؛ الطبيعة غير المتماثلة للمؤشر، والتوزيع غير المستقر (سهل الإصلاح)؛ ولا يفسر القدرة التنافسية للبلاد
RSCA	تصحيح عدم التماثل في أبعاد المزايا أو العيوب النسبية التي تم الكشف عنها.	حدود عليا ودنيا دقيقة ويفسر القدرة التنافسية للبلاد	لا يأخذ المؤشر في الاعتبار تدفقات تجارة الواردات
TBI	يُستخدم لتحليل ما إذا كان بلد ما متخصصًا في التصدير (كصافي مصدر) أو في الاستيراد (كصافي مستورد) لمجموعة معينة من المنتجات	يساعد في تحديد تخصص التصدير والاستيراد	قد لا يعكس الواقع الاقتصادي للبلد إذا تم تقييم منتج واحد فقط

Source Fabrícia Gladys F. S. Rossato et al., "Comparison of Revealed Comparative Advantage Indexes with Application to Trade Tendencies of Cellulose Production from Planted Forests in Brazil, Canada, China, Sweden, Finland and the United States," Forest Policy and Economics 97 (December 1, 2018): 59–66.

[1] Naisy Silva Soares, Eliane Pinheiro de Sousa, and Wescley de Freitas Barbosa**, "Desempenho Exportador Do Agronegócio No Ceará,**" *Revista de Política Agrícola* 22, no. 2 (2013): 54–66.

ثالثا: القدرة التنافسية في ظل سلاسل القيمة العالمية

إن قدرة بلد ما على المشاركة في التجارة العالمية والاستفادة من التحويلات التي ستولد النمو والتنمية ترتبط ارتباطا جزئيا بقدرته على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية الرئيسية، ولا تقاس القدرة التنافسية من حيث قدرة البلد على تطوير صناعة متكاملة، بل بقدرته على تحديد أفضل وضع له في سلاسل القيمة العالمية، حيث تقاس القدرة التنافسية للبلد على ثلاثة مستويات[1]:

- القدرة على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية.
- القدرة على البقاء جزءا من سلاسل القيمة العالمية.
- القدرة على الارتقاء بسلسلة القيمة داخل سلاسل القيمة العالمية.

1. القدرة على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية:

توجد العديد من العقبات التي يمكن أن تحول دون مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية، سواء كانت مرتبطة بالاتصال بالأسواق الدولية، أو سهولة ممارسة الأعمال التجارية والاستثمار، أو القدرة على الاستجابة لطلب الشركات الرائدة، يمكن ذكرها كما يلي:

1.1. ضمان القدرة التنافسية من حيث التكلفة: ضمان القدرة التنافسية من حيث التكلفة، إذ تعد التكاليف (الإنتاج والعمالة والنقل والاستثمار والحوافز الضريبية) من العوامل الرئيسية لقرارات الشركات الرائدة للاستثمار أو إنتاج مصادر الإنتاج في البلدان النامية. في الواقع، كانت الفروق في الأجور من المحركات الأساسية لعولمة الإنتاج.

ومع ذلك، فإن فكرة التكاليف غامضة بعض الشيء، فعلى سبيل المثال يمكن أن تنتج التكاليف المرتفعة عن الافتقار إلى البنية التحتية أو المنافسة في الخدمات الأساسية، يمكن أن تنتج أيضًا عن الأعباء الإدارية المفرطة (بما في ذلك على الحدود) أو قوانين العمل الصارمة (أي بيئة الأعمال الضعيفة)، يمكن أن تنجم عن ارتفاع مستوى انعدام الأمن أو الفساد، كما أن التكاليف قد تقل أهميتها إذا لم تؤخذ في الاعتبار الإنتاجية والقدرة على تلبية متطلبات الإنتاج.

[1] O Cattaneo et al., ***Joining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains: A Strategic Framework***, Policy Research Working Papers (The World Bank, 2013), https://doi.org/10.1596/1813-9450-6406 , pp:15-27

2.1. تحسين الاتصال بالأسواق الدولية: إن تحسين الاتصال بالأسواق الدولية له بعد تنظيمي وبعدا للبنية التحتية، ويتعلق الأمر بتحسين الروابط الأمامية والخلفية داخل سلاسل القيمة العالمية، وتأمين تدفق المدخلات والمخرجات، وإقامة روابط فعالة مع الأسواق العالمية. كما يشير إلى الحد من "سمك الحدود"، ويشمل الحد من الحواجز التقليدية أمام التجارة وكذلك تعزيز تيسير التجارة.

وقد غيرت سلاسل القيمة العالمية المنظور المتعلق بالحواجز التقليدية أمام التجارة، مثل التعريفات الجمركية. ويشير عدد من الدراسات الحديثة إلى أن تخفيض حواجز سلسلة الإمداد أمام التجارة (أي إدارة الحدود، والهياكل الأساسية للنقل والاتصالات، والخدمات ذات الصلة) سيكون له تأثير أكبر على نمو الناتج المحلي الإجمالي والتجارة من الإلغاء التام للتعريفات الجمركية.

3.1. تحسين مناخ الأعمال والاستثمار: يختلف هيكل إدارة سلاسل القيمة العالمية، ويمكن أن يعهد بالإنتاج في الخارج إما إلى موردين مستقلين (الاستعانة بمصادر خارجية) أو إلى فروع/شركات فرعية أجنبية، وهذا التكامل الرأسي عبر الحدود يعتبر أمرا ضروريا لمراقبة الإدارة داخل سلاسل القيمة العالمية (سواء كانت مصحوبة بتحويلات رأسمالية أم لا)، ينبغي تيسيره بإزالة مختلف الحواجز التي تعترض التجارة والاستثمار خلف الحدود. يمكن أن تكون قرارات الاستثمار والقيام بأعمال تجارية في بلد أجنبي مدفوعة بعوامل التكلفة، لكنها ليست المحددات الوحيدة ذات الصلة. وقد يكون مناخ الأعمال عموما، فضلا عن نوعية الهياكل الأساسية والحوافز، نقاط تحول للقرارات الاستراتيجية التي تتخذها الشركات الرائدة في سلاسل القيمة العالمية.

إن الحواجز التي تعترض الاستثمار وحماية الأصول الأجنبية يتطلب التكامل الرأسي عبر الحدود أقصى قدر من السيولة في حركة عوامل الإنتاج، بما في ذلك رأس المال والعمالة. ومن المرجح أن يؤدي عدد من العقبات التي تعترض الاستثمار الأجنبي المباشر إما إلى استبعاد بلد ما من سلاسل القيمة العالمية، أو قصرها على أشكال معينة من إدارة سلاسل القيمة العالمية التي تنطوي على حد أدنى من الفوائد (أي التحويلات) وأقصى قدر من المخاطر (مثل تقلب الطلب والتعرض للتحولات السريعة في استراتيجيات الأعمال التجارية). وتشمل هذه الحواجز وراء الحدود أمام الاستثمار الأجنبي والمنشآت ما يلي:

- القيود المفروضة على الأسهم الأجنبية أو الملكية أو أشكال الشراكة؛
- القيود المفروضة على حركة الموظفين الرئيسيين (بما في ذلك المنقولين داخل الشركات أو الحصص المفروضة على توظيف الأجانب و / أو الإدارة الأجنبية)؛

- قواعد المحتوى المحلي (التي تتعارض مع روح وعمل سلاسل القيمة العالمية)؛
- القيود المفروضة على إعادة الاستحقاقات وغيرها من أشكال مراقبة صرف العملات إلى الوطن. ومن المهم أيضا تهيئة بيئة مستقرة وآمنة للمستثمرين الأجانب، من خلال تعزيز شروط الاستقرار في العقود والمشاركة في آليات التحكيم وتسوية المنازعات الدولية الرئيسية (بما في ذلك الإقليمية).

4.1. تشجيع الابتكار وبناء القدرات: في ظل سلاسل القيمة العالمية لا يحتاج البلد إلى تطوير صناعة متكاملة تماما للمشاركة في التجارة الدولية. ومع ذلك، تظل القدرات والإنتاجية (بقدر ما هي من حيث التكلفة) نقاط تحول للقرارات التي يتخذها المستثمرون الأجانب والشركات الرائدة التي تنظر في مواقع مختلفة للاستعانة بمصادر خارجية و/أو النقل إلى الخارج في جميع أنحاء العالم.

تتمثل القدرة الإنتاجية في القدرة الإنتاجية: رأس المال البشري، النظم الوطنية للابتكار والامتثال للمعايير يعد التدريب على تصميم المهارات وغير ذلك من مبادرات تنمية رأس المال البشري أمراً أساسياً لكي تدخل البلدان النامية الصناعات وتطورها. وكثيراً ما تواجه البلدان النامية اختناقات في ملء الوظائف التقنية الرئيسية لتلبية متطلبات تحسين عملية سلاسل القيمة العالمية.

ويشكل رأس المال البشري بوجه خاص عائقا أمام البلدان النامية التي تستهدف فيها الموارد التعليمية المحدودة التعليم المهني والجامعي بدلا من التعليم التقني والمهني، لأنه غالبًا ما يكون العاملون الفنيون محوريين لضمان الامتثال للمعايير.[1]

ويمكن تقييم إمكانية مشاركة بلد ما في سلاسل القيمة العالمية من خلال العوامل التالية[2]:

- القدرة على الإنتاج على نطاق واسع؛
- توافر الخدمات اللازمة لدعم الإنتاج وتكامل الأسواق؛
- تعليم القوى العاملة ومهاراتها بما يلائم احتياجات المنتجين والمشترين العالميين؛
- القدرة على الابتكار في أبعاده المتعددة (مثل المنتج أو العملية)، بما في ذلك الاستدامة البيئية.

[1] "Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains: Update," OECD Trade Policy Papers, vol. 160, OECD Trade Policy Papers, January 8, 2014, https://doi.org/10.1787/5jzb95f1885l-en. P:26

[2] World Bank, "Innovation Policy : A Guide for Developing Countries," *World Bank Publications - Books*, 2010, p 8, https://ideas.repec.org//b/wbk/wbpubs/2460.html.

2. القدرة على البقاء جزء من السلسلة (الحفاظ على المشاركة):

إن الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية لا يعد كافية للبقاء جزء من السلسلة، خاصة في ظل بيئة استراتيجيات الأعمال التي تتسم بالمرونة والميل على التكيف السريع مع التغيرات في الطلب (أذواق المستهلكين وإنفاقهم) والعرض (المنافسة بين مقدمي المدخلات)، وبالتالي فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية تنطوي على عدد من المخاطر وتثير قضايا الاستدامة التي ينبغي معالجتها من خلال سياسات التجارة والقدرة التنافسية:

1.2. تحديد التهديدات والفرص:

يمكن أن يساعد إجراء تحليلات SWOT (نقاط القوة والضعف والفرص والتهديدات) في تحديد التهديدات والفرص المتعلقة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، حيث تقدم تحليلات SWOT إطارًا مفيدًا لدولة ما لتقييم قدرتها على الانضمام بنجاح والحفاظ على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية بتقييم عوامل القدرة التنافسية الذاتية للبلد (نقاط القوة والضعف فيها)و التي تشمل عدة عوامل منها: البنية التحتية والمهارات والتقنيات والقدرة المؤسسية، تُقيِّم التحليلات أيضًا العوامل الخارجية (الفرص والتهديدات) التي يواجهها بلد ما في الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية والبقاء جزءًا منها، و التي تعتبر أكثر أهمية في تحديد قدرة بلد ما على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، و هي تشمل[1]:

- الاختلافات في طول سلاسل القيمة العالمية (مثل دمج سلاسل القيمة العالمية التي تقلل من عدد المشاركون والانتشار الجغرافي للإنتاج)؛
- التحول في الأسواق النهائية (مثلا: ظهور سوق إقليمية كبيرة تبرر زيادة وجود وإنتاج الشركات الرائدة في المنطقة)؛
- زيادة المنافسة على قطاعات معينة من الإنتاج بسبب الاقتصاد المنافس اللحاق بالركب أو فقدان القدرة التنافسية (على سبيل المثال، ارتفاع تكاليف العمالة)؛
- تقلبات أسعار الصرف التي قد تؤثر على القدرة التنافسية للبلد؛

[1] O Cattaneo et al., *Jo**ining, Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains: A Strategic Framework***, op.cit. pp:28-29

- التدابير الحمائية (بالنسبة للواردات والصادرات على السواء) التي تؤثر على تكاليف التجارة وتدفقاتها (على سبيل المثال، الحصص وتدابير مكافحة الإغراق على الصلب التي تؤثر على استيراد منتجات الصلب، والتي هي المدخلات الأساسية للعديد من الصناعات).

2.2. الاستجابة لأولويات واستراتيجيات العمل:

وبمجرد تحديد الفرص والتهديدات، يجب على البلد أن يعدل سياساته لتتناسب مع الاحتياجات المتغيرة للشركات الرائدة. فعلى سبيل المثال، في حالة دمج سلاسل القيمة العالمية، من المهم تطوير خدمات ما قبل الإنتاج وبعده لتجميع المهام وتقديم حزمة أكثر شمولا للشركات الرائدة.

3.2. تصميم استراتيجيات طويلة الأجل:

وتظل نقاط التحول المتعلقة بالإدراج في سلاسل القيمة العالمية صالحة طوال عمر العلاقة التجارية، ويمكن عكس قرارات العمل بسهولة. فعلى سبيل المثال، قد يواجه البلد الذي انضم إلى سلاسل القيمة العالمية على أساس تكاليف عمالة أقل نسبيا مشكلة استدامة المشاركة مع انتقال المنافسين ذوي الدخل المنخفض إلى أعلى سلسلة القيمة أو ارتفاع تكاليف العمالة لديه. ولابد من تجنب فخ "الدخل المتوسط" هذا من خلال تصميم استراتيجية طويلة الأجل لا تعتمد على العمالة الرخيصة، بل على مكاسب الإنتاجية والكفاءة على طول سلسلة القيمة، فضلا عن الانتقال إلى أعلى سلسلة القيمة.

3. .القدرة على الارتقاء داخل السلسلة:

1.3. الارتقاء داخل سلسلة القيمة:

يعرف **جريفي** الارتقاء بمستوى سلاسل القيمة العالمية بأنه "عملية لتحسين قدرة شركة أو اقتصاد على الانتقال إلى مجالات رأسمالية واقتصادية كثيفة المهارات أكثر ربحية أو تطورا من الناحية التكنولوجية"[1]

كما يشير الارتقاء إلى الانتقال من الأنشطة الأقل قيمة إلى الأنشطة الأعلى قيمة لزيادة الفوائد المتأتية من المشاركة في التجارة والإنتاج العالميين (على سبيل المثال، الأمن والأرباح وتحسين المهارات والقدرات)، فالمشاركة في سلاسل القيمة

[1] Gary Gereffi, **"International Trade and Industrial Upgrading in the Apparel Commodity Chain**," *Journal of International Economics* 48, no. 1 (June 1, 1999 https://doi.org/10.1016/S0022-1996(98)00075-0. p:38

العالمية تنطوي بشكل متزايد على الوفاء بمتطلبات عالية فيما يتعلق بالجودة، والمرونة، والامتثال للعملية، والمنتج، والمعايير الاجتماعية، وللاستفادة من الفرص ومواجهة التحديات، يجب على الشركات والبلدان تحسين قدرتها التنافسية والشروع في عمليات الارتقاء بمستواها. حيث يمكن تصنيف الارتقاء إلى أربعة مستويات وهي[1]:

- **ترقية الوظيفة:** حيث ينتج التحسن في وضع الشركات عن زيادة نطاق المهام المضطلع بها أو تغيير مزيج الأنشطة إلى مهام ذات قيمة أعلى؛
- **ترقية العملية:** حيثما تنشأ مكاسب في الكفاءة عن إعادة تنظيم نظام الإنتاج أو إدخال تكنولوجيات جديدة؛
- **ترقية المنتج:** حيث تنتقل الشركات إلى خطوط إنتاج أكثر تطوراً؛
- **ترقية السلسلة:** حيث تقوم الشركات بتطوير القدرات في سلسلة واحدة ثم استخدامها في سلسلة أخرى أكثر تقدما من الناحية التكنولوجية.

يتم تمثيل الارتقاء بسلسلة القيمة العالمية وعلاقتها بالقيمة المضافة بشكل عام من خلال «منحنى الابتسامة»، الذي اقترحه ستان شيه، مؤسس شركة أيسر التايوانية، والذي يوضح كيفية توزيع القيمة المضافة على طول سلسلة القيمة. وفي الوسط توجد الأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة، حيث تكون الحواجز أمام الدخول منخفضة وتستند المنافسة أساساً إلى الأسعار لذلك يجب أن يكون لدى الشركات في منتصف المنحنى حافز للترقية وموقعها إما في المنبع أو في المصب، حيث تكون الحواجز أمام الدخول أعلى والمنافسة أقل شراسة[2].

[1] World Bank, "Innovation Policy : A Guide for Developing Countries, Op.Cit p2.
[2] Tobias Ylömäki, "**Global Value Chain Upgrading**" (ETLA Working Papers, 2016), p:3.

2.3. حوكمة سلاسل القيمة العالمية:

الحوكمة في سلاسل القيمة العالمية هي في جوهرها مفهوم متعدد الأوجه يعكس تعقيدات الإنتاج والتجارة في عالم مترابط عالميا.

1.2.3. مفهوم الحوكمة في إطار سلاسل القيمة العالمية:

تشير الحوكمة في سياق سلاسل القيمة العالمية إلى الهياكل وعلاقات القوة والعمليات التي يتم من خلالها وضع المعايير وتنفيذها، وكيفية توزيع القيمة داخل السلسلة فيما يتعلق بكيفية ممارسة الرقابة والتنسيق، بشكل رسمي وغير رسمي، عبر مختلف الكيانات المشاركة في إنتاج وتسليم السلع والخدمات التي تمتد عبر بلدان متعددة.

في سلاسل القيمة العالمية يلخص مصطلح "الحوكمة" ديناميكيات القوة المعقدة والهياكل والآليات التي تنظم كيفية تخصيص القيمة وتوحيد العمليات عبر السلسلة، لا تحدد هذه الحوكمة أدوار ومسؤوليات الجهات الفاعلة داخل السلسلة فحسب، بل تسلط الضوء أيضًا على هياكل السلطة غير المتكافئة في كثير من الأحيان التي تمنح امتيازًا لكيانات معينة على غيرها، حيث يعتبر دور "الشركات الرائدة" من الأمور المركزية في حوكمة سلاسل القيمة العالمية. تمتلك هذه الكيانات المهيمنة، عادة الشركات العملاقة متعددة الجنسيات، القدرة على إملاء المعايير والممارسات التشغيلية في جميع أنحاء سلاسل القيمة العالمية، ويمكن أن يطغى تأثيرها في كثير من الأحيان على الشركات الأقل حجما، وتشكيل الديناميكيات التشغيلية وتوزيع القيمة داخل السلسلة[1].

2.2.3 أنواع حوكمة سلاسل القيمة العالمية:

قدم **جريفي** حوكمة سلاسل القيمة العالمية على أنها تتحدد بناء على العوامل التالية[2]:

- تعقيد المعاملات
- القدرة على التقنين
- القدرات في قاعدة التوريد

[1] John Rand et al**., "Economic and Environmental Upgrading after a Policy Reform: The Case of Timber Value Chain in Myanmar**," *Journal of Rural Studies* 99 (April 1, 2023): p:21, https://doi.org/10.1016/j.jrurstud.2023.02.008. p:21

[2] Sunny Sun, Hao Chen, and Erin Pleggenkuhle-Miles, "**Moving Upward in Global Value Chains: The Innovations of Mobile Phone Developers in China**," *Chinese Management Studies* 4 (June 28, 2010): p:2, https://doi.org/10.1108/17506141011094118. p:2

ومنه صنف **جريفي** حوكمة سلاسل القيمة العالمية إلى خمسة أنواع رئيسية بناء على تعقيد المعاملات والقدرة على تقنين تلك المعاملات والقدرة على التوريد. هذه الأنواع الخمسة هي[1]:

- **السوق (طول الذراع)**: علاقة شركة قائمة على السوق، تتميز بانخفاض تكاليف التحويل لكل من المنتج والمشتري (مستويات منخفضة من تعقيد المعاملات ومستويات عالية من التدوين، على سبيل المثال معاملات السوق الفورية).
- **وحدات**: يقوم الموردون في هذه السلاسل بتصنيع المنتجات وفقا لمواصفات العميل، لكنهم يحتفظون بالسيطرة على عمليات الإنتاج (درجة مشاركة العميل في العملية عادة ما تكون منخفضة).
- **العلائقية**: المعاملات أكثر تعقيدا، ويتم ربط الجهات الفاعلة من خلال شبكات قائمة على الثقة، وغالبا ما تدعمها الروابط العائلية أو العرقية أو الإقليمية، تتسم أيضا بأنها علاقة مستقرة وتعتمد على بعضها البعض حيث يكون للمورد (غالبا ما يكون من ذوي المهارات العالية) درجة عالية من المشاركة في تحديد المنتج النهائي.
- **الأسير**: سلسلة يحركها المشتري حيث يعتمد صغار الموردين على كبار المشترين. هذا يشكل علاقة عميل أسير، حيث سيواجه المورد تكاليف عالية إذا أراد التبديل إلى عميل آخر. تلعب الشركات الرائدة دورا مهما في مواصفات المنتج.
- **التسلسل الهرمي**: المورد هو شركة تابعة للشركة الرائدة، وبالتالي تكون السيطرة الإدارية المباشرة للشركة الرائدة (يتم استيعاب المعاملات داخل الشركة، تندرج الشركات الكبيرة التي تستوعب الإنتاج عبر بلدان متعددة وتتكامل رأسيا، ضمن هذه الفئة).

يتعلق جزء هام من حوكمة سلاسل القيمة العالمية بوضع المعايير وإنفاذها. يمكن أن تكون هذه معايير الجودة والمعايير البيئية ومعايير العمل والمزيد، وفي العديد من سلاسل القيمة العالمية، تحدد القدرة على الوفاء بهذه المعايير الوصول إلى الأسواق، كما تسلط حوكمة سلاسل القيمة العالمية الضوء على ديناميكيات القوة غير المتكافئة بين المشاركين في السلسلة

[1] Gary Gereffi, John Humphrey, and Timothy Sturgeon, "**The Governance of Global Value Chains**," *Review of International Political Economy* 12, no. 1 (February 2005), https://doi.org/10.1080/09692290500049805.pp:83-84

(عدم تناسق القوة) على سبيل المثال، قد تتمتع العلامات التجارية الكبيرة أو تجار التجزئة بقوة تفاوضية أكبر مقارنة بالموردين الصغار، مما يسمح لهم بالحصول على حصة أكبر من القيمة.

في حين يتم وضع بعض المعايير من قبل المشاركين العوام (مثل الحكومات أو الهيئات الدولية) وهو ما يعرف بالحوكمة العامة، يتم وضع العديد منها من قبل المشاركين الخواص (مثل الشركات أو الجمعيات الصناعية) وتعرف بالحوكمة الخاصة، وتؤدي الدينامية بين شكلي الحوكمة في القطاعين العام والخاص دورا هاما في تحديد ممارسات ونتائج سلاسل القيمة العالمية.

ومع تزايد التدقيق من جانب المستهلكين والمجتمع المدني والمنظمين، هناك تركيز متزايد على الشفافية في سلاسل القيمة العالمية، وقد أدى هذا الاتجاه إلى نظم أكثر صرامة للرصد والتحقق (الشفافية والمساءلة)، وغالبا ما يشارك فيها مراجعو حسابات من أطراف ثالثة.

3.2.3. أدوار الدولة في حوكمة سلاسل القيمة العالمية

تم تحديد هذه الأدوار في سياق العلاقات التجارية بين الدول وفي سياق تطوير صناعات جديدة فهي تشير إلى "السياسات التيسيرية على أنها تلك السياسات التي تساعد في تشغيل الأسواق، والأنشطة التنظيمية التي تسعى إلى تقييد العوامل الخارجية السلبية لمعاملات السوق الخاصة، والسياسات التوزيعية التي تسعى إلى الحد من التأثير غير المتكافئ للأسواق والتخفيف منه"، تتمثل هذه الأدوار في[1]:

- **الدولة كميسر**

يتضمن دور الميسر السياسات والأنشطة التي تساعد الشركات داخل السلسة، ينخرط التيسير في الوقت الذي تسعى فيه الدول إلى تعزيز الاستثمار الخاص واجتذابه والاحتفاظ به، وكذلك لدعم الجهات الفاعلة المحلية من أجل المشاركة في هذه السلاسل والشبكات، يمكن أن تشمل هذه التدابير مرافق النقل والاتصالات، ومناطق تجهيز الصادرات، والتسهيلات الائتمانية وحوافز السياسة العامة مثل الإعفاءات الضريبية. واعتماداً على ما إذا كانت تدعم الشركات المحلية أو الأجنبية والشركات العالمية الرائدة قد تتخذ السياسات التيسيرية الدقيقة أشكالاً مختلفة.

[1] Rory Horner, "**Beyond Facilitator? State Roles in Global Value Chains and Global Production Networks**," *Geography Compass* 11, no. 2 (2017), https://doi.org/10.1111/gec3.12307.pp:5-9

بالإضافة إلى مبادرات السياسة المحلية، قد تتفاوض الدول أيضًا على سياسات مواتية في المفاوضات التجارية بين الدول لدعم شركاتها المحلية أثناء توسعها على نطاق دولي، يمكن أن يلعب هذا الدعم الحكومي دورًا رئيسيًا في تعزيز قوة الشركات الرائدة العالمية، ويمكن اعتماد مثل هذه التدابير للتنافس مع الدول الأخرى لكسب التجارة والاستثمار والتعاون لتحقيق أهداف معينة للرعاية الاجتماعية (من خلال المفاوضات التجارية).

❖ **الدولة كالمنظم**

تعمل الدولة أيضًا كمنظم مما يحد من النشاط الاقتصادي داخل حدودها ويقيده، ويمكن اعتماد هذا التوجه لحماية المصالح المجتمعية المختلفة، سواء كانت مصالح الأعمال التجارية (مثل حماية صناعات مختارة وتقييد الممارسات الاحتكارية) والمستهلكين (من خلال معايير الجودة ومعايير الجودة)، أو للمواطنين أو للعمال (مثل لوائح العمل).

كان الدور التنظيمي بارزًا بشكل خاص في عصر منظمة التجارة، حيث تتحكم مجالس التسويق الحكومية في الأسعار، وتحدد حصص التصدير الوطنية، وتدير حجم المنتجات التي تصل إلى السوق العالمية. وعلى نطاق أوسع، كان لسياسات الدولة التي قد تحد من المشاركة مع الشركات العالمية الرائدة، على سبيل المثال، بفرض قيود على الملكية، أو من خلال اشتراطات أداء الصادرات، أو نقل التكنولوجيا، أو المشتريات المحلية، تأثير كبير في تعزيز الشركات المحلية وقد ثبت على وجه الخصوص أن هذه السياسات ناجحة عندما تكون لدى الدول القدرة على تأديب الشركات من خلال التنظيم بالاقتران مع تقديم خدمات في مجال السياسة العامة من خلال التدابير التيسيرية، وحيثما لا تستطيع الدول تأديب الشركات، تكون السياسة الصناعية في كثير من الأحيان أقل نجاحاً، حيث تحصل الشركات على مزايا في مجال السياسة العامة من خلال تدابير تيسيرية، مع تجنب اللوائح اللازمة لإنشاء صناعة أكثر كفاءة أو مفيدة للمجتمع.

انخفض الدور التنظيمي في العديد من البلدان بعد التكيف الهيكلي والتحولات السياسية الأوسع خلال حقبة الليبرالية الجديدة، حيث غالبًا ما يتم تقويض نفوذ الدولة في ظل العولمة.

❖ **الدولة كمنتج**

في سياق الشبكات العالمية للبنى التحتية، قد تعمل الدولة أيضًا كمنتج من خلال تشغيل شركاتها الخاصة (الشركات المملوكة للدولة)، حيث يشارك الإنتاج المملوك للدولة في الوقت الذي تسعى فيه الدول للسيطرة على القدرة الإنتاجية في القطاعات الاستراتيجية الرئيسية (مثل الأمن والموارد الطبيعية) أو لتعزيز الإنتاج أو في الصناعات التي قد يكون القطاع

الخاص أقل قدرة على للاستثمار فيها. تتحدى الشركات للملوكة للدولة الانقسام الذي يتم في كثير من الأحيان بين الشركة والدولة على غرار الشركات ذات الدوافع غير التجارية بالإضافة إلى المؤسسات والشركات التي تخضع للملكية التامة والسيطرة الكاملة، قد تكون الشركات أيضًا مرتبطة بالحكومة حيث تمتلك الحكومة حصة، ولكنها لا تدير أو تسيطر بالكامل.

❖ **الدولة كمشتري**

يمكن للدولة أن تعمل كمشتري داخل شبكات الإنتاج العالمي، حيث يمكن أن تتضمن المشتريات العامة من قبل الدول من الشركات الخاصة. يتم الشراء حيث تحتاج الشركات المملوكة للدولة إلى مدخلات خاصة من أجل توفير الخدمات الاجتماعية الأساسية وكذلك لتشغيل شركاتها الخاصة.

جدول 1– 4 أدوار الدولة في حوكمة سلاسل القيمة العالمية

الدور	المفهوم	الأمثلة
ميسر	مساعدة الشركات لمواجهة تحديات الاقتصاد العالمي	الحوافز الضريبية، الإعانات، مناطق تجهيز الصادرات، حوافز البحث والتطوير والتنفيذ والتفاوض لاتخاذ السياسات التجارية المناسبة
منظم	التدابير التنظيمية التي تحد وتقيد أنشطة الشركات داخل الشبكة	مجالس التسويق الحكومية، وضوابط الأسعار، والقيود المفروضة على الاستثمار الأجنبي، والسياسة التجارية (التعريفات الجمركية والحصص)، وقوانين براءات الاختراع، وتنظيم العمل، وضوابط الجودة، وتنفيذ المعايير
منتج	الشركات المنتجة المملوكة للدولة، والتي تتنافس على حصة السوق مع الشركات الأخرى داخل الشبكات	الشركات المملوكة للدولة على سبيل المثال الشركات العاملة في مجال النفط والتعدين
مشتري	قيام الدولة بشراء منتجات الشركات	المشتريات العامة كمشتريات المعدات العسكرية والمستحضرات الصيدلانية

SOURCE: Rory Horner, "Beyond Facilitator? State Roles in Global Value Chains and Global Production Networks," *Geography Compass* 11, no. 2 (2017), https://doi.org/10.1111/gec3.12307.p:5

خلاصة:

قدم هذا الفصل تحليلاً متعدد الأوجه لسلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية، حيث تم أولاً تناول مفهوم سلاسل القيمة العالمية وتحديد المحددات الهيكلية والسياساتية التي تؤثر على قدرة البلد أو الشركة على المشاركة في هذه السلاسل، كما نوقشت مختلف آليات الارتقاء داخل سلاسل القيمة العالمية، مثل التطوير التكنولوجي والتدريب على المهارات، بالإضافة إلى محاولة فحص القضايا الاقتصادية المرتبطة بالمشاركة في سلاسل القيمة العالمية مثل الاعتماد الاقتصادي (التبعية الاقتصادية) وأهمية التجمعات الإقليمية في مشاركة سلاسل القيمة العالمية. وفي الجزء الثاني، ينقل الفصل التركيز إلى مفهوم القدرة التنافسية، بدراستها من المنظورين الجزئي والكلي، كما تستعرض النظريات الرئيسية، بما في ذلك نموذج بورتر الماسي، وتناقش كيفية قياس القدرة التنافسية، خاصة في سياق سلاسل القيمة العالمية، إذ كان الهدف الرئيسي هو توفير منظور نظري يمكن من خلاله فهم تعقيدات المشاركة والقدرة التنافسية في سلاسل القيمة العالمية فهماً أفضل.

الفصل الثاني: الدراسات السابقة

تمهيد:

عملا بما تمليه منهجية البحث العلمي، تم تخصيص هذا الفصل لعرض مجموعة من الدراسات التي تناولت جوانب مختلفة من هذا الموضوع، وتكريسا لمبدأ التراكمية الذي يتسم به البحث العلمي إذ لا يمكن بناء بحث علمي بمنأى عن الأبحاث السابقة أو إغفال جهود الآخرين، بل إنه من شروط الإجابة على الإشكالية في الأبحاث العلمية توضيح العلاقة بين إشكالية الدراسة الحالية و الدراسات السابقة، سيتم في هذا الفصل عرض بعض الدراسات السابقة حول موضوع سلاسل القيمة العالمية و موضوع القدرة التنافسية و المواضيع التي درست العنصرين معا، و محاولة إبراز أوجه الالتقاء و الاختلاف بين ما تضمنه الموروث العلمي و ما تحاول الدراسة الحالية تقديمه.

أولا: عرض الدراسات السابقة

تتيح الأدبيات التطبيقية حزمة كبيرة من الدراسات التي عالجت موضوع الدراسة وقد تباينت مناهج الدراسات وطرق التحليل التي اتبعتها، وسنقتصر من خلال هذا المبحث على عدد من الدراسات التي تتقاطع مع الدراسة الحالية في بعض مؤشراتها.

1.سلاسل القيمة العالمية في ضوء الدراسات السابقة:

1.1. دراسة J.Sturgeon & Kamakami (2011)[1] بعنوان: سلاسل القيمة العالمية في صناعة الالكترونيات: الخصائص و الأزمات و فرص ارتقاء الشكات من البلدان النامية:

ركزت هذه الدراسة على الدول النامية كعينة للدراسة التحليلية التي قام بها الباحثان إذ كان الهدف منها هو تحليل سلسلة القيم العالمية لدراسة الاتجاهات الحديثة في صناعة الأجهزة الالكترونية العالمية وآثارها على تحسين فرص الشركات في البلدان النامية، حيث بينت تزايد أهمية الدور الذي تؤديه صناعة الالكترونيات في تكوين سلاسل القيمة العالمية منذ سنة 1988 وتزايد جذب أسواق البلدان النامية لهذه الصناعات.

وخلصت هذه الدراسة إلى أنه يتعين على هذه البلدان أن تفكر في الأدوار (الفرص) التي قد تكون متاحة في سلاسل القيمة العالمية للإلكترونيات مستقبلا وكيفية تجنب العوائق والأخطار التي قد تترتب على المشاركة. تؤكد الدراسة أن ذلك يعد صعبا للغاية حتى بالنسبة للشركات ذات المواضع الثابتة في الصناعات رغم ما تحوزه من خبرة، حيث ينبغي على الشركات في البلدان النامية والتي تسعى إلى التحول إلى شركات موسومة أن تنتهج الصعود إلى سلم التصنيع التعاقدي لتعزيز جهودها في هذا المجال

[1] Timothy J. Sturgeon and Momoko Kawakami, "**Global Value Chains in the Electronics Industry: Characteristics, Crisis, and Upgrading Opportunities for Firms from Developing Countries**," *International Journal of Technological Learning, Innovation and Development* 4, no. 1–3 (January 2011): 120–47, https://doi.org/10.1504/IJTLID.2011.041902.

2.1. دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون (2017)[1] بعنوان: أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية – دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة 1995-2014

هدفت هذه الدراسة إلى قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية لأربعة عشرة دولة من الاقتصاديات الناشئة للفترة من سنة 1995 إلى غاية سنة 2014، حيث ضمت العينة الدول التالية: جمهورية كوريا، سنغافورة- الهند- ماليزيا- روسيا-المكسيك- الأرجنتين- أندونيسيا- جنوب أفريقيا-بلغاريا- سلوفينيا هنغاريا.

جاءت الدراسة في شكل دراسة قياسية لنموذج التنمية البشرية كمتغير تابع وتفسيره من خلال عدة متغيرات مستقلة هي: مؤشر درجة حرية التجارة، مؤشر تركز الصادرات، مؤشر المشاركة في سلاسل القيمة، مؤشر تنافسية الأداء الصناعي من خلال اعتماد طريقة وسط المجموعة المدمجة PMG. بعد اجراء الاختبارات الاحصائية بين متغيرات الدراسة وبناء النموذج توصلت الدراسة للنتائج التالية:

تم اثبات علاقة معنوية طردية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشر التنمية البشرية، فزيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية يؤدي إلى زيادة الدخل ويكون له انعكاس ايجابي على مؤشر التنمية البشرية بأبعاده الثلاث: حياة مديدة و صحية – اكتساب المعرفة- مستوى المعيشة لائق.

كما أظهرت النتائج أن المتغير التابع المتمثل في مستوى التنمية البشرية يرتبط بعلاقة طردية مع كل من مؤشر درجة حرية التجارة ومؤشر تركز الصادرات؛ بحيث أن مؤشر تركز الصادرات كان الأعمق تأثيرا مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

3.1. دراسة Abdouganiour Almeme Tinta(2017)[2] بعنوان محددات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية: حالة المجموعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا

يحلل هذا البحث دور المشاركة في سلسلة القيمة العالمية في التجارة الدولية كعامل حاسم لانفتاح البلدان على التجارة الخارجية باستخدام نموذج الجاذبية لمنطقة الجماعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا **ECOWAS** بنين، بوركينافاسو، الرأس الأخضر، كوت ديفوار، غانا، غامبيا، غينيا، بيساو وليبيريا ومالي والنيجر نيجيريا والسنغال وسيراليون وطوغو. للفترة ما

---

[1] عقبة عبداللاوي وآخرون، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنمية البشرية في الدول النامية – دراسة قياسية لمجموعة من الدول الناشئة للفترة (1995-2014)، مجلة الباحث، جامعة الشهيد حمه لخضر الوادي، المجلد 17، العدد 17، سنة 2017 ص ص 271-282

[2] Abdoulganiour Almame Tinta, **"The Determinants of Participation in Global Value Chains: The Case of ECOWAS,"** *Cogent Economics & Finance* 5, no. 1 (2017): 1389252.

بين 1995- 2012. إذ أن التكامل الإقليمي هو الإستراتيجية المعتمدة على المستوى القاري لتعزيز التنمية في إفريقيا. وخدمة لأهداف البحث تم تقدير نموذجين في الدراسة لتحليل ما إذا كان الادراج في سلاسل القيمة العالمية أمرا حاسما في انفتاح البلدان على التجارة الدولية، في النموذج الأول تم اعتماد الانفتاح التجاري كمتغير تابع ومتغيرات السياسات التجارية بما في ذلك معدلات التعريفة الجمركية كمتغيرات مفسرة بالإضافة إلى تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، نصيب الفرد من القيمة المضافة المحلية للصادرات، معدل التعريفات الجمركية، وكانت نتائجه كالتالي:

- لا تؤثر التجارة داخل المجموعة على انفتاح البلدان وبالتالي على مشاركتها في التجارة الدولية، يعود ذلك إلى ضعف التجارة البينية إذ أن 90% من التجارة تتجه إلى الدول خارج المجموعة والقيمة المضافة المنخفضة للتجارة البينية بين دول العينة.
- أدت الزيادة في التكامل الخلفي بنسبة 1% إلى زيادة الانفتاح التجاري بـ 1.31% مما يدل أن زيادة التكامل داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا يمكن أت يعزز مكانتها التجارية الدولية.
- نصيب الفرد من القيمة المضافة المحلية وزيادة درجة الانفتاح التجاري يرتبط طرديا بزيادة عدد البلدان داخل المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا.

أما النموذج الثاني، التكامل الخلفي على مستوى السلسلة كمتغير تابع وتفسيره من خلال: العوامل الهيكلية والعوامل المتعلقة بالسياسات مثل التجارة البينية، الاستثمار الأجنبي المباشر، مستوى التنمية، نصيب الفرد من القيمة المحلية المضافة والتنويع في السلع وتطور السلع وتكامل السلع، متوسط التعريفات المطبقة، وجاءت النتائج التالية:

- يعد الاندماج في سلاسل القيمة أكثر سهولة بالنسبة لبلدان ECOWAS بسبب اختلاف منتجاتها المصدرة بالصادرات العالمية.
- تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر لها تأثير ايجابي كبير على التكامل الخلفي، الاستثمارات ضرورية في سلسلة القيمة لأنها تعزز القطاعات المختلفة وتزيد من القدرة التنافسية الاقتصادية.
- للتنمية (نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي) أثر سالب على الاندماج في GVCs، ويبرر ذلك بأن الدول التي ينخفض فيها نصيب الفرد من GDP تكون العلاقة سالبة مع الاندماج في GVCs وتميل هذه العلاقة إلى الإيجاب كلما زاد ارتفاع نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي.

- للقيمة المضافة المحلية للفرد تأثير سلبي على الاندماج (سواء الخلفي أو الأمامي) في GVCs مما يشير إلى أن الزيادة في الأداء المحلي للبلدان يقلل من أداء المصادر الأجنبية.

4.1. دراسة جرمون سعاد وأخرون (2018)[1] بعنوان: أهمية خدمات سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التصنيع للبلدان النامية، دراسة حالة الهند:

هدفت هذه الدراسة للتعرف على المفاهيم النظرية المتعلقة بخدمات التصنيع لسلاسل القيمة العالمية وتحليل دور خدمات سلاسل القيمة العالمية في تنشيط قطاع التصنيع للبلدان النامية، حيث ركزت الدراسة على إبراز أهمية الخدمات في سلاسل القيمة العالمية في قطاع التصنيع في الدول النامية من خلال دراسة وصفية تحليلية على عينة الدراسة المتمثلة في دولة الهند.

إذ توصلت الدراسة إلى الدور المتكامل للتصنيع في رؤية الحكومة الهندية 2030 والتنمية الوطنية التي تستند إلى أربع ركائز رئيسية من بينها البنية التحتية الجديدة وذلك بتطوير الممرات الصناعية وبناء المدن الذكية مع أحدث التقنيات العالمية ودعم أنشطة الابتكار والبحث.

5.1. دراسة جديدي سميحة (2019)[2] بعنوان: أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية

كان الهدف من الدراسة هو قياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تطوير صناعة السيارات في عينة البلدان النامية التي تسملها الدراسة إذ تضمنت كل من الصين- الهند- تركيا- البرازيل- المكسيك- جنوب افريقيا و المغرب للفترة 1995-2017 في شكل نموذج قياسي اقتصادي عولج بواسطة طريقة تحليل بيانات البانل من خلال بناء نموذج يتضمن اجمالي صادرات السيارات من القيمة المضافة المحلية المتولدة في القطاع كمتغير تابع، وتم ادراج المتغيرات المستقلة المتمثلة في حصة المدخلات الأجنبية المستوردة من اجمالي الصادرات البلد في جال صناعة السيارات، حصة السلع الوسيطية المحلية المصدرة والتي تستخدم كمدخلات في صادرات بلد آخر، صافي التدفقات الوافدة للاستثمار الأجنبي المباشر، الانفاق على البحث والتطوير، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

---

[1] بوشول السعيد، سعاد جرمون وسميحة جديدي. أهمية خدمات سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التصنيع للبلدان النامية دراسة حالة: الهند. مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، سنة 2018، ص ص353-369

[2] جديدي سميحة و عقبة عبد اللاوي، أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية – تحليل بيانات البانل الديناميكي لسبعة بلدان للفترة (1995-2017) -. مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، سنة 2019، ص ص 148-167

- مكاسب البلد المشاركة في سلاسل القيمة العمالية يختلف باختلاف الأنشطة التي تتخصص فيها فالأنشطة ذات القيمة المضافة المنخفضة تدر مكاسب محدودة، والبلد التي تتخصص في أنشطة ذات قيمة مضافة مرتفعة تكون مكاسبها معتبرة.
- تمثل الروابط الأمامية والخلفية أحد أهم القنوات لانتقال التنمية عبر المشارك في سلاسل القيمة العالمية حيث تؤدي إلى توليد أثري الطلب والمساعدة.
- هناك استراتيجيتين متاحتين أمام الدول النامية لتحقيق تطوير و تنمية صناعة السيارات؛ أولها الدخول بالنظم المتكاملة (تأسيس صناعة السيارات، تطوير العلامة التجارية المحلية،) أو تصنيع الأجزاء و المكونات ثم العمل على التطوير الوظيفي.
- للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية للسيارات عبر الروابط الأمامية وعبر الروابط الخلفية على المدى الطويل أثر موجب على حصة صادرات السيارات من القيمة المضافة المحلية المتولدة في القطاع بالنسبة لبلدان العينة.
- إن أثر المشاركة عبر الروابط الأمامية أكبر وأعمق من الأثر المتولد عن المشاركة عبر الروابط الخلفية.

6.1. دراسة Mohammad Tarikul Islaman & Michael Jay Polonsky (2020)[1] بعنوان التحقق من صحة مقاييس الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية وتقييم تأثير الترقية على آداء الشركات الموردة

تعالج هذه الورقة هذه الفجوة بتطويرها والتحقق من صحته للأنواع الأربعة من الارتقاء الاقتصاد (ترقية المنتج، ترقية العملية، ترقية الوظيفة، ترقية السلسلة) باستخدام بيانات من كبار المديرين التنفيذيين في بنغلاديش لشركات توريد الملابس. تقدم هذه الدراسة أربع مساهمات مهمة من خلال الدراسة النظرية و الكمية التي تتضمنها كما يلي: يسمح تفعيل أنواع الترقية الأربعة بفهم أفضل للروابط بين المكونات المختلفة للارتقاء الاقتصادي وتقوية الأساس النظري لها، تستخدم هذه الدراسة عملية تطوير صارمة من ستة خطوات لضمان الموثوقية، الصلاحية، الأبعاد، التقارب و التمييز، تستخدم بيانات

[1] Mohammad Tarikul Islam and Michael Jay Polonsky, **"Validating Scales for Economic Upgrading in Global Value Chains and Assessing the Impact of Upgrading on Supplier Firms**' Performance," *Journal of Business Research* 110 (2020): 144–59.

الارتقاء الاقتصادي على مستوى الشركة بدلا من الاعتماد على متغيرات الوكيل على مستوى الدولة أو الصناعة، تقييم القيمة الاسمية من خلال دراسة تأثير القدرة التصنيعية، و قد أكدت النتائج أن :

- التدابير الناتجة لها موثوقية وتقارب وصلاحية تمييزية وكذلك الصلاحية التعريفية.
- تشير نتائج تقييم الصلاحية التعريفية إلى أن قدرة الموردين على التصنيع أمر بالغ الأهمية لجميع أنواع الترقية الأربعة. ومع ذلك، فإن الأنواع الأربعة للترقية مختلفة على أداء الشركات الموردة في مجالي الإنتاج والتصدير.

7.1. دراسة Borworn Panrattanaphang وآخرون(2020)[1]، بعنوان: أثار الارتقاء بسلسلة القيمة على تصدير الأغذية المصنعة لتايلاند

تهدف هذه الدراسة التجريبية لتقييم تأثير كل من الارتقاء الاقتصادي والارتقاء الاجتماعي في سلاسل القيمة العالمية على قطاع الأغذية المصنعة في تايلاند، إذ تعد تايلاند رائدة في مجال الإنتاج و التصدير للأغذية المصنعة في الأسواق العالمية؛ مما يجعلها في حاجة للحديث المستمر لعملياتها الإنتاجية لتلبية معايير و متطلبات المنتجات العالمية و عليه فإن فهم كيفية ترقية القطاع مهم للحفاظ على مكانة البلد في سلاسل القيمة العالمية للأغذية المصنعة و القدرة التنافسية التصديرية، تستخدم هذه الدراسة نموذج الجاذبية لتقييم تأثير الارتقاء الاقتصادي EUPو الارتقاء الاجتماعي SUPعلى المنتجات الغذائية المصنعة TPFEs لتايلاند لمجموعة مختلفة من الشركاء التجاريين، وقد أظهرت النتائج المتوصل إليها أن:

- أنواع الارتقاء لها أهميتها في المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم، لاسيما بالنسبة للصادرات إلى البلدان المتقدمة.
- تحديث عمليات الإنتاج له تأثير سلبي على **TPFEs** بسبب زيادة تكاليف الإنتاج للامتثال لمعايير المنتج التي يطلبها المشترون العالميون.
- يمكن أن يؤدي رفع مستوى العملية إلى زيادة معرفة المنتجين والمصدرين لكيفية الامتثال للمعايير الدولية، وبالتالي فإن التحديث (ترقية المنتج) يظهر تأثيرا إيجابيا خلفيا على **TPFE**.

1 Borworn Tanrattanaphong, Baiding Hu, and Christopher Gan, "**The Impacts of Value Chain Upgrading on the Export of Processed Food,**" Food Policy 93 (May 1, 2020): 101906, https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2020.101906.

8.1. دراسة Xing Li وآخرون (2021)[1] بعنوان: البحث عن تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج على الارتقاء بسلسلة القيمة العالمية في البلد الأصلي

هدفت الدراسة إلى معرفة تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر على رفع مستوى سلاسل القيمة العالمية من خلال دراسة قياسية لـ 64 دولة للفترة من 2005 إلى 2015 باستخدام طريقة محاسبة القيمة المضافة التجارية بالاعتماد على بيانات OECD-TIVA حيث بنيت الدراسة على ثلاث فرضيات:

- الفرضية الأولى: يؤدي الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج دورا هاما في تعزيز رفع مستوى سلاسل القيمة العالمية في البلد الأصلي.
- الفرضية الثانية: يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج أن يعزز بشكل إيجابي الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية للبلد الأصلي، لكن التأثير المحدد للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج على الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية يختلف باختلاف التنمية الاقتصادية في البلد الأصلي.
- الفرضية الثالثة: يمكن للاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج أن يعزز الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية للبلد الأصلي من خلال ترشيد الهياكل الصناعية المؤيدة، وتعزيز التقدم التكنولوجي ورفع مكانة الشبكة التجارية.

حيث توصلت الدراسة للنتائج التالية:

- يلعب الاستثمار الأجنبي المباشر الموجه إلى الخارج دورا هاما في تعزيز المشاركة المتقدمة في سلاسل القيمة العالمية.
- يعطي الاستثمار الأجنبي المباشر زخما للارتقاء بسلاسل القيمة العالمية من خلال تحفيز التقدم التكنولوجي و تعزيز حالة الشبكات التجارية(يمكن للبلد الأصلي استيعاب التكنولوجيا المتقدمة للبلد المضيف من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر لزيادة إنتاجية العمل، و يمكن التوسع المستمر في أنشطة الاستثمار الأجنبي المباشر

[1] Xing Li, Wei Zhou, and Jiani Hou, "**Research on the Impact of OFDI on the Home Country's Global Value Chain Upgrading,"** *International Review of Financial Analysis* 77 (October 1, 2021): 101862, https://doi.org/10.1016/j.irfa.2021.101862.

المتجه إلى الخارج من التعجبل بالتغييرات التجارية بين البلد الأصلي و البلدان الأخرى، مما يساعد على احتلال موقع مركزي في شبكة التجارة و يعزز التأثير المشترك لكليهما في نهاية المطاف ترقية سلاسل القيمة العالمية.

- تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج في البلدان الناشئة أكبر من تأثيره في البلدان المتقدمة والسبب هو أن البلدان الناشئة من المرجح أن تحصل على التكنولوجيا المتقدمة من خلال الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج ولديها قوة الدافع لتحفيز الارتقاء بسلاسل القيمة العالمية بسب الفجوة التقني الأكبر مع الدولة الأكثر تقدما.

9.1. دراسة باهي وفاء و آخرون(2021)[1] بعنوان : تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995-2014

حاول الباحثون من خلال هذه الدراسة قياس تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي لعين من الدول العربية التي تضمنت: الجزائر، المملكة العربية السعودية، قطر، البحرين، عمان والكويت في شكل دراسة قياسية للفترة من 1995 إلى غاية سنة 2017 من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي لفترات الابطاء الموزعة (PMG – ARDL) إذ تضمن النموذج الدراسة مؤشر هيرفندال و مؤشر هيرشمان كمتغيرات تابعة للتعبير عن تركز المنتجات ، و مؤشر القيم المحلية في امالي الصادرات و القيمة المضافة الأجنبية في إجمالي الصادرات كمؤشرات تعبر عن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. توصلت الدراسة للنتائج التالية: وجود علاقة معنوية طويلة المدى بين كل من المتغيرات التابع وأغلب المتغيرات التفسيرية على المدى الطويل، حيث ان العلاقة:

- معنوية طويلة المدى بين كل من تركيز الصادرات والروافد الأمامية والخلفية والاستثمار الأجنبي المباشر.
- طردية بين زيادة المشاركة الامامية وتركيز الصادرات على المدى الطويل.
- عكسية بين زيادة المشاركة الخلفية وتركيز الصادرات على المدي الطويل.
- طردية بين زيادة تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر الوافد وتركيز الصادرات على المدى الطويل.
- عكسية بين زيادة الائتمان المحلي الخاص وتركيز الصادرات على المدى الطويل.

[1] باهي وفاء، لطفي مخزومي و عقبة عبد اللاوي. تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995-2017." مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 14، العدد 1، سنة 2021، ص ص 302-316

10.1. دراسة Okah Efogo وآخرون(2021) [1]بعنوان: الاستثمار الأجنبي المباشر ومشاركة الدول النامية في سلاسل القيمة العالمية: دروس من العقدين الماضيين:

هدفت هذه الدراسة إلى البحث في كيفية تأثير الاستثمار الأجنبي المباشر على مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية. حيث قدم الباحثون الدراسة في شكل دراسة قياسية باستخدام نموذج بيانات البانل المتحرك لعينة من الدول شملت 43 دولة من الدول النامية للفترة ما بين 2010-2019، واعتمدوا في بناء نموذج الدراسة على المتغيرات التالية: حجم السوق وتم التعبير عنه بنصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي والتكنولوجيا، حجم السوق مقاسا ب: الطلب على السلع الأولية أو الوسيطية، ولدراسة تأثير نوعية العمل تم اعتماد مؤشر العمل، إلى جانب مستوى التعليم السكاني (رأس المال البشري الكافي لنقل التكنولوجيا والمعرفة)، ومن خلال الدراسة القياسية تم توصل إلى النتائج التالية:

- الاستثمار الأجنبي المباشر له أثر إيجابي على تعميق المشارك في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء بمستوى سلاسل القيمة والتجارة الدولية.
- على الدول النامية: بتعين على هذه الدول العمل على جذب الاستثمار الأجنبي المباشر في المشاريع التكنولوجية لزيادة استخدام التكنولوجيا في عملية الإنتاج.

11.1. دراسة Barnabas Olusegunوآخرون (2021)[2] الموسومة بعنوان: التكامل الاقتصادي الاقليمي والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية: حالات مختارة في افريقيا

قدم الباحثون في هذا البحث دراسة لتأثير التكامل الاقتصادي الإقليمي على الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية لكل من مجموعة شرق أفريقيا (EAC) والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي SACU، والجميعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS)للفترة ما بين 2000- 2015، حيث تضمن نموذج الدراسة نصيب الفرد من القيمة المحلية المضافة في الصادرات (مقياس للارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية) كمتغير تابع ، أما المتغيرات المستقلة فكانت: الواردات الوسيطة ذات المصدر الإقليمي مقسومة على إجمالي الواردات الوسيطة لذلك البلد، تدفق الاستثمار الأجنبي

[1] Françoise Okah Efogo, Kwami Ossadzifo Wonyra, and Evans Osabuohien, **"Foreign Direct Investment and Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Lessons from the Last Decad**e," *International Review of Applied Economics* 36, no. 2 (March 4, 2022): 264–84, https://doi.org/10.1080/02692171.2021.1962255.

[2] Barnabas Olusegun Obasaju et al., "**Regional Economic Integration and Economic Upgrading in Global Value Chains: Selected Cases in Africa**," *Heliyon* 7, no. 2 (February 2021): e06112, https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2021.e06112.

المباشر، الائتمان المحلي للقطاع الخاص كحصة من الناتج المحلي الإجمالي، جودة المؤسسة، البنية التحتي (معبر عنها بعدد السكان الذين يستخدمون الانترنت)، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، تتكون العينة محل الدراسة من 24 دولة في 03 مجموعات، تمت الدراسة باستخدام تقنية المتغير الأدنى (LSDV) وأظهرت النتائج أن:

- التكامل الاقتصادي الإقليمي ليس محركا مهما للارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية.
- الاستثمار الأجنبي المباشر لم يساهم بشكل كبير في الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة العالمية خلال فترة الدراسة.
- الائتمان المحلي للقطاع الخاص والاستثمارات في التعليم لا تلعب الدور الكافي للإسهام في الارتقاء الاقتصادي في سلاسل القيمة.
- إن إهمال الإنفاق الحكومي على التعليم يؤثر سلبا على الإنتاجية الاقتصادية المرتبطة بالمشاركة في GVC.
- هناك حاجة كبيرة لتعزيز مكونات جودة المؤسسة والتي تزيد من تعزيز إنتاجية العمل بشكل كبير في المجموعات الاقتصادية الإقليمية.

2.القدرة التنافسية في ظل الدراسات السابقة:

1.2. دراسة Stefan Dragos Cristea (2014)[1] بعنوان: القدرة التنافسية للسفر والسياحة دراسة لأكثر البلدان تنافسية:

تحلل الورقة القدرة التنافسية السياحية لأكبر 15 دولة تنافسية اقتصاديا وفقا لتقرير التنافسية العالمية 2011-2012، حيث يدرس التحليل كيفية ارتباط القدرة التنافسية للسياحة بالقدرة التنافسية الاقتصادية الشاملة، وكيف ترتبط الركائز المختلفة للقدرة التنافسية السياحية ببعضها البعض، بالنسبة للاقتصادات الأكثر تنافسية في العالم، ويسلط الضوء على المجالات التي يجب أن تركز عليها هذه البلدان لتحسين قدرتها التنافسية السياحية، بالاعتماد على مؤشر تنافسية السفر والسياحة (TTCI) من المنتدى الاقتصادي العالمي لمقارنة القدرة التنافسية السياحية لهذه البلدان و الذي يحتوي على ثلاث مؤشرات فرعية: الإطار القانوني، وبيئة الأعمال والبنية التحتية ، والموارد البشرية والثقافية والطبيعية من خلال معامل ارتباط بيرسون، وقد توصلت الدراسة للنتائج التالية:

[1] Ştefan Dragoş Cîrstea, "**Travel &Tourism Competitiveness: A Study of World's Top Economic Competitive Countries,**" *Procedia Economics and Finance* 15 (2014): 1273–80, https://doi.org/10.1016/S2212-5671(14)00588-7.

- هناك علاقة قوية جدا بين القدرة التنافسية الكلية والمؤشرات الفرعية لبيئة الأعمال والبنية التحتية، والموارد البشرية والثقافية والطبيعية، والعلاقة مع المؤشر الفرعي للإطار القانوني أكثر اعتدالا، وبالنظر إلى المؤشرات الفرعية، فإن الإطار القانوني/التنظيمي أقل ارتباطا بالقدرة التنافسية السياحية الشاملة من بيئة الأعمال والموارد البشرية. وهذا يشير إلى أن سياسة السياحة وتنظيمها وحدهما أقل أهمية من العوامل الاقتصادية والبشرية الأعمق.
- البنية التحتية للسياحة لها علاقة قوية بالقدرة التنافسية الشاملة وهو ما يؤكد على أهمية روابط النقل والإقامة والبنية التحتية الأخرى لدعم السياحة، كما يمكن للاستثمار الحكومي في البنية التحتية الجيدة أن يحقق مكاسب اقتصادية من خلال السياحة.
- الموارد الطبيعية والثقافية لها ارتباطات قوية بالقدرة التنافسية للسياحة، ولكن الموارد البشرية أقل ارتباطا. وهذا يؤكد القيمة الاقتصادية للأصول الطبيعية والتراث الثقافي للسياحة، في حين تلعب مهارات العمال دورا مباشرا أصغر.

2.2. دراسة Abofazl Fathi and Sahar Ahmadian (2016)[1] بعنوان: القدرة التنافسية لصناعة السيارات الإيرانية للدخول إلى الأسواق الخارجية

تهدف هذه الأوراق البحثية إلى دراسة القدرة التنافسية للمنتجات الصناعية في الأسواق الدولية و تم اعتماد واحدة من شركات تصنيع السيارات الرائدة في ايران و هي شركة خوردو الصناعية الإيرانية نظرا لما تكتسيه صناعة السيارات من أهمية في جميع أنحاء العالم، بغرض توضيح انخفاض اتجاه تصدير السيارات الإيرانية في السنوات الأخيرة لتحديد مشاكل و عقبات تصدير السيارات لشركة Khordo إلى الأسواق الخارجية من خلال برنامج SPSS باعتماد عينة واحدة و بتطبيق اختبار فريدمان و T-test، تم التوصل إلى النتائج التالية:

- تعتبر كل من السياسات الحكومية، حالة الطلب والصناعة المكملة (الصناعة المرتبطة بصناعة السيارات) وكذا عامل البحث والتطوير من أهم المعوقات التي تحول دون دخول شركات KHORDO إلى الأسواق الدولية

[1] Abolfazl Fathi and Sahar Ahmadian, "C**ompetitiveness of the Iran Automotive Industry for Entrancing into Foreign Markets**," *Procedia Economics and Finance* 36 (2016): 29–41.

- فيما لا تعتبر استراتيجية الشركات وهيكلها تنافسها من أهم المشاكل التي تحول دون ذلك مقارنة بالعوامل السابقة إذ يجب ملاحظة أن المنافسة الحقيقية تتشكل في السوق الحرة، الصناعات الضخمة مثل الصناعات الخاصة، يجب أن تتنافس فقط على أساس كفاءتها وقدراتها.
- على الشركة مراعاة اختلاف ثقافات وسلوكيات العملاء عند وضع سياسات لتصميم وتصنيع المنتجات للتصدير.

3.2. دراسة Sefer Sener and Deniz Delican (2019) [1] العلاقة السببية بين الابتكار والقدرة التنافسية والتجارة الخارجية في البلدان المتقدمة و البلدان النامية.

تهدف هذه الورقة إلى دراسة العلاقة السببية بين التنافسية والابتكار والتجارة الخارجية لـ31 دولة متقدمة و 26 دولة نامية باستخدام تحليل السببية بين عامي 2007-2017 بالاعتماد على المتغيرات التالية: التنافسية العالمية، الابتكار العالمي، تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، مؤشرات التنمية و معدلات التصدير السنوية من خلال بيانات المقطع العرضي باستخدام اختبار جذر الوحدة من الجيل الثاني لمعرفة ما إذا كانت السلسلة ثابتة أم لا، تظهر النتائج التي توصلنا إليها:

- أن دعم زيادة الصادرات من خلال المنافسة أكثر صعوبة في البلدان النامية منه في البلدان المتقدمة. إن المستوى التنموي المرتفع للدول المتقدمة من حيث هياكلها الإنتاجية وقدراتها الإنتاجية يوفر فرصة للقدرة التنافسية على الساحة الدولية. لكن القدرة التنافسية في البلدان النامية لها علاقة وثيقة بالتصدير والابتكار. تعتبر حماية حقوق الملكية الفكرية والصناعية من قبل الحكومة في البلدان النامية مهمة للغاية للتطور التنافسي. بالإضافة إلى ذلك، فإن دعم المواد الخام والخصومات الضريبية سيزيد من إنتاج الشركات المصدرة ويساهم في قدرتها التنافسية.
- تُظهر العلاقة السببية أحادية الاتجاه من مؤشر الابتكار العالمي إلى تطوير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومن مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات إلى القدرة التنافسية العالمية في البلدان المتقدمة والنامية أنه يمكن تحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال أعمال البنية التحتية وأنشطة البحث والتطوير التي

[1] Sefer Sener and Deniz Delican, "**The Causal Relationship between Innovation, Competitiveness and Foreign Trade in Developed and Developing Countries**," Procedia ***C****omputer Science* 158 (2019): 533–40.

تمولها الحكومة. العلاقة السببية أحادية الاتجاه من الصادرات إلى مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعالمي

- يوضح مؤشر الابتكار أن التفاعل العالمي قد زاد مع الصادرات وأدى إلى الابتكار، يجب على جميع البلدان التي ترغب في أن تحتل مكانًا في السوق الدولية إنشاء آلية سريعة لاتخاذ القرار يمكن من خلالها للصناعة والحكومة والجامعات التعاون، ومن خلال القيام بذلك، دعم تصدير المنتجات ذات القيمة المضافة العالية. هذا أمر في غاية الأهمية ليس فقط للبلدان النامية، ولكن أيضا للبلدان المتقدمة.
- يمكن أن يمكّن دعم التعاون بين الحكومة والصناعة والجامعات البلدان من الحفاظ على مستويات المنافسة وتعزيزها وزيادة مستويات الابتكار لديها.

4.2. دراسة Jing Shuai وآخرون(2022)[1] بعنوان: تقييم ديناميكي للقدرة التنافسية الدولية لمنتجات الصين الأرضية النادرة سلسلة صناعية ومنظور الابتكار التكنولوجي

في هذه الدراسة تم تطوير طريقة جديدة للكشف عن الميزة النسبية NRCA بالاعتماد على نموذج الحصة السوقية الثابتة CMS لقياس الاتجاهات الديناميكية طويلة الأجل للقدرة التنافسية الدولية لصادرات الصين من عناصر الأرض كمادة خام رئيسية لإنتاج منتجات عالية التقنية للسنوات من 2008-2019 و قد تم الاستعانة بقاعدة البيانات التابعة للأمم المتحدة للحصول على بيانات صناعة الأرض النادرة المستخدمة في هذا البحث، بالإضافة إلى اعتماد ستة متغيرات لبناء معامل القدرة التنافسية لهذه الصناعة القائم على الابتكار التكنولوجي لإنشاء طريقة RCA الجديدة، حيث جاءت قدرة الصين على الابتكار التكنولوجي وكمال بيئة الأعمال من تقارير القدرة التنافسية العالمية (GCI) التي يصدرها المنتدى الاقتصادي العالمي كل عام ؛ تم أخذ صهر وتركيز REE، ودرجة تركيز صناعة REE من حوليات الأرض النادرة الصينية ؛ استمد عدد طلبات براءات الاختراع REE من مؤشر ديروينت للابتكارات (DII) ؛ ونشأ نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي في الصين من مؤشرات التنمية العالمية، وهي متاحة على الموقع البنك الدولي.

[1] Jing Shuai et al., "**A Dynamic Evaluation on the International Competitiveness of China's Rare Earth Products: An Industrial Chain and Tech-Innovation Perspective**," *Resources Policy* 75 (March 1, 2022): 102444, https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2021.102444.

إذ تكمن أهم قوة لصناعة الأرض النادرة في الصين في تقنيتها المتقدمة في فصل ة تنقية عناصر الأرض بكفاءة عالية و تكلفة منخفضة، ونتيجة لذلك فإن 97 % من هذا السوق في العالم و 75 % من مكوناتها للاستخدام لنهائي اقتصاديا تحت سيطرة الصين، و قد أظهرت النتائج ما يلي:

- انخفضت القدرة التنافسية الدولية لمنتجات عناصر الأرض في الصين بشكل حاد في العقد الماضي، وانتعشت فقط في السنوات الأخيرة.
- تختلف المزايا النسبية لمنتجات عناصر الأرض في السلسلة الصناعية اختلافًا كبيرًا، وتتمتع المنتجات المتوسطة والمنخفضة بمزايا نسبية قوية، بينما لا تتمتع المنتجات الموجودة في المنبع بميزة تنافسية.
- تتركز حصة الصين في سوق عناصر الأرض بشكل كبير، ويكشف تطور هيكل السوق أن التدفقات الصاعدة والمتوسطة كانت تتحسن، ولكنها تتدهور في التدفق السفلي.

3.المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية في ظل الدراسات السابقة

1.3. دراسة Nadvi and Yohanes (2015)[1]، بعنوان: القدرة التنافسية و الارتقاء التكنولوجي في سلاسل القيمة العالمية: أدلة من قطاعي الالكترونيات و الملابس الاندونسيين)

تهدف هذه الدراسة لإبراز كيف أنه يمكن لبعض روابط سلاسل القيمة العالمية أن تقيد الارتقاء داخل السلسلة كما رمت إلى اكتشاف العلاقة بين الأنواع المتميزة من ارتباط سلاسل القيمة العالمية والتعلم والارتقاء على مستوى الشركات واكتساب قدرات جديدة، من خلال تناولها بشكل تحليلي للدراسة في قطاعي الالكترونيات والملابس في الاقتصاد الاندونيسي إذ يعد هذا الأخير اقتصاد سريع النمو مما جعله اقتصاد ذو جاذبية للمستثمرين الدوليين، حيث اعتمد الاقتصاد الاندونيسي على قطاعي صناعة الملابس و الالكترونيات كمفتاح للنمو.

أثبتت الدراسة أن الشركات الاندونيسية التي تتمكن بالفعل من تعزيز قدرتها التنافسية من خلال الارتقاء بوظيفتها إلى مجالات التصميم الخاصة بها وصناعة العلامات التجارية الخاصة بها هي الشركات التي اختارت في كلا القطاعين عدم إدراج نفسها في سلسلة القيمة العالمية.

[1] "**Competitiveness and Technological Upgrading in Global Value Chains**: Ev," accessed June 19, 2023, https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315773728-4/competitiveness-technological-upgrading-global-value-chains-evidence-indonesian-electronics-garment-sectors-yohanes-kadarusman-khalid-nadvi.

2.3. دراسة Kiyota Kozo وآخرون(2016)[1] بعنون سلسلة القيمة العالمية والقدرة التنافسية للدول الآسيوية

تبحث هذه الدراسة في القدرة التنافسية للصناعات في ستة دول آسيوية – الصين والهند وإندونيسيا، واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان. وتهدف إلى قياس القدرة التنافسية باستخدام مفهوم دخل سلسلة القيمة العالمية (GVC)، وهي القيمة المضافة التي تساهم بها الصناعات في إنتاج السلع المصنعة النهائية. وتستخدم الدراسة جداول قاعدة بيانات المدخلات والمخرجات العالمية من سنة 1995 إلى سنة 2011 لحساب الدخل والعمالة في سلاسل القيمة العالمية. وهو يتبع المنهجية التي طورها تيمر وآخرون2013 لتحديد دخل سلاسل القيمة العالمية على أساس القيمة المضافة المرتبطة بإنتاج سلع التصنيع النهائية.. وتعتبر الدراسة مهمة لأن المقاييس التقليدية للقدرة التنافسية القائمة على إجمالي الصادرات يمكن أن تكون مضللة لأنها لا تأخذ في الاعتبار تجارة القيمة المضافة من خلال شبكات الإنتاج العالمية وسلاسل التوريد. ويوفر دخل سلاسل القيمة العالمية مقياساً أفضل للقدرة التنافسية في سياق زيادة تجارة المدخلات الوسيطة وأنشطة النقل إلى الخارج، وخاصة في آسيا. وتسد الدراسة الفجوات البحثية من خلال تحليل تأثيرات الدخل والعمالة في سلاسل القيمة العالمية في العديد من البلدان الآسيوية، على عكس الأعمال السابقة التي ركزت فقط على الدول المتقدمة أو أوروبا.

وتظهر النتائج ارتفاع القدرة التنافسية للصناعات التحويلية في الصين والهند وإندونيسيا، لكنها انخفضت في اليابان وكوريا الجنوبية وتايوان على أساس حصص دخل سلاسل القيمة العالمية. وزادت حصة الطلب الأجنبي من دخل سلاسل القيمة العالمية في جميع البلدان خلال الفترة 1995-2011، في حين انخفض الطلب المحلي في البلدان المتقدمة مثل اليابان، وأدت التغيرات في هيكل الإنتاج والطلب النهائي إلى نمو دخل سلاسل القيمة العالمية في الدول الآسيوية الناشئة. كما وجدت الدراسة تحولات من وظائف الزراعة إلى وظائف التصنيع والخدمات في الصين والهند وإندونيسيا وتايوان، وأن ارتفاع فرص العمل في سلاسل القيمة العالمية مقترن بنمو الدخل الحقيقي في آسيا، على عكس التجربة في أوروبا.

[1] Kozo Kiyota, Keita Oikawa, and Katsuhiro Yoshioka, **"The Global Value Chain and the Competitiveness of Asian Countries,"** Asian Economic Papers 16, no. 3 (2017): 257–281.

3.3. دراسة Sebastian Miroudot & Hubert Escaith (2016)[1] بعنوان: القدرة التنافسية على مستوى الصناعة وتداعيات عدم الكفاءة في سلاسل القيمة العالمية

تقدم الدراسة وجهات نظر جديدة بشأن القدرة التنافسية الصناعية والميزة النسبية باستخدام التطورات الحديثة في إحصاءات التجارة، في ضوء صعود شبكات الإنتاج العالمية حيث مقاييس التجارة التقليدية مثل إجمالي الصادرات والميزة النسبية المكشوفة لها قيود. يستخدم التحليل قاعدة بيانات التجارة في القيمة المضافة لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ومنظمة التجارة العالمية التي تغطي 61 دولة في الفترة من 1995 إلى 2011 لفحص الميزة النسبية التي تم الكشف عنها بناءً على بيانات التجارة ذات القيمة المضافة، ويستخدم تحليل مغلف البيانات لقياس كفاءة الصناعة عبر البلدان باستخدام هيكل المدخلات والمخرجات. وتساعد الدراسة في سد الثغرات في ربط البيانات التجارية الجديدة بالنظريات والنماذج الحالية.

وتكشف النتائج عن زيادة التخصص الرأسي والاعتماد على المدخلات الأجنبية مع مرور الوقت في معظم الصناعات. هناك تباين كبير بين البلدان والقطاعات. كما توصلت الدراسة إلى أن البلدان النامية تعتمد بشكل أكبر على السياسات التجارية لتحقيق القدرة التنافسية. وخلصت الدراسة إلى أن الدول النامية تعتمد بشكل أكبر على السياسات التجارية لتحقيق القدرة التنافسية، على عكس الدول المتقدمة. بشكل عام، من خلال تطبيق التجارة الناشئة في بيانات القيمة المضافة على نظريات ونماذج التجارة الحالية، توضح الدراسة رؤى تنافسية جديدة وإمكانات غنية لتحليل الآثار غير المباشرة لكفاءة الصناعة، وأنماط المزايا النسبية، وصنع السياسات في سياق سلاسل القيمة العالمية. ورغم أن العينة صغيرة نسبيا، فإنها تغطي مزيجا مفيدا من الاقتصادات المتقدمة والنامية لتوضيح التحليلات الجديدة الممكنة باستخدام بيانات التجارة ذات القيمة المضافة.

[1] Hubert Escaith and Sebastian Miroudot, "**Industry-Level Competitiveness and Inefficiency Spillovers in Global Value Chains**,"24th International Input-Output Conference, Seoul, Korea. 2016:1-29.

4.3. دراسة Daoping Wang & Mesumbe Bianca Epede (2022)[1] بعنوان: القدرة التنافسية والارتقاء بسلاسل القيمة العالمية: تحليل متعدد البلدان لصناعة الأثاث الخشبي

قامت هذه الدراسة بتحليل القدرة التنافسية لـ 25 دولة مشاركة في سلسلة قيمة الأثاث الخشبي العالمية. وشمل التحليل دولًا من جميع فئات الدخل – البلدان المنخفضة والمتوسطة وذات الدخل العالي – بالإضافة إلى مناطق جغرافية متنوعة بما في ذلك أفريقيا، وآسيا وأوروبا والأميركتين. وكان الهدف الأساسي هو تقييم القدرة التنافسية النسبية لهذه البلدان في ضوء المزايا النسبية المتغيرة الناجمة عن صعود سلاسل القيمة العالمية. ويهدف المؤلفون إلى تحديد استراتيجيات التطوير القابلة للتطبيق والتي يمكن أن تعتمدها البلدان النامية لتعزيز موقعها التنافسي. وحسب وجهة نظر المؤلفين ساعدت الدراسة في سد فجوة بحثية مهمة من خلال دمج العديد من الاقتصادات الأفريقية التي كانت غائبة عن التحليلات المقارنة السابقة لصناعة الأثاث.

استخدمت الدراسة بيانات التجارة الدولية من قاعدة بيانات الأمم المتحدة Comtrade بشأن صادرات وواردات الأثاث الخشبي. وتم قياس القدرة التنافسية من خلال مؤشرات مثل الميزة النسبية المكشوفة، وحصة السوق، والقدرة التنافسية التجارية. وتم حساب هذه المقاييس للفترة الممتدة من 2000 الى2010 ومقارنتها عبر البلدان لقياس اتجاهات القدرة التنافسية. وكشفت النتائج أن الدول الآسيوية برزت باعتبارها الأكثر قدرة على المنافسة في حين كانت الدول الأفريقية محرومة إلى حد كبير. وأظهرت الصين وفيتنام على وجه الخصوص مكاسب كبيرة في حصتها في السوق وكشفت عن ميزة نسبية خلال الفترة التي تم تحليلها. بالإضافة الى ذلك تبين ان امتلاك موارد أكبر لا يترجم بالضرورة إلى قدرة تنافسية أعلى، مما يشير إلى تأثير عوامل هيكلية أخرى، وفي ضوء هذه النتائج، خلص المؤلفون إلى أن السياسات المستهدفة واستراتيجيات الأعمال والتنسيق بين الجهات الفاعلة في سلسلة القيمة ستكون ضرورية للبلدان الأفريقية لرفع مستوى مشاركتها وقدرتها التنافسية ضمن سلسلة قيمة الأثاث العالمية. ويقدم البحث رؤى عملية يمكن أن تفيد البلدان النامية الأخرى الغنية بالموارد التي تسعى إلى تحليل وضعها التنافسي والارتقاء في

[1] Mesumbe Bianca Epede and Daoping Wang**, "Competitiveness and Upgrading in Global Value Chains: A Multiple-Country Analysis of the Wooden Furniture Industry,**" *Forest Policy and Economics* 140 (July 1, 2022): 102737, https://doi.org/10.1016/j.forpol.2022.102737.

سلم القيمة. كما ساعد إدراج البلدان الأفريقية في معالجة فجوة الأدبيات الملحوظة، مما يوفر فهماً أكثر شمولاً للقدرة التنافسية عبر الاقتصادات النامية المتنوعة

5.3. دراسة George Tweneboah & Priscilla Boafowaa Oppong (2023)[1] بعنوان العلاقة السببية بين القدرة التنافسية العالمية ومشاركة سلاسل القيمة العالمية في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى: نهج شبكي

تهدف الورقة إلى دراسة الأثر السببي للتنافسية العالمية وركائزها على مؤشرات سلسلة القيمة العالمية (GVC) في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. حيث ركز الدراسة على 25 دولة من دول أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى وتمتد للسنوات 2007، 2010، 2012، 2014، 2016، و2018. واستخدم المؤلفان نهج الشبكة لتحليل الترابط السببي بين الركائز الـ 12 للقدرة التنافسية العالمية والمؤشرات الأربعة لسلسلة القيمة العالمية وهي القيمة المضافة المحلية (DVA) في الصادرات. القيمة الأجنبية المضافة (FVA) في الصادرات. القيمة المضافة المحلية غير المباشرة (DVX) في الصادرات. القيمة المضافة (VA).

وأكدت نتائج الدراسة وجود تفاعل دقيق وغير خطي بين القدرة التنافسية العالمية ومشاركة سلاسل القيمة العالمية في جميع أنحاء المنطقة. ومن خلال تحليل شامل للركائز ال 12 لمؤشر التنافسية العالمية والمؤشرات الرئيسية الأربعة للسلاسل العالمية، وحدد البحث مجموعتين مهيمنتين. وتتعلق إحدى المجموعتين بمؤشرات سلاسل القيمة العالمية، وترتبط الأخرى بركائز مؤشر الابتكار العالمي وعلى الرغم من أن كل مجموعة تظهر بعض الروابط المتبادلة مع المجموعة الأخرى، إلا أنها تعرض في المقام الأول روابط أقوى داخل المجموعة. ويسلط هذا الانقسام في البيانات الضوء على الديناميكيات بين القدرة التنافسية العالمية والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية. بالإضافة الى ذلك، حدد البحث وجود علاقة سببية بين هذين الكيانين، مؤكدا على ضرورة قيام الحكومات بتبني تدابير استراتيجية واستباقية. وتكتسي هذه التدابير أهمية حيوية بشكل خاص في المشهد المتطور لتحرير التجارة والتجزئة المتزايدة للمنتجات. وبالنظر إلى الهيكل المعقد الذي كشفت عنه النتائج، تشير الدراسة إلى أنه من أجل فهم مفصل وقابل للتنفيذ للعلاقة بين ركائز الرقم القياسي العالمي ومؤشرات سلاسل القيمة العالمية، من الضروري دراسة كل ركيزة ومؤشر على حدة. ومن خلال القيام بذلك، يستطيع صناع السياسات تصميم

[1] Priscilla Boafowaa Oppong and George Tweneboah, "The Causal Relationship between Global Competitiveness and GVC Participation in Sub-Saharan Africa: A Network Approach," *Research in Globalization* 7 (December 1, 2023): 100151, https://doi.org/10.1016/j.resglo.2023.100151.

استراتيجيات تتناسب مع الخصائص الفريدة لكل مجموعة، وضمان تدخلات أكثر فعالية تهدف إلى تعزيز القدرة التنافسية العالمية لأي بلد واندماجه في سلاسل القيمة العالمية.

6.3. دراسة Marília Bassetti Marcato وآخرون (2023)[1] بعنوان الانتاج والصادرات والقدرة التنافسية الدولية: الدروس المستفادة من حالة الصين

تقديم الورقة رؤى تفصيلية حول دور وطبيعة تفاعلات البلدان ضمن سلاسل القيمة العالمية باستخدام مقاييس متوافقة مع التجزئة الدولية للإنتاج. تركز الدراسة بشكل خاص على نمط التخصص في الصين ضمن شبكات الإنتاج المتكاملة رأسياً. وتستخدم هذه الورقة مقاييس متوافقة مع التجزئة الدولية للإنتاج لتحليل موقع الصين في سلاسل القيمة العالمية. كما يستخدم مجموعة من الأساليب التحليلية لتقييم صادرات الدول وقدرتها التنافسية الدولية واعتمادها على الواردات الوسيطة التي تتجسد في صادراتها.

وتشير النتائج إلى أن الصين قامت بتطوير إنتاجها في المراحل المبكرة من سلاسل القيمة العالمية، وقطعت خطوات كبيرة في مجال تعقيد الإنتاج، وفي الوقت نفسه قامت بدمج المزيد في التجارة العالمية. لقد خفضت الصين تدريجياً اعتمادها على المدخلات المستوردة. ويبرز هذا التحول القدرة التنافسية المتزايدة للصين، وخاصة في إنتاج المكونات. إن التقدم الذي أحرزته الدولة في سلاسل القيمة العالمية، وخاصة في المراحل المبكرة، يعزز دورها المتنامي ويقلل الاعتماد على الواردات الوسيطة لصادراتها. علاوة على ذلك، وعلى الرغم من انخفاض الواردات الوسيطة المعاد تصديرها، تمكنت الصين من رفع مستوى تنويع صادراتها. ويدل هذا التحول على أن الصين لم تتسلق سلم التعقيد الإنتاجي فحسب، بل عززت أيضاً اندماجها في التجارة العالمية، وأصبحت أكثر قدرة على المنافسة في إنتاج المكونات.

[1] Marília Bassetti Marcato, Carolina Troncoso Baltar, and Fernando Sarti, "Upstreamness, Exports and International Competitiveness: Lessons from the Case of China," *Nova Economia* 33 (July 21, 2023): 37–64, https://doi.org/10.1590/0103-6351/7252.

ثانيا: مناقشة الدراسات السابقة وما يميز الدراسة الحالية

سنحاول في هذا المبحث مناقشة الدراسات التي تم استعراضها في المبحث الأول مع محاولة ابراز التقاطعات والاختلافات بين الدراسات السابقة والدراسة الحالية وإبراز الفجوة العلمية التي تهدف هذه الدراسة بلوغها.

1. مناقشة الدراسات السابقة:

لقد تم عرض عدة دراسات تناولت موضوع سلاسل القيمة العالمية القدرة التنافسية وكانت الدراسات التحليلية وسيلة شائعة بين الباحثين. وقد بحث J. Sturgeon and Kamakami في البلدان النامية وسلاسل القيمة العالمية في صناعة الإلكترونيات، في حين ركز Nadvi and Yohanes على مشاركة إندونيسيا في سلاسل القيمة العالمية، والقدرة التنافسية، والارتقاء بها. وبالمثل، دراسة جرمون سعاد وآخرون أبرز أهمية الخدمات في سلاسل القيمة العالمية لقطاع التصنيع في الهند، في حين استخدمت دراسة Marília Bassetti Marcato et al أساليب تحليلية لاستكشاف تجزئة الإنتاج والقدرة التنافسية والتكامل التجاري في الصين.

وكان تحليل السببية هو الطريقة التي اختارها Sefer Sener and Deniz Delican وقاموا بتقييم القدرة التنافسية والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصادرات في كل من البلدان المتقدمة والنامية. اذ لاحظوا أن الدعم الحكومي أمر بالغ الأهمية بالنسبة للبلدان النامية، لا سيما عند التركيز على العلاقة بين القدرة التنافسية والابتكار. ويشير هذا إلى الحاجة إلى مبادرات تقودها الدولة لتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والابتكار. من ناحية أخرى، استخدمت دراسة Jing Shuai et al نموذج الحصة السوقية الثابتة لقياس الاتجاهات الديناميكية طويلة المدى في القدرة التنافسية لمنتجات الطاقة المتجددة في الصين. و إلى كيفية تحول الديناميكيات بمرور الوقت، مما يؤكد أهمية التكيف المستمر في استراتيجيات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

اما بخصوص نموذج الجاذبية تم استخدامه من قبل Abdouganiour Almeme Tinta ، مع التركيز على الانفتاح التجاري والاستثمار الأجنبي المباشر ومتغيرات أخرى في 15 دولة من دول المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا وخلص الى أن الاستثمار الأجنبي المباشر له تأثير إيجابي كبير على التكامل الخلفي في سلاسل القيمة العالمية. كما استخدمت دراسة Borworn Panrattanaphang et al هذه الطريقة لصادرات تايلاند من الأغذية المصنعة وارتباطها بالارتقاء الاقتصادي

والاجتماعي. مشيرين إلى أن التحديث الاقتصادي والاجتماعي له آثار إيجابية على الصادرات، وخاصة إلى البلدان المتقدمة. ويوضح هذا التأثير المضاعف لمشاركة سلاسل القيمة العالمية على المؤشرات الاقتصادية الأوسع

المؤلفون Kiyota Kozo et al اتخذوا مسار تحليل المدخلات والمخرجات لفحص دخل سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية للتصنيع عبر العديد من البلدان الآسيوية. وفي الوقت نفسه، كان LSDV هو الطريقة المفضلة لـ Barnabas Olusegun et al حيث قاموا بدراسة التكامل الإقليمي ورفع مستوى سلاسل القيمة العالمية في 24 دولة أفريقية.

وفي مجال تحليل الشبكات، قامت Priscilla Boafowaa بدراسة ركائز القدرة التنافسية ومؤشرات سلاسل القيمة العالمية في منطقة أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. استخدم Stefan Dragos Cristea معامل ارتباط بيرسون لتحليل مختلف جوانب القدرة التنافسية في الاقتصادات الأكثر تنافسية في العالم.

وجدت طريقة PMG -ARDL استحسانًا لدى العديد من الباحثين مثل دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون حيث تم دراسة مشاركة سلاسل القيمة العالمية والتنمية البشرية في الاقتصادات الناشئة. ووجد علاقة إيجابية بين مشاركة سلاسل القيمة العالمية ومؤشر التنمية البشرية. ويشير هذا إلى أن الاندماج في سلاسل القيمة العالمية قد يؤدي إلى تحسينات عامة في رفاهية الإنسان وتنميته وتم استخدام هذه الطريقة أيضًا بواسطة جديدي سميحة في دراسة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في العديد من البلدان، وبواسطة باهي وفاء وآخرين لتركيز الصادرات في دول الشرق الأوسط، وبواسطة Okah Efogo et al لدراسة الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة سلاسل القيمة العالمية في 43 دولة نامية وتوصل إلى وجود علاقة إيجابية بين الاستثمار الأجنبي المباشر والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية

وفي نهج مختلف عن الداسات السابقة قام Xing Li et al بدراسة موحدة بشأن التجارة في بيانات القيمة المضافة في 64 بلداً، مع التركيز على الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج ورفع مستوى سلاسل القيمة العالمية. واستخدم Wang and Mesumbeتحليل البيانات التجارية مع مؤشرات القدرة التنافسية لدراسة صادرات الأثاث عبر 25 دولة واكدوا على القدرة التنافسية للدول الآسيوية في سلاسل القيمة العالمية للأثاث الخشبي، مشيرين إلى فوائد التخصص الدقيقة التي يمكن استخلاصها من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. وأخيرًا، كانت بيانات التجارة ذات القيمة المضافة وتحليل مغلف البيانات هي الأدوات المفضلة لـ Hubert Escaith & Sebastian Miroudot اللذين درسا القدرة التنافسية والتجارة في 61 دولة.

أما من ناحية مجتمع الدراسة فقد اختلف حجم العينة ونوعها من دراسة لأخرى ولتسلط الضوء على العوامل المحلية التي تؤثر على المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية. حيث ركزت أبحاث Kamakami Sturgeon & على البلدان النامية. وقام Abdouganiour Almeme Tinta بتحليل 15 اقتصادا من اقتصادات المجموعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا، واتبعت دراسات مختلفة مقاربات إقليمية في حين ركزت مثل دراسة جرمون وآخرون على الهند. ودرس Islaman & Polonsky دولة واحدة ايضا وهي بنغلاديش ، بينما ركزت دراسة Borworn Panrattanaphang على تايلاند. واختار Jing Shuai الصين عينة لدراسته وبالمثل Marília Bassetti Marcato كانت دراسته على الصين. في حين اقتصرت دراسة Abofazl and Ahmadian على دولة إيران وتحديدا شركة Khodro .

واتخذت دراسة سميحة نهجا أوسع، مع الأخذ في الاعتبار الصين والهند وتركيا والبرازيل والمكسيك وجنوب إفريقيا. في حين نظرت دراسة Xing Li إلى نطاق أوسع مع 64 دولة ، وقامت باهي في دراستها بتقييم دول مثل الجزائر والمملكة العربية السعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت. وأخذ Okah Efogo عينات من 43 بلدا ناميا. وفي الوقت نفسه، درس Barnabas Olusegun مجموعة شرق أفريقيا (EAC) والاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي SACU، والجميعة الاقتصادية لدول غرب إفريقيا (ECOWAS). وقام Stefan Dragos Cristea بأخذ عينات من الاقتصادات الـ 15 الأكثر تنافسية بناء على القدرة التنافسية السياحية. من ناحية أخرى ، ركز Sefer & Delican على 31 دولة متقدمة و 26 دولة نامية. واختار Jing Shuai الصين عينة لدراسته ، ودرس Nadvi and Yohanes إندونيسيا. شملت دراسة Kiyota Kozo الصين والهند وإندونيسيا واليابان وكوريا الجنوبية وتايوان . حللت دراسة Hubert Escaith & Sebastian Miroudot إلى 61 دولة ، بينما أخذ دراسة Wang and Mesumbe25 دولة مع التركيز على قطاع الأثاث الخشبي في المشاركة في سلاسل القيمة العالمية. أخذت Tweneboah 25 دولة أفريقية جنوب الصحراء الكبرى

جدول 2- 1 ملخص للدراسات السابقة

المؤلف (المؤلفون)	عينة	المتغيرات المستخدمة	مرحلة زمنية	الأدوات المستخدمة	النتائج الرئيسية
دراسة J. Sturgeon and Kamakami	البلدان النامية	سلاسل القيمة العالمية في صناعة الإلكترونيات	من سنة 1988	دراسة تحليلية	ينبغي للبلدان النامية أن تفكر مليا في الأدوار التي تضطلع بها سلاسل القيمة العالمية للإلكترونيات في المستقبل لتفادي الحواجز التي تحول دون المشاركة. وينبغي للشركات أن تسلك مسار التصنيع التعاقدي لتعزيز جهود سلاسل القيمة العالمية.
دراسة عقبة عبد اللاوي وآخرون	14 اقتصادا ناشئا	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، مؤشر التنمية البشرية، حرية التجارة، تركيز الصادرات، القدرة التنافسية الصناعية	1995-2014	PMG-ARDL	العلاقة الإيجابية بين المشاركة في سلاسل القيمة العالمية ومؤشر التنمية البشرية. وكان لمؤشر تركيز الصادرات أكبر الأثر مقارنة بمتغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
دراسة Abdouganiour Almeme Tinta	15 دولة من دول الجمعية الاقتصادية لدول غرب أفريقيا	الانفتاح التجاري، الاستثمار الأجنبي المباشر، نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي، التعريفات الجمركية، تكامل سلاسل القيمة العالمية	1995-2012	نموذج الجاذبية	الاندماج في سلاسل القيمة العالمية أسهل بالنسبة لبلدان الجماعة الاقتصادية لدول غرب أفريقيا. وللاستثمار الأجنبي المباشر أثر إيجابي كبير على الاندماج العكسي في سلاسل القيمة العالمية.
دراسة جرمون سعاد	الهند	خدمات سلاسل القيمة العالمية، قطاع الصناعات التحويلية		دراسة تحليلية	تسليط الضوء على أهمية الخدمات في سلاسل القيمة العالمية لقطاع الصناعة التحويلية في البلدان النامية.
دراسة جديدي سميحة	الصين والهند والبرازيل والمكسيك وجنوب أفريقيا والمغرب	مشاركة سلاسل القيمة العالمية، والاستثمار الأجنبي المباشر، والإنفاق على البحث والتطوير، وصادرات السيارات	1995-2017	PMG-ARDL	تتوقف المكاسب المتأتية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على الأنشطة التي تتخصص فيها البلدان. ويشكل الاستثمار الأجنبي المباشر وآثار الروابط قناتين رئيسيتين لتطوير سلاسل القيمة العالمية.

دراسة Mohammad Tarikul Islaman & Michael Jay Polonsky	بنغلاديش	أنواع التحديث الاقتصادي والقدرة التصنيعية والأداء		استبيان لـ 3619 شركة من مصنعي قطاع الملابس	التحقق من صحة أربعة أنواع من الترقية الاقتصادية. تؤثر الترقية بشكل إيجابي على القدرة التصنيعية للموردين وأدائهم.
دراسة Borworn Panrattanaphang et al.	تايلاند	الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي وصادرات الأغذية المصنعة	2000-2010	نموذج الجاذبية	يؤثر الارتقاء الاقتصادي والاجتماعي تأثيرا إيجابيا على صادرات الأغذية المجهزة، ولا سيما إلى البلدان المتقدمة النمو.
دراسة Xing Li et al.	64 دولة	الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج، ورفع مستوى سلاسل القيمة العالمية، والتكنولوجيا، والشبكات التجارية	2005-2015	دراسة قياسية مع بيانات التجارة في القيمة المضافة	يشجع الاستثمار الأجنبي المباشر المتجه إلى الخارج الارتقاء بوضع سلاسل القيمة العالمية لبلد المنشأ عن طريق تعزيز شبكات التكنولوجيا والتجارة. تأثير أكبر على البلدان الناشئة.
دراسة باهي وفاء وآخرون	الجزائر و السعودية وقطر والبحرين وعمان والكويت	تركيز الصادرات، الاستثمار الأجنبي المباشر، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى الأمام/الخلف	1995-2014	PMG-ARDL	العلاقة الطويلة الأجل بين تركيز الصادرات والاستثمار الأجنبي المباشر، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى الأمام/إلى الخلف.
دراسة Okah Efogo et al.	43 بلدا ناميا	الاستثمار الأجنبي المباشر، المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، التكنولوجيا، رأس المال البشري	2010-2019	PMG-ARDL	يؤثر الاستثمار الأجنبي المباشر تأثيرا إيجابيا على مشاركة البلدان النامية في سلاسل القيمة العالمية والارتقاء بها.
دراسة Barnabas Olusegun et al.	(EAC) (SACU) (ECOWAS)	التكامل الإقليمي، الاستثمار الأجنبي المباشر، التعليم، الوصول إلى الإنترنت، رفع مستوى سلاسل القيمة العالمية	2000-2015	تقنية المتغير الأدنى	التكامل الإقليمي ليس محركا رئيسيا لرفع مستوى سلاسل القيمة العالمية. ولم يسهم الاستثمار الأجنبي المباشر إسهاما كبيرا.

دراسة Stefan Dragos Cristea	15 اقتصادا أكثر تنافسية	القدرة التنافسية الشاملة ، التنافسية السياحية ، بيئة الأعمال ، البنية التحتية ، الموارد البشرية	2011-2012	معامل ارتباط بيرسون	ارتباط قوي بين القدرة التنافسية الشاملة وبيئة الأعمال والبنية التحتية والمؤشرات الفرعية للموارد البشرية.
دراسة ofazl Fathi and Sahar Ahmadian	إيران خودرو	اتجاهات التصدير والقدرة التنافسية والأسواق الدولية		فريدمان واختبار T	السياسات الحكومية والطلب والصناعة التكميلية العقبات الرئيسية التي تحول دون دخول الأسواق الدولية.
دراسة Sefer Sener and Deniz Delican	31 بلدا متقدما و26 بلدا ناميا	القدرة التنافسية والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والصادرات	2007-2017	تحليل السببية	وتقوية الصلة بين القدرة التنافسية والصادرات في البلدان النامية. الدعم الحكومي حيوي للبلدان النامية.
دراسة Jing Shuai et al.	الصين	القدرة التنافسية للطاقة المتجددة والابتكار وهيكل السوق وبراءات الاختراع	2008-2019	نموذج الحصة السوقية الثابتة	انخفضت القدرة التنافسية لمنتجات الطاقة الأرضية النادرة في الصين ولكنها انتعشت مؤخرا. تفتقر منتجات المنبع إلى ميزة تنافسية.
دراسة Nadvi and Yohanes	إندونيسيا	المشاركة في سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية والارتقاء		دراسة تحليلية	وتمكنت الشركات الإندونيسية التي تجنبت سلاسل القيمة العالمية من تعزيز القدرة التنافسية من خلال رفع مستوى المهام.
دراسة Kiyota Kozo et al.	الصين ، الهند ، إندونيسيا ، اليابان ، كوريا ، تايوان	إيرادات سلاسل القيمة العالمية، والقدرة التنافسية للتصنيع	1995-2011	تحليل المدخلات والمخرجات	وارتفعت القدرة التنافسية للتصنيع في الصين والهند وإندونيسيا على أساس حصة الدخل من سلاسل القيمة العالمية.
دراسة Hubert Escaith & Sebastian Miroudot	61 دولة	القدرة التنافسية، والميزة النسبية، وتجارة القيمة المضافة	1995-2011	تحليل مغلفات اليانات	تعتمد البلدان النامية بشكل أكبر على السياسات التجارية لتحقيق القدرة التنافسية على عكس الاقتصادات المتقدمة.
دراسة Daoping Wang and Mesumbe Bianca Epede	25 دولة	القدرة التنافسية، والمشاركة في سلاسل القيمة العالمية، وصادرات الأثاث	2000-2010	مقارنة بين المؤشرات	الدول الآسيوية الأكثر قدرة على المنافسة في الأثاث الخشبي GVC. ويلزم وضع سياسات هادفة لزيادة مشاركة البلدان الأفريقية.

دراسة Priscilla Boafowaa Oppong George Tweneboah	25 بلدا من بلدان أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى	ركائز التنافسية، مؤشرات سلاسل القيمة العالمية	2007-2018	تحليل شبكي	تفاعل دقيق بين ركائز القدرة التنافسية ومؤشرات سلاسل القيمة العالمية. وتوجد روابط سببية، تبرز الحاجة إلى سياسات استراتيجية.
دراسة J. Sturgeon and Kamakami	الصين	تجزئة الإنتاج والقدرة التنافسية والتكامل التجاري		دراسة تحليلية	زادت الصين من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في المراحل المبكرة، وتعقيد الإنتاج والتكامل التجاري. تقليل الاعتماد على المدخلات المستوردة.

المصدر من اعداد الطالبة

2. ما يميز الدراسة الحالية:

لقد حاولت دراستنا ان تدرس دور المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات، مع التركيز على مجموعة مختارة من البلدان التي هي رائدة في تصنيف التنافسية العالمية. وبالاستناد إلى تقرير التنافسية العالمية سنة 2022، ركزنا في تحليلنا على عشر دول الأكثر تنافسية وهي: الدنمارك، وسويسرا، وسنغافورة، والسويد، وهونج كونج، وهولندا، وتايوان، وفنلندا، والنرويج، والولايات المتحدة الأمريكية. ولا تلخص هذه الدول التميز من خلال حصولها على المراكز العشرة الأولى في تقرير التنافسية العالمية لعام 2022 فحسب، ولكنها أيضًا بمثابة شهادة على المزايا المحتملة للاندماج والارتقاء في سلاسل القيمة العالمية. ولتقييم عمق هذا التكامل وتأثيره اللاحق على القدرة التنافسية.

واختيار هذه العينة يوفر عدة مزايا متميزة منها:

- قياس أفضل الممارسات: تتيح دراسة أفضل الممارسات في أي مجال تحديد أفضل الاستراتيجيات والسياسات التي يمكن أن تكون بمثابة معايير للدول الأخرى. ويمكن للبلدان الأخرى أن تنظر إلى هذه البلدان ذات الأداء العالي لفهم ما الذي ينجح من حيث القدرة التنافسية.
- التجانس في الأداء: من خلال التركيز على البلدان العشرة الأولى، فانه يكون لدينا مجموعة ذات مستويات أداء متشابهة نسبيًا، مما قد يجعل المقارنات أكثر فائدة. يمكن أن يؤدي ذلك إلى تقليل بعض مصادر التباين التي قد تؤثر على النتائج.

- جودة البيانات: غالبًا ما تتمتع البلدان ذات الأداء العالي بمعايير أفضل لجمع البيانات وإعداد التقارير، مما يضمن أن تحليلا تستند إلى بيانات موثوقة.
- تسليط الضوء على الاختلافات الدقيقة: عندما يتم النظر في البلدان الرائدة حسب القدرة التنافسية فان الاختلافات بين البلدان دقيقة وحاسمة. وهذا يعطي رؤي حول الاستراتيجيات أو السياسات الدقيقة التي يمكن أن تحدث فرقًا كبيرًا، حتى على المستوى الأعلى.
- الأهمية لصانعي السياسات: تكون الأبحاث التي تركز على البلدان الأكثر قدرة على المنافسة جذابة بشكل خاص لصانعي السياسات والاستراتيجيين الاقتصاديين. وكثيراً ما تضع هذه البلدان المعايير، وتراقب بلدان أخرى استراتيجياتها عن كثب.
- التركيز على الاقتصادات الناضجة: العديد من البلدان في العينة هي اقتصادات متقدمة. ويمكن أن يقدم هذا نظرة ثاقبة حول كيفية قيام البلدان بالحفاظ على قدرتها التنافسية أو تعزيزها في المراحل اللاحقة من التنمية الاقتصادية، على عكس الاقتصادات الناشئة التي قد تكون لديها ديناميكيات نمو مختلفة.
- التنوع الجغرافي: في حين أن جميع هذه البلدان هي الأفضل أداءً، إلا أنها منتشرة عبر قارات وثقافات مختلفة من آسيا (سنغافورة وتايوان وهونج كونج) إلى أوروبا (الدنمارك وسويسرا والسويد وهولندا وفنلندا والنرويج) إلى أمريكا الشمالية (الولايات المتحدة الأمريكية). ويمكن أن يسمح هذا التنوع الى التقاط تأثير العوامل الثقافية أو الإقليمية المختلفة في القدرة التنافسية في ظل المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

تتميز دراستنا من حيث الإطار الزمني بالعديد من المزايا البارزة من حيث التقاط التطور والفروق

- الأفق الزمني الطويل: تمتد هذه الفترة على مدى ربع قرن، وتسمح بإجراء تحليل لكل من التقلبات قصيرة المدى والاتجاهات طويلة المدى. تعتبر هذه المدة مفيدة لالتقاط التأثيرات الاقتصادية الدورية
- التطور التكنولوجي: شهدت الفترة من 1995 إلى 2021 تطورات تكنولوجية غير مسبوقة، بدءًا من تعميم الإنترنت وحتى ظهور الذكاء الاصطناعي. من خلال تغطية هذه الفترة، يمكن لدراستنا أن تأخذ في الاعتبار التأثير العميق لهذه التحولات التكنولوجية على سلاسل القيمة العالمية والقدرة التنافسية.

- ازدهار العولمة : شهدت أواخر التسعينات وأوائل العقد الأول من القرن الحادي والعشرين تسارعاً سريعاً في العولمة، حيث قامت العديد من البلدان بتحرير أنظمة التجارة والاستثمار. تعتبر هذه الفترة حاسمة لدراسة تطور وتأثيرات سلاسل القيمة العالمية.
- الأزمات المالية : تتضمن فترة الدراسة أحداثاً اقتصادية مهمة مثل الأزمة المالية الآسيوية (1997)، والأزمة المالية العالمية (2008).وإن فهم كيفية تعامل البلدان ذات القدرة التنافسية العالية مع هذه الأزمات في سياق سلاسل القيمة العالمية
- التحولات في التصنيع : شهدت أواخر التسعينيات والعقد الأول من القرن الحادي والعشرين تحولًا كبيرًا في قواعد التصنيع إلى البلدان التي تقدم مزايا من حيث التكلفة. يجسد الإطار الزمني الخاص بالدراسة تكيف الاقتصادات المتقدمة وتطورها استجابة لهذه التحولات.
- مراحل اقتصادية متنوعة : من فترات النمو العالمي القوي إلى فترات الركود، يشمل الإطار الزمني المختار مراحل اقتصادية مختلفة، مما يسمح بإجراء تحليل متعدد الأوجه.

وتميزت هذه الدراسة عن الدراسات السابقة في المقاربات القياسية المستخدمة فقد حاولنا تطبيق مقاربات حديثة ومتنوعة وهي طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) و طريقة مجموعة المتوسط المعزز (AMG)وطريقة الانحدار الكمي (MMQR) كما ركزتنا في الجزء التحليلي من دراستنا وتعمقنا في المشاركة في سلسلة القيمة العالمية من خلال تقييم كل من مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر الأداء الصناعي ومؤشر الميزة النسبية المماثلة المكشوفة على الروافد الامامية والخلفية. وقد تم تصميم هذا النهج ثنائي التركيز لتحديد طبيعة مشاركة كل دولة في سلسلة القيمة بدقة. على وجه التحديد، سعينا إلى معرفة ما إذا كانت مشاركة الدولة ترتكز في الغالب على أنشطة المنبع، والتي تنطوي على المراحل الأولية للإنتاج وتحديد مصادر المواد الخام، أو إذا كانت أكثر انحيازًا نحو الأنشطة النهائية، بما في ذلك المراحل الأخيرة مثل التجميع والتسويق والمبيعات. تسعى دراستنا إلى تقديم منظور شامل حول الموقع الاستراتيجي لهذه البلدان ذات الأداء العالي ضمن سلاسل القيمة العالمية. ويعتبر أمر مهم لفهم نقاط تعزيز القدرة التنافسية والمجالات المحتملة لمزيد من التكامل أو التعزيز.

خلاصة الفصل الثاني

من خلال هذا الفصل تم مراجعة وتحليل العديد من الدراسات التي تناولت موضوع سلاسل القيمة العالمية من جهة و القدرة التنافسية من جهة اخرى مركزين على العينة والاطار الزمني والأساليب القياسية المستخدمة والنتائج المتوصل اليها في كل دراسة ثم تطرقنا الى الجوانب التي تميز الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة من حيث العينة و المتغيرات المستخدمة والمنهج والنتائج المتحصل عنها ، حيث وجدنا في كل الدراسات التي تناولناها لم تتطرق أي دراسة منها لتقييم كل من مؤشر التنافسية العالمي ومؤشر الأداء الصناعي ومؤشر الميزة النسبية المماثلة المكشوفة على الروافد الامامية والخلفية من خلال دراسات تجريبية. وهذا ما سنحاول ان نطبقه في الفصل الثالث من هذه الدراسة من خلال تصميم نهج ثنائي التركيز لتحديد طبيعة مشاركة كل دولة في سلسلة القيمة بدقة على وجه التحديد، ولتقديم نظر أوسع لأداء البلدان ذات الأداء العالي ضمن سلاسل القيمة العالمية. وتحديد نقاط تعزيز القدرة التنافسية والمجالات المحتملة لمزيد من التكامل أو التعزيز

الفصل الثالث: الدراسة التطبيقية لأثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية

تمهيد:

يحتوي هذا الفصل على محاولة للإجابة على الإشكالية الرئيسية المطروحة في الدراسة والمتمثلة في: ما مدى مساهمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تعزيز القدرة التنافسية لاقتصاديات مجموعة من الدول، حيث تم اختيار عينة من الدول الأكثر تنافسية في الاقتصاد العالمي استنادا إلى تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022، ودراسة أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنافسيتها من خلال تبنى ثلاث نماذج قياسية لأهم المؤشرات المعبرة عن القدرة التنافسية وفق المنهجية المعتمدة في الدراسات التجريبية للفترة من 1995 إلى غاية 2021.

أولا: متغيرات الدراسة والأداء الاقتصادي لدول العينة

1. مجتمع وعينة الدراسة:

تتناول الدراسة مجموعة من الدول وهي الدنمارك، سويسرا، سنغافورة، السويد، هونغ كونغ، هولندا، تايوان، فنلندا، النرويج، الولايات المتحدة الامريكية وهي الدول التي حققت المراتب العشر الأولى في الأداء التنافسي وفقا لتقرير التنافسية العالمية لسنة 2022. [1]

2. متغيرات الدراسة ومصادر البيانات:

بعد الاطلاع على الدراسات السابقة وتحليلها واختيار العينة حاولنا الاعتماد في هذه الدراسة على مجموعة من المؤشرات للإجابة على الإشكالية المطروحة من خلال القياس الاقتصادي وذلك كالتالي:

1.2 المتغيرات التابعة :

- **مؤشر التنافسية العالمي**: كما حدده مركز التنافسية العالمي التابع للمعهد الدولي للتنمية الإدارية (WCC)، هو تصنيف شامل يقوم بتقييم القدرة التنافسية للبلدان لأكثر من 30 عامًا. ويقيس التقرير السنوي للتنافسية العالمية الصادر عن المعهد الدولي للتنمية الإدارية (IMD) منذ عام 1989، أداء 64 اقتصادًا باستخدام أكثر من 330 معيارًا تقيس مختلف جوانب القدرة التنافسية . يتم اختيار هذه المعايير من خلال أبحاث مكثفة تشمل الأدبيات الاقتصادية والمصادر الدولية والوطنية والإقليمية، وتتضمن التعليقات الواردة من مجتمع الأعمال والوكالات الحكومية والأكاديميين . يكرس المجلس العالمي جهوده لتطوير المعرفة المتعلقة بالقدرة التنافسية العالمية ويقدم خدمات قياس الأداء للبلدان والشركات، باستخدام أحدث البيانات

ويعد مؤشر التنافسية العالمية IMD أداة تقييم شاملة تقوم بتحليل وتصنيف البلدان وفقًا لقدرتها على إدارة الكفاءات وتحقيق خلق القيمة على المدى الطويل. ولا يتناول المؤشر الناتج المحلي الإجمالي والإنتاجية فحسب، بل يأخذ في الاعتبار أيضًا الأبعاد السياسية والاجتماعية والثقافية التي يجب على الشركات أن تتنقل فيها. ويؤكد أنه لا يوجد نهج واحد للقدرة التنافسية؛ كل دولة في أعلى التصنيف لديها استراتيجياتها الفريدة. يتم

[1] "IMD World Competitiveness Booklet 2022," accessed November 10, 2023, https://imd.cld.bz/IMD-World-Competitiveness-Booklet-2022.

تحديث المعايير المستخدمة للتصنيف بانتظام لتعكس النظريات والأبحاث والبيانات والتغيرات الجديدة في الاقتصاد العالمي .

شكل 3 – 1 تطور مؤشر التنافسية العالمي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائيStata.17

- **مؤشر تنافسية الأداء الصناعي**: هناك العديد من المؤشرات والتقارير التي تقيم القدرة التنافسية للصناعات والدول، بعض هذه التقارير هي:

- **تقرير التنافسية العالمية الصادر عن المنتدى الاقتصادي العالمي (WEF)**: على الرغم من أن هذا التقرير لا يركز فقط على الأداء الصناعي، إلا أنه يقدم تقييما مفصلا للمشهد التنافسي للاقتصادات، حيث يجمع بين مجموعة من العوامل التي تلعب دورا في دفع الإنتاجية والازدهار في هذه البلدان.
- **تصنيف التنافسية العالمية من قبل IMD**: يقيم هذا التصنيف قدرة البلدان على تعزيز بيئة يمكن للشركات فيها تحقيق نمو مستدام وشامل، يأخذ في الاعتبار عوامل مثل الأداء الاقتصادي والبنية التحتية والكفاءة الحكومية وكفاءة الأعمال.

- **تقرير التنمية الصناعية من اليونيدو (UNIDO)**: تنشر منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية (اليونيدو) من حين لآخر تقرير التنمية الصناعية، الذي يقدم نظرة ثاقبة لمختلف جوانب التنمية الصناعية، بما في ذلك القدرة التنافسية، يعد هذا المؤشر الأقرب إلى "مؤشر القدرة التنافسية للأداء الصناعي"، لكنه يغطي نطاقا أوسع من مجرد القدرة التنافسية، وهو المؤشر الذي تم اعتماده في الدراسة.

شكل 3 – 2 تطور مؤشر تنافسية الأداء الصناعي

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائيStata.17

- **الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة:**

يعمل مؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة RSCA على تصحيح عدم التماثل فيما يتعلق بأبعاد المزايا النسبية أو عيوب الصادرات التي تم الكشف عنها، تقدم الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، في سياق سلاسل القيمة العالمية رؤى حول كيفية وضع البلدان في شبكة الإنتاج العالمية. ويمكن أن يساعد في فهم مجالات قوتها، وإمكانية الارتقاء به، وسبل التدخل الاستراتيجي في مجال السياسات.

من اجل حساب مؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة RSCA لإجمالي منتجات دول عينة الدراسة بناءا على الميزة النسبية المكشوفة RCA، حيت توصلنا الى الميزة النسبية المكشوفة لكل منتج على حدى وعليه تم البحث على حصة كل منتج من إجمالي صادرات البلاد (نسمي هذه النسبة المئوية للتصدير بـ EP).

- أولا حساب RCA المرجح لكل منتج:

بضرب الميزة النسبية المكشوفة RCA لكل منتج في حصته من إجمالي صادرات البلاد EP الخاص به للحصول على مقياس مرجح للميزة النسبية المكشوفة. ومعرفة الميزة النسبية لكل منتج في سياق إجمالي صادرات البلاد كما يلي :

$$\boldsymbol{Weighted\ RCA_{ij} = RCA_{ij} \times EP_{ij}}$$

حيث:

$\boldsymbol{Weighted\ RCA_{ij}}$ هي الميزة النسبية المرجحة للمنتج i من البلد j

$\boldsymbol{RCA_{ij}}$ هي الميزة النسبية المكشوفة للمنتج i من البلد j

$\boldsymbol{EP_{ij}}$ هي النسبة المئوية لتصدير للمنتج i من البلد j

- ثانيا نقوم بحساب الميزة النسبية المرجحة لكل المنتجات ولكل بلد من بلدان العينة

$$\boldsymbol{Aggregate\ RCA_{ij} = \sum_j Weighted\ RCA_{ij}}$$

يمنح هذا المجموع RCA مقياسا مركبا للميزة النسبية للبلد عبر جميع المنتجات ، مرجحا بأهمية كل منتج في محفظة صادراته.

- ثالثا نقوم بتحويل الميزة النسبية المكشوفة الكلي RCA إلى الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة RSCA حيث يمكننا ذلك باستخدام نفس صيغة التحويل سابقة الذكر

$$\boldsymbol{RSCA_{ij} = (Aggregate\ RCA_{ij} - 1)/(Aggregate\ RCA_{ij} + 1)}$$

شكل 3 – 3 تطور الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائيStata.17

2.2 المتغيرات المستقلة:

- **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الامامية:**

تتماشى المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر "الروابط الأمامية" مع مفهوم "القيمة المضافة المحلية" المتجسد في صادرات البلد الثالثة، يتضمن ذلك تتبع جزء صادرات البلد (من حيث القيمة المضافة) الذي يتم تضمينه في المنتجات التي تصدرها البلدان الأخرى بعد ذلك، ويتعلق الأمر بفهم كيفية مساهمة الصادرات الوسيطة للبلد (المكونات أو المواد الخام أو الخدمات) في عمليات الإنتاج لشركائها التجاريين ثم إعادة تصديرها إلى دول أخرى، ينتج عن هذه الروابط العديد من الفوائد الرئيسية والتحديات، منها:

- **الآثار والفوائد الرئيسية:**

- يشير المستوى العالي من القيمة المضافة المحلية في صادرات البلدان الثالثة إلى أن البلد عنصر أساسي في المراحل الأولية لسلاسل العالمية للقيمة، حيث يوفر مدخلات حاسمة لعمليات الإنتاج في الدول الأخرى.

- يمكن للبلدان ذات القيمة العالية أن تمارس نفوذا كبيرا في شبكات الإنتاج العالمية، حيث قد تعتمد العديد من البلدان على مدخلاتها.
- يعد دور المورد مهما في سلاسل القيمة العالمية فهو يؤدي إلى طلب أكثر استقرارا ويمكن التنبؤ من خلاله بصادرات بلد ما، خاصة إذا كانت هذه الصادرات سلعا وسيطة أساسية.

- **التحديات:**

- الاعتماد المفرط على نوع واحد أو عدد قليل من الصادرات يمكن أن يجعل البلد عرضة لصدمات الطلب في تلك القطاعات المحددة.
- قد يعني العمل بشكل أساسي في المراحل الأولية أن البلد يفقد القيمة المضافة التي تأتي من أنشطة المصب مثل العلامات التجارية أو التسويق أو التجميع النهائي.
- إذا واجه مشتر رئيسي مشكلات اقتصادية أو سياسية أو لوجستية، فقد يؤثر ذلك بشكل كبير على الطلب على السلع الوسيطة من البلد المورد.

شكل 3 – 4 تطور متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الامامية

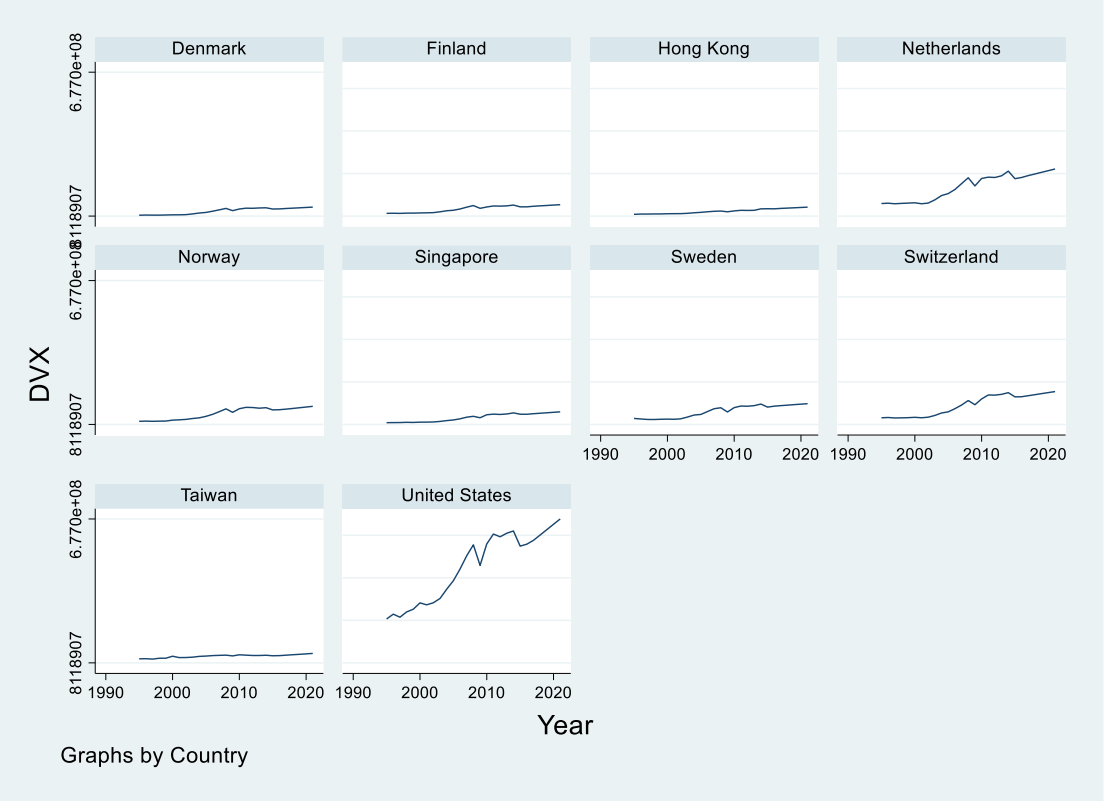

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائيStata.17

- **المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الخلفية:**

عندما تشارك البلدان في سلاسل القيمة العالمية، فإنها تتخصص في مراحل معينة من الإنتاج بدلا من إنتاج سلع كاملة من البداية إلى النهاية. ويسمح هذا الترابط للدول بالاستفادة من مزاياها النسبية والمساهمة في عمليات الإنتاج العالمية، ويتماشى مفهوم "الامتدادات الخلفية مع "القيمة المضافة الأجنبية" في الصادرات، ويشير إلى قيمة السلع والخدمات الوسيطة المستوردة التي يتم تضمينها في صادرات البلد. بعبارات أبسط، عندما يصدر بلد ما منتجا، قد يحتوي هذا المنتج على مكونات أو أجزاء تم استيرادها في الأصل من بلدان أخرى، يمكن أن يوفر قياس وتحليل حصة القيمة المضافة الأجنبية من الصادرات نظرة ثاقبة لموقع البلد في شبكة الإنتاج العالمية. وقد طورت منظمات مثل منظمة التعاون والتنمية في الميدان الاقتصادي ومنظمة التجارة العالمية أدوات وقواعد بيانات، مثل قاعدة بيانات TiVA (التجارة في القيمة المضافة)، لتوفير نظرة

حول اندماج البلدان في سلاسل القيمة العالمية ومحتوى القيمة المضافة لتجارتها، هناك العديد من الفوائد والتحديات المترتبة على ارتفاع القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات:

- ✓ يشير ارتفاع القيمة المضافة إلى أن البلد مندمج بعمق في شبكات الإنتاج العالمية، أي أن البلد تعتمد على المدخلات الأجنبية لإنتاج سلعها وخدماتها التصديرية (الترابط بين الدول).
- ✓ بدلا من إنتاج سلع كاملة، يمكن للبلدان التخصص أو التركيز على مراحل محددة من الإنتاج حيث تتمتع بميزة نسبية، مما يؤدي إلى عمليات إنتاج أكثر كفاءة.
- ✓ يمكن أن تؤدي المشاركة في سلاسل القيمة العالمية إلى انتشار المخاطر الاقتصادية، وإذا واجهت الصناعات المحلية في بلد ما تحديات، فإن اندماجها في الشبكات العالمية يمكن أن يوفر سبلا بديلة للنشاط الاقتصادي (المرونة الاقتصادية).
- ✓ يمكن أن يؤدي الانخراط في سلاسل القيمة العالمية إلى تحفيز النمو الاقتصادي من خلال إتاحة الوصول إلى أسواق أكبر وتعزيز نقل المعرفة والتقدم التكنولوجي.

التحديات:

- ✓ إذا واجه بلد أو عقدة رئيسية في سلاسل القيمة العالمية اضطرابا اقتصاديا أو لوجستيا، يمكن أن يؤثر ذلك على جميع المشاركين الآخرين في السلسلة.
- ✓ يمكن أن يؤدي الاعتماد المفرط على مراحل معينة من الإنتاج إلى تآكل القدرات في مراحل أخرى، مما يجعل البلاد تعتمد على المدخلات الأجنبية (فقدان قدرات التصنيع الكاملة).
- ✓ يعني ارتفاع القيمة المضافة أن جزءا كبيرا من عائدات التصدير يعود إلى دفع ثمن الوسطاء المستوردين، يمكن أن يكون لهذا آثار على الميزان التجاري للبلد.

شكل 3 – 5 تطور متغير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عير الروافد الخلفية

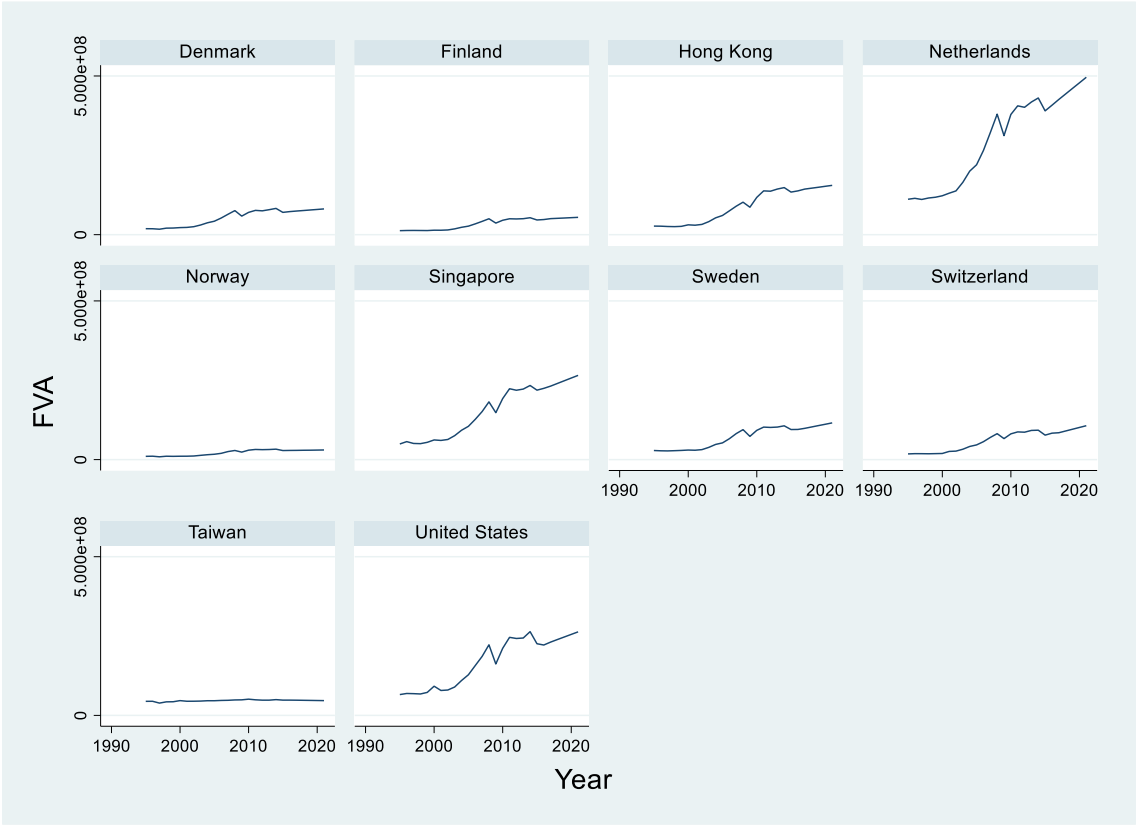

المصدر: من إعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائيStata.17

- **مؤشر الحرية التجارية:**

تتعلق الحرية التجارية بالسهولة التي يمكن للأفراد والمؤسسات من خلالها إنشاء وتشغيل وإغلاق الأعمال التجارية، ويشمل ذلك عوامل مثل بساطة بدء عمل تجاري، والحصول على التراخيص اللازمة، وكفاءة العمليات التجارية، والتحرر من التدخل الحكومي غير المبرر، هناك العديد من المؤشرات والتقارير التي تقيس جوانب مختلفة من الحرية التجارية، فعلى سبيل المثال يقيم تقرير "ممارسة أنشطة الأعمال" الصادر عن البنك الدولي الأبعاد المختلفة للوائح التنظيمية المتعلقة بأنشطة الأعمال وإنفاذها في مختلف البلدان، وتشمل هذه الأبعاد بدء النشاط التجاري، والتعامل مع تراخيص البناء، والحصول على الكهرباء، وتسجيل الملكية، والحصول على الائتمان، وحماية المستثمرين الأقلية، ودفع الضرائب، والتجارة عبر الحدود، وإنفاذ العقود، وتسوية حالات الإعسار، تترتب على حرية التجارة عدة فوائد بالنسبة للبلدان منها:

- ✓ أن البلدان ذات الحرية التجارية العالية تميل إلى أن يكون لديها اقتصادات أكثر قوة، ونشاط أكبر لريادة الأعمال، ومعدلات نمو أعلى للناتج المحلي الإجمالي. وذلك لأن الحواجز الأقل أمام التجارة غالبا ما تؤدي إلى المزيد من الابتكار والمنافسة والاستثمار.
- ✓ في حين أن الحرية التجارية العالية يمكن أن تعزز النمو والابتكار، فمن الضروري موازنة ذلك مع اللوائح التي تضمن حماية المستهلك والحفاظ على البيئة والممارسات التجارية الأخلاقية، يمكن أن يؤدي الافتقار إلى الرقابة اللازمة إلى عوامل خارجية سلبية، مثل التدهور البيئي أو استغلال العمال.
- ✓ مقارنة مع الحرية الاقتصادية، بينما تركز الحرية التجارية بشكل خاص على بيئة الأعمال، تشمل الحرية الاقتصادية مجموعة أوسع من الحريات، بما في ذلك الحرية المالية (مستويات الضرائب)، وحقوق الملكية، وحرية الاستثمار والتحرر من الفساد.
- ✓ غالبا ما تتطلع الحكومات التي تسعى إلى تعزيز النمو الاقتصادي وخلق فرص العمل إلى زيادة الحرية التجارية. ويمكن تحقيق ذلك من خلال تبسيط عمليات تسجيل الأعمال التجارية، والحد من الروتين البيروقراطي، وتحسين سيادة القانون، وتعزيز بيئة تنافسية.
- ✓ يشير مصطلح "الحرية التجارية" عموما إلى الدرجة التي يمكن للشركات والأفراد ممارسة التجارة دون قيود لا داعي لها. يمكن فهم هذا المفهوم على أنه مجموعة فرعية من المفهوم الأوسع للحرية الاقتصادية.

- **مؤشر الحرية الاقتصادية:**

الحرية الاقتصادية" هي مفهوم متعدد الأوجه يشير إلى الدرجة التي يمكن للأفراد في المجتمع من خلالها ممارسة النشاط الاقتصادي دون أي تدخل غير مبرر من الحكومة، يمكن أن تؤثر درجة الحرية الاقتصادية على النتائج الاقتصادية المختلفة، بما في ذلك معدلات النمو ومستويات الدخل ونشاط ريادة الأعمال، هناك عدة مكونات تحدد الحرية الاقتصادية:

- ✓ قدرة الأفراد على السيطرة على ممتلكاتهم وأصولهم (حقوق الملكية)، إن وجود نظام قانوني قوي يدافع عن هذه الحقوق أمر بالغ الأهمية، عندما يعتقد الأفراد أن ممتلكاتهم ستكون محمية من السرقة أو المصادرة، فمن المرجح أن يستثمروا ويتحملوا مخاطر ريادة الأعمال.

- ✓ إن التجسيد السليم لحقوق الملكية يستلزم نظاما قانونيا فعالا وشفافا ومحايدا تكون فيه العقود قابلة للتنفيذ وتحترم حقوق الملكية.
- ✓ حجم ودور الحكومة في الاقتصاد، وهذا يشمل كلا من الجوانب المالية والتنظيمية، وفيما يتعلق بالصحة المالية ينظر إلى الحكومات التي تنفق وتقترض بمسؤولية بشكل أكثر إيجابية.
- ✓ وهذا يشمل السهولة التي يمكن للشركات أن تعمل بها (الكفاءة التنظيمية) وهذا يعني لوائح عمل معقولة وفعالة، وقوانين عمل غير مقيدة بشكل مفرط، وعدم وجود روتين مفرط قد يخنق ريادة الأعمال.
- ✓ ويشمل ذلك حرية التجارة الدولية دون تعريفات أو حواجز مفرطة (الأسواق المفتوحة)، فضلا عن نظام مالي سليم يوفر الوصول إلى مختلف الأدوات والأدوات المالية.

هناك منظمات تقيس وتصنف البلدان بناء على حريتها الاقتصادية:

- **مؤشر الحرية الاقتصادية لمؤسسة التراث:** يعد هذا المؤشر أحد أكثر المؤشرات المرجعية في هذا المجال، وهو يقيم البلدان على أساس سيادة القانون (حقوق الملكية، ونزاهة الحكومة، والفعالية القضائية)، وحجم الحكومة (الإنفاق الحكومي، والعبء الضريبي، والصحة المالية)، والكفاءة التنظيمية (حرية الأعمال، وحرية العمل، والحرية النقدية)، والأسواق المفتوحة (حرية التجارة، وحرية الاستثمار، والحرية المالية).
- **تقرير الحرية الاقتصادية لمعهد FRASER في العالم:** يقيس الحرية الاقتصادية بناء على حجم الحكومة والنظام القانوني وحقوق الملكية والمال السليم وحرية التجارة الدولية والتنظيم، وهو المؤشر الذي تم اعتماده في الدراسة.

يظهر كلا هذين المؤشرين ارتباطات بين الحرية الاقتصادية ومختلف النتائج الاقتصادية الإيجابية. على سبيل المثال، البلدان التي تسجل درجات أعلى في الحرية الاقتصادية عادة ما يكون نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي أعلى، والمزيد من الابتكار، ونتائج صحية وتعليمية أفضل.

- **نفقات البحث والتطوير:**

تشير نفقات البحث والتطوير إلى الأموال التي تنفقها الشركات أو البلدان على الأنشطة المرتبطة بالبحث والتطوير لمنتجات أو خدمات أو عمليات جديدة، ينظر إلى هذه النفقات على أنها استثمارات في القدرات والابتكارات المستقبلية، وغالبا ما تلعب دورا حاسما في دفع النمو والقدرة التنافسية والربحية على المدى الطويل، تشمل الجوانب الرئيسية لنفقات البحث والتطوير ما يلي:

- ✓ يمكن أن تغطي نفقات البحث والتطوير مجموعة واسعة من التكاليف، بما في ذلك رواتب وأجور موظفي البحث، وتكاليف معدات ولوازم المختبرات، والتكاليف المرتبطة بتطوير النموذج الأولي، ونفقات إجراء التجارب.
- ✓ غالبا ما تكون نتائج البحث والتطوير، مثل براءات الاختراع أو الملكية الفكرية أو المنهجيات الجديدة، أصولا غير ملموسة، يمكن أن توفر هذه الأصول ميزة تنافسية للمؤسسة، على الرغم من أنها قد لا يكون لها قيمة ملموسة فورية.
- ✓ من منظور محاسبي، عادة ما يتم حساب نفقات البحث والتطوير في الفترة التي تقع فيها هذه النفقات، هذا على عكس النفقات الرأسمالية، التي يتم رسملتها ثم استهلاكها بمرور الوقت. ومع ذلك، بمجرد انتقال المنتج من مرحلة البحث والتطوير إلى مرحلة التطوير التجاري، يمكن بعد ذلك رسملة التكاليف المرتبطة بها.
- ✓ على مستوى الاقتصاد الكلي، ينظر إلى الإنفاق على البحث والتطوير على أنه مؤشر على استثمار البلد في المعرفة والابتكار، فغالبا ما تكون البلدان ذات المستويات المرتفعة من الإنفاق على البحث والتطوير (كنسبة مئوية من الناتج المحلي الإجمالي) هي تلك التي تدفع حدود التكنولوجيا والعلوم والصناعة.
- ✓ تحمل أنشطة البحث والتطوير بطبيعتها درجة عالية من عدم اليقين(مخاطر)، ليس كل مشروع بحثي يؤدي إلى منتج أو خدمة قابلة للتطبيق تجاريا، ولكن من الممكن أن تؤدي جهود البحث والتطوير الناجحة إلى عائدات كبيرة على الاستثمار، إما من خلال إطلاق منتج ناجح، أو ترخيص التكنولوجيا، أو خلق فرص جديدة في السوق.

- ✓ تستثمر كل من الحكومات والشركات الخاصة في البحث والتطوير، لكن دوافعها يمكن أن تختلف. قد تستثمر الحكومات في البحث والتطوير لتحقيق الأهداف المجتمعية، مثل النهوض بالرعاية الصحية أو معالجة التحديات البيئية. في المقابل، تستثمر الشركات عادة في البحث والتطوير لإنشاء منتجات أو خدمات جديدة يمكن أن تحقق ربحا.
- ✓ يعد البحث والتطوير عاملا حاسما للدول التي تهدف إلى الحفاظ على مركزها التنافسي أو تعزيزه، تتنافس البلدان على جذب مراكز البحث والتطوير والباحثين ذوي المهارات العالية، وغالبا ما تقدم حوافز ضريبية أو منحا لتعزيز أنشطة البحث والتطوير.

- **مؤشر براءات الاختراع للمقيمين:**

ويشير إلى عدد البراءات المودعة والممنوحة داخل بلد معين من قبل المقيمين في ذلك البلد، يمكن استخدام هذا المقياس للدلالة على عدة جوانب من الاقتصاد مثل:

- ✓ في الغالب يدل ارتفاع عدد براءات الاختراع المقيمة إلى اقتصاد أكثر ابتكارا، ويشير إلى أن الأفراد المحليين أو الشركات أو المؤسسات البحثية المحلية يشاركون بنشاط في أنشطة البحث والتطوير.
- ✓ يمكن أن تكون براءات الاختراع المقيمة مؤشرا على التقدم التكنولوجي لبلد ما، مما يدل على وجود قدرات لإنشاء تقنيات جديدة أو محسنة محليا.
- ✓ عادة ما يكون لدى البلدان التي لديها عدد أكبر من براءات الاختراع المقيمة بنى تحتية أكثر تطورا للتعليم والبحث والأعمال، وقد يكون لديها أيضا أنظمة أفضل لحماية حقوق الملكية الفكرية، مما يحفز الابتكار.
- ✓ من خلال تحليل القطاعات التي يتم فيها إيداع غالبية براءات الاختراع، يمكن استنتاج المجالات أو الصناعات المحددة التي يتمتع فيها بلد ما بميزة تنافسية (التخصص في الصناعة) أو يركز جهوده في مجال البحث والتطوير.
- ✓ قد يشير ارتفاع عدد براءات الاختراع المقيمة إلى استثمارات كبيرة في البحث والتطوير من قبل القطاعين العام والخاص.

- **مؤشر الجودة المؤسساتية:**

يشير مفهوم "الجودة المؤسسية" إلى فعالية وكفاءة وعدالة الأنظمة السياسية والقانونية والإدارية في بلد ما، والمؤسسات الجيدة حيوية لأنها تشكل العمود الفقري للتقدم الاقتصادي والاجتماعي، عندما تعمل المؤسسات بشكل جيد، فإنها تخلق بيئة تسهل الابتكار والثقة والنمو الاقتصادي، وعلى العكس من ذلك، يمكن للمؤسسات الضعيفة أو الفاسدة أن تعوق التنمية وتقلل من نوعية الحياة لمواطني البلد يقيم "مؤشر الجودة المؤسسية" عادة عدة جوانب رئيسية للإطار المؤسسي للبلد:

- ✓ يدرس فعالية النظام القانوني في إنفاذ العقود وحماية حقوق الملكية ودعم القانون بشكل متسق وعادل.
- ✓ يقيس قدرة الحكومة على تنفيذ السياسات وتقديم الخدمات دون بيروقراطية مفرطة أو هدر.
- ✓ يبحث في السهولة التي يمكن بها بدء الأعمال وتشغيلها (الجودة التنظيمية)، فضلا عن الشفافية والقدرة على التنبؤ بالتغييرات التنظيمية، كما يقيم مدى استخدام السلطة العامة لتحقيق مكاسب خاصة، بما في ذلك أشكال الفساد الصغيرة والكبيرة، فضلا عن قوة سياسات مكافحة الفساد.
- ✓ يقيم أيضا احتمال عدم الاستقرار السياسي أو العنف بدوافع سياسية، بما في ذلك الإرهاب، كما يقيس مدى مشاركة مواطني بلد ما في اختيار حكومتهم، وكذلك حرية التعبير وحرية تكوين الجمعيات ووسائل الإعلام الحرة.

- **مؤشر العولمة:**

هو مقياس يستخدم لتحديد مدى ترابط البلدان وتكاملها مع بقية العالم، يمكن أن يكون هذا التكامل من حيث التجارة والتكنولوجيا وتدفقات رأس المال والتبادل الثقافي وغير ذلك، إن الهدف وراء قياس العولمة هو تقييم كيفية تطور الدول في سياق المجتمع العالمي الأوسع، تعمل عدة مؤشرات على قياس العولمة منها **مؤشر KOF للعولمة** أحد أشهرها هو مؤشر KOF للعولمة، الذي طوره المعهد الاقتصادي السويسري KOF، يقيس المؤشر الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة، وهو يغطي جوانب مختلفة مثل التدفقات التجارية وتدفقات رأس المال وتدفقات المعلومات والشبكات الاجتماعية والقرب الثقافي والتعاون السياسي، يقوم

مؤشر KOF بتعيين الدرجات للبلدان سنويا بناء على هذه المعايير، مما يسمح بإجراء مقارنات بمرور الوقت بين الدول، اعتمدت الدراسة على مؤشرKOF للعولمة للتعبير على العولمة، إلى جانب هذا المؤشر هناك:

- ✓ مؤشر عولمة السياسة الخارجية: مؤشر آخر يتم الاستشهاد به على نطاق واسع، على الرغم من أنه لم يتم تحديثه بانتظام في السنوات الأخيرة، وهو يقيم البلدان استنادا إلى أربعة معايير رئيسية: التكامل الاقتصادي، والاتصال الشخصي (مثل السفر الدولي والسياحة)، والاتصال التكنولوجي (مثل الوصول إلى الإنترنت)، والمشاركة السياسية (مثل العضوية في المنظمات الدولية).
- ✓ مؤشر ماستريخت للعولمة (MGI): يستخدم هذا المؤشر 14 مؤشرا عبر خمسة أبعاد، وهي الاقتصادية والاجتماعية والسياسية والثقافية والتكنولوجية، ويهدف إلى توفير مقياس أكثر شمولا للعولمة.

- **مؤشر التنمية البشرية:**

هو إحصائية مركبة لمؤشرات متوسط العمر المتوقع والتعليم ودخل الفرد، والتي تستخدم لتصنيف البلدان في أربعة مستويات من التنمية البشرية، وقد أدخله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في عام 1990 كبديل لمقاييس الدخل البسيطة لتقييم تنمية البلدان، ويهدف مؤشر التنمية البشرية إلى الحصول على فهم أوسع للرفاه، بدلا من مجرد الأداء الاقتصادي، الأبعاد الثلاثة المقاسة هي:

- ✓ الصحة: تقاس بمتوسط العمر المتوقع عند الولادة. يأخذ هذا البعد في الاعتبار الصحة العامة وطول العمر لسكان البلد.
- ✓ التعليم: يتم تقييمه حسب متوسط سنوات الدراسة للبالغين الذين تبلغ أعمارهم 25 عاما فأكثر، وسنوات الدراسة المتوقعة للأطفال الذين يدخلون المدرسة، يوفر هذا البعد مؤشرا على المستوى التعليمي للمواطن العادي والمستوى التعليمي المتوقع للأطفال.
- ✓ مستوى المعيشة: يقاس بنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي على أساس تعادل القوة الشرائية بالدولار الأمريكي، وهذا يعطي فكرة عن متوسط دخل مواطني البلد مع مراعاة تكلفة المعيشة والاختلافات في التضخم بين البلدان.

يتم حساب مؤشر التنمية البشرية عن طريق تسوية كل بعد أولا على مقياس من 0 إلى 1، مع كون 1 أعلى درجة نظرية ممكنة، مؤشر التنمية البشرية هو إذن المتوسط الهندسي لهذه الدرجات الطبيعية.

يتم ترتيب البلدان بناء على قيم دليل التنمية البشرية الخاصة بها، وغالبا ما تصنف هذه القيم إلى أربعة مستويات للتنمية البشرية: تنمية بشرية عالية جدا، تنمية بشرية عالية، تنمية بشرية متوسطة، انخفاض التنمية البشرية

جدول 3 – 1 متغيرات الدراسة ومصدر البيانات

المتغير	التعريف	المصدر
المتغيرات التابعة		
GCI	مؤشر التنافسية العالمي	https://www.imd.org/
CIP	مؤشر تنافسية الأداء الصناعي	https://stat.unido.org/database/CIP%20-%20Competitive%20Industrial%20Performance%20Index
RSCA	الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة	https://unctadstat.unctad.org/da/tacentre
المتغيرات المستقلة		
DXV	الروابط الأمامية :وهي القيمة المضافة المحلية لصادرات للبلد المدرجة في صادرات بلدان ثالثة	https://wits.worldbank.org/gvc/gvc-data-download.html
FVA	الروابط الخلفية وهي القيمة المضافة الأجنبية المدرجة في صادرات البلد	https://wits.worldbank.org/gvc/gvc-data-download.html
FREE	مؤشر الحرية الاقتصادية	https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom
TRADE	مؤشر الحرية التجارية	https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom
HDI	مؤشر التنمية البشرية	https://ourworldindata.org/human-development-index
KOF	مؤشر العولمة	https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html
PAT	طلبات براءات الاختراع، المقيمين	https://databank.worldbank.org/source/world-development-#indicators

RES	الإنفاق على البحث والتطوير % من الناتج المحلي الإجمالي	https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators
WGI	مؤشر الجودة المؤسساتية	/https://www.govindicators.org

المصدر: من إعداد الطالبة بناء على قواعد البيانات.

3. الأداء الاقتصادي للدول محل الدراسة

1.3. الدنمارك:

وصلت الدنمارك إلى المركز الأول لأول مرة في تاريخ التصنيف العالمي للتنافسية على مر السنين، وحسنت من تصنيفها من أدنى مستوى لها وهو المرتبة 15 سنة 2001 إلى المرتبة 13 سنة 2010. والسادسة سنة 2016و المرتبة الثانية سنة 2020.

شكل 3 – 6 الترتيب العام للدنمارك حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

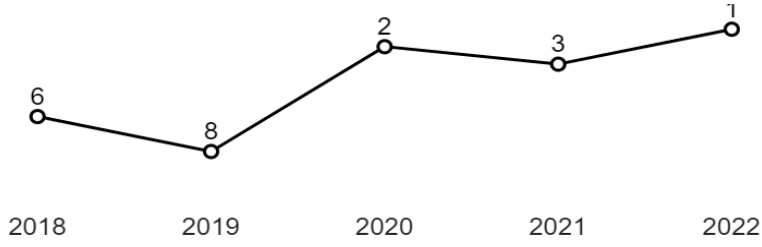

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

يعُزى إنجاز الدنمارك بشكل أساسي إلى المكاسب التي تحققت في العامل الفرعي للاستثمار الدولي، والأداء القوي في الكفاءة الحكومية (المرتبة السادسة)، وخاصة في الإطار المؤسسي (المرتبة الثانية)، تشريعات الأعمال (المرتبة الثالثة في البحث والتطوير) والإطار المجتمعي (المرتبة الثانية). وتؤدي الدولة أداء رائعا في عامل كفاءة الأعمال حيث حقت المرتبة الأولى والعوامل الفرعية مثل الإنتاجية والكفاءة وممارسات الإدارة. ووصلت الدنمارك المرتبة الثانية في عامل البنية التحتية وذلك من خلال التقدم في البنية التحتية التكنولوجية من المرتبة السادسة الى المرتبة الثالثة، والبنية التحتية العلمية من المرتبة الحادية عشر الى المرتبة العاشرة، ولكن تراجعت مرتبة واحدة في التعليم (المرتبة الرابعة).

شكل 3 – 7 الترتيب العام للدنمارك حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022

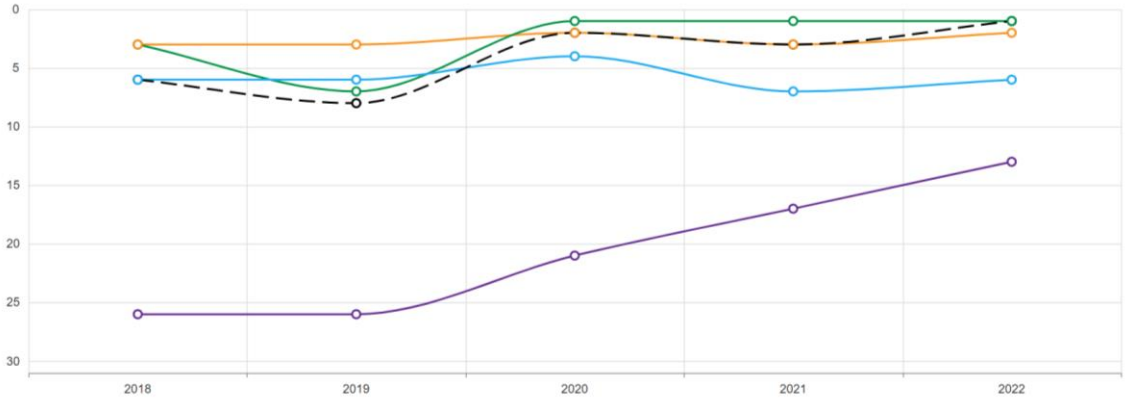

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	6	8	2	3	1
الأداء الاقتصادي	26	26	21	17	13
الكفاءة الحكومية	6	6	4	7	6
كفاءة الأعمال	3	7	1	1	1
بنية تحتية	3	3	2	3	2

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات IMD - World Competitiveness Center

تتجلى مشاركة الدنمارك في سلاسل القيمة العالمية في العديد من القطاعات الرئيسية وهي:

- **الأدوية والتكنولوجيا الحيوية**: الدنمارك هي موطن للعديد من شركات الأدوية والتكنولوجيا الحيوية العالمية، والجدير بالذكر أن "نوفو نورديسك" الشركة العالمية الرائدة في مجال رعاية مرضى السكري، "وشركة لوندبيك" المتخصصة في الاضطرابات العصبية، تساهمان في سلاسل القيمة الصيدلانية العالمية من خلال أبحاثهما المبتكرة وتطوير الأدوية وعمليات التصنيع.
- **التكنولوجيا الخضراء والطاقة المتجددة**: الدنمارك هي الرائدة عالميا في مجال الطاقة المتجددة والتقنيات المستدامة، وخاصة في مجال طاقة الرياح، تعتبر" Vestas Wind Systems "، إحدى أكبر شركات تصنيع توربينات الرياح في العالم، و" Ørsted"، وهي شركة رائدة في مجال مزارع الرياح البحرية، أدوارا محورية في سلسلة قيمة الطاقة المتجددة، من التصميم والتصنيع إلى خدمات التركيب والصيانة.

- **الشحن والخدمات اللوجستية:** تحتل الدنمارك مكانة رئيسية في مجال الشحن والخدمات اللوجستية العالمية، حيث يقع المقر الرئيسي لأكبر شركة شحن في العالم في الدنمارك، وتعد صناعة الشحن جزءا مهما من سلسلة القيمة العالمية حيث تربط المنتجين والمستهلكين في جميع أنحاء العالم.
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات** (ICT): تعد الشركات الدنماركية أيضا جزءا من سلسلة القيمة العالمية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث توفر الأجهزة والبرامج والخدمات الرقمية في جميع أنحاء العالم.

تؤكد الشركات الدنماركية عموما على الممارسات التجارية المستدامة والمسؤولية الاجتماعية، والتي أصبحت ذات أهمية متزايدة في سلاسل القيمة العالمية.

2.3. سويسرا:

تراجعت سويسرا إلى المركز الثاني بعدما كانت في صدارة الترتيب العام للتصنيف العالمي للتنافسية لسنة 2021، وقد حسنت من تصنيفها منذ بداية سنة 2018 حيث كان ترتيبها الخامس، والترتيب الرابع في سنة 2019 والثالث في سنة 2020.

شكل 3 – 8 الترتيب العام لسويسرا حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

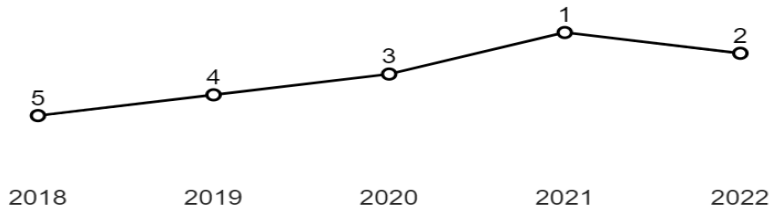

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

لا يزال أداء سويسرا قويا على الرغم من انخفاض طفيف في الترتيب العام. وهي تتصدر عوامل الكفاءة الحكومية والبنية التحتية وتحتل المرتبة الرابعة في كفاءة الأعمال. ويعزى التراجع في الترتيب العام إلى حد كبير من الانخفاض الحاد في العامل الفرعي للاستثمار الدولي، وبدرجة أقل في العامل الفرعي للعمالة، الذي يضع البلاد في المرتبة الثلاثين في عامل الأداء الاقتصادي. ومع ذلك فإن هناك تحسن في التجارة الدولية (من الخامس عشر إلى الثاني عشر).

وفي الكفاءة الحكومية هناك انخفاض طفيف في التمويل العام (من الأول إلى الثالث) والإطار المحيطي (من الخامس إلى السادس) لكن سويسرا لا تزال في المرتبة الأولى في العامل الفرعي للإطار المؤسسي. ويعود التحسن في عامل كفاءة

الاستخدام (من الخامس إلى الرابع) إلى حد كبير إلى المكاسب في الإنتاجية والكفاءة (الرابع إلى الثاني) وسوق العمل (من السادس إلى الخامس). ومع ذلك تجدر الإشارة إلى أن أداء الدولة في العامل الفرعي "المواقف والقيم" لا يزال منخفضًا إلى حد ما عند المركز الرابع عشر.

تشتهر سويسرا بصناعاتها التحويلية المتقدمة[1] ، مثل الأدوات الدقيقة والمستحضرات الصيدلانية وهو ما مكن الشركات السويسرية من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال التركيز على المكونات عالية القيمة والمنتجات المتخصصة التي تتطلب تقنيات وخبرات متقدمة.

تلعب سويسرا دورًا مهمًا في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في مجالات تجارة السلع الأساسية والزراعة حيث تمثل 4% من الناتج المحلي الإجمالي السويسري، تشمل المنتجات التي يتم تداولها سواء ماديًا أو ماليًا الزراعة والمعادن والطاقة فعبر سويسرا يتم تداول ما يقرب من 40٪ من جميع شحنات النفط، إلى جانب 60٪ من المعادن والحبوب.

استطاعت سويسرا أيضا الوصول إلى حد أدنى من الحواجز الاقتصادية والتجارية مع الاتحاد الأوروبي مما عزز مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية، كما تفاوضت على اتفاقيات اقتصادية ثنائية مع الاتحاد الأوروبي تغطي قطاعات مختلفة مثل البحث والمشتريات العامة والحواجز التقنية للتجارة والزراعة والطيران المدني والنقل البري وحرية تنقل الأشخاص وفي هذا الإطار تمت مطابقة معظم ممارسات سويسرا مع سياسات ومعايير الاتحاد الأوروبي لتعظيم القدرة التنافسية الدولية للبلاد

[1] Dario Fauceglia et al., "Backward Participation in Global Value Chains and Exchange Rate Driven Adjustments of Swiss Exports," *Review of World Economics* 154, no. 3 (August 1, 2018): 537–84, https://doi.org/10.1007/s10290-018-0310-z.

شكل 3 – 9 الترتيب العام سويسرا حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018–2022

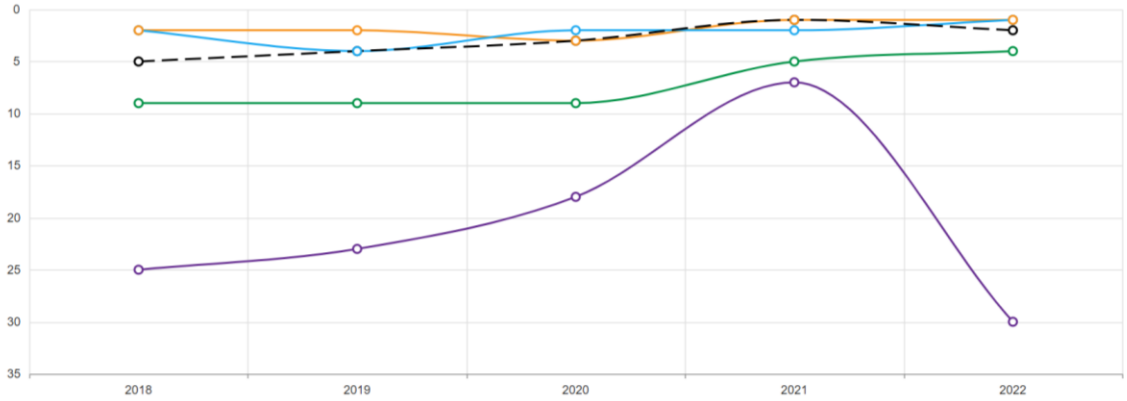

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	5	4	3	1	2
الأداء الاقتصادي	25	23	18	7	30
الكفاءة الحكومية	2	4	2	2	1
كفاءة الأعمال	9	9	9	5	4
بنية تحتية	2	2	3	1	1

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات IMD - World Competitiveness Center

3.3. سنغافورة:

احتلت سنغافورة المركز الثالث ضمن ترتيب الدول الأكثر تنافسية حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022، حيث شهد هذا الترتيب تحسنا مقارنة بسنة 2021 التي كانت فيها تحتل المرتبة الخامسة دوليا، إلا أنه وبالرغم من ذلك فإن ترتيب سنغافورة يعرف تراجعا عما حققته في السنوات 2019 و 2020 التي كانت فيها في صدارة الترتيب العالمي، بعد ما جاءت في الترتيب الثالث سنة 2018.

شكل 3 – 10 الترتيب العام لسنغافورة حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

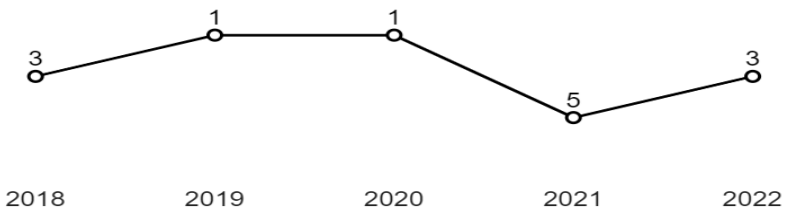

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

ينبع انتعاش سنغافورة من التحسينات القوية في الاقتصاد المحلي (الوصول الى المركز الأول من المرتبة 15)، والعمالة (المرتبة الثالثة من المرتبة 18)، والمالية العامة (المرتبة السادسة من المرتبة الثانية عشرة)، والإنتاجية والكفاءة (المرتبة التاسعة من المرتبة الرابعة عشرة). والمكاسب الطفيفة في تشريعات الأعمال (الثاني من الثالث) والتعليم (السادس من السابع) تساهم أيضًا في تعافيها.

بالإضافة إلى ذلك لا يزال أداء سنغافورة في التجارة الدولية والعوامل الفرعية للبنية التحتية التكنولوجية قويا، حيث تحتل المرتبة الأولى في كليهما، ومع ذلك لا تزال سنغافورة في مناصب منخفضة نسبيًا في العديد من العوامل الفرعية بما في ذلك ممارسات الإدارة (المرتبة 14) البنية التحتية العلمية (المرتبة 16) والصحة والبيئة (المرتبة 25)، في حالات أخرى تعاني من بعض الانخفاضات كالإطار المجتمعي (من الرتبة 17 إلى الرتبة 22)، وسوق العمل (من الترتيب الرابع إلى الثاني عشر)، والمواقف والقيم (من الترتيب التاسع إلى الثاني عشر)

شكل 3 – 11 الترتيب العام لسنغافورة حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018–2022

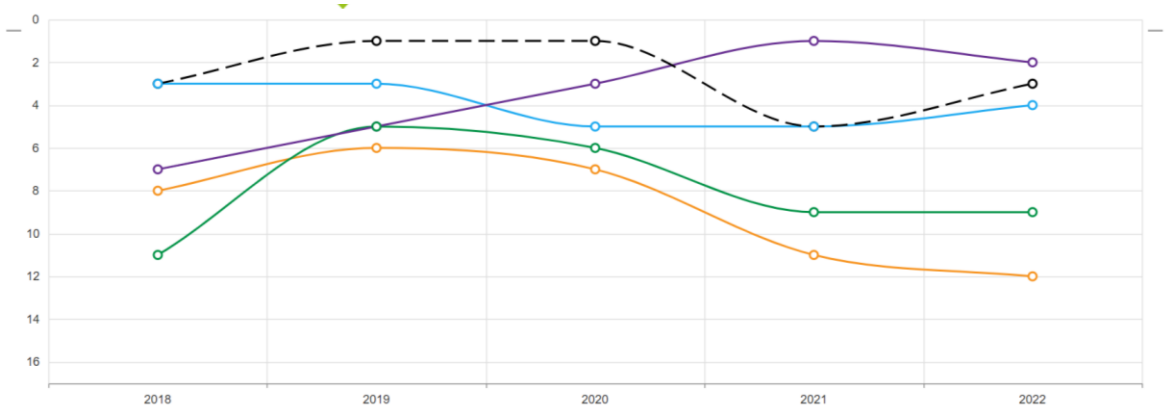

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	3	1	1	5	3
الأداء الاقتصادي	7	5	3	1	2
الكفاءة الحكومية	3	3	5	5	4
كفاءة الأعمال	11	5	6	9	9
بنية تحتية	8	6	7	11	12

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

لعب موقعها الاستراتيجي وبيئتها الصديقة للأعمال والقوى العاملة الماهرة وبنيتها التحتية القوية أدوارا مهمة في اندماجها في سلاسل القيمة العالمية، وفيما يلي نظرة عامة على مشاركة سنغافورة في سلاسل القيمة العالمية:

يعد ميناء سنغافورة أحد أكثر الموانئ ازدحاما وكفاءة في العالم كمركز رئيسي لإعادة الشحن، تلعب سنغافورة دورا حاسما في سلسلة القيمة اللوجستية البحرية، مما يسهل التجارة العالمية، كما تعد عنصرا مهما في سلسلة قيمة تصنيع الإلكترونيات وأشباه الموصلات (تقوم العديد من شركات الإلكترونيات العالمية بعمليات التصنيع والتجميع في سنغافورة)، وعلى الرغم من عدم وجود احتياطيات نفطية، تعد سنغافورة مركزا رئيسيا لتكرير النفط وتجارته كما أن صناعة البتروكيماويات متطورة بشكل جيد فيها.

سنغافورة هي مركز مالي عالمي، تقدم مجموعة واسعة من الخدمات المصرفية والتأمين وإدارة الأصول، وهي تلعب دورا حيويا في سلسلة قيمة الخدمات المالية، وتجذب البنوك وصناديق التحوط والمؤسسات المالية الأخرى من جميع أنحاء العالم، إلى جانب ذلك استثمرت سنغافورة بكثافة في البحث والتطوير، ووضعت نفسها كمركز لأبحاث التكنولوجيا الحيوية وتصنيع الأدوية في آسيا، كما تتمتع البلاد بقطاع قوي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، حيث تنشئ العديد من شركات التكنولوجيا مقرات إقليمية ومراكز أبحاث ومراكز بيانات في سنغافورة، وقعت سنغافورة بشكل استباقي العديد من اتفاقيات التجارة الحرة واتفاقيات ضمان الاستثمار مع البلدان في جميع أنحاء العالم، مما سهل دمجها في مختلف سلاسل القيمة العالمية.

4.3. السويد:

جاءت السويد في المركز الرابع حسب تقرير التنافسية لسنة 2022 حيث تراجعت بمعدل رتبتين مقارنة بالمركز الثاني الذي حققته سنة 2021، إذ يعد المركز الثاني هو الترتيب الأفضل الذي تعرفه السويد خلال الخمس سنوات الأخيرة مقارنة بالمركز التاسع الذي شهدته للشنتين 2018 و2019 والمركز السادس لسنة 2020.

شكل 3 – 12 الترتيب العام للسويد حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

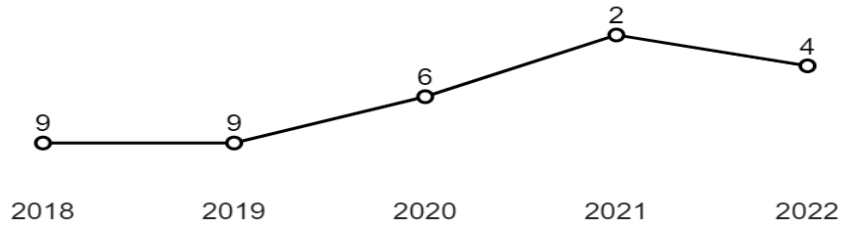

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

ينتج تراجع السويد عن تباطؤ في مقاييس الأداء الاقتصادي مثل الاقتصاد المحلي والتجارة الدولية والعمالة، حيث تظهر التجارة والتوظيف على وجه الخصوص انخفاضًا حادًا. ظل أداء السويد في الحكومة وعوامل كفاءة الأعمال مستقرًا في المرتبة التاسعة والثانية على التوالي. ومع ذلك عندما يتعلق الأمر بالكفاءة الحكومية لإنها شهدت بعض الانخفاض في المالية العامة حيث تراجعت من الترتيب السابع إلى الترتيب التاسع، والإطار المجتمعي عرف تراجعا من الترتيب الرابع إلى الترتيب الخامس. وبالمثل في كفاءة الأعمال يشهد العامل الفرعي للإنتاجية والكفاءة انخفاضًا طفيفًا (تراجع إلى الترتيب الرابع من

الترتيب الثالث) ولكن التمويل (المرتبة الثالثة) والمواقف والقيم (المرتبة الثانية) يتحسن ضمن عامل البنية التحتية (المرتبة الثالثة).

وتشهد السويد بعض الانخفاضات الطفيفة في البنية التحتية التكنولوجية (إلى الترتيب الخامس من الثالث)، والصحة والبيئة (الترتيب الثاني من الأول) والتعليم (الترتيب الخامس من الرابع).

شكل 3 – 13 الترتيب العام للسويد حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018–2022

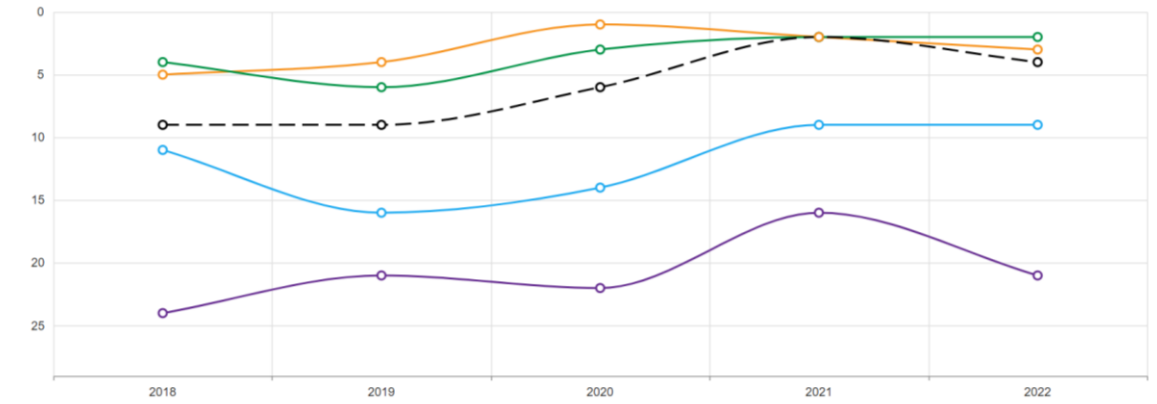

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	9	9	6	2	4
الأداء الاقتصادي	24	21	22	16	21
الكفاءة الحكومية	11	16	14	9	9
كفاءة الأعمال	4	6	3	2	2
بنية تحتية	5	4	1	2	3

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

تعرف السويد بالتزامها بالاستدامة وحماية البيئة، حيث قامت العديد من الشركات بدمج الممارسات الخضراء والمستدامة في عمليات الإنتاج الخاص بها، مما جعلها نقطة جذب في سلاسل القيمة العالمية، كما أتاح الدخول في اتفاقيات التجارة الإقليمية الفرصة للسويد للاستفادة من تدفقات التجارة والاستثمار، بالإضافة إلى القاعدة التصنيعية القوية ما مكنها من تبني مبادئ الصناعة والتي تتضمن دمج التقنيات الرقمية في عمليات التصنيع والأتمتة والذكاء الاصطناعي وتحليل البيانات يعزز الإنتاجية و القدرة التنافسية.

تشارك السويد أيضا في سلاسل القيمة للخدمات بما في ذلك الخدمات المالية وتكنولوجيا المعلومات والصناعة الإبداعية، أيضا يساعد الحضور القوي للشركات المتعددة الجنسيات الموجودة في السويد على مشاركتها الفعالة في سلاسل القيمة العالمية.

5.3. هونغ كونغ:

جاءت هونغ كونغ في المركز الخامس للدول الأكثر تنافسية حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022 والذي يعد تحسنا في الآداء التنافسي لهونغ كونغ مقارنة بالمركز الذي حققته في سنة 2021 والتي جاءت فيه في الترتيب السابع عالميا بعدما كانت في الترتيب الخامس لسنة 2020 والترتيب الثاني للسنوات 2018 و2019 على التوالي إذ يعد المركز الثاني هو أفضل مركز تحققه خلال السنوات الخمس الأخيرة.

شكل 3 – 14 الترتيب العام لهونغ كونغ حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

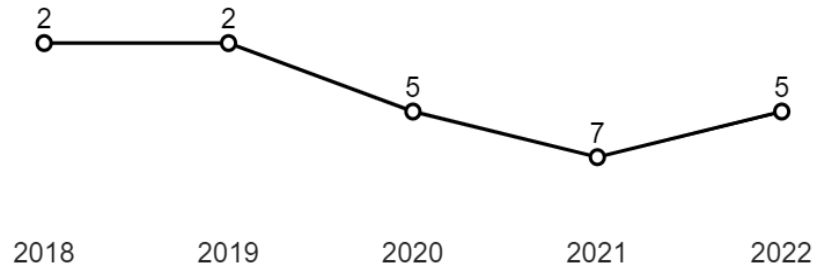

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

تعود أصول استعادة هونغ كونغ للمركز الخامس إلى الأداء الاقتصادي الذي احتلت فيه المركز الخامس عشر، لا سيما في العوامل الفرعية للتجارة الدولية (المرتبة الرابعة) والاستثمار الدولي (المرتبة الثالثة).

شهدت انخفاضًا طفيفًا في عامل الكفاءة الحكومية (المرتبة الثانية) على الرغم من التحسينات في العامل الفرعي للمالية العامة الذي تقدمت فيه إلى المرتبة الثانية بعدما كانت في المرتبة التاسعة. ومع ذلك لا يزال منخفضًا نسبيًا في العامل الفرعي للإطار المجتمعي (المرتبة الثالثة والثلاثين).

في عامل كفاءة الأعمال تنخفض هونغ كونغ إلى المرتبة السابعة بعدما كانت في المرتبة الثالثة بشكل رئيسي بسبب الانخفاضات الحادة في سوق العمل (حيث تراجعت من المرتبة الثامنة إلى المرتبة العشرين) والمواقف والقيم (حيث تراجعت من المرتبة الثامنة على المرتبة السادسة عشر)، لا يزال أداؤها في عامل البنية التحتية مستقرًا نسبيًا إذ ارتقت من المرتبة

السادسة عشر إلى المرتبة الرابعة عشر، كما أظهرت أيضا بعض المكاسب في الصحة والبيئة تحسن أداؤها من المركز الحادي و العشرين إلى المركز الثامن عشر ولكن انخفض من المركز الثامن إلى المركز الثالث عشر في التعليم.

شكل 3 – 15 الترتيب العام لهونغ كونغ حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018–2022

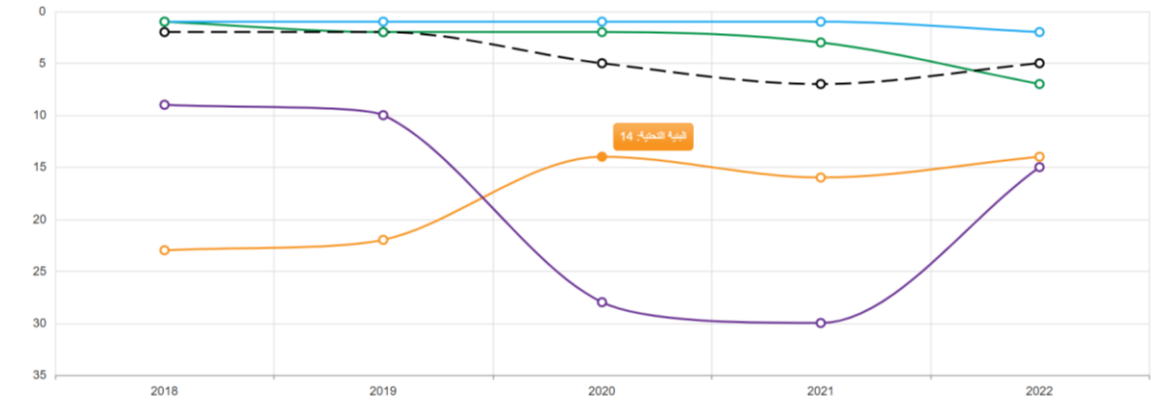

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	2	2	5	7	5
الأداء الاقتصادي	9	10	28	30	15
الكفاءة الحكومية	1	1	1	1	2
كفاءة الأعمال	1	2	2	3	7
بنية تحتية	23	22	14	16	14

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

ساعد الموقع الاستراتيجي لهونغ كونغ على الاندماج بقوة في سلاسل القيمة العالمية (وهي منطقة إدارية خاصة (SAR) في الصين) مما جعلها مركزا ماليا وتجاريا ولوجستيا عالميا، وقد تحقق ذلك من خلال عدة نقاط يمكن ذكرها على النحو التالي:

- **الخدمات المالية**: تعد هونغ كونغ واحدة من المراكز المالية الرائدة في العالم، وتستضيف العديد من البنوك الدولية وشركات الاستثمار وشركات التأمين، إلى جانب هذا تعد هونغ كونغ مصدرا مهما لمختلف الخدمات المهنية (الخدمات القانونية والاستشارية والمحاسبية).

- **التجارة والخدمات اللوجستية:** نظرا لتاريخها كميناء تجاري وموقعها الاستراتيجي، تعد هونغ كونغ مركزا رئيسيا للخدمات اللوجستية وإعادة الشحن، وهذا بفضل ميناء هونغ كونغ ومطاره ذي المستوى العالمي، كما كانت هونغ كونغ أيضا منتجا ومصدرا رئيسيا للمنسوجات والملابس، وعلى الرغم من انخفاض التصنيع المباشر، إلا أنها لا تزال تحتفظ بدور في التصميم والتسويق وتحديد المصادر والخدمات اللوجستية لصناعة الأزياء العالمية.
- **إطار التجارة والسياسة:** هونغ كونغ "دولة واحدة، نظامان" يسمح لها بالحفاظ على نظامها القانوني وسياساتها الاقتصادية (هذا الحكم الذاتي) جنبا إلى جنب مع وضع الميناء الحر والسياسات التجارية، جعلها موقعا جذابا للأعمال التجارية الدولية والاندماج في سلاسل القيمة العالمية، يضمن اقتصاد هونغ كونغ متعدد الأوجه وموقعها الاستراتيجي وسياقها التاريخي والإداري الفريد اندماجها العميق في العديد من سلاسل القيمة العالمية. إن دورها كحلقة وصل بين البر الرئيسي للصين وبقية العالم، إلى جانب قوتها الداخلية، يعزز مكانتها في الهيكل الاقتصادي العالمي.

6.3. هولندا:

يعتبر الأداء التنافسي لهولندا مستقرا نوعا ما حيث حافظت على مدار السنوات الخمس الأخير على التقدم والتراجع ما بين المركزين الرابع والسادس، وجاءت في الترتيب السادس حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022 بعدما حافظت على الترتيب الرابع للسنتين 2020 و2021 على التوالي بعدما كانت البلد السادس في الترتيب لسنة 2019 متراجعة بذلك عن الترتيب الرابع الذي حققته لسنة 2018.

شكل 3 – 16 الترتيب العام لهولندا حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

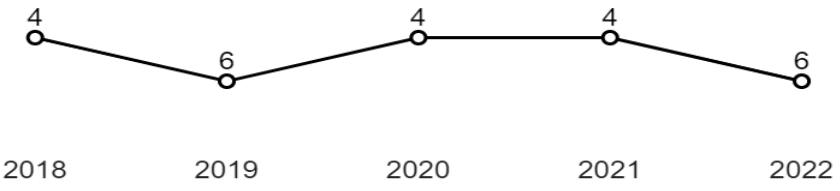

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

يرجع الانخفاض في الترتيب العام الذي شهدته هولندا إلى التراجع الكبير في عامل الأداء الاقتصادي والذي جاءت فيه في المركز التاسع عشر، هذا الانخفاض ناتج عن الركود في الاقتصاد المحلي (المرتبة الخامسة والعشرون من حيث الترتيب)

والاستثمار الدولي (المرتبة السادسة والأربعين) والأسعار (المرتبة الثانية والخمسين) – وبدرجة أقل – في العامل الفرعي للتوظيف الذي احتلت فيه المرتبة السابعة من الترتيب العام.

بالرغم من ذلك تستمر هولندا في الأداء القوي، وتبقى في المركز الثاني عشر في الكفاءة الحكومية كما تشهد تحسنا طفيفا في كفاءة الأعمال إذ تقدمت من المرتبة الرابعة إلى المرتبة الثالثة، وكذلك في البنية التحتية التي جاءت فيها في المرتبة الخامسة بعدما كانت في الترتيب السابع.

شكل 3 – 17 الترتيب العام لهولندا حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018–2022

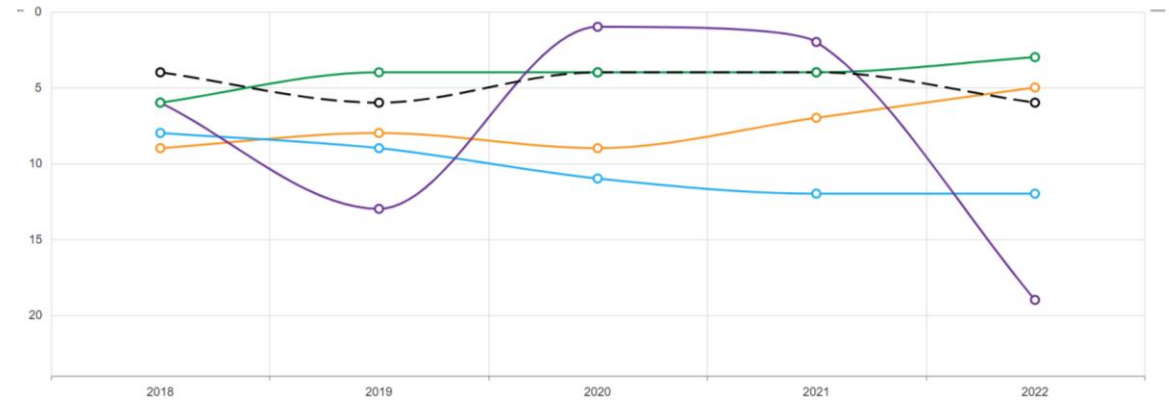

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	4	6	4	4	6
الأداء الاقتصادي	6	13	1	2	19
الكفاءة الحكومية	8	9	11	12	12
كفاءة الأعمال	6	4	4	4	3
بنية تحتية	9	8	9	7	5

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

يشار إليها غالبا باسم "بوابة أوروبا" نظرا لموقعها الاستراتيجي وبنيتها التحتية اللوجستية الرائعة، إن الاقتصاد المفتوح لهولندا والبنية التحتية المتقدمة والالتزام بالابتكار والأطر المؤسسية القوية تجعلها لاعبا رئيسيا في التجارة والصناعة العالمية أمن لها دورا مركزيا في مختلف سلاسل القيمة العالمية (GVCs) من خلال:

- **الخدمات اللوجستية والنقل:** ميناء روتردام هو أكبر ميناء في أوروبا ويعمل كنقطة دخول وتوزيع مهمة للبضائع التي تدخل القارة، بالإضافة إلى ذلك يعد مطار أمستردام أحد مراكز الطيران الرئيسية في أوروبا،كل من هذين العملاقين في البنية التحتية يجعل من هولندا لاعبا رئيسيا في سلسلة القيمة العالمية للخدمات اللوجستية والنقل.
- **الزراعة والأغذية الزراعية:** هولندا واحدة من أكبر مصدري المنتجات الزراعية والغذائية في العالم. وهذا يشمل منتجات الألبان واللحوم والمنتجات البستانية، إن خبرة البلاد في تقنيات الزراعة عالية التقنية والمستدامة تضعها في طليعة سلسلة القيمة الغذائية الزراعية العالمية.
- **الكيماويات والبتروكيماويات:** تتمتع هولندا بصناعة كيميائية قوية، مع تركيز الشركات في مناطق مثل روتردام وموردیك وجلين. وتشارك هذه الشركات في إنتاج وتصدير مجموعة واسعة من المواد الكيميائية والمنتجات البتروكيماوية.
- **الطاقة:** تاريخيا كان لديها قطاع كبير للغاز الطبيعي، ثم تحول التركيز نحو مصادر الطاقة المستدامة، أصبحت البلاد أكثر انخراطا في سلسلة قيمة الطاقة المتجددة وخاصة في طاقة الرياح والطاقة الشمسية.
- **التمويل والخدمات:** أمستردام هي مركز مالي رئيسي، تستضيف العديد من البنوك وشركات التأمين وشركات الخدمات المالية، وهي أيضا موطن لصناعة التكنولوجيا المزدهرة، مع نقاط القوة في تطوير البرمجيات، وخدمات تكنولوجيا المعلومات، والشركات الناشئة في مجال التكنولوجيا. تساهم مدن مثل أيندهوفن، المعروفة كمركز للتكنولوجيا والابتكار، بشكل كبير في سلسلة القيمة التكنولوجية العالمية، تتمتع هولندا أيضا بمناخ أعمال موات، مع سياسات تدعم التجارة والابتكار والاستدامة، كونها عضوا في الاتحاد الأوروبي يسهل اندماجها في مختلف سلاسل القيمة العالمية.

7.3. تايوان:

شهدت تايوان تحسنت تدريجيا واضحا في الأداء التنافسي حيث استطاعت أن ترتقي بأدائها من المركز السابع عشر في سنة 2018 إلى المركز السادس عشر في سنة 2019 إلى المركز الحادي عشر في سنة 2020 إلى الثامن سنة 2021، لتحقق المركز السابع في الترتيب التنافسي العام لسنة 2022 حسب تقرير التنافسية العالمي و بهذا يكون المركز السابع هو أفضل مركز تحققه على مدار الخمس سنوات الأخيرة.

شكل 3 – 18 الترتيب العام لتايوان حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

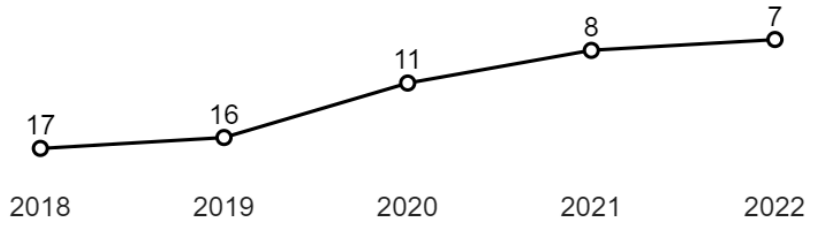

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

يرجع تحسن ترتيب تايوان إلى الأداء المستقر في عامل كفاءة الحكومة الذي نتج عن التحسينات في السياسة الضريبية (حققت المركز السادس بعدما كانت في المركز الحادي عشر)، كما تحسن الإطار المؤسسي من المركز التاسع إلى المركز الثامن وتشريع الأعمال من المركز الثاني والعشرين إلى المركز الحادي والعشرين. ومع ذلك هناك انخفاضًا ملحوظًا في المؤشر الفرعي للمالية العامة (تراجعت من المرتبة الرابعة إلى المرتبة العاشرة).

وفي عامل كفاءة الأعمال سجلت تقدما إلى المرتبة السادسة بسبب الزيادات في الإنتاجية والكفاءة (التي تحسنت من المرتبة الثالثة عشر إلى المرتبة الثامنة)، والتمويل الذي شهد تقدما من المرتبة الحادية عشر إلى المرتبة الثامنة، فيما بقيت في المرتبة الخامسة فيما يخص ممارسات الإدارة.

تتقدم تايوان أيضًا في البنية التحتية (من المرتبة الرابعة عشر إلى المرتبة الثالثة عشر) من خلال تحسين البنية التحتية التكنولوجية ومن خلال التطور المستمر في البنية التحتية العلمية (المرتبة السادسة) والتعليم (المرتبة السادسة عشر). ومع ذلك فقد شهدت انخفاضًا في الصحة والبيئة حيث احتلن المرتبة السادسة والعشرين بعدما كانت في المرتبة الرابعة و العشرون.

شكل 3 – 19 الترتيب العام لتايوان حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018–2022

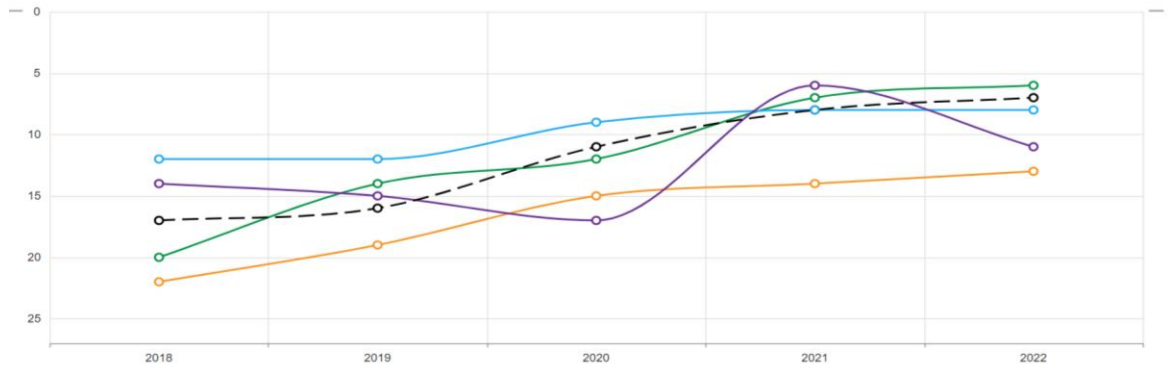

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	17	16	11	8	7
الأداء الاقتصادي	14	15	17	6	11
الكفاءة الحكومية	12	12	9	8	8
كفاءة الأعمال	20	14	12	7	6
بنية تحتية	22	19	15	14	13

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

لتايوان دور محوري في مختلف سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، ويعود نجاحها الاقتصادي إلى سياستها الصناعية القوية، وقوتها العاملة الماهرة، وتركيزها على البحث والتطوير (إن تركيز تايوان الاستراتيجي على صناعات مثل الإلكترونيات وأشباه الموصلات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، جنبا إلى جنب مع التزامها بالابتكار والبحث والتطوير، يضمن دورها الحاسم في سلاسل القيمة العالمية المتعددة. مع استمرار التكنولوجيا في دفع النمو الاقتصادي العالمي)، وتتلخص مشاركة تايوان في سلاسل القيمة العالمية فيما يلي:

- **الإلكترونيات وأشباه الموصلات**: تعد شركة تايوان لتصنيع أشباه الموصلات (TSMC) أكبر مسبك مستقل لأشباه الموصلات في العالم ومورد رئيسي للعديد من شركات التكنولوجيا العالمية، كما أنه لتايوان دور أساسيا في سلسلة قيمة الإلكترونيات وأشباه الموصلات للعديد من المنتجات، من أجهزة الحاسوب إلى الهواتف الذكية (بالإضافة إلى أشباه الموصلات، تتمتع تايوان بقطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات قوي مع شركات متخصصة في أجهزة الكمبيوتر وحلول الشبكات وغيرها).

- **البتروكيماويات والمنسوجات:** تعد صناعة البتروكيماويات في تايوان مساهما مهما آخر في الصناعة، فهي تقوم بمعالجة النفط الخام المستورد لإنتاج مجموعة من المنتجات البتروكيماوية، والتي يتم استهلاكها محليا وتصديرها، كما أن تايوان كانت معروفة بصناعة النسيج، وفي حين أن هيمنتها في المنسوجات قد تضاءلت مع صعود البلدان المصنعة الأخرى، إلا أنها لازالت تحتفظ بمكانة مهمة في مجال المنسوجات الراقية والتقنية.
- **التكنولوجيا الحيوية والمستحضرات الصيدلانية:** استثمرت تايوان في صناعات التكنولوجيا الحيوية والأدوية، ووضعت نفسها كمركز لأبحاث التكنولوجيا الحيوية وتصنيع الأدوية في منطقة آسيا والمحيط الهادئ، كما تعمل تايوان على تطوير قطاع الطاقة الخضراء، لا سيما في تصنيع الألواح الشمسية وطاقة الرياح.
- **الابتكار والبحث والتطوير:** عزز تركيز تايوان على التعليم والبحث بيئة من الابتكار دورها كموطن للعديد من شركات التكنولوجيا والمؤسسات البحثية، مما يؤكد التزام تايوان بإطار البحث والتطوير.

8.3. فنلندا:

شكل 3 – 20 الترتيب العام لفنلندا حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

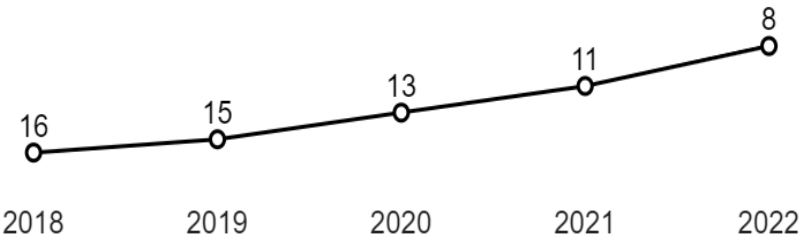

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

انضمت فنلندا إلى المراكز العشرة الأولى هذا العام. يأتي التحسين على خلفية التقدم في عامل الكفاءة الحكومية حيث قفزت من المرتبة الرابعة عشر إلى المرتبة العاشرة خاصة في السياسة الضريبية (التي حققت فيها تقدما من المرتبة التاسعة و الخمسون إلى المرتبة الثانية و الخمسين) ، و من المرتبة السادسة إلى الثالثة في مؤشر الإطار المؤسسي ، و من المرتبة الثانية عشر إلى المرتبة السادسة في مؤشر تشريعات الأعمال وقد وصل مؤشر الإطار المجتمعي إلى المركز الأول على الرغم من

التراجع في المؤشر الفرعي الأداء الاقتصادي الى المرتبة الرابعة و الأربعون بسبب الانخفاضات في الاقتصاد المحلي (المرتبة السادسة و الثلاثين) والعمالة و الأسعار (المرتبة الأربعين) .

أداء فنلندا في مؤشر كفاءة الأعمال مشابه شهد ارتفاعا من المركز الثاني عشر إلى المركز الخامس بسبب التقدم في جميع العوامل الفرعية، وعلى الأخص في سوق العمل (الذي تحسن من الترتيب الرابع والعشرين إلى الترتيب الثامن عشر) والمواقف والقيم (من الترتيب الرابع عشر إلى الترتيب الخامس)، أما في عامل البنية التحتية فقد ارتقت فنلندا إلى المرتبة الرابعة من المرتبة الخامسة من خلال تحسين جميع عوامل هذا العامل.

في البنية التحتية الأساسية عرف أداء فنلندا أيضا تحسنا في الترتيب من المركز الحادي عشر إلى المركز السادس والبنية التحتية العلمية من المركز الخامس عشر إلى الثاني عشر. ويحتل المرتبة الثالثة في بقية العوامل الفرعية.

شكل 3 – 21 الترتيب العام لفنلندا حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018-2022

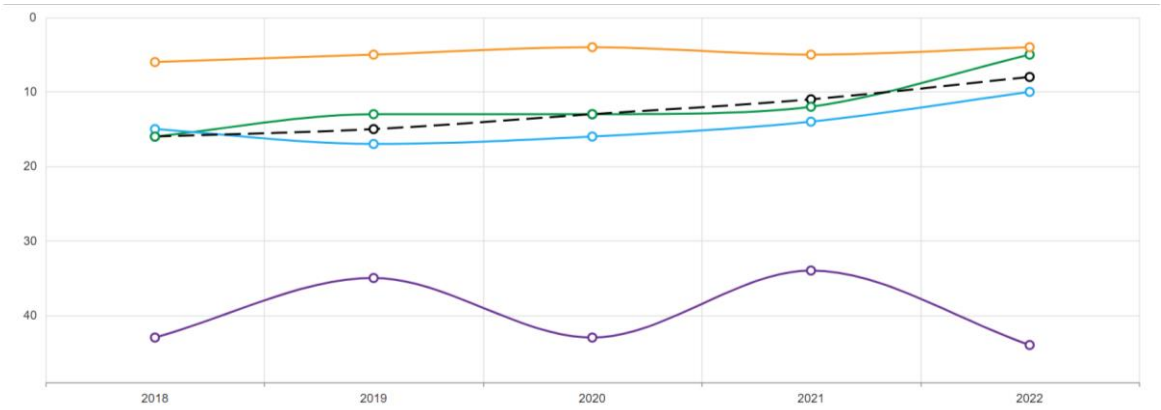

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	16	15	13	11	8
الأداء الاقتصادي	43	35	43	34	44
الكفاءة الحكومية	15	17	16	14	10
كفاءة الأعمال	16	13	13	12	5
بنية تحتية	6	5	4	5	4

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

تعتبر فنلندا من البلدان التي تعرف مشاركة نشطة في سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في قطاعي التكنولوجيا والصناعة التحويلية، وذلك لتركيزها على عدة نقاط أساسية مكنتها من المشاركة في سلاسل القيمة العالمية، منها:

- **صادرات التكنولوجيا الفائقة:** تتمتع فنلندا بحضور قوي في الصناعات عالية التقنية، بما في ذلك الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيات وتكنولوجيا المعلومات وتطوير البرمجيات و أصبحت العديد من الشركات فيها رائدة عالميًا في مجالاتها الخاصة، حيث تقوم بتصدير منتجاتها وخدماتها في جميع أنحاء العالم.
- **التصنيع:** تمتلك فنلندا قطاعاً صناعياً متطوراً يساهم بشكل كبير في مشاركتها في سلاسل القيمة العالمية (مثل صناعة الآلات والمعدات والورق ولب الورق والمواد الكيميائية والمنتجات المعدنية) كما تشتهر الشركات الفنلندية بخبرتها في مجالات مثل الأتمتة وتقنيات الطاقة المتجددة والتقنيات النظيفة.
- **الابتكار والبحث:** تركز فنلندا بقوة على أنشطة البحث والتطوير، التي تدفع الابتكار وتساعد على دمج الشركات الفنلندية في سلاسل القيمة العالمية، ويستثمر البلد بكثافة في مجال البحث والتطوير مما ساهم في ارتفاع عدد براءات الاختراع المقدمة من الشركات الفنلندية، ويعود ذلك إلى أن البلد عملت على تعزيز التعاون بين الأوساط الأكاديمية ومؤسسات البحث والشركات للوصول إلى تطوير التقنيات وابتكار الحلول الجديدة.
- **تكنولوجيا المعلومات والاتصالات:** حيث لا يمكن تجاهل ما تقدمه فنلندا من خدمات متقدمة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأن هذه البلاد تمتلك قوة عاملة ذات مهارات عالية وبنية تحتية رقمية قوية، مما يمكّن الشركات الفنلندية من توفير حلول تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على مستوى العالم، كما ساهمت الخبرة الفنلندية في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتطوير البرمجيات والأمن السيبراني مما أسهم في تحسين مكانة البلد في سلاسل القيمة العالمية.
- **التكامل الإقليمي:** يسر الموقع الجغرافي لفنلندا داخل الاتحاد الأوروبي اندماجها في سلاسل القيمة الإقليمية والعالمية، توفر العضوية في الاتحاد الأوروبي للشركات الفنلندية إمكانية الوصول إلى سوق كبير وفرص تجارية مع الدول الأعضاء الأخرى، ويقدم الاتحاد الأوروبي أيضا أطرا لتنسيق الأنظمة، وتيسير التجارة والتعاون عبر الحدود.

- **التجمعات والشبكات:** أنشأت فنلندا تجمعات وشبكات صناعية لتعزيز التعاون والابتكار وتبادل المعارف بين الشركات، وتجمع هذه المجموعات بين الأعمال التجارية ومؤسسات البحوث والسلطات العامة في قطاعات محددة لتعزيز القدرة التنافسية وتعزيز المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.

9.3. النرويج:

نسبيا تحافظ النرويج على تواجدها ضمن العشر دول الأوائل في ترتيب التنافسية العالمية خلال السنوات الخمس الأخيرة، احتلت المركز التاسع حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022 متراجعة بذلك عن المركز السادس الذي حققته في سنة 2021 بعد تقدها عن المركز السابع الذي حققته سنة 2020، وفي المركز الحادي عشر سنة2019 بعدما كانت في المركز الثامن سنة 2018.

شكل 3 – 22 الترتيب العام للنرويج حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

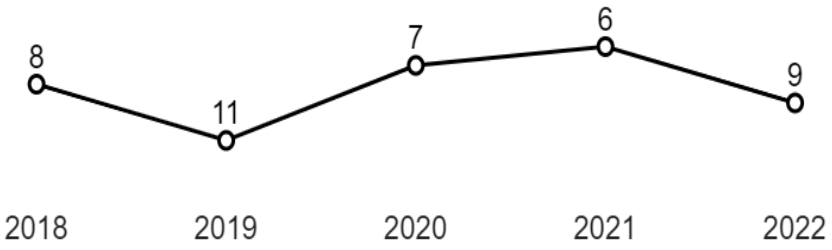

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

جاء تراجع النرويج في الترتيب العام نتيجة للتراجع في ثلاثة من عوامل التنافسية الأربعة، على الرغم من أنها لا تزال في المرتبة الخامسة والعشرون في مؤشر الأداء الاقتصادي، إلا أن أداءها في العامل الفرعي للاقتصاد المحلي جاء في المرتبة الثامنة والعشرون، وكذلك في العوامل الفرعية للاستثمار الدولي (المرتبة الثانية والعشرون) والتوظيف (المرتبة الثامنة عشر) والأسعار (المرتبة الرابعة و الأربعون).

ضمن عامل الكفاءة الحكومية، تراجعت النرويج قليلاً إلى المرتبة الخامسة بعدما كانت في المرتبة الرابعة، ويعود هذا إلى تراجع في كل من: الإطار المؤسسي (المرتبة الخامسة) وتشريع الأعمال (المرتبة العاشرة) والإطار المحيطي (المرتبة الرابعة)، ولكنها تزيد سبع نقاط في المحاسبة العامة لتصل إلى المركز الأول.

في كفاءة الأعمال، تشهد النرويج تراجعا من المركز السادس إلى المركز العاشر بسبب تراجع في جميع العوامل الفرعية، كان أكبر انخفاض في ممارسات الإدارة (المرتبة السابعة عشر) والمواقف والقيم (المرتبة الثامنة عشر) باستثناء في العامل الفرعي لسوق العمل حيث يرتفع من المرتبة الحادية عشر إلى المرتبة العاشرة.

في البنية التحتية، يتراجع أداء النرويج أيضًا من المركز الرابع إلى المركز السادس بسبب التراجع في جميع مكونات العامل مع أكبر انخفاض في التعليم (من المركز السادس إلى المركز العاشر).

شكل 3 – 23 الترتيب العام للنرويج حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018–2022

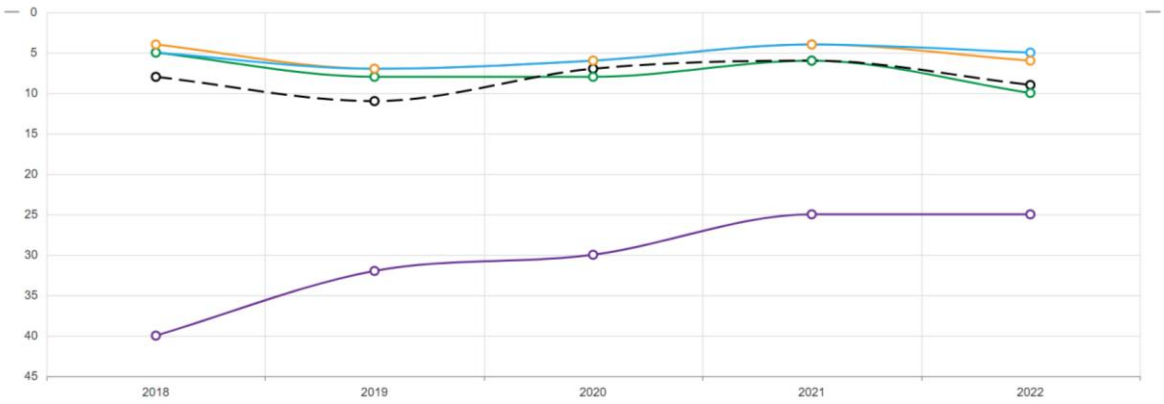

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	8	11	7	6	9
الأداء الاقتصادي	40	32	30	25	25
الكفاءة الحكومية	5	7	6	4	5
كفاءة الأعمال	5	8	8	6	10
بنية تحتية	4	7	6	4	6

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

النرويج كبلد تتميز بمواردها الطبيعية الوفيرة والأطر المؤسسية القوية والمعايير العالية للتعليم والابتكار، ما جعلها جزءا لا يتجزأ من مختلف سلاسل القيمة العالمية (GVCs) من خلال اهتمامها واستغلالها لعدة مجالات مثل:

- **النفط والغاز**: يعتبر أهم قطاع بالنسبة للنرويج، فهي واحدة من أكبر مصدري النفط والغاز الطبيعي في أوروبا، تلعب شركات مثل Equinor (Statoil سابقا) دورا حيويا في سلسلة قيمة الطاقة العالمية، من الاستكشاف إلى الإنتاج والتكرير، كما أن البلاد أيضا رائدة في مجال الطاقة المتجددة، وخاصة الطاقة الكهرومائية(خبرة النرويج في هذا المجال ضمنت لها موقعا جيدا ضمن سلسلة قيمة الطاقة المتجددة).
- **المأكولات البحرية**: النرويج هي واحدة من أكبر مصدري المأكولات البحرية في العالم وخاصة سمك السلمون، يمتد دمج هذا القطاع في سلاسل القيمة العالمية من تربية الأحياء المائية وصيد الأسماك إلى المعالجة والتوزيع العالمي.
- **التمويل والخدمات**: أوسلو كعاصمة هي مركز مالي، وتشارك المؤسسات المالية النرويجية في الخدمات المالية العالمية، بما في ذلك البنوك والتأمين والاستثمار.
- **الابتكار والبحث**: تستثمر النرويج بشكل كبير في البحث والتطوير، وقد عزز التعاون بين مؤسساتها التعليمية ومراكز البحوث والصناعات الابتكارات التي تدمج البلاد في مختلف سلاسل القيمة العالمية، لا سيما في مجالات التكنولوجيا النظيفة والتكنولوجيا البحرية والبحوث الطبية الحيوية.

رسخ استغلال النرويج الاستراتيجي لمواردها الطبيعية، إلى جانب التزامها بالابتكار والاستدامة، مكانتها في سلاسل القيمة العالمية المتعددة. ويقدم نهجها، الذي يوازن بين الموارد غير المتجددة والمتجددة، دروسا للبلدان التي تتطلع إلى التنويع مع تعظيم ثروتها الطبيعية.

10.3. الولايات المتحدة الأمريكية:

في المركز العاشر ضمن ترتيب الدول الأكثر تنافسية حسب تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022 تأتي الولايات المتحدة الأمريكية، وهو المركز الذي حافظت عليه خلال السنوات الثلاث الأخيرة إذ تحتل هذا الترتيب منذ سنة 2020 بعدما حققت المركز الثالث سنة 2019 متراجعة عن تصدر ترتب دول العالم بالمركز الأول سنة 2018.

شكل 3 – 24 الترتيب العام للو.م.أ حسب مؤشرة التنافسية العالمي من 2018– 2022

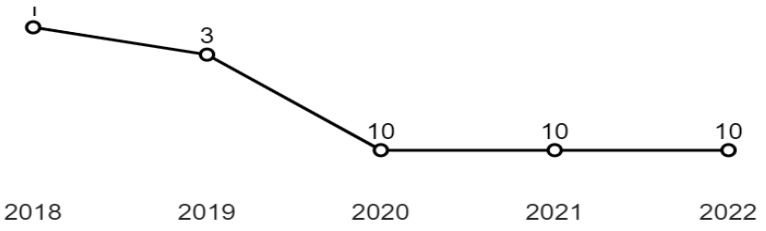

المصدر: من اعداد الطالبة بالاعتماد على تقرير التنافسية العالمي لسنة 2022

في الترتيب العام، لا تزال الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة العاشرة، على الرغم من بعض الانخفاضات الملحوظة على مستوى العوامل الفرعية، حيث عرف أدائها تدهورا في التجارة الدولية (المرتبة الحادية والأربعين) والإطار المؤسسي (المرتبة الثالثة والعشرون) وممارسات الإدارة (المرتبة الخامسة عشر) والبنية التحتية التكنولوجية (المرتبة الحادية عشر).

لا تزال تصنيفات الدولة في العوامل الفرعية الأخرى منخفضة، مثل المالية العامة (المرتبة الثالثة والخمسون) والإطار المجتمعي (المرتبة الأربعين) والمواقف والقيم (المرتبة السادسة والعشرون).

على الرغم من هذه الاتجاهات، وصلت الولايات المتحدة إلى المرتبة الأولى في الاستثمار الدولي وتبقى الأولى في البنية التحتية العلمية، كما تتقدم الدولة في مجالات أخرى، بما في ذلك العوامل الفرعية للتوظيف (المرتبة العاشرة) وسوق العمل (المرتبة الثالثة والعشرون).

شكل 3 – 25 الترتيب العام للو.م.أ حسب المؤشرات الفرعية للتنافسية العالمية من 2018–2022

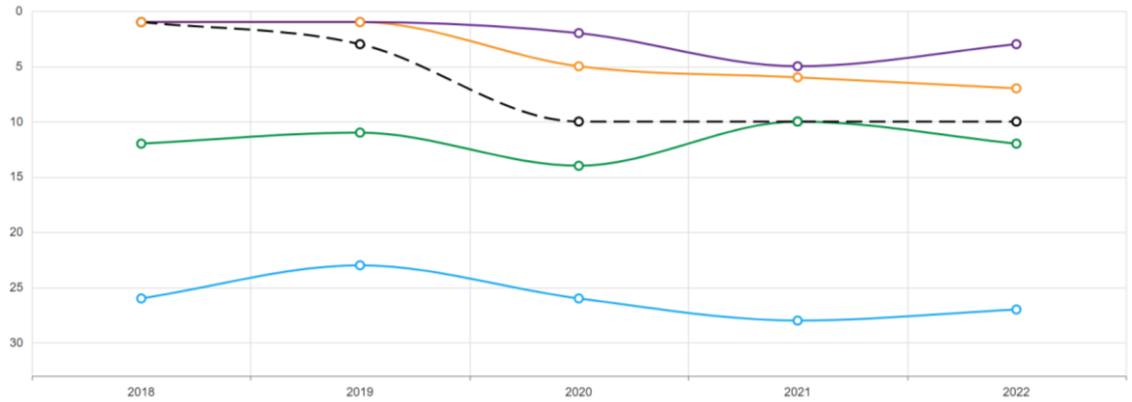

	2018	2019	2020	2021	2022
المرتبة الإجمالية	1	3	10	10	10
الأداء الاقتصادي	1	1	2	5	3
الكفاءة الحكومية	26	23	26	28	27
كفاءة الأعمال	12	11	14	10	12
بنية تحتية	1	1	5	6	7

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

كونها أكبر اقتصاد في العالم تؤدي الولايات المتحدة الأمريكية دورا مهيمنا ومتعدد الأوجه في مختلف سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، وقد حققت ذلك من خلال حجم سوقها الهائل جنبا إلى جنب مع قدراتها المبتكرة وقاعدتها الصناعية المتنوعة وشبكاتها التجارية الواسعة، مما سمح لها بالتأثير على أنماط الإنتاج والتجارة العالمية بشكل كبير، فيما يلي نظرة عامة على مشاركة الولايات المتحدة في سلاسل القيمة العالمية:

- **خدمات التكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات**: الولايات المتحدة، مع وادي السيليكون كمركز تقني لها، تقود قطاع التكنولوجيا، تعد شركات مثل Apple وMicrosoft وGoogle وFacebook وAmazon لاعبين رئيسيين في سلاسل القيمة الرقمية والتكنولوجية العالمية، من الأجهزة إلى البرامج والخدمات.
- **التمويل والخدمات**: وول ستريت هي مركز مالي عالمي، وللبنوك الأمريكية وشركات الاستثمار وشركات التأمين أدوارا مؤثرة في سلسلة قيمة الخدمات المالية العالمية.
- **تصنيع السيارات**: تتمتع الولايات المتحدة بتاريخ طويل في تصنيع السيارات، حيث تعد شركات مثل جنرال موتورز وفورد وتسلا جزءا لا يتجزأ من سلسلة قيمة السيارات العالمية.
- **الزراعة والأغذية الزراعية**: الولايات المتحدة منتج ومصدر زراعي رئيسي، مع مخرجات هائلة من السلع مثل فول الصويا والذرة والقمح، كما أنها تلعب دورا مهما في الأطعمة المصنعة والمشروبات والتكنولوجيا الزراعية.
- **إطار التجارة والسياسة**: السياسات التجارية والاتفاقيات والأطر التنظيمية للولايات المتحدة (التي غالبا ما تتأثر بأولوياتها المحلية) لها تأثير كبير على ديناميكيات التجارة العالمية، إن دورها في مؤسسات مثل منظمة التجارة العالمية (WTO) يعزز نفوذها في التجارة العالمية، وبشكل عام فإن المشهد الصناعي الواسع للولايات

المتحدة، وقطاع الخدمات القوي والنظام البيئي للابتكار والمواقف السياسية المؤثرة تضعها في صميم العديد من سلاسل القيمة العالمية.

شكل 3 – 26 الترتيب العام حسب مؤشر التنافسية العالمي من 2020– 2022

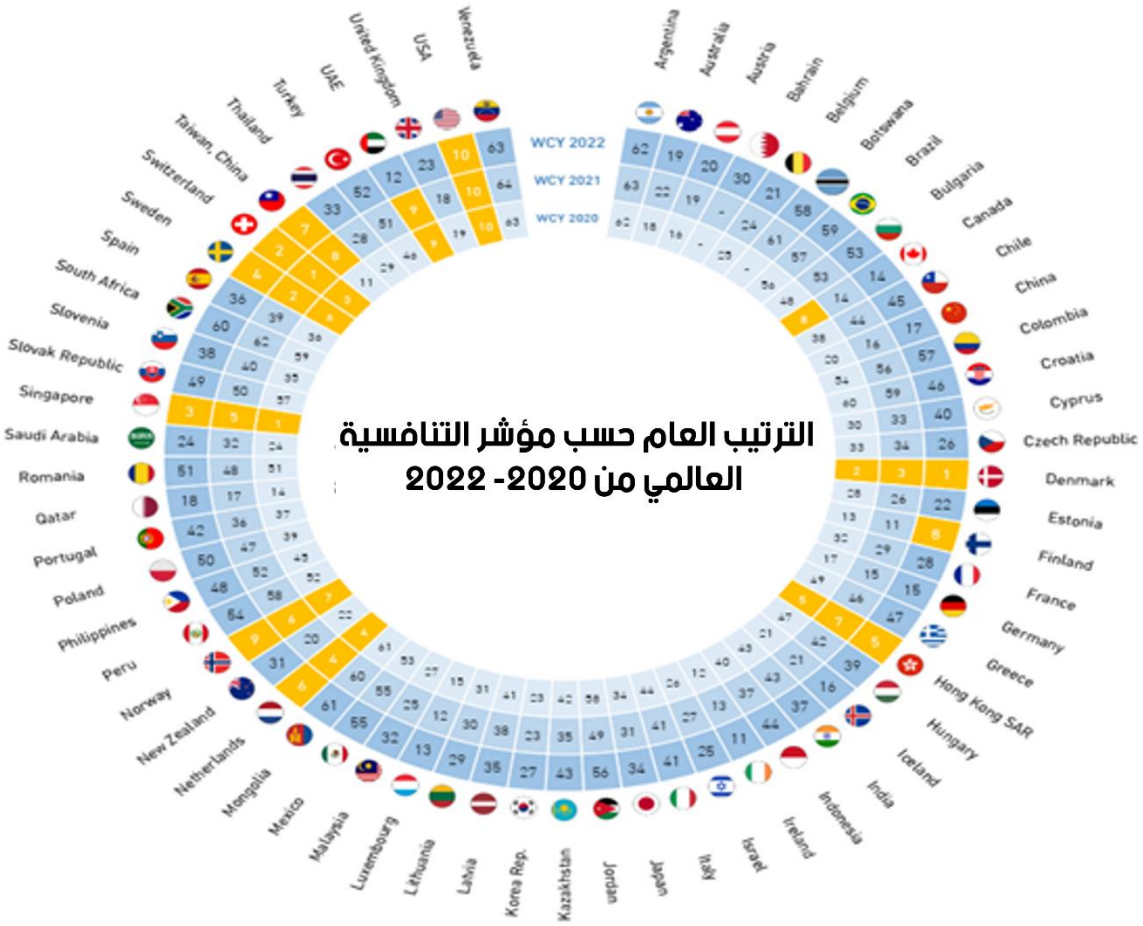

المصدر: من اعداد الطالبة بناءا على بيانات World Competitiveness Center

ثانيا: الطرق والاختبارات القياسية والنتائج:

للإجابة على الإشكالية المطروحة وقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تعزيز القدرة التنافسية للفترة من 1995 الى 2021 يتم تقدير ثلاث نماذج قياسية وهي: نموذج مؤشر التنافسية العالمي، نموذج تنافسية الأداء الصناعي، ونموذج الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، ومن خلال هذا المبحث سيتم اجراء الاختبارات ثم القيام بالتحليل الاحصائي والتفسير الاقتصادي لنتائج التقدير، ونظرا لاختلاف طريقة التقدير في كل نموذج سوف نحاول التعريف بالاختبارات القياسية والطريقة الخاصة بكل نموذج بشكل منفصل.

1. الطرق والاختبارات القياسية:

1.1 النموذج الأول: نموذج مؤشر التنافسية العالمي

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في مؤشر التنافسية العالمي ومتغيرات تفسيرية وهي: الروابط الامامية والروابط الخلفية والتحرير التجاري وبراءات الاختراع للمقيمين و نفقات البحث و التطوير والعولمة الاقتصادية ومؤشر الجودة المؤسساتية و مؤشر التنمية البشرية، ووفقا لذلك سيتم تقدير النموذج المعتمد وفق المعادلة الآتية

$$GCI_{i,t} = f(DVX_{i,t}\ ,\ FVA_{i,t}\ ,TRADE_{i,t}\ ,PAT_{i,t}\ ,RES_{i,t},KOF_{i,t}\ ,WGI_{i,t}\ ,HDI_{i,t}\ )$$

وبعد ادخال اللوغاريتم تصبح المعادلة تأخذ الشكل التالي:

$$logGCI_{i,t} = \beta_0 + \beta_1\, log\, DVX_{i,t} + \beta_2\, log\, FVA_{i,t} + \beta_3 logTRADE_{i,t} + \beta_4 logPAT_{i,t} + \beta_5 logRES_{i,t} + \beta_5 logKOF_{i,t} + \beta_5 logWGI_{i,t} + \beta_5 logHDI_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

1.1.1. الطريقة والاختبارات القياسية:

تشترط أدبيات القياس الاقتصادي لبيانات البانل القيام بعدة اختبارات وتقديرات لضمان متانة وموثوقية النتائج

والشكل 3 – 27 يوضح منهجية الدراسة القياسية المتبعة للنموذج مؤشر التنافسية العالمي

شكل 3 – 27 منهجية الدراسة القياسية للنموذج مؤشر التنافسية العالمي

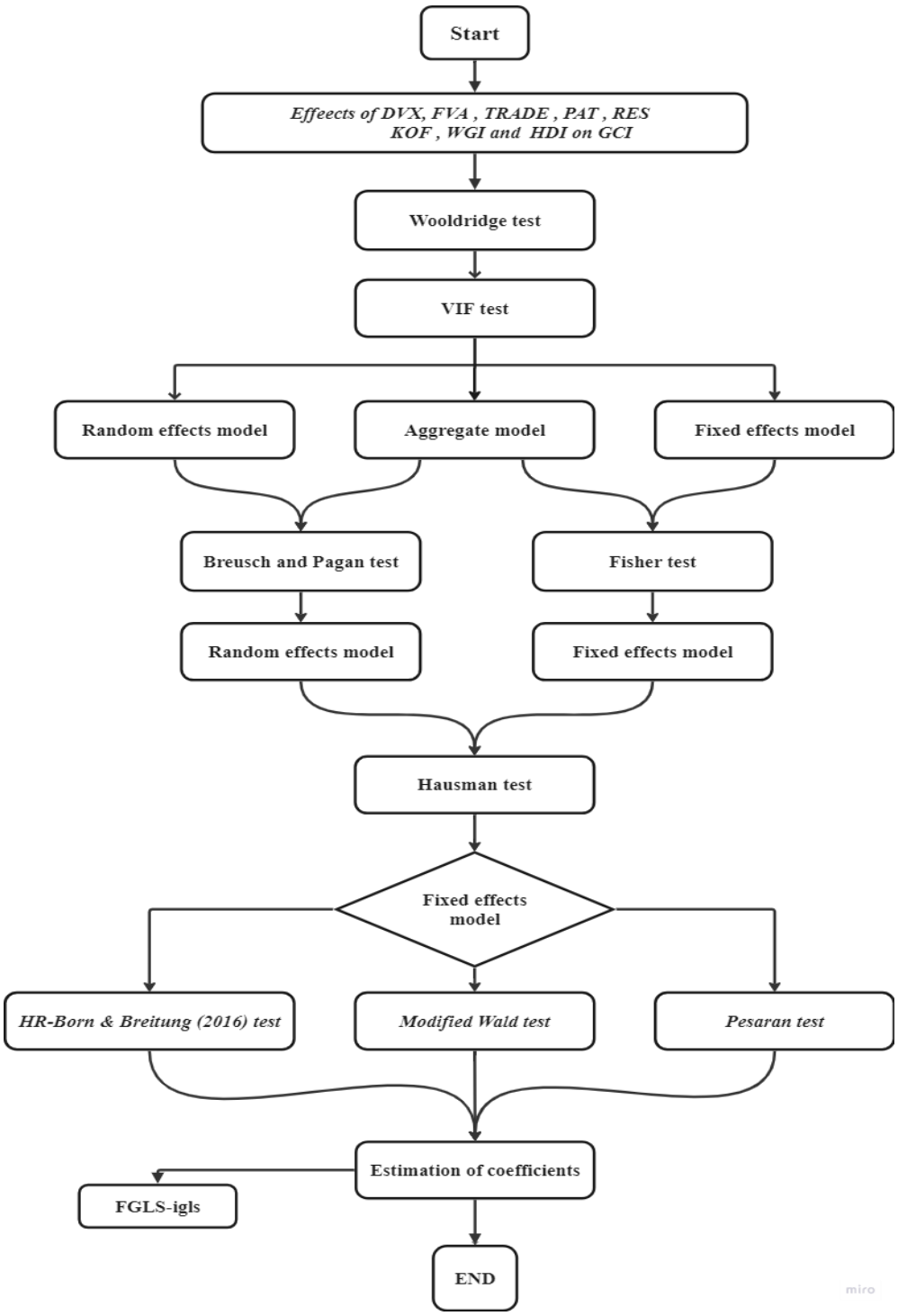

المصدر: من اعداد الطالبة

- **اختبار الارتباط الذاتي:**

يشير الارتباط التلقائي المعروف أيضا باسم الارتباط التسلسلي إلى الارتباط بين قيم المتغير عبر الفترات الزمنية في بيانات البانل، ويمكن أن يؤثر الارتباط التلقائي على كفاءة التقديرات وخصائصها الإحصائية، ويشير اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي في بيانات البانل[1] ، حيث ان الفرضية الصفرية تشير الى عدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في البيانات البانل.

- **اختبار التعدد الخطي:**

يقيس معامل تضخم التباين[2] تعدد الارتباطات في تحليل الانحدار بسبب وجود متغيرات مترابطة في النموذج. تشير قيمة VIF_1 إلى عدم وجود تعدد، بينما تشير القيم الأكبر من 1 إلى زيادة مستويات تعدد التوافقات. لإجراء اختبار VIF، يتم حساب قيم VIF لكل متغير تنبؤ في نموذج الانحدار، قد تشير قيمة VIF الأكبر من 5 أو 10 إلى تعدد كبير، ولكن يمكن أن تختلف قيم المقطع اعتمادا على التطبيق المحدد.

- **اختبار فيشر F :**

اختبار إحصائية فيشر **F** المقيد للمفاضلة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة، حيث الفرضية الصفرية تشير الى كون النموذج التجميعي هو الأفضل

- **اختبار Breusch and Pagan:**

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات التجميعي ونموذج التأثيرات العشوائية يتم اجراء اختبار Breusch and Pagan حيث أنه يقوم بالاختيار بين التأثيرات التجميعية أو العشوائية، وتشير الفرضية الصفرية الى أن النموذج المفضل هو التأثيرات التجميعية

[1] David M. Drukker, "Testing for Serial Correlation in Linear Panel-Data Models," *The Stata Journal* 3, no. 2 (June 1, 2003): 168–77, https://doi.org/10.1177/1536867X0300300206.

[2] "Detecting and Assessing Collinearity," in *Regression Diagnostics*, by David A. Belsley, Edwin Kuh, and Roy E. Welsch, Wiley Series in Probability and Statistics (Hoboken, NJ, USA: John Wiley & Sons, Inc., 1980), 85–191, https://doi.org/10.1002/0471725153.ch3.

- **اختبار Hausman:**

للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية يتم اجراء اختبار Hausman[1]، حيث أنه يقوم بالاختيار بين التأثيرات الثابتة أو العشوائية، حيث تشير الفرضية الصفرية إلى أن النموذج المفضل هو التأثيرات العشوائية مقابل التأثيرات الثابتة

وكخطوة موالية نقوم بإجراء الاختبارات التشخيصية للنموذج المفضل

- **اختبار الارتباط المقطعي:**

يعد اختبار Pesaran لاستقلالية المقطع العرضي[2] في بيانات البانل، حيث الفرضية الصفرية لهذا الاختبار هي تقول بعدم وجود ارتباط مقطعي في المقاطع العرضية في بيانات البانل.

- **اختبار Waldالمعدل :**

يعد اختبار Wald المعدل[3] لعدم تجانس التباينات لنماذج انحدار الآثار الثابتة، حيث تشير الفرضية الصفرية الى تجانس تباينات نموذج الأثار الثابتة.

- **اختبار الارتباط التسلسلي:**

يعد اختبار HR-test (2016) Born & Breitung كاختبار تقدير لاحق للارتباط التسلسلي من الدرجة الأولى[4] في بيانات البانل حيث تشير الفرضية الصفرية لهذا الاختبار أنه لا يوجد ارتباط تسلسلي من الدرجة الأولى.

[1] J. A. Hausman, "Specification Tests in Econometrics," *Econometrica* 46, no. 6 (1978): 1251–71, https://doi.org/10.2307/1913827.

[2] M. Hashem Pesaran, "General Diagnostic Tests for Cross Section Dependence in Panels," *SSRN Electronic Journal*, 2004, https://doi.org/10.2139/ssrn.572504.

[3] William H. Greene, *Econometric Analysis*, 4th ed (Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 2000).

[4] Benjamin Born and Jörg Breitung, "Testing for Serial Correlation in Fixed-Effects Panel Data Models," *Econometric Reviews* 35, no. 7 (2016): 1290–1316.

- **تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة**

يتيح التقدير باستخدام المربعات الصغرى المعممة الممكنة لبيانات البانل[1] في ظل وجود ارتباط ذاتي داخل البانل وارتباط المقاطع العرضية وعدم تجانس التباينات عبر البانل. كما يمكننا الحصول على نتائج دالة الإمكان الأعظم من خلال تحديد خيار igls

2.1.1 النتائج:

- **الإحصاءات الوصفية للنموذج:**

جدول 3 – 2 الاحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج مؤشر التنافسية العالمي

Variables	*Mean*	*Std. err*	*Min*	*Max*
GCI	98.8739	86.6521	60.5198	100
DVX	9.64e+07	1.36e+08	8118907	6.77e+08
FVA	9.94e+07	1.00e+08	8889569	4.96e+08
TRADE	84.90937	18.46087	69	95
PAT	25439.45	3.5736	23	95327
RES	90.8148	71.51079	0.10214	3.87
KOF	80.63969	8.639699	53.1630	91.14088
WGI	1.662649	0.282893	0.84208	2.25347
HDI	0.9089784	0.03943	0.779	0.962
Obs 270 T =27 N=10				

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17

[1] Jushan Bai, Sung Hoon Choi, and Yuan Liao, "Feasible Generalized Least Squares for Panel Data with Cross-Sectional and Serial Correlations" (arXiv, August 4, 2020), http://arxiv.org/abs/1910.09004.

- **نتائج اختبار الارتباط الذاتي:**

جدول 3 – 3 نتائج اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي

F (1 , 8)	*75.204*
Prob > F	*0.0000*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 2

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن القيمة Prob أقل من 5%، فإننا نرفض الفرضية الصفرية لعدم وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى. هذا يعني أن هناك دليلا على وجود ارتباط ذاتي من الدرجة الأولى في بيانات البانل، مما قد يؤثر على كفاءة وموثوقية التقديرات إذا لم تتم معالجتها بشكل صحيح.

ويمكن أن يؤدي وجود ارتباط ذاتي في بيانات البانل إلى تقديرات غير فعالة ومتحيزة. لمعالجة هذه المشكلة، يجب التفكير في استخدام تقنيات التقدير التي تأخذ في الاعتبار الارتباط الذاتي.

- **نتائج اختبار التعدد الخطي:**

جدول 3 – 4 نتائج اختبار معامل تضخم التباين VIF

	DVX	***FVA***	***TRADE***	***PAT***	***RES***	***KOF***	***WGI***	***HDI***	***Mean VIF***
VIF	*4.81*	*3.02*	*2.07*	*1.80*	*4.63*	*6.31*	*2.46*	*3.22*	***3.54***
$1/VIF$	*0.207*	*0.331*	*0.483*	*0.557*	*0.215*	*0.158*	*0.407*	*0.310*	/

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 3

يتضح من مخرجات الجدول السابق ان متوسط عامل تضخم التباين VIF هو 3.54 وقيم VIF الفردية لكل المتغيرات التفسيرية أقل من 10 ، مما يشير إلى عدم وجود مشكلات تعدد كبيرة في النموذج

- **تقدير نموذج التأثيرات الثابتة والتأثيرات العشوائية:**

جدول 3 – 5 نتائج تقدير نموذج التأثيرات الثابتة

Variables	*Coefficient*	*p-value*
DVX	*0.0825*	*0.143*
FVA	*0.1077*	*0.025*
TRADE	*-0.3143*	*0.099*
PAT	*0.0135*	*0.039*
RES	*0.0320*	*0.581*
KOF	*-1.5421*	*0.000*
WGI	*0.0830*	*0.252*
HDI	*-0.3466*	*0.402*
$F(8,199) = 5.01$ $Prob > F = 0.000$		

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 4

يتضح من مخرجات الجدول السابق أن المقارنة بين النموذج التجميعي ونموذج التأثيرات الثابتة بناءً على اختبار Fisher الإحصائي المقيد (F) والذي يشير إلى رفض الفرضية الصفرية وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل والخطوة التالية هي تقدير نموذج التأثيرات العشوائية.

جدول 3 – 6 نتائج تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

Variables	*Coefficient*	*P-value*
DVX	*0.0409*	*0.000*
FVA	*0.0437*	*0.000*
TRADE	*0.2877*	*0.021*
PAT	*0.0260*	*0.000*
RES	*0.0807*	*0.000*
KOF	*-1.1264*	*0.000*
WGI	*0.1898*	*0.001*
HDI	*0.0141*	*0.954*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 5

بعد الحصول على نتائج تقدير نموذج الاثار العشوائية، يتطلب الامر اجراء اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي

- **نتائج اختبار (Breusch and Pagan):**

جدول 3 – 7 نتائج اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي

Chibar2(01)	*111.88*
Prob > Chibar2	*0.0000*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 6

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن النموذج العشوائي هو الأفضل. والخطوة الموالية هي المفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية باستخدام اختبار (Hausman)

- **نتائج اختبار (Hausman):**

جدول 3 – 8اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

Chi2(8)	*21.44*
Prob > Chi2	*0.0061*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 7

يتضح من مخرجات الجدول السابق رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة، أي أن نموذج التأثيرات الثابتة هو الأفضل.

وللتأكد من جودة نموذج التأثيرات الثابتة، نقوم بإجراء اختبارات التشخيص

- **نتائج اختبارات تشخيص النموذج**

سنقوم باختبار Wald المعدل لعدم التجانس التباينات واختبار Pesaran (2004) لاستقلالية المقاطع العرضية واختبار HR-Born & Breitung (2016) للارتباط الذاتي.

جدول 3 – 9 نتائج اختبارات تشخيص النموذج

اختبار Born & Breitung (2016) للارتباط الذاتي HR- test	***اختبار Wald المعدل لعدم التجانس***	***اختبار Pesaran (2004) لاستقلالية المقاطع العرضية***
HR-stat = 5.37 *p-value = 0.000*	*Chi2(8) = 1433.20* *Prob > Chi2 = 0.000*	*Pesaran test =11.668* *Pr = 0.0000*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 8

نلاحظ من خلال الجدول السابق ان النموذج يعاني من مشكل الارتباط الذاتي وفق نتائج اختبار HR-test Born & Breitung (2016)، حسب نتائج اختبار Wald المعدل فان النموذج يعاني من مشكلة عدم تجانس و كذلك يعاني النموذج من عدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية حسب اختبار Pesaran (2004) وهو ما يتطلب معالجة المشاكل القياسية في النموذج ويتم ذلك باستخدام نموذج FGLS (المربعات الصغرى المعممة الممكنة) الذي يأخذ بعين الاعتبار عدم التجانس وبدون ارتباط ذاتي وعدم استقلالية البواقي للمقاطع العرضية .

- **نتائج تقدير نموذج المربعات الصغرى المعممة الممكنة:**

جدول 3 – 10 نتائج تقدير نموذج FGLS-igls للبانل غير المتجانس بدون ارتباط مقطعي

Variables	*Coefficient*	*p-value*
DVX	*0.0356*	*0.000*
FVA	*0.0249*	*0.000*
TRADE	*0.1518*	*0.068*
PAT	*0.0146*	*0.000*
RES	*0.0407*	*0.023*
KOF	*-0.7321*	*0.000*
WGI	*0.1464*	*0.000*
HDI	*-0.3333*	*0.114*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 9

نلاحظ من مخرجات نتائج التقدير أن:

- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الروابط الأمامية ومؤشر التنافسية العالمية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الروابط الأمامية ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.0356 وحدة
- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الروابط الخلفية ومؤشر التنافسية العالمية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الروابط الخلفية ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.0249وحدة
- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الحرية التجارية ومؤشر التنافسية العالمية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الحرية التجارية ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.1518 وحدة
- وجود علاقة معنوية طردية بين براءات الاختراع للمقيمين ومؤشر التنافسية العالمية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في براءات الاختراع للمقيمين ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.0146 وحدة
- وجود علاقة معنوية طردية بين نفقات البحث والتطوير ومؤشر التنافسية العالمية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في نفقات البحث والتطوير ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.0407 وحدة

- وجود علاقة معنوية عكسية بين مؤشر العولمة ومؤشر التنافسية العالمية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر العولمة تخفض في مؤشر التنافسية العالمية 0.7321 وحدة
- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر الجودة المؤسساتية ومؤشر التنافسية العالمية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الجودة المؤسساتية ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.1464 وحدة
- وجود علاقة غير معنوية عكسية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر التنافسية العالمية، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر التنمية البشرية تخفض في مؤشر التنافسية العالمية 0.3333 وحدة

2.1 النموذج الثاني: نموذج تنافسية الأداء الصناعي

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في مؤشر تنافسية الأداء الصناعي ومتغيرات تفسيرية وهي: الروابط الامامية والروابط الخلفية ومؤشر التنمية البشرية ونفقات البحث والتطوير ومؤشر الحرية الاقتصادية ووفقا لذلك سيتم تقدير النموذج المعتمد وفق المعادلة الآتية:

$$CIP_{i,t} = f(DVX_{i,t}\ ,\ FVA_{i,t}\ ,HDI_{i,t}\ ,RES_{i,t}\ ,FREE_{i,t}\ )$$

وبعد ادخال اللوغاريتم تصبح المعادلة تأخذ الشكل التالي:

$$logCIP_{i,t} = \beta_0 + \beta_1\, log\, DVX_{i,t} + \beta_2\, log\, FVA_{i,t} + \beta_3 logHDI_{i,t} + \beta_4 logRES_{i,t} + \beta_5 logFREE_{i,t} + \varepsilon_{i,t}$$

1.2.1 الطريقة والاختبارات القياسية:

يوضح الشكل 3 – 28 منهجية الدراسة القياسية التي سيتم اتباعها لنموذج مؤشر الاداء الصناعي

شكل 3 – 28 منهجية الدراسة القياسية للنموذج مؤشر الاداء الصناعي

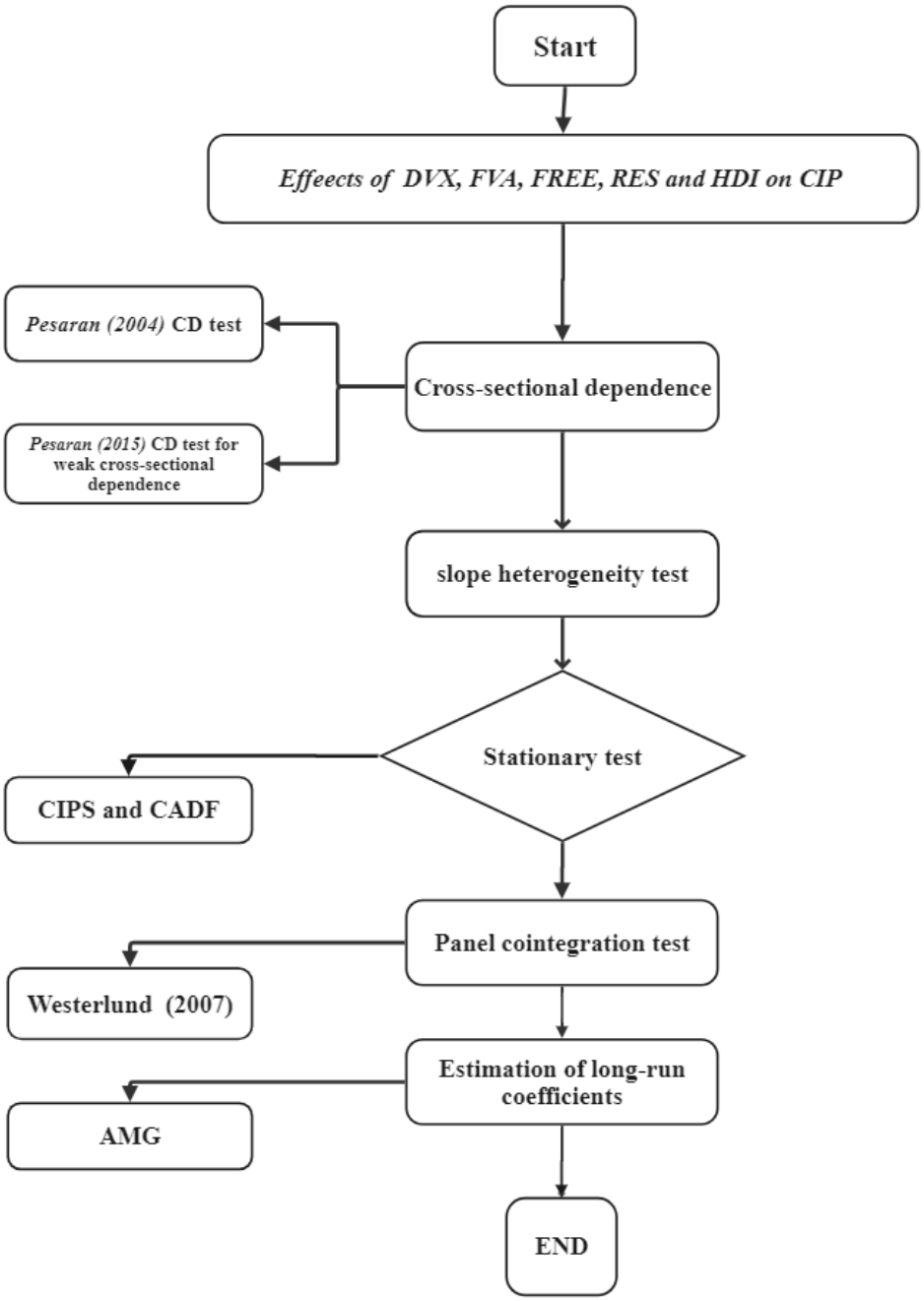

المصدر: من اعداد الطالبة

- **اختبار استقلالية المقاطع العرضية:**

يعتبر عدم استقلال المقاطع العرضية نوع من الارتباط وهو إحدى المشكلات الشائعة التي تظهر غالباً في تقديرات بيانات البانل وهي احتمال أن تكون المقاطع العرضية في بيانات البانل مترابطة إذ يمكن أن يكون عدم استقلالية المقاطع العرضية ناتجاً عن عوامل مثل التأثيرات المكانية، والتأثيرات المشتركة المحذوفة، والتأثيرات الاجتماعية وتفاعلات الشبكة الاقتصادية [1].

وفي واقع الأمر تستند خصائص اختبارات جذر وحدة لوحة الجيل الأول واختبارات التكامل المشترك إلى افتراض استقلالية المقطع العرضي الا أن لافتراض استقلالية المقاطع العرضية له آثار على التقديرات التي يتم الحصول عليها والاستنتاجات التي يتم إجراؤها، لأن مصفوفة التباين المشترك ستزداد مع عدد المقاطع العرضية مما يؤدي إلى تقديرات المعلمات غير الموثوقة.

سنقوم باستخدام اختبارات استقلالية المقاطع العرضية التالية:

- CD test [2]

وهو اختبار من الجيل الأول للكشف عن الارتباط القوي

$$\boldsymbol{CD} = \sqrt{\frac{\mathbf{2}}{\boldsymbol{N(N-1)}}} \sum_{\boldsymbol{i=0}}^{\boldsymbol{N}} \sum_{\boldsymbol{j=i+1}}^{\boldsymbol{N}} \boldsymbol{T_{ij}\hat{p}_{ij}^{2}} \rightarrow \boldsymbol{N(0,1)}$$

- CD test for weak cross-sectional dependence [3]

هو اختبار الجيل الثاني للكشف عن الارتباط الخفيف أو الضعيف، حيث أكد Pesaran Hashem أن مشكل الارتباط ما بين المقاطع العرضية يميل للاختفاء عندما تقترب كل من T وN نحو ما لا نهاية أي العينات الضخمة.

[1] Alexander Chudik and M. Hashem Pesaran, "Large Panel Data Models with Cross-Sectional Dependence: A Survey," *Globalization Institute Working Papers*, Globalization Institute Working Papers, 2013, https://ideas.repec.org//p/fip/feddgw/153.html.

[2] M. Hashem Pesaran, "General Diagnostic Tests for Cross Section Dependence in Panels," Working Paper (Faculty of Economics, June 2004), https://doi.org/10.17863/CAM.5113.

[3] M. Hashem Pesaran, "Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels," *Econometric Reviews* 34, no. 6–10 (May 22, 2015): 1089–1117, https://doi.org/10.1080/07474938.2014.956623.

- **اختبار تجانس الانحدار:**

هناك مسألة أخرى مهمة في تحليل بيانات البانل وهي اختبار ما إذا كانت معاملات الانحدار متجانسة. وعليه في اختبار تجانس المنحدر فإن الفرضية الصفرية تفترض أن جميع المعاملات متساوية، وتنص الفرضية البديلة على أن معامل واحد على الأقل يختلف عن الآخر، يعد اختبار (Wald test) مناسباً في حالات Tالصغيرة والكبيرة[1] وعلى غرار هذا اختبار طور Swamy [2]سنة 1970 اختبار تجانس جديد بعد تخفيف افتراض المثالية. ومع ذلك فإن هذا الاختبار يشترط أن تكون N صغيرة نسبياً مقارنة بالبعد الزمني T .

وبعد ذلك طور Pesaran وYamagataسنة 2008 اختبار تجانس معاملات الانحدار لبيانات البانل الكبيرة[3]. ويمكن تحديد إحصائية الاختبار على النحو التالي:

$$\tilde{\Delta}= \sqrt{N}\left(\frac{N^{-1}\tilde{S}-k}{\sqrt{2k}}\right)$$

يمكن تحسين خصائص العينة الصغيرة لاختبار $\tilde{\Delta}$ في ظل الأخطاء الموزعة بشكل طبيعي باستخدام الإصدار المعدل للانحياز التالي:

$$\tilde{\Delta}_{adj}= \sqrt{N}\left(\frac{N^{-1}\tilde{S}-E(\tilde{z}_{it})}{\sqrt{var(\tilde{z}_{it})}}\right)$$

- **اختبار جذر وحدة للبانل:**

لا تأخذ اختبارات جذر وحدة للبانل من الجيل الأول في الاعتبار عدم استقلالية المقاطع العرضية مما تؤدي إلى نتائج متحيزة[4] سنستخدم ما يسمى باختبارات جذر وحدة للبانل من الجيل الثاني والتي تعتبر قوية لأنها تأخذ بعين الاعتبار عدم استقلالية المقاطع العرضية. وعلى وجه التحديد نستخدم اختبارات جذر وحدة لبيانات

[1] Mihai Mutascu, "A Bootstrap Panel Granger Causality Analysis of Energy Consumption and Economic Growth in the G7 Countries," *Renewable and Sustainable Energy Reviews* 63, no. C (2016): 166–71.

[2] P. a. V. B. Swamy, "Efficient Inference in a Random Coefficient Regression Model," *Econometrica* 38, no. 2 (1970): 311–23.

[3] M. Hashem Pesaran and Takashi Yamagata, "Testing Slope Homogeneity in Large Panels," *Journal of Econometrics* 142, no. 1 (2008): 50–93.

[4] Jamal Hussain, Anwar Khan, and Kui Zhou, "The Impact of Natural Resource Depletion on Energy Use and CO2 Emission in Belt & Road Initiative Countries: A Cross-Country Analysis," *Energy* 199 (May 15, 2020): 117409, https://doi.org/10.1016/j.energy.2020.117409.

البانل CIPS و CADF لتحقيق نتائج متسقة[1] هذا الاختبار لديه القدرة على تقديم تقديرات موثوقة ومتسقة في وجود استقلالية المقاطع العرضية و / أو عدم تجانس المنحدر. يتم تحديد إحصائية الاختبار على النحو التالي:

$$CADF_i = t_i(N,T) = \left(y_i^T \bar{M} y_{i-1}\right)^{-1}\left(y_{i-1}^T \bar{M} \triangle y_i\right) \Big/ \sqrt{\sigma_i^2 (y_i^T \bar{M} y_{i-1})^{-1}}$$

طور Pesaran اختبار IPS المطور للمقطع العرضي (CIPS) باستخدام CADF كما يلي:

$$CIPS = \frac{1}{N}\sum_{i=1}^{N} CADF_i$$

- **اختبار تكامل المشترك للبانل:**

نظراً لأن اختبارات تكامل المشترك للبانل التقليدية لا تأخذ في الاعتبار استقلالية المقاطع العرضي، وعليه طور Westerlund سنة 2007 [2]اختبار تكامل مشترك قائم على تصحيح الأخطاء يكون قوياً حتى في وجود عدم استقلالية المقاطع العرضية. يُعرف هذا عموما باسم اختبار بيانات البانل للتكامل المشترك من الجيل الثاني. الفكرة الأساسية للاختبار هي فحص غياب التكامل المشترك عن طريق تحديد ما إذا كان تصحيح الخطأ موجوًدا بين عناصر البانل الفردية أو بين البانل بأكملها على النحو التالي:

$$\Delta Y_{i,t} = \delta'_i d_t + \in_i \left(Y_{i,t-1}\beta'_i X_{i,t-1}\right) + \sum_{j=1}^{p} \varphi_{i,j} Y_{i,j-1} + \sum_{j=0}^{p} \varphi_{i,j} Y_{i,j-1} + \mu_{i,t}$$

حيث $\in_i$ هو المعامل الذي يمثل سرعة التصحيح نحو التوازن، حيث اقترح Westerlund أربع صيغ بما في ذلك إحصائيات متوسط المجموعة وإحصاءات البانل ، والتي يتم عرضها في المعادلات التالية:

$$G_t = \frac{1}{N}\sum_{i=i}^{N} \frac{\in_i}{Se(\widehat{\in}_i)} \qquad G_a = \frac{1}{N}\sum_{i=i}^{N} \frac{T \in_i}{\in_i (1)}$$

$$P_t = \frac{\widehat{\in}_i}{NSe(\widehat{\in}_i)} \qquad P_a = T\,\widehat{\in}_i$$

[1] M. Hashem Pesaran, "A Simple Panel Unit Root Test in the Presence of Cross-Section Dependence," *Journal of Applied Econometrics* 22, no. 2 (2007): 265–312.

[2] Joakim Westerlund, "Testing for Error Correction in Panel Data*," *Oxford Bulletin of Economics and Statistics* 69, no. 6 (2007): 709–48, https://doi.org/10.1111/j.1468-0084.2007.00477.x.

- **تقدير نموذج المدى الطويل لمجموعة المتوسط المعزز (AMG):**

نقوم باستخدام طريقة تقدير مجموعة المتوسط المعزز (AMG) المقترحة من طرف (Eberhardt & Bond, 2009)[1] والتي تقدم تأثيراً ديناميكياً مشتركاً في نماذج بيانات البانل لتجاوز مشكلة الارتباط المقطعي، تتطابق AMG تماماً مع CCEMG في التعامل مع مشاكل بيانات البانل بنفس الطريقة. ومع ذلك، فإن الاختلاف الرئيسي بين كل طريقة هو عملية تقدير المتغيرات غير المرصودة، والتي تعتبر مصدر إزعاج في CCEMG وآلية ديناميكية مشتركة في AMG.

يقوم مقدر AMG بتنفيذ العملية من مرحلتين لتقييم التأثيرات الديناميكية المشتركة للمتغيرات غير المرصودة، يتم تقديم معاملات الزمن الوهمية إلى انحدار المربعات الصغرى العادية المجمعة في الخطوة الأولى، مما ينتج عنه تأثير ديناميكي مشترك، في الخطوة الثانية يتم الحصول على مقدر AMG من معلمات الانحدار المتوسط لكل مجموعة انحدار تم إنشاؤها مسبقا، يمكن التعبير عن خطوتي AMG على النحو التالي:

الخطوة الأولى:

$$\Delta \boldsymbol{y_{it}} = \boldsymbol{\alpha_i} + \boldsymbol{\beta_i} \Delta \boldsymbol{x_{it}} + \boldsymbol{\gamma_i} \boldsymbol{f_t} + \sum_{\boldsymbol{t=2}}^{\boldsymbol{T}} \boldsymbol{\delta_t}\, \Delta \boldsymbol{D_t} + \boldsymbol{\varepsilon_{it}}$$

الخطوة الثانية:

$$\widehat{\boldsymbol{\beta}}\boldsymbol{AMG} = \frac{\mathbf{1}}{\boldsymbol{N}} \sum_{\boldsymbol{i=1}}^{\boldsymbol{N}} \widehat{\boldsymbol{\beta}}_{\boldsymbol{i}}$$

حيث Δ تشير إلى الفرق الأول، D_t و δ_t مؤشرات الزمن ومعامل مؤشرات الزمن، على التوالي والتي تحدد العملية الديناميكية المشتركة. $\hat{\beta}_i$ يدل على معامل تقديرات β_i، $\hat{\beta}AMG$ هو متوسط مقدر المجموعة.

[1] Markus Eberhardt and Stephen Bond, "Cross-section dependence in nonstationary panel models: a novel estimator," *MPRA Paper*, MPRA Paper, October 7, 2009, https://ideas.repec.org//p/pra/mprapa/17692.html.

2.2.1. النتائج:

- **الإحصاءات الوصفية للنموذج:**

جدول 3 – 11 الاحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج مؤشر التنافسية العالمي

Variables	*Mean*	*Std. err*	*Min*	*Max*
CIP	0.238628	0.1189311	0.018205	0.545829
DVX	9.64e+07	1.36e+08	8118907	6.77e+08
FVA	9.94e+07	1.00e+08	8889569	4.96e+08
HDI	0.9089784	0.03943	0.779	0.962
RES	90.8148	71.51079	0.10214	3.87
FREE	84.30741	61.42656	61.4	90.5
Obs 270 T =27 N=10				

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17

- **نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية:**

جدول 3 – 12 نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية

Variables	*Cross-sectional dependence test results*			
	Pesaran (2004) CD test	*P-value*	*Pesaran (2015) CD test for weak cross-sectional dependence*	*P-value*
CIP	*15.15****	*0.000*	*15.15****	*0.000*
DVX	*33.93****	*0.000*	*29.393****	*0.000*
FVA	*33.27****	*0.000*	*31.176****	*0.000*
FREE	*14.33****	*0.000*	*8.727****	*0.000*
RES	*15.53****	*0.000*	*18.669****	*0.000*
HDI	*29.75****	*0.000*	*30.791****	*0.000*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17

تشير نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود استقلالية بين المقاطع العرضية عند مستوى معنوية 1%، ونظرا لوجود ارتباط بين المقاطع العرضية يعني أن أي صدمات في بلد واحد من دول عينة الدراسة يمكن نقلها بسهولة إلى بلدان الأخرى. وعليه يعد نموذج البانل من الجيل الأول الشائعة الاستخدام غير مناسبة.

- **نتائج اختبار تجانس الانحدار:**

جدول 3 – 13 نتائج اختبار تجانس الانحدار

Tests	***Delta***	***P-Value***
$\tilde{\Delta}$	*10.281*	*0.000*
$\tilde{\Delta}$ *adj*	*11.945*	*0.000*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 11

يتضح من مخرجات الجدول السابق نتائج اختبار تجانس المنحدر، وفقا لنتائج الاختبارين تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود انحدار متجانسة عند مستوى معنوية 1% لذلك يجب استخدام تقنيات بيانات البانل التي تأخذ في الاعتبار كل من الاعتماد المقطعي وعدم التجانس.

- **نتائج اختبار جذر وحدة للبانل من الجيل الثاني:**

جدول 3 – 14 نتائج اختبار جذر الوحدة للبانل من الجيل الثاني

Variables	CIPS				CADF			
	Levels		1ST Différence		Levels		1ST Différence	
	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant	Constant & Trend	Constant
CIP	-1.815	-1.298	-4.834***	-4.313***	-1.712	-1.185	-3.992***	-3.397***
DVX	-3.310***	-2.921***	-4.615**	-4.585***	-3.041***	-2.633***	-3.568***	-3.633***
FVA	-2.754*	-2.358**	-5.571***	-5.516***	-2.492	-1.949	-4.706***	-4.305***
Free	-2.848*	-2.108	-4.490***	-4.303***	-3.057***	-2.057	-3.112***	-3.193***
RES	-1.989	-1.701	-3.304***	-3.096***	-2.507	-2.1	-2.918***	-2.657***
HDI	-1.749	-2.059	-4.379***	-4.271***	-2.016	-2.253*	-3.265***	-3.141***

(***)(**) (*) تشير إلى مستوى المعنوية 1%، 5%،10%على التوالي

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17

يتضح من مخرجات الجدول السابق نتائج اختبارات جذر وحدة لـ CIPS وCADF حيث يتم رفض جذر الوحدة للروافد الأمامية وبالتالي هي مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة(0)I عند المستوى معنوية 1% وبنما أظهرت النتائج أن مؤشر تنافسية الأداء الصناعي والروافد الخلفية ومؤشر الحرية الاقتصادية ونفقات البحث والتطوير ومؤشر التنمية البشرية تستقر بعد إجراء الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة(1)I عند المستوى معنوية 1%.

- **نتائج اختبار تكامل المشترك للبانل:**

جدول 3 – 15 نتائج اختبار تكامل المشترك للبانل

Statistic	Value	Z-value	P-value	Robuste P-value
Gt	-2.065	0.393	0.053	0.003
Ga	-5.569	2.405	0.006	0.001
Pt	-15.222	-7.837	0.000	0.005
Pa	-16.360	-3.144	0.001	0.016

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 12

من أجل حساب التكامل المشترك، قام Westerlundبتعميم إجراءات الاختبار من خلال استخدام نهج bootstrap. تشير نتائج اختبارات ***Pa, Pt, Gt , Ga*** عند مستوى معنوية 1% إلى قبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود تكامل مشترك. وعليه هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع، والمتغيرات المفسرة الخاصة بنماذج تنافسية الأداء الصناعي.

- **تقدير نموذج مجموعة المتوسط المعزز (AMG):**

نظرًا لأن نتائج التكامل المشترك تشير إلى وجود علاقة طويلة المدى بين مؤشر تنافسية الأداء الصناعي والمتغيرات التفسيرية، فإننا نواصل تقدير المعاملات طويلة المدى الديناميكية باستخدام مجموعة المتوسط المعزز (AMG)

جدول 3 – 16 نتائج تقدير المدى الطويل لمجموعة المتوسط المعزز (AMG)

Variables	***Coefficient***	***p-value***
DVX	*0.2619*	*0.016*
FVA	*0.1347*	*0.044*
FREE	*0.7185*	*0.006*
RES	*-0.2785*	*0.055*
HDI	*0.8485*	*0.000*
Wald test	*38.02*	*0.000*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 13

من خلال نتائج التقدير الموضحة في الجدول السابق نلاحظ أنه في المدى الطويل:

- وجود علاقة ايجابية معنوية بين مؤشر الروابط الامامية ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الروابط الأمامية ترفع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.2619 وحدة
- وجود علاقة ايجابية معنوية بين مؤشر الروابط الخلفية ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الروابط الخلفية ترفع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.1347 وحدة

- وجود علاقة ايجابية معنوية بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية ترفع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.7185 وحدة
- وجود علاقة معنوية عكسية بين نفقات البحث والتطوير ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في نفقات البحث والتطوير ينخفض مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.2785 وحدة
- وجود علاقة معنوية طردية بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر التنمية البشرية ترفع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.8485 وحدة

3.1. النموذج الثالث: الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة

يضم هذا النموذج المتغير التابع والمتمثل في الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة وأربعة متغيرات تفسيرية: الروابط الامامية والروابط الخلفية والحرية الاقتصادي ومؤشر العولمة ووفقا لذلك سيتم تقدير النموذج المعتمد وفق المعادلة الآتية:

$$RSCA_{i.t} = f(Dxv_{i.t} + Fva_{i.t} + Free_{i.t} + KOF_{i.t})$$

1.3.1. الطريقة والاختبارات القياسية:

على غرار النموذج الثاني فإن هذا النموذج يمر بنفس الاختبارات وهي: اختبار استقلالية المقاطع العرضية، اختبار تجانس الانحدار، اختبار جذر الوحدة للبانل من الجيل الثاني، اختبار بيانات البانل للتكامل المشترك من الجيل الثاني، غير أنه هناك اختلاف في طريقة التقدير.

شكل 3 – 29 منهجية الدراسة القياسية لنموذج مؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة

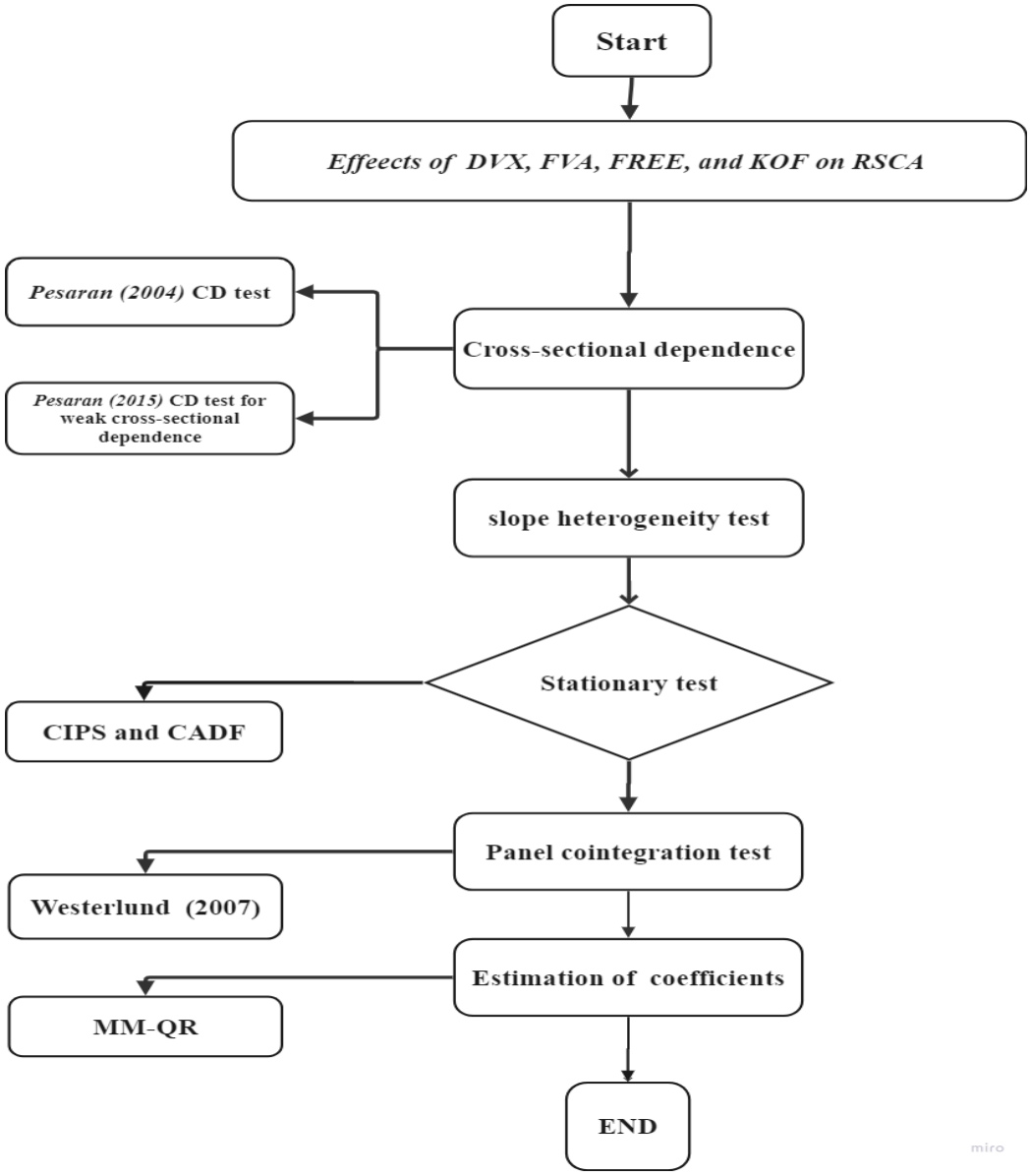

المصدر: من اعداد الطالبة

- **طريقة تقدير الانحدار الكمي(MMQR) :**

قد تكون تقديرات الانحدارات المتوسطة التقليدية التي تم استكشافها متحيزة لأنها تستخدم فقط المتوسط الشرطي والذي لا يلتقط ديناميكيات التوزيع الكاملة، تعد تقنية الانحدار الكمي التي اقترحها Machado& Silva 2019 التوزيع المشروط الكامل مفيدة في التحكم في التأثيرات الفردية والتجانس بين محددات نموذج بيانات البانل.

يكون هذا النهج أكثر دقة حتى في حال وجود القيم المتطرفة وحتى إذا لم يكن حد الخطأ العشوائي يتبع التوزيع الطبيعي[1] فالإضافة إلى ذلك فإنه الأسلوب الأنسب للتعامل مع عدم التجانس ويأخذ بعين الاعتبار الارتباط المقطعي بين المقاطع العرضية بالإضافة إلى ذلك فإنه وحتى إذا كان النموذج غير خطي، فإن الانحدار الكمي يولد تقديرات قوية ويعد MM-QR أكثر موثوقية وقد ظهر كأسلوب رائد في أحدث الأبحاث.

2.3.1.النتائج:

- **الإحصاءات الوصفية للنموذج:**

جدول 3 – 17 الاحصائيات الوصفية لمتغيرات نموذج الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة

Variables	*Mean*	*Std. err*	*Min*	*Max*
RSCA	0.062353	0.009040	-0.39788	0.238284
DVX	9.64e+07	1.36e+08	8118907	6.77e+08
FVA	9.94e+07	1.00e+08	8889569	4.96e+08
FREE	84.30741	61.42656	61.4	90.5
KOF	80.63969	8.639699	53.1630	91.14088
Obs 270 T =27 N=10				

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17

[1] Huiming Zhu, Zheng Li, and Peng Guo, "The Impact of Income, Economic Openness and Interest Rates on Housing Prices in China: Evidence from Dynamic Panel Quantile Regression," *Applied Economics* 50, no. 38 (August 15, 2018): 4086–98, https://doi.org/10.1080/00036846.2018.1441512.

- **نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية:**

جدول 3 – 18 نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية لمتغيرات النموذج الثالث

Variables	*Cross-sectional dependence test results*			
	Pesaran (2004) CD test	*p-value*	*Pesaran (2015) CD test for weak cross-sectional dependence*	*p-value*
RSCA	*-1.89*	*0.058*	*-0.421*	*0.674*
Dvx	*33.65*	*0.000*	*33.739*	*0.000*
Fva	*32.65*	*0.000*	*33.553*	*0.000*
Free	*10.86*	*0.000*	*34.191*	*0.000*
KOF	*32.34*	*0.000*	*30.837*	*0.000*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17

تشير نتائج اختبار استقلالية المقاطع العرضية بالنسبة للمتغير التابع الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة إلى قبول الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود استقلالية بين المقاطع العرضية وبالنسبة للمتغيرات المستقلة تشير النتائج إلى رفض الفرضية الصفرية القائلة بعدم وجود استقلالية بين المقاطع العرضية عند مستوى معنوية 1%، ونظرا لوجود ارتباط بين المقاطع العرضية يعني أن أي صدمات في بلد واحد من دول عينة الدراسة يمكن نقلها بسهولة إلى بلدان الأخرى. وعليه يعد نموذج البانل من الجيل الأول الشائعة الاستخدام غير مناسبة.

- **نتائج اختبارات تجانس الانحدار:**

جدول 3 – 19 نتائج اختبار تجانس الانحدار للنموذج الثالث

Tests	***Delta***	***P-Value***
$\tilde{\Delta}$	*11.185*	***0.000***
$\tilde{\Delta}$ *adj*	*12.753*	***0.000***

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 15

يتضح من مخرجات الجدول السابق نتائج اختبار تجانس المنحدر. وفقا لنتائج الاختبارين تم رفض الفرضية الصفرية التي تنص على وجود انحدار متجانسة عند مستوى معنوية 1% لذلك يجب استخدام تقنيات بيانات البانل التي تأخذ في الاعتبار كل من الاعتماد المقطعي وعدم التجانس.

- **اختبار جذر وحدة للبانل من الجيل الثاني:**

جدول رقم 3 – 1 نتائج اختبار جذر الوحدة للبانل من الجيل الثاني

Variables	*CIPS*				*CADF*			
	Levels		*1ST Différence*		*Levels*		*1ST Différence*	
	Constant & Trend	*Constant*	*Constant & Trend*	*Constant*	*Constant & Trend*	*Constant*	*Constant & Trend*	*Constant*
RSCA	*-2.024*	*-1.495*	*-4.641****	*-4.504****	*-2.154*	*-1.303*	*-3.996****	*-3.760****
DVX	*-2.540*	*-2.282**	*-4.622****	*-4.652****	*-2.517*	*-2.254**	*-3.190****	*-3.176****
FVA	*-1.769*	*-1.553*	*-4.462****	*-4.336****	*-2.162*	*-1.739*	*-3.727****	*-3.379****
FREE	*-3.271****	*-2.817****	*-4.809****	*-4.640****	*-2.703**	*-2.086*	*-3.412****	*-3.256****
KOF	*-3.399****	*-2.819****	*-5.396****	*-5.402****	*-2.874***	*-2.280***	*-4.089****	*-4.232****

(***)(**) (*) تشير إلى مستوى المعنوية 1%، 5%،10%على التوالي

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17

يتضح من مخرجات الجدول السابق نتائج اختبارات جذر وحدة لـ CIPS يتم رفض جذر الوحدة لمؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر العولمة وبالتالي هي مستقرة في المستوى ومتكاملة من الدرجة(0)I عند المستوى معنوية 1%، بينما أظهرت النتائج أن الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة والروافد الأمامية والروافد الخلفية تستقر بعد إجراء الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة(1)I عند المستوى معنوية 1%.

وحسب اختبار CADF أظهرت النتائج أن جميع المتغيرات تستقر بعد إجراء الفرق الأول أي متكاملة من الدرجة(1)I عند المستوى معنوية 1%.

- **نتائج اختبار تكامل المشترك للبانل:**

جدول 3 – 20 نتائج اختبار تكامل المشترك للبانل لمتغيرات النموذج الثالث

Statistic	*Value*	*Z-value*	*P-value*	*Robust P-value*
Gt	*-5.461*	*10.708-*	*0.000*	*0.001*
Ga	*1.643-*	*3.662*	*1.000*	*0.261*
Pt	*9.165-*	*3.199-*	*0.001*	*0.000*
Pa	*2.142-*	*1.718*	*0.957*	*0.013*

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 16

تشير نتائج اختبار***Gt , Pt, Pa*** عند مستوى معنوية 1% إلى قبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود تكامل مشترك. وعليه هناك دليل على وجود علاقة طويلة الأجل بين المتغير التابع، والمتغيرات المفسرة

- **نتائج تقدير الانحدار الكمي (MMQR) :**

جدول 3 – 21نتائج تقدير الانحدار الكمي (MMQR)

Quantiles		*DVX*	*FVA*	*FREE*	*KOF*
Lower Quantile	***0.1***	*5.48E-11*	*-1.90E-10*	*-0.002974*	*0.0004067*
	0.2	*7.69E-11*	*-1.97E-10*	*-0.0026534*	*0.000482*
	0.3	*9.33E-11*	*-2.02e-10**	*-0.0024158*	*0.0005377***
Middle Quantile	***0.4***	*1.06E-10*	*-2.06e-10***	*-0.0022315*	*0.0005809****
	0.5	*1.23e-10***	*-2.12e-10****	*-0.0019918*	*0.0006372****
	0.6	*1.34e-10***	*-2.15e-10****	*0.0018319*	*0.0006747****
Quantile Higher	***0.7***	*1.43e-10***	*-2.18e-10****	*-0.0017025*	*0.0007051*
	0.8	*1.50e-1***	*-2.21e-10***	*-0.0015906*	*0.0007313****
	0.9	*1.58e-10***	*-2.23e-10***	*-0.0014774*	*0.0007579****

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17 انظر الملحق رقم 17

تشير نتائج الانحدارات الكمية إلى أن الروافد الأمامية والروافد الخلفية ومؤشر العولمة ومؤشر الحرية الاقتصادية لها تأثيرات متفاوتة على الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة عبر مختلفة كميات التوزيع.

- يشير المعامل الإيجابي وذو الدلالة الإحصائية أنه توجد علاقة طردية معنوية بين كل من الروابط الأمامية ومؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة للكميات0.5 و0.6 و0.7 و0.8 و0.9. في حين ان العلاقة طردية وغير دالة احصائيا بين كل من الروابط الامامية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في الكميات 0.1 و0.2 و0.3 و 0.4 أي ان الزيادة في الروابط الامامية ترفع الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة
- يشير المعامل السلبي وذو الدلالة الإحصائية أنه توجد علاقة عكسية معنوية بين كل من الروابط الخلفية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة للكميات 0.3 و0.4 و 0.5 و 0.6 و 0.7 و 0.8 و 0.9 في حين أن العلاقة عكسية وغير دالة احصائيا بين كل من الروابط الخلفية ومؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في الكميات 0.1 و 0.2 أي ان الزيادة في الروابط الأمامية تقلل الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة
- وجود علاقة عكسية غير دالة احصائيا بين مؤشر العولمة والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في جميع الكميات.
- وجود علاقة معنوية طردية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة للكميات 0.3 و0.4 و 0.5 و 0.6 و 0.7 و 0.8 و 0.9. في حين أن العلاقة طردية وغير دالة احصائيا بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في الكميات 0.1 و0.2. أي ان الزيادة في مؤشر الحرية الاقتصادية ترفع الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة

شكل 3 – 30 رسم بياني لنتائج معادلة التقدير والكميات لجميع المعاملات نموذج التقدير الكمي

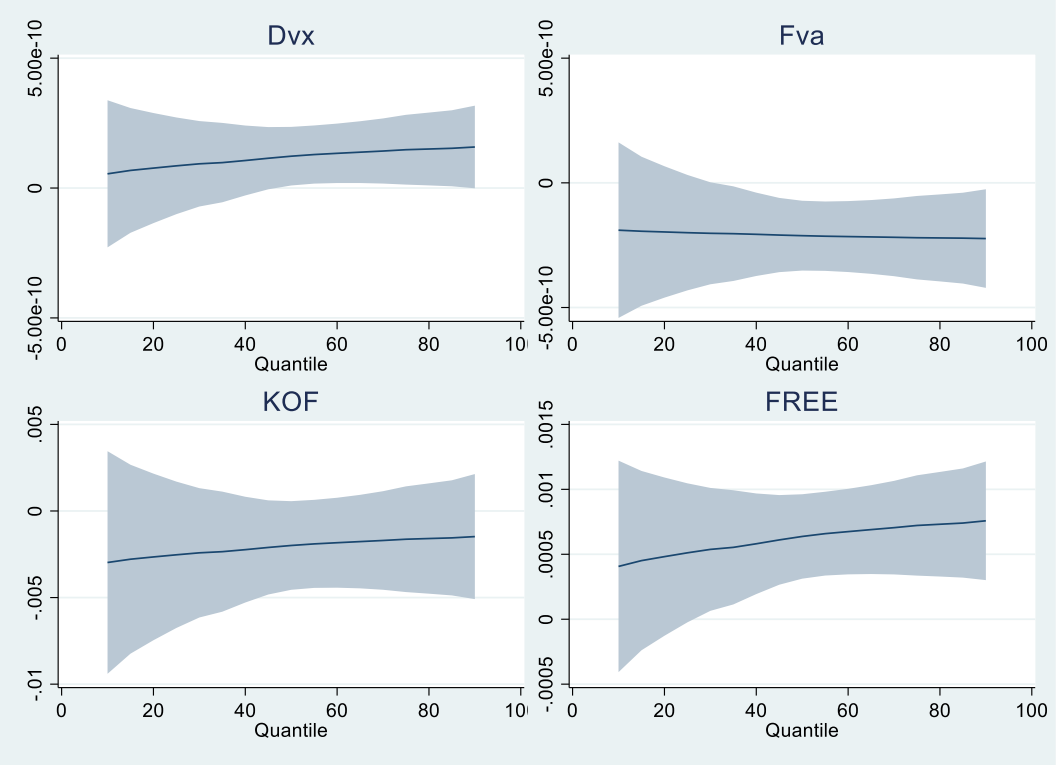

تشير المنطقة المظللة الى حدود فترة الثقة 95 %

المصدر: من اعداد الطالبة اعتمادا على مخرجات البرنامج الاحصائي STATA.17

2. تحليل وتفسير النتائج:

1.2 تحليل وتفسير نتائج نموذج مؤشر التنافسية العالمي:

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية على مؤشر التنافسية العالمي:**

تشير نتائج التقدير إلى وجود علاقة إيجابية بين القيمة المضافة المحلية في الصادرات ومؤشر التنافسية العالمية (GCI) ومن الناحية الاقتصادية، يعني هذا أن زيادة بنسبة 1٪ في القيمة المضافة المحلية في الصادرات تؤدي إلى زيادة في مؤشر التنافسية العالمية بنسبة 0.036٪. ويشير هذا إلى وجود قاعدة إنتاج محلية قوية، ويشير أيضا إلى أن البلدان ليست مجرد نقاط تجميع للسلع والخدمات، بل يشاركون بنشاط في خلق القيمة. ويعزى هذا إلى المستويات العالية من التقدم التكنولوجي، وقوة عاملة أكثر مهارة وإنتاجية، وقاعدة صناعية أكثر قوة ومرونة. وفي سياق سلاسل القيمة العالمية نجد أن:

أولا: يعد هذا أمرا بالغ الأهمية فالبلدان التي تضيف قيمة كبيرة محليا هي عادة تلك التي تنتج سلعا وخدمات معقدة وعالية القيمة تكون أقل عرضة للمنافسة القائمة على الأسعار وأكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات الاقتصادية العالمية. على سبيل المثال، أن يصمم مكونات التكنولوجيا الفائقة التي تشكل جزءا لا يتجزأ من مجموعة واسعة من السلع النهائية، وبالتالي يفرض أسعارا وهوامش أعلى في السوق الدولية، وهذا لا يدعم الأجور المرتفعة فحسب، بل قد يحفز أيضا مكاسب الابتكار والإنتاجية، حيث تتنافس الشركات للانتقال إلى "أعلى السلسلة" إلى مهام أكثر ربحية وكثافة في المعرفة.

ثانيا: قد يشير ارتفاع قيمة الإنفاق الأجنبي إلى اقتصاد متنوع ومرن وأقل عرضة للصدمات الخارجية، مثل التقلبات في أسعار السلع الأولية، التي يمكن أن تؤثر بشدة على البلدان التي تعتمد على تصدير المواد الخام. ولذلك، فإن واضعي السياسات الذين يهدفون إلى تعزيز القدرة التنافسية العالمية لبلدانهم قد ينظرون في استراتيجيات لتعزيز الصناعات المحلية، وتشجيع الإنتاج ذي القيمة المضافة الأعلى، ودمج اقتصاداتهم استراتيجيا في سلاسل القيمة العالمية بطريقة تزيد من المحتوى المحلي ذي القيمة المضافة.

ثالثا: يسلط هذا الارتباط الإيجابي بين القيمة المضافة المحلية في الصادرات ومؤشر التنافسية العالمية الضوء على الدور الاستراتيجي الذي يلعبه موقع البلد في سلاسل القيمة العالمية في أدائه الاقتصادي الأوسع، يشير ارتفاع القيمة المضافة المحلية في الصادرات إلى أن البلد تشارك في أنشطة "المنبع" – المراحل الأولية عالية القيمة للإنتاج التي تنطوي على الابتكار والتصميم وتطوير منتجات وتقنيات جديدة–و هي الأنشطة التي تميل إلى توليد عوائد أعلى ودفع تحسينات الإنتاجية ، ودعم الميزة التنافسية للبلد في السوق العالمية، وهي أيضا أنشطة من المرجح أن تحفز المزيد من الابتكار، لأنها تنطوي على درجة عالية من المهارة والمعرفة وغالبا ما تحدث في القطاعات التي تنفق فيها نفقات كبيرة على البحث والتطوير.

رابعا: يشير ارتفاع القيمة المضافة المحلية في الصادرات إلى اقتصاد أكثر تنوعا، فالبلدان التي تضيف قيمة كبيرة محليا تعتبر قاعدة صناعية واسعة تشمل مجموعة واسعة من القطاعات والأنشطة، وهذا التنويع في حد ذاته، هو شكل من أشكال المرونة حيث يحمي الاقتصاد من الانكماش في قطاعات محددة ويقلل من الاعتماد على مجموعة ضيقة من منتجات التصدير. بالإضافة الى ذلك، فإن ارتفاع قيمة الاستهلاك الرقمي يعني ضمنا أن البلد قد طورت القدرات والمؤسسات والبنى الأساسية التي تدعم الأنشطة المعقدة ذات القيمة المضافة العالية، وهذا لا يشمل البنى التحتية الصلبة فحسب، مثل شبكات النقل والاتصالات، بل يشمل أيضا البنى التحتية غير المادية، مثل النظام القانوني الفعال، والقوى العاملة الماهرة، وثقافة ريادة الأعمال والابتكار.

ومن منظور السياسة العامة، يشير المعامل الإيجابي للقيمة المضافة المحلية في الصادرات إلى أن الجهود المبذولة للارتقاء بسلسلة القيمة، من خلال تعزيز الصناعات ذات المكونات ذات القيمة المضافة الأعلى والتركيز على السياسات التي تشجع الابتكار المحلي وتنمية المهارات، ومن المرجح أن تكون استراتيجيات فعالة لتعزيز القدرة التنافسية العالمية في اقتصاد عالمي سريع التطور، حيث يتم تعريف الميزة التنافسية بشكل متزايد من خلال قدرة البلد على الابتكار والتكيف، و عليه فإن العلاقة الإيجابية القوية بين القيمة المضافة المحلية في الصادرات ومؤشر التنافسية العالمية هي مؤشر على أن مستقبل القدرة التنافسية يكمن في القدرة على إضافة قيمة محليا، والابتكار، والتسلق المستمر لسلم التطور التكنولوجي، وخلق بيئة مواتية للأعمال لتشجيع كل من ريادة الأعمال المحلية والاستثمار الأجنبي.

وبالرجوع إلى مساهمة صادرات القيمة المضافة المحلية في القدرة التنافسية لدول العينة، نجد أن:

- **الدنمارك**: يعزى ارتفاع القيمة المضافة المحلية في الصادرات إلى مكانة الدنمارك الرائدة في صناعات مثل الطاقة المتجددة (ولا سيما توربينات الرياح) والمستحضرات الصيدلانية، القيمة المضافة محليا في هذه القطاعات كبيرة بسبب المؤسسات البحثية القوية في البلاد والشركات المبتكرة والدعم الحكومي، وهو ما يعزز مكانة الدنمارك التنافسية على الساحة العالمية.
- **سويسرا**: تشتهر سويسرا بعمالقة الأدوية والآلات الدقيقة عالية الجودة، بما في ذلك تصنيع الساعات، وتضيف قيمة محلية كبيرة لصادراتها، هذه الميزة قائمة (مبنية) على أساس متين من التعليم والبحث والابتكار وحقوق الملكية الفكرية القوية، والتي تعزز مجتمعة قدرتها التنافسية في الأسواق العالمية.
- **سنغافورة**: على الرغم من صغر حجمها، أصبحت سنغافورة مركزا للتصنيع والخدمات عالية القيمة، من الإلكترونيات إلى الخدمات المالية؛ إن الدفع الاستراتيجي للحكومة نحو قطاعات مثل التكنولوجيا الحيوية يعني أن القيمة المضافة المحلية لا تزال عالية، مما يعزز مكانتها في أعلى مستويات القدرة التنافسية العالمية.
- **السويد**: تكمن قوة السويد في قطاعات السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والتكنولوجيا المبتكرة (شركات مثل إريكسون وسبوتيفاي وفولفو) من خلال استثمارات كبيرة في البحث والتطوير وثقافة تشجيع الابتكار ، تضمن السويد ارتفاع القيمة المضافة المحلية في صادراتها.

- **هونغ كونغ**: كمركز مالي رئيسي، فإن قطاع الخدمات في هونغ كونغ، وخاصة الخدمات المالية، هو المكان الذي يتم فيه إضافة قيمة محلية كبيرة، وعلى الرغم من أنها ليست قوة تصنيعية، فإن تطور صناعة الخدمات يضمن أن صادراتها تحتوي على مكونات ذات قيمة مضافة محلية عالية مما يسهم في تعزيز قدرتها التنافسية.
- **هولندا**: تشتهر هولندا بقطاع الأغذية الزراعية المتقدم، وتضيف قيمة محلية من خلال الابتكار في مجالات مثل زراعة البيوت المحمية، كما أن موقعها كمركز لوجستي وتجاري لأوروبا، جنبا إلى جنب مع قطاعات مثل الإلكترونيات والمواد الكيميائية، يدعم القيمة المضافة المحلية في الصادرات المرتفعة التي تؤدي على زيادة وتعزيز القدرة التنافسية لهذا البلد.
- **تايوان**: براعة تايوان في صناعة أشباه الموصلات معترف بها عالميا (شركات مثل TSMC) فهي في طليعة تصنيع الرقائق العالمية؛ إن القيمة المضافة القائمة على التكنولوجيا داخل حدود تايوان هي شهادة على نظامها التعليمي القوي ، وتركيز البحث والتطوير ، والسياسات الصناعية الداعمة.
- **فنلندا**: كانت فنلندا تاريخيا قوية في مجال الاتصالات السلكية واللاسلكية، بالإضافة إلى أن نقاط قوتها في قطاعات مثل الآلات والمواد الكيميائية تضمن إضافة الكثير من القيمة محليا قبل تصدير المنتجات.
- **النرويج**: في حين أن النفط والغاز من الصادرات الرئيسية، فإن النرويج تضيف أيضا قيمة محلية كبيرة في قطاعات أخرى مثل البحرية والمأكولات البحرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كما يتم استثمار عائدات صادراتها الهيدروكربونية بحكمة في تعزيز المواهب المحلية والابتكار، مما يعزز بدوره القيمة المضافة المحلية في صادرات.

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الخلفية على مؤشر التنافسية العالمي:**

تشير نتائج التقدير لوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين الروافد الخلفية ومؤشر التنافسية العالمي وهذا يعني أن زيادة في بنسبة 1٪ في القيمة المضافة الأجنبية ترتبط بزيادة بنسبة 0.0409٪ في مؤشر التنافسية العالمية. وتمثل تجارة القيمة المضافة الآجلة: القيمة المضافة إلى السلع والخدمات المصدرة لبلد ما أثناء خضوعها لمراحل لاحقة من الإنتاج في الخارج. على سبيل المثال، في بلد ما يصدر مواد خام أو مكونات وسيطة يتم دمجها بعد ذلك في المنتجات النهائية في البلدان المستوردة؛ فالقيمة المضافة لهذه المواد الخام أو المكونات في المراحل الأخيرة من الإنتاج هي القيمة المضافة الأجنبية،

هذه الديناميكية ضرورية في المشهد الحديث لسلاسل الإنتاج العالمية والطبيعة المتشابكة للتجارة الدولية. من منظور اقتصادي تشير العلاقة الإيجابية بين القيمة المضافة الأجنبية والقدرة التنافسية العالمية إلى العديد من الآليات الأساسية:

أولا: من المرجح أن تندمج البلدان التي لديها معدلات أعلى من القيمة المضافة العادلة بعمق في سلاسل التوريد العالمية. حيث يستفيدون من تداعيات التكنولوجيا والمهارات والابتكار من المشاركة في عمليات الإنتاج المعقدة والمتعددة الجنسيات. ومن شأن هذا التكامل أن يعزز كفاءة الصناعات المحلية، وقدرتها على الوصول إلى أسواق جديدة، ونقل أفضل الممارسات عبر الحدود.

ثانيا: يشير ارتفاع القيمة المضافة إلى أن صادرات بلدان العينة لها مكانة استراتيجية في الأسواق العالمية، وبدلا من مجرد تصدير السلع النهائية، تقدم هذه البلدان مدخلات حاسمة تدفع القيمة المضافة الأجنبية في مراحل الإنتاج اللاحقة، ويشير هذا أيضا إلى أن البلد لديه معرفة أو تكنولوجيا أو موارد متخصصة لا يمكن توفيرها بسهولة في مكان آخر، مما يمنحها ميزة تنافسية. كما يمكن أيضا للبلدان ذات القيمة المضافة المرتفعة أن يكون لديها اقتصادات أكثر مرونة، ومن خلال كونها جزءا من سلسلة توريد عالمية متنوعة فإنها لا تعتمد بشكل مفرط على أي شريك تجاري أو قطاع واحد، ويكون هذا التنويع بمثابة حاجز ضد الصدمات الاقتصادية، وبالتالي زيادة تعزيز القدرة التنافسية.

وأخيرا، من الضروري إدراك الآثار المترتبة على هذه السياسات، حيث يشير المعامل الإيجابي إلى أن صناع السياسات الذين يتطلعون إلى تعزيز الموقف التنافسي لبلدانهم على الساحة العالمية قد يستفيدون من الاستراتيجيات التي تعزز الاندماج الأعمق في سلاسل القيمة العالمية، وقد يعني ذلك الاستثمار في البنية التحتية التي تسهل التجارة، وخلق بيئة تنظيمية مواتية للأعمال التجارية والاستثمار الأجنبي، وتعزيز التعليم والتدريب على المهارات التي تتماشى مع متطلبات الصناعات المتكاملة عالميا.

في سياق بلدان عينة الدراسة يمكن تفسير العلاقة الإيجابية بين القيمة المضافة الأجنبية ومؤشر التنافسية العالمي من خلال معرفة خصائصها الاقتصادية المميزة وكيفية تفاعلها مع سلسلة القيمة العالمية:

- **الدنمارك:** تشتهر بمنتجات الألبان عالية الجودة والمستحضرات الصيدلانية والآلات، وهو ما مكنها من الاندماج بقوة في سلسلة القيمة العالمية، اكتسبت ميزاتها للقيمة المضافة الأجنبية من تصديرها للسلع المعقدة، مثل توربينات الرياح والمكونات الصيدلانية، والتي يتم دمجها في شبكات إنتاج أوسع.

- **سويسرا:** بفضل قوتها في مجال الأدوية والآلات الدقيقة والتمويل، يمكن أن يعزى ارتفاع القيمة المضافة الأجنبية في سويسرا إلى تركيزها على القطاعات عالية القيمة وكثيفة المعرفة، فهي تقوم بتصدير الأدوات الدقيقة والمكونات الصيدلانية التي تغذي شبكات الإنتاج العالمية، ما أدى إلى اكتساب وتعزيز القدرة التنافسية للبلد.
- **سنغافورة:** تعمل كمركز تجاري محوري في آسيا، فإن موانئ سنغافورة والبنية التحتية المتقدمة تجعلها لا غنى عنها في العديد من سلاسل القيمة العالمية، كما يشير تخصصها في الإلكترونيات والتكنولوجيا الحيوية والتمويل إلى ارتفاع قيمة القيمة المضافة الأجنبية.
- **السويد:** تشتهر قطاعات السيارات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والآلات في السويد بقاعدتها الصناعية المتقدمة، وتساهم في مكانتها في سلاسل القيمة العالمية، تمثل شركات مثل إريكسون وفولفو نوعا من الكيانات ذات القيمة المضافة المستقبلية الموجودة في السويد.
- **هونج كونج:** تعمل هونغ كونغ كبوابة إلى البر الرئيسي للصين وكونها مركزا ماليا رئيسيا، فهي مندمجة ضمن عدد كبير من سلاسل القيمة العالمية، ينعكس دورها في التمويل والخدمات اللوجستية والتجارة في وضع القيمة المضافة الأجنبية.
- **هولندا:** إن القوة الهولندية في مجال الأغذية الزراعية والمواد الكيميائية والآلات، مكنها من الاندماج و التموقع بقوة في مختلف سلاسل القيمة العالمية، حيث تعمل موانئها وخاصة روتردام كنقطة حاسمة في التجارة الأوروبية، مما يؤدي إلى ارتفاع القيمة المضافة الأجنبية.
- **تايوان:** كعنصر رئيسي في صناعة أشباه الموصلات والإلكترونيات الأخرى، تعد صادرات تايوان مكونات حيوية في عدد كبير من المنتجات النهائية في جميع أنحاء العالم. تؤكد شركات مثل TSMC على أهمية تايوان في سلاسل القيمة العالمية.
- **فنلندا:** تشتهر فنلندا بقطاعي الاتصالات والغابات، وتصدر السلع والخدمات التي لها آثار بعيدة المدى في سلاسل القيمة العالمية، شركة نوكيا على سبيل المثال، كانت شهادة على دور فنلندا في شبكات الاتصالات العالمية.
- **النرويج:** على الرغم من ارتباطها غالبا بالنفط والغاز، إلا أن النرويج لديها أيضا صناعة بحرية وتربية مائية. وتغذي صادراتها لا سيما من حيث المعدات والتكنولوجيا البحرية المتقدمة، شبكات عالمية أوسع.

- ❖ **الولايات المتحدة الأمريكية:** تعد الولايات المتحدة الأمريكية، بفضل اقتصادها الضخم والمتنوع، مشاركا رئيسيا في العديد من سلاسل القيمة العالمية، في عدة مجالات مثل: الفضاء وتكنولوجيا المعلومات والتمويل، ما جعل مجموعة واسعة من صادرات البلاد – في كل من السلع والخدمات – تعزز مكانتها العالية القيمة المضافة الأجنبية.

- ○ **أثر الحرية التجارية على مؤشر التنافسية العالمي:**

يشير هذا المعامل الإيجابي وذو الدلالة الاحصائية إلى أن الزيادة في مؤشر الحرية التجارية بنسبة 1٪ ترتبط بزيادة (تحسن) بنسبة 0.288٪ في مؤشر التنافسية العالمية لبلدان عينة الدراسة، وتتفق هذه العلاقة مع النظرية الاقتصادية السائدة التي تشير إلى أن البلدان الأكثر حرية في التجارة تميل إلى إظهار أداء تنافسي أفضل، ويعزى هذا الى:

أولا: يمكن للحرية التجارية أن تعرض الصناعات المحلية للمنافسة الأجنبية، الأمر الذي قد يدفعها إلى تحسين عملياتها والابتكار وتعزيز إنتاجيتها من أجل المنافسة بفعالية، وتؤدي هذه المنافسة المتزايدة أيضا إلى التخلص من الشركات غير الفعالة وتدفع الشركات الباقية ضمن السلسلة إلى تحقيق وفورات الحجم مما يزيد من تعزيز القدرة التنافسية، بالإضافة إلى ذلك تكون التجارة بمثابة قناة لنقل التكنولوجيا والمهارات والمعرفة، ومع تجارة البلدان فإنها لا تتبادل السلع والخدمات فحسب؛ بل أنها تتبادل الأفكار وأفضل الممارسات والابتكارات بشكل فعال. ويمكن لهذا التدفق للمعرفة أن يزيد من القدرة الإنتاجية للبلد المتلقي، مما يثري رأس ماله البشري ويحتمل أن يعزز موقعه في سلاسل القيمة العالمية.

تجدر الإشارة أيضا إلى أن البلدان الأكثر انفتاحا على التجارة غالبا ما يكون لديها بيئات تنظيمية مواتية للعمليات التجارية، وعادة ما تتسم هذه البيئات بانخفاض الروتين، وزيادة كفاءة الموانئ، وتحسين البنية التحتية، وتدابير تيسير التجارة، يمكن أن يوفر إنشاء وصيانة هذه البنية التحتية لدولة تتمتع بميزة تنافسية واضحة، مما يجعلها وجهة جذابة للاستثمار الأجنبي المباشر؛ والاستثمار الأجنبي المباشر بدوره يجلب رأس المال ويولد فرص العمل، ويمكنه أن يزيد من تغذية نقل التكنولوجيا والمهارات وكلها يمكن أن تسهم في تعزيز الموقف التنافسي.

وتعد بلدان العينة (الدنمارك وسويسرا وسنغافورة والسويد وهونغ كونغ وهولندا وتايوان وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) من بين الدول الرائدة من حيث الأداء التنافسي، كما يتضح من تصنيفها في المراتب العشرة الأولى في تقرير

التنافسية العالمية لعام 2022. فالعلاقة الإيجابية بين الحرية التجارية ومؤشر التنافسية العالمي لهذه الدول يمكن تفسيره على النحو التالي:

- **سنغافورة وهونغ كونغ**: كلا البلدين تقدم نموذجا على كيف يمكن للتجارة أن تدفع الوضع التنافسي، كلتا الدولتين بسبب موقعهما الجغرافي الاستراتيجي تمثل مركزا تجاريا عالميا رئيسيا وتتميز اقتصاداتها بدرجات عالية من الانفتاح، حيث تتجاوز أحجام التجارة في كثير من الأحيان ناتجها المحلي الإجمالي، وقد استلزم هذا الانفتاح تطوير مرافق موانئ حديثة، وإجراءات جمركية فعالة، وبيئة تنظيمية مواتية للأعمال التجارية الدولية. وقد أدى ضخ المنتجات والخدمات والأفكار الأجنبية بدوره إلى تحفيز الإبداعات والتقدم التكنولوجي وتطور قطاع الخدمات وهي ركائز أساسية لقدرتها التنافسية الممتازة.
- وتقدم **سويسرا وهولندا** فكرة مختلفة قليلا. في حين أن كلاهما مندمج بعمق في شبكات التجارة العالمية، فإن قدرتهما التنافسية تتوقف أيضا على الصناعات المتخصصة التي تلبي احتياجات الأسواق العالمية، ومن الأمثلة على ذلك قطاعات الأدوية والبنوك والسلع الفاخرة في سويسرا، وقطاعات الأغذية الزراعية والخدمات اللوجستية والتكنولوجيا في هولندا، إن ميزاتها التنافسية ليست مجرد وظيفة لحجم التجارة، ولكن أيضا الطبيعة ذات القيمة المضافة العالية لصادراتها والاندماج السلس لصناعاتها في سلاسل القيمة العالمية.
- وتجسد **الدول الاسكندنافية (الدنمارك والسويد والنرويج وفنلندا)** كيف يمكن للسياسات التجارية والمحلية أن تعمل لتعزيز القدرة التنافسية، في حين أن كل هذه الدول مفتوحة للتجارة، فإنها تستثمر أيضا بكثافة في التعليم والبحث والتطوير والرعاية الاجتماعية. تتميز مجتمعاتهم بمستويات عالية من الثقة والبيروقراطيات الفعالة والتركيز على الصناعات المستدامة والمبتكرة، مثل الطاقة النظيفة والتكنولوجيا، ويكمل الانفتاح التجاري هذه السياسات المحلية من خلال توفير أسواق لمنتجاتها المبتكرة، وإدخال الابتكارات الأجنبية، وتسهيل تبادل أفضل الممارسات.
- وتظهر **الولايات المتحدة وتايوان** قوة القدرة التنافسية المدفوعة بالابتكار والتي تدعمها التجارة، كلا البلدين في طليعة الابتكارات التكنولوجية (الولايات المتحدة مع عمالقة وادي السيليكون وقاعدة صناعية متنوعة، وتايوان مع أشباه الموصلات والإلكترونيات) يتم تعزيز مراكزهم التنافسية من خلال قدرتهم على تداول هذه

المنتجات عالية التقنية مع العالم، كما تسمح الأسواق الشاسعة التي يمكن الوصول إليها من خلال التجارة للشركات في هذه الدول بتحقيق وفورات الحجم، وخفض التكاليف.

- **أثر نفقات البحث والتطوير على مؤشر التنافسية العالمي:**

تشير نتائج التقدير لوجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين نفقات البحث والتطوير ومؤشر التنافسية العالمي حيث إن الزيادة بنسبة 1٪ في نفقات البحث والتطوير مرتبطة بزيادة بنسبة 0.0807٪ في مؤشر التنافسية العالمية، ومن وجهة نظر اقتصادية يشكل البحث والتطوير حجر الأساس لتعزيز النمو الطويل الأجل والقدرة التنافسية المستدامة، كما يشير معامل البحث والتطوير إلى علاقة قوية ومهمة مع مؤشر التنافسية العالمية (GCI)، ومن منظور الاقتصاد الكلي ، هو القيمة الجوهرية والعائد على الاستثمار الذي تجنيها الدول من توجيه الأموال والموارد إلى مساعي البحث والتطوير؛ ولا يتعلق البحث والتطوير فقط بالأبحاث المختبرية أو إنشاء الأداة المتقدمة التالية، بل إنه يمثل التزاما شاملا بدفع حدود المعرفة والتعلم المستمر وتعزيز نظام بيئي حيث يمكن للأفكار أن تتطور وتترجم إلى حلول جاهزة للسوق، وفي اقتصاد المعرفة، غالبا ما تقاس قوة البلد ليس فقط بقوتها الصناعية الحالية، ولكن أيضا بإعدادها ورؤيتها للمستقبل (يجسد البحث والتطوير روح التفكير المستقبلي هذه).

على الساحة العالمية مع تزايد تشابك الأسواق وبدء تضاؤل تأثير المصادر التقليدية للميزة التنافسية، مثل انخفاض تكاليف العمالة أو الموارد الطبيعية، تصبح قدرة الدولة على الابتكار وتحديث صناعاتها وطرح تقنيات رائدة أمرا بالغ الأهمية، فالبحث والتطوير هو البوتقة التي تنبت فيها مثل هذه التطورات. وبالنظر إلى قطاعات مثل التكنولوجيا الحيوية، أو التصنيع المتقدم، أو الذكاء الاصطناعي، أو الطاقة المتجددة. عادة ما تنبع الاختراقات المتطورة في هذه المجالات من جهود البحث والتطوير الصارمة. عندما توجه الدول المزيد من الموارد إلى البحث والتطوير، فإنها تزرع بذور الصناعات المستقبلية بشكل فعال، وتعزز براعتها التكنولوجية، وتضع نفسها في موقع القيادة في قطاعات الغد عالية القيمة. وبعيدا عن المخرجات التكنولوجية المباشرة، فإن الإنفاق القوي على البحث والتطوير له آثار متتالية على الاقتصاد الأوسع.

أولا: يزرع بيئة من الابتكار، حيث تصبح تنمية المهارات ونقل المعرفة منتجات ثانوية عضوية، عندما تشارك الشركات في البحث والتطوير فإنها غالبا ما تتعاون مع الجامعات، مما يؤدي إلى تجمع الأفكار وتسهيل ظهور مجموعة من المواهب ذات المهارات العالية، ويصبح رأس المال البشري المتزايد هذا بدوره نقطة جذب للاستثمارات الأجنبية المباشرة، حيث تتنافس الشركات متعددة الجنسيات للاستفادة من الخبرة المحلية.

ثانيا: غالبا ما ينظر إلى البلدان التي تعطي الأولوية للبحث والتطوير على أنها تحوز أنظمة إيكولوجية قوية لريادة الأعمال، يمكن أن تؤدي مبادرات البحث والتطوير إلى شركات عرضية وشركات ناشئة ومنشأ لرأس المال الاستثماري، مما يزيد من دفع الديناميكية الاقتصادية.

إن الآثار غير المباشرة للبحث والتطوير متعددة الجوانب من تعزيز ثقافة التعلم المستمر والتكيف إلى تمهيد الطريق لنماذج أعمال وسلاسل قيمة جديدة، وهو ما يؤكد أنه في السباق من أجل القدرة التنافسية العالمية، لا يعد البحث والتطوير مجرد ترف اختياري، بل ضرورة أساسية بحيث توجه الدول مواردها إلى البحث والتطوير لنحت منافذها في المشهد التنافسي العالمي، وفي نطاق البلدان المدرجة في العينة نجد:

- **الدنمارك:** تشتهر الدنمارك بالتزامها بالاستدامة والتكنولوجيا الخضراء، ويتضح استثمار الدنمارك المستمر في البحث والتطوير في هذه القطاعات، كانت الدنمارك رائدة في ابتكار طاقة الرياح، وذلك بفضل مساعيها في مجال البحث والتطوير، مع وجود نظام بيئي بحثي موات مدعوم من قبل كل من القطاعين العام والخاص، يعكس معامل البحث والتطوير المرتفع قدرته التنافسية المستمدة من الابتكار المستدام.
- **سويسرا:** غالبا ما يتم الاعتراف بقطاعيها المصرفي والمالي، وبريادة سويسرا في مجالات الأدوية (كمركز للابتكار الصيدلاني) والتكنولوجيا الحيوية مدفوعة بالبحث والتطوير المكثف، وتؤكد شركات مثل روش ونوفارتيس على الميزة الابتكارية للبلاد، لم يؤد إنفاقها المستمر على البحث والتطوير إلى أدوية متطورة فحسب ، بل حفز أيضا الصناعات المساعدة، واستقطاب الأدمغة ، وشبكة معقدة من الموردين والباحثين والمؤسسات التي تتجمع جميعها حول هذا النظام البيئي للابتكار، مما يضمن بقاء قدرتها التنافسية عالية في المجالات التي تتطلب التزاما بحثيا مكثفا.
- **سنغافورة:** دولة قومية صغيرة ذات موارد طبيعية محدودة، يمكن أن يعزى صعود سنغافورة إلى اقتصادها القائم على المعرفة، يشير مركز Biopolis ومجمع أبحاث Fusionopolis إلى تفاني الأمة في البحث والتطوير في الطب الحيوي والتكنولوجيا الرقمية، تؤكد القيمة العالية لنفقات البحث والتطوير على توجهها الاستراتيجي إلى البحث لتظل قادرة على المنافسة اقتصاديا.

- **السويد:** موطن عمالقة عالميين مثل إريكسون وإيكيا، كان تركيز السويد على التصميم والتكنولوجيا والابتكار محوريا في مسارها الاقتصادي، إن التزامها بالبحث والتطوير لا سيما في قطاعي التكنولوجيا والسيارات يعزز مكانتها التنافسية على الساحة العالمية.
- **هونغ كونغ:** كمركز مالي، قامت هونغ كونغ بتنويع تركيزها على البحث والتطوير بشكل استراتيجي، لا سيما في مجال التكنولوجيا المالية ودفع نفسها كشركة رائدة في الابتكارات المالية، وتعكس استثماراتها في مجال البحوث سعيها لدمج التمويل مع التكنولوجيا، مما يعزز قدرتها التنافسية من الدرجة الأولى.
- **هولندا:** من خلال البحث والتطوير المكثف أصبحت هولندا رائدة عالميا في مجال الابتكار الزراعي، حيث تنتج المزيد من الأغذية بمساحة أقل من الأراضي وعدد أقل من المدخلات، مما يعكس أهمية البحث والتطوير حتى في القطاعات التقليدية.
- **تايوان:** تجسد صناعة أشباه الموصلات في تايوان، والتي تمثلها شركة (TSMC)، ثمار البحث والتطوير المستمر، إن هيمنة تايوان في قطاع صناعة التكنولوجيا الفائقة تفسر كيف يمكن أن تؤدي المساعي البحثية المركزة إلى قيادة عالمية في قطاعات متخصصة وحاسمة.
- **فنلندا:** غالبا ما يتم الإشادة بنظامها التعليمي، تشير الابتكارات التكنولوجية في فنلندا إلى قوتها في البحث والتطوير، إن استثمارها في البحث في مجالات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية وتكنولوجيا التعليم والاستدامة يعرض نهجها المتوازن تجاه الحداثة.
- **النرويج:** تشتهر النرويج باحتياطاتها النفطية، وتستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير لتنويع اقتصادها وتقليل الاعتماد على الوقود الأحفوري، سواء كانت الأبحاث البحرية أو حلول الطاقة المستدامة، فإن الميزة التنافسية للنرويج تزداد حدة من خلال مساعيها البحثية.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** باعتبارها واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، ترتبط القدرة التنافسية للولايات المتحدة بطبيعتها بنفقات البحث والتطوير، من الابتكارات التكنولوجية في وادي السيليكون إلى اختراقات التكنولوجيا الحيوية في بوسطن، فإن دور البحث والتطوير الأمريكي كبير ومهم، مما يعزز المرتبة الأولى في القدرة التنافسية العالمية.

- **أثر براءات الاختراع للمقيمين على مؤشر التنافسية العالمي:**

يشير معامل براءات الاختراعات للمقيمين عند 0.0261 تقريبا وذو دلالة إحصائية عند مستوى 0.000، إلى وجود علاقة قوية بين الأداء التنافسي للدولة، كما هو موضح في مؤشر التنافسية العالمية (GCI)، وأنشطة براءات الاختراع الخاصة بها.

براءات الاختراع في جوهرها، تعني قدرة البلد على الابتكار فهي ذروة مساعي البحث والتطوير، وغالبا ما تترجم إلى منتجات أو خدمات أو عمليات ملموسة يمكن أن تمنح المبتكر ميزة تنافسية في السوق، محليا ودوليا، وعند تقاطع الملكية الفكرية والنمو الاقتصادي، فإن براءات الاختراع تعتبر مثالا للتوجه الابتكاري للبلد، والتقدم التكنولوجي، وقدرتها على إيجاد حلول استشرافية، كما تعد ثقافة براءات الاختراع القوية من أوجه النظام البيئي القوي، حيث تتعاون الأوساط الأكاديمية والصناعة والحكومة بسلاسة وهو يعكس بيئة مواتية للمخاطرة، حيث يتوفر رأس المال لإجراء البحوث الرائدة ،و كلما قام البلد بتكثيف أنشطته في مجال البراءات، فإن مكانته على الساحة التنافسية العالمية تميل إلى الارتفاع، وهو ما يترجم عادة قدرة الدولة على الابتكار وحماية هذه الابتكارات إلى قاعدة صناعية أقوى، وإمكانات تصديرية أكبر، وقدرة على إملاء الشروط في اتفاقيات التجارة الدولية، نظرا لملكيتها للتكنولوجيات المتطورة.

من وجهة نظر اقتصادية، تعمل براءات الاختراع كعلامة على التزام الدول بدفع حدود المعرفة، وتعزيز نظام بيئي من الفضول الفكري، وتعزيز التقدم التكنولوجي ولا يتعلق الأمر فقط بامتلاك عدد كبير من براءات الاختراع، ولكنه يؤكد على جودة وتأثير تلك البراءات على الصناعات والقطاعات في العالم الحقيقي، ويشير المعامل الإيجابي إلى أنه مع ارتفاع أنشطة البراءات في بلد ما، هناك ارتفاع مقابل في أدائه التنافسي على الساحة العالمية، فالبلدان التي تبتكر وتحمي إبداعاتها تكون في وضع أفضل يسمح لها بفرض أسعار مرتفعة، واختراق أسواق جديدة، وتعزيز الصناعات المحلية القادرة على المنافسة على الساحة العالمية، بالإضافة إلى ذلك يمكن لثقافة قوية لمنح البراءات أن تجتذب الاستثمار الأجنبي المباشر، غالبا ما تستكشف الشركات متعددة الجنسيات المواقع التي تكون فيها الأنشطة المبتكرة صاخبة ، مما يضمن بقائها في طليعة صناعاتها، كما يمكن أن يؤدي ضخ رأس المال الأجنبي إلى تحفيز الاقتصاد المحلي ، مما يؤدي إلى خلق فرص العمل ، ورفع مهارات القوى العاملة ، وتعزيز السلامة الاقتصادية العامة للبلد.

تتيح أنشطة البراءات لكل بلد من هذه البلدان نافذة على أولوياتها الاقتصادية، ومجالات خبرتها، والقطاعات التي تتوقع أن تكون محركات للنمو في المستقبل. وتؤكد نتائج الانحدار المتعلقة بدول العينة، على النسيج المعقد للابتكار والملكية الفكرية والقدرة التنافسية الاقتصادية التي تنسجها هذه الدول على المستوى العالمي، حيث نجد:

- **الدنمارك:** ينظر إليها تقليديا على أنها مركز للتكنولوجيات المستدامة والمستحضرات الصيدلانية، وتدعم البيئة القائمة على الابتكار، في الدنمارك ثقافة براءات اختراع قوية. ويتماشى الارتباط الإيجابي بين البراءات والقدرة التنافسية مع دفع الدانمارك القوي لتعزيز البحوث في مجال التكنولوجيات الخضراء وعلوم الحياة ومجالات التكنولوجيا الحيوية. إن التزام هذه الدولة باقتصاد قائم على المعرفة واضح في مساعيها للحصول على براءات الاختراع.
- **سويسرا:** موطن لبعض أبرز عمالقة الأدوية في العالم، وميل سويسرا للحصول على براءات اختراع كبير، وخاصة في قطاع الصحة، مع وجود مؤسسات بحثية عالمية المستوى وبيئة تنظيمية مواتية، فإن العلاقة بين أنشطة براءات الاختراع والمرتبة التنافسية ليست مفاجئة.
- **سنغافورة:** كأحد النمور الآسيوية كان المسار الاقتصادي لسنغافورة يركز على الابتكار بشدة، إن نظامها التكنولوجي وقوانين الملكية الفكرية الصارمة، يجعلها مركزا جذابا لشركات التكنولوجيا والشركات الناشئة لتسجيل براءات اختراع لابتكاراتها، مما يغذي مكانتها التنافسية بشكل مباشر.
- **السويد:** تشتهر السويد عالميا بعمالقة التكنولوجيا وثقافتها التي تحتفي بالابتكار (من شركات مثل إريكسون إلى إيكيا) تؤكد أنشطة براءات الاختراع في السويد خاصة في مجال الاتصالات والتصميم، على مكانة البلاد في قمة القدرة التنافسية العالمية.
- **هونغ كونغ:** على الرغم من كونها تاريخيا مركزا تجاريا، إلا أنها سعت في السنوات الأخيرة إلى ترسيخ نفسها كاقتصاد يحركه الابتكار، من خلال المبادرات الرامية إلى تعزيز البحث والتطوير وتشجيع ريادة الأعمال التكنولوجية، تعكس أنشطة براءات الاختراع طموحاتها لتسلق السلم التنافسي العالمي.
- **هولندا:** إن كفاءة هذا البلد في إدارة الموارد المائية والزراعة والتكنولوجيات المستدامة معترف بها عالميا، وتؤكد أنشطتها في مجال تسجيل البراءات التي غالبا ما تتمحور حول هذه المجالات على ميزتها التنافسية.

- **تايوان:** كشركة رائدة عالميا في تصنيع أشباه الموصلات والإلكترونيات، فإن مشهد براءات الاختراع في تايوان مليء بالابتكارات القائمة على التكنولوجيا، وثقافة البراءات القوية هذه دليل على الهيمنة التكنولوجية لتايوان ومكانتها العالية في القدرة التنافسية العالمية.
- **فنلندا:** تشتهر فنلندا بتقدمها في مجال الاتصالات المتنقلة وتكنولوجيا التعليم والحلول المستدامة، ويعكس سجل براءات الاختراع الفنلندي روح الابتكار، ويدل الارتباط الإيجابي بين البراءات ومرتبتها التنافسية على التزامها الطويل الأمد بالبحث والتطوير.
- **النرويج:** في حين أن النفط والغاز كانا محركين تقليديين، إلا أن النرويج في الآونة الأخيرة تخطو خطوات واسعة في مجال التكنولوجيات المستدامة والبحوث البحرية وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وترتبط أنشطتها المتعلقة ببراءات الاختراع في هذه المجالات بميزتها التنافسية في هذه القطاعات.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** باعتبارها واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم وموطنا لوادي السيليكون، تعد الولايات المتحدة عملاقا لبراءات الاختراع، وتنعكس ديناميكيتها المبتكرة التي تمتد عبر قطاعات من التكنولوجيا إلى التكنولوجيا الحيوية إلى الفضاء، في أنشطتها المتعلقة ببراءات الاختراع، ويؤكد الحجم الهائل والتنوع في براءات الاختراع المودعة سنويا على المرتبة الأولى في القدرة التنافسية العالمية.

- **أثر مؤشر العولمة على مؤشر التنافسية العالمي:**

إن مؤشر العولمة له أهمية ملحوظة وله علاقة سلبية بالمتغير التابع الذي يمثل مؤشر التنافسية العالمية، و هو ما يثير التفكير إلى حد ما حول العلاقة المعقدة بين العولمة والقدرة التنافسية للبلد، حيث قد يتوقع المرء عادة أن ترتبط مستويات أعلى من العولمة بزيادة القدرة التنافسية، يقيس مؤشر العولمة الأبعاد الاقتصادية (مثل التجارة أو الاستثمار) والاجتماعية والثقافية والسياسية للعولمة، والتي لا تشمل التجارة والاستثمار الأجنبي المباشر فحسب، بل تشمل أيضا جوانب مثل القرب الثقافي وتدفق المعلومات والمشاركة السياسية، وبالتعمق في المعامل السلبي البالغ حوالي -1.126 لمؤشر العولمة، يشير التفسير الاقتصادي إلى أنه كلما أصبحت البلدان أكثر عولمة (كما تم قياسها بواسطة مؤشر العولمة) هناك انخفاض مرتبط في أدائها التنافسي، إذ من الممكن أن تهمل دولة تتفوق في الخدمات المالية بسبب العولمة قطاع التصنيع لديها، ويمكن لهذا التخصص المفرط أن يجعل الاقتصاد عرضة للصدمات الخاصة بقطاعات محددة، مما قد يؤثر على قدرته التنافسية على المدى الطويل،

مع بقاء جميع العوامل الأخرى ثابتة. هذا لا يعني بالضرورة أن العولمة تقلل من القدرة التنافسية، ولكن قد يكون هناك العديد من الديناميكيات الأساسية المرتبطة بأبعاد العولمة مثل:

أولا: البعد الاقتصادي: يتضمن البعد الاقتصادي العديد من العوامل وهي:

– الاعتماد المفرط على الأسواق الخارجية: مع انفتاح البلدان، قد تصبح معتمدة بشكل مفرط على الأسواق الخارجية وبالتالي أكثر عرضة للصدمات العالمية، ويمكن لهذا الاعتماد أن يعوق تنمية الصناعات المحلية، الأمر الذي قد يؤثر بدوره على التوازن التنافسي على المدى الطويل، كما أن العولمة يمكن أن تدفع النمو الكلي، فإن فوائدها قد لا تكون موزعة بالتساوي، ويمكن أن يؤدي اتساع أوجه عدم المساواة إلى اضطرابات اجتماعية (الآثار التوزيعية)، مما قد يعوق سهولة ممارسة الأعمال التجارية وبالتالي يردع الأداء التنافسي.

– تناقص العوائد: بالنسبة للبلدان التي تتسم بالفعل بدرجة عالية من العولمة فإن المزيد من الزيادات في العولمة قد تسفر عن تناقص العائدات من حيث المزايا التنافسية، وربما تكون الفوائد الأولية المترتبة على الوصول إلى الأسواق، أو نقل التكنولوجيا، أو تدفقات رأس المال قد تحققت بالفعل، وقد تعرض العولمة الإضافية هذه البلدان لمخاطر أكبر من دون مكافآت متناسبة.

– الصدمات الخارجية: الاقتصادات شديدة العولمة أكثر عرضة للصدمات الاقتصادية الخارجية، سواء كانت أزمة مالية أو جائحة أو حروبا تجارية، قد تجد الاقتصادات المفتوحة نفسها أكثر عرضة للخطر. وفي حين أنها تستفيد خلال فترات الازدهار العالمية، فإنها يمكن أيضا أن تتأثر بشدة خلال فترات الركود، مما قد يؤثر على وضعها التنافسي.
– التعديلات قصيرة الأجل: قد تأتي المرحلة الانتقالية لتصبح أكثر عولمة مع تحديات أولية (التعديلات الهيكلية أو تحولات سوق العمل أو حتى تقلبات الأسواق المالية) يمكن أن تؤثر هذه القضايا الانتقالية مؤقتا على الترتيب التنافسي للبلد.

ثانيا: البعد الاجتماعي والثقافي: يمكن أن يؤدي تدفق التأثيرات العالمية في بعض الأحيان إلى إضعاف ثقافات وتقاليد وممارسات الشعوب الأصلية التي يمكن أن تكون جزءا لا يتجزأ من الميزة التنافسية الفريدة للبلد، فعلى سبيل المثال، قد تواجه الصناعات المحلية القائمة على الحرف التقليدية أو معارف الشعوب الأصلية تحديات في سوق معولمة، ومع ازدياد عولمة المجتمعات، يمكن أن تكون هناك توترات داخلية بين المعايير الثقافية العالمية والمحلية. يمكن أن تؤثر هذه الاحتكاكات الاجتماعية والثقافية بشكل غير مباشر على الأنشطة الاقتصادية (من النتائج التي يتم تجاهلها للعولمة السريعة الخسارة

المحتملة للتفرد الثقافي، والتي يمكن أن تضعف هوية العلامة التجارية للبلد على المستوى العالمي) وبالتالي على القدرة التنافسية.

ثالثا: البعد السياسي أو التداعيات السياسية: تستلزم العولمة بطبيعتها التنازل عن درجة من السيادة، مما قد يؤثر على عمليات صنع القرار، وخاصة في السياسات الاقتصادية، بالاتفاقيات الدولية أو المعاهدات أو المؤسسات العالمية، وهو ما يتعارض في بعض الأحيان مع الأولويات المحلية. وعلاوة على ذلك، عندما تصبح الاقتصادات مترابطة، فإنها تصبح عرضة للأحداث السياسية في بلدان أخرى. يمكن أن يمتد عدم الاستقرار السياسي في دولة ما عبر عالم معولم، مما يؤثر على ثقة المستثمرين ووضعهم التنافسي، كما من الممكن أن تواجه طفرة العولمة بصد سياسي، ومن الممكن أن تنشأ السياسات الحمائية، النابعة من المشاعر القومية، استجابة للعولمة السريعة، الأمر الذي قد يؤدي إلى تعطيل التقدم التنافسي.

وبالإسقاط على الدول محل الدراسة نجد:

- **الدنمارك:** يعتمد نموذج الرفاهية في الدنمارك بشكل كبير على الاقتصاد المفتوح، مع درجة عالية من الحرية الاقتصادية والتجارة الدولية، ومع ذلك، فإن المعامل السلبي على مؤشر العولمة قد يشير إلى أنه في حين ازدهرت الدنمارك بسبب العولمة، فإن المزيد من العولمة قد يؤدي إلى تناقص العوائد، ونظرا لتركيز الدنمارك على النمو المستدام والشامل، فمن المحتمل أن بعض جوانب العولمة المتزايدة قد لا تتماشى مع هذه الأولويات.
- **سويسرا:** كمركز مالي دولي، استفادت سويسرا بشكل كبير من العولمة، غير أن نظامها السياسي اللامركزي وتركيزها على الاستقلال الذاتي المحلي قد يصطدمان أحيانا بالمد الشامل للعولمة، مما يؤدي إلى أوجه قصور محتملة أو إلى انخفاض المزايا التنافسية في عالم دائم العولمة.
- **سنغافورة:** دولة مدينة صغيرة بدون موارد طبيعية تقريبا، يمكن أن يعزى صعود سنغافورة إلى تبنيها للعولمة، ومع ذلك، فإن ضعفها أمام الصدمات الاقتصادية العالمية، نظرا لنموذجها القائم على التصدير، قد يتفاقم مع عولمة أعمق. ويكمن التحدي الذي تواجهه في تحقيق التوازن بين توجهها العالمي وبناء القدرة على الصمود في مواجهة الصدمات الخارجية.
- **السويد:** تشتهر السويد باقتصادها القائم على الابتكار ودولة الرفاهية القوية، وقد يتعارض النموذج الاجتماعي والثقافي السويدي في بعض الأحيان مع العولمة السريعة، خاصة إذا كان يهدد توازنها الاجتماعي والاقتصادي الفريد، وقد يؤدي المزيد من العولمة إلى إضعاف أسس قدرتها التنافسية ذاتها.

- **هونغ كونغ**: إن موقع هونغ كونغ كبوابة بين الشرق والغرب جعلها مدينة عالمية مثالية، ولكن التوترات السياسية ووضعها الفريد داخل الصين يمكن أن يعني أن العولمة المتزايدة لا تجلب تحديات اقتصادية فحسب، بل تحديات سياسية أيضا.
- **هولندا**: ازدهرت هذه الدولة التجارية بامتياز تاريخيا مع العولمة، لكنها تواجه تحديات فريدة مثل تغير المناخ، حيث يمكن للعوامل العالمية أن تؤثر بشكل كبير على استدامتها الاقتصادية، ويمكن للترابط الناجم عن العولمة أن يضخم هذه التحديات.
- **تايوان**: كقوة تكنولوجية، تم تعزيز الميزة التنافسية لتايوان في أشباه الموصلات والإلكترونيات من خلال العولمة، ولكن من الناحية الجيوسياسية، يمكن للعولمة المتزايدة أن تزيد من تحدياتها، وخاصة في علاقتها مع البر الرئيسي للصين.
- **فنلندا**: تشتهر فنلندا بتعليمها وابتكارها، وتكمن الميزة التنافسية لفنلندا في رأس مالها البشري، وقد ينظر البلد إلى العولمة الشديدة باعتبارها تهديدا لنموذجها التعليمي الفريد وقيمها المجتمعية، مما قد يهدد مكانتها العالمية.
- **النرويج**: تتمتع النرويج مع ثروتها النفطية بعلاقة فريدة مع العولمة، وفي حين أن صندوق الثروة السيادية يستثمر على مستوى العالم، فإن المزيد من العولمة، وخاصة في مجال التحولات الخضراء، يمكن أن يشكل تحديا للمصادر التقليدية للميزة التنافسية للنرويج.
- **الولايات المتحدة الأمريكية**: باعتبارها أكبر اقتصاد في العالم، كانت الولايات المتحدة محركا رئيسيا للعولمة، وهي أيضا المكان الذي كانت فيه عيوب العولمة، مثل عدم المساواة في الدخل أو تراجع التصنيع في مناطق معينة، أكثر وضوحا. يكمن التحدي الذي يواجه الولايات المتحدة في الاستفادة من فوائد العولمة مع معالجة التفاوت الاجتماعي والاقتصادي فيها.

- **أثر مؤشر الجودة المؤسساتية على مؤشر التنافسية العالمي:**

جاء معامل الجودة المؤسساتية إيجابي، مما يشير إلى ارتباطه القوي بمؤشر التنافسية العالمية (GCI)، وتتضمن الجودة المؤسسية والتي يقيسها مؤشر الحوكمة العالمي، عناصر مثل الجودة التنظيمية، وسيادة القانون، وفعالية الحكومة، والاستقرار السياسي، وغياب العنف، والتعبير عن الرأي والمساءلة، والسيطرة على الفساد، يمكن فهم الإطار المؤسسي القوي على أنه

حجر الأساس لأي اقتصاد ، يلعب دورا محوريا في تحديد قدرته التنافسية الإجمالية، عندما تكون المؤسسات مستقرة وموثوقة ، فإنها تعزز بيئة يمكن أن تزدهر فيها الشركات ، ويتم رعاية الابتكار ، ويتم تخصيص الموارد البشرية والمالية ، بكفاءة.

يشير المعامل الإيجابي البالغ 0.1898 لمؤشر الجودة المؤسساتية إلى أن زيادة بنسبة 1٪ في الجودة المؤسسية مع تساوي كل شيء آخر، من شأنه أن يؤدي إلى زيادة بنسبة 0.19٪ تقريبا في القدرة التنافسية للبلد، وفقا لقياس الدخل العالمي هذا يدل على العائدات الاقتصادية الملموسة للاستثمار في الحكم الرشيد، كما أن الخطأ المعياري البالغ 0.0589 يعزز دقة هذا التقدير ، وتؤكد قيمته z أهميته الإحصائية. وبالتعمق في الآثار العملية، يمكن الاستدلال على أن البلدان التي تعطي الأولوية لتعزيز نزاهة وفعالية مؤسساتها من المرجح أن تعرف تحسنا ملحوظا في ترتيبها التنافسي العالمي، وهذا لا يقتصر فقط على الإصلاحات البيروقراطية بل غالبا ما يترجم تحسين الجودة المؤسسية إلى حماية أفضل لحقوق الملكية، وإنفاذ أكثر اتساقا للعقود، وانخفاض مستويات الفساد، وبيئة سياسية أكثر قابلية للتنبؤ. وهذه الظروف جذابة دائما للمستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء، مما يعزز الاستثمارات في القطاعات التي تشكل أهمية حاسمة للنمو الاقتصادي المستدام (هذه البيئة الحاضنة هي نقطة تعزز ثقافة الابتكار وريادة الأعمال، وهي محركات رئيسية للقدرة التنافسية، كما تؤثر جودة المؤسسات على المقاييس الاجتماعية والاقتصادية بطرق غير ملموسة، وتميل المؤسسات عالية الجودة إلى الارتباط بعمليات صنع قرار أكثر شفافية قائمة على البيانات وتشاركية، من وجهة نظر اقتصادية، يوضح هذا:

أولا: الفوائد المركبة للصلابة المؤسسية وكيف أنها تدعم المكانة العالمية للاقتصاد. ومع ذلك، فإن خطورة هذه العلاقة تمتد إلى ما هو أبعد من مجرد الأرقام.

ثانيا: يعزز الحكم الرشيد والمؤسسات القوية ثقة المستثمرين المحليين والأجانب على حد سواء. عندما تكون السياسات متسقة وموثوقة، يمكن للشركات التنبؤ بدقة أفضل، مما يضمن النمو المستدام والاستثمارات طويلة الأجل.

ثالثا: كثيرا ما تعني المؤسسات العالية الجودة تقديم خدمات عامة أكثر كفاءة، مما يقلل من الهدر ويزيد إلى أقصى حد من العائد على الإنفاق العام.

- **الدنمارك**: تشتهر الدنمارك بحوكمتها الشفافة، وتحتل باستمرار مرتبة عالية في مؤشرات الحكم الرشيد. ويدعم هذا الإطار المؤسسي الشفاف قطاعاتها المبتكرة، مثل التكنولوجيات الخضراء، وتضع المؤسسات القوية في الدانمارك الأساس لقدرتها التنافسية العالية.

- **سويسرا**: يضمن نموذج الحكم في سويسرا، الذي يتميز بمزيج فريد من الديمقراطية المباشرة والفيدرالية، أن تكون مؤسساتها شفافة ومستجيبة لاحتياجات مواطنيها، وقد عزز ذلك بيئة مواتية للأعمال التجارية، مما عزز مكانة سويسرا كمركز مالي وابتكاري.
- **سنغافورة**: كثيرا ما يشار إليها كنموذج للحكم الفعال، وقد أدى موقفها الصارم المناهض للفساد إلى بناء إطار مؤسسي قوي ويجذب قدرا كبيرا من الاستثمار الأجنبي.
- **السويد**: مع تركيزها على المساواة، ضمنت المؤسسات السويدية نموا اقتصاديا متوازنا، مدعوما بالابتكار في قطاعات مثل التكنولوجيا والاستدامة.
- **هونغ كونغ**: كانت هونغ كونغ تاريخيا منارة للتجارة الحرة، مدعومة بمؤسسات قوية تدعم الأعمال والتمويل. لطالما كانت أطرها القضائية والتنظيمية نقاط قوتها التنافسية.
- **هولندا**: تدعم المؤسسات الهولندية، التي تتميز بالشفافية والكفاءة، مجموعة واسعة من القطاعات من الزراعة (البلد مصدر عالمي رئيسي) إلى التكنولوجيات المتقدمة، كما أن نهج هولندا في صنع القرار بطريقة تعاونية عزز الجودة المؤسساتية فيها.
- **تايوان**: يمكن أن تعزى قصة النمو في تايوان على مدى عقود جزئيا إلى تطورها المؤسسي، وتوفير بيئة مستقرة لصناعة التكنولوجيا المزدهرة، دفعت هياكل الحوكمة الشفافة الابتكار مما جعله عنصرا مهما في سلاسل التوريد العالمية.
- **فنلندا**: تشتهر فنلندا بنظامها التعليمي والابتكار في قطاعات مثل الاتصالات، وتكمن قوتها المؤسسية في تركيزها على البحث والتطوير، والحوكمة الشفافة، والشمولية الاجتماعية.
- **النـرويج**: هذه البلد تنعم بالموارد الطبيعية مثل النفط، لديها مؤسسات تضمن استخدام ثروتها لصالح جميع المواطنين من خلال صندوق الثروة السيادية، تضمن الحوكمة القوية الإدارة المستدامة للموارد، مما يجعل اقتصادها مرنا وتنافسيا.
- **الولايات المتحدة الأمريكية**: باعتبارها واحدة من أكبر الاقتصادات في العالم، تمتلك الولايات المتحدة عدد كبير من نقاط القوة المؤسسية، من نظامها القانوني القوي الذي يحمي الملكية الفكرية إلى جامعاتها التي تقود

الابتكار، وعلى الرغم من التحديات التي تواجهها، فإن القوة التأسيسية لمؤسساتها لا تزال تجعل الولايات المتحدة عاملا مهيمنا في القدرة التنافسية العالمية.

- **أثر مؤشر التنمية البشرية على مؤشر التنافسية العالمي:**

يمثل مؤشر التنمية البشرية (HDI) نظرة متعددة الأبعاد للتنمية، حيث يدمج عوامل الصحة والتعليم والعوامل الاقتصادية، فهو مقياس حيوي يجمع بين متوسط العمر المتوقع والتحصيل العلمي ودخل الفرد لقياس متوسط إنجازات البلد في مجال التنمية البشرية، ولتقديم منظور شامل لحالة رفاهية الإنسان في أي بلد. يعد من المنطقي وجود علاقة إيجابية قوية بين دليل التنمية البشرية والقدرة التنافسية العالمية لبلد ما، مقاسة بمؤشر التنافسية العالمية؛ ذلك أن الدولة التي تتمتع بسكان متعلمين، وبنية تحتية صحية قوية، وقوة اقتصادية متنامية، لابد وأن تكون من الناحية النظرية في وضع أفضل للتنافس على الساحة العالمية. ومع ذلك، فإن نتائج الانحدار توضح أن معامل التنمية البشرية ليس ذا دلالة إحصائية في التنبؤ. ويدفع هذا الكشف إلى التفكير بشكل أعمق في الديناميات المعقدة للقدرة التنافسية العالمية والتنمية البشرية. من وجهة نظر اقتصادية، تلقي هذه النتيجة الضوء على التفاعل الدقيق بين المقاييس القائمة على الرعاية الاجتماعية مثل مؤشر التنمية البشرية والمقاييس الموجهة نحو الأداء مثل الدخل العالمي. وبينما تؤكد مبادرة التنمية البشرية على الرفاه العام، تركز المبادرة العالمية للأمن السيبراني على العوامل التي تعزز الموقف التنافسي للبلد في السوق العالمية، مثل البنية التحتية وكفاءة السوق وتطور الأعمال. وعلى الرغم من أن درجة مؤشر التنمية البشرية المرتفعة تدل على مستوى معيشي ورفاه مرتفع، فإنها لا تمنح تلقائيا مزايا تنافسية في الصناعات أو القطاعات التي تحرك مؤشر التنمية العالمية. وعلاوة على ذلك، فإن المقاييس التي تشكل دليل التنمية البشرية يمكن أن تتعارض مع المحددات المباشرة للقدرة التنافسية. فعلى سبيل المثال، قد تؤدي البلدان التي تستثمر بكثافة في التعليم الشامل إلى تحويل الموارد مؤقتا عن الابتكارات المباشرة الخاصة بالصناعة، مما يخلق فجوة بين التنمية البشرية والمكاسب التنافسية الملحوظة. وبالمثل، قد تفرض الدول التي تعطي الأولوية للصحة العامة لوائح صارمة على الشركات، مما يضمن رفاهية مواطنيها ولكن ربما يثبط الديناميكية الاقتصادية الفورية. وتظهر طبقة أخرى من التعقيد عند النظر في التجانس الداخلي المحتمل في العلاقة بين مؤشر التنمية البشرية ومؤشر الدخل العالمي. ومن المعقول أنه عندما تصبح البلدان أكثر قدرة على المنافسة، فإنها تتراكم فوائد اقتصادية يعاد استثمارها بعد ذلك في الصحة والتعليم والبنية التحتية، مما يرفع مؤشر التنمية البشرية لديها.

في نموذج الانحدار، يبرز معامل التنمية البشرية مع عدم أهميته، كما يتضح من قيمته p البالغة 0.954 ، والتي تتجاوز بكثير مستوى الأهمية المقبول عموما البالغ 0.05. ويشير ذلك إلى أن التغيرات في دليل التنمية البشرية، في إطار النموذج، لا تتنبأ بشكل كبير بالتغيرات في مؤشر التنافسية العالمية للبلد، وبالنظر إلى التناقض بين معامل مؤشر التنمية البشرية وتأثيره الإيجابي المتوقع على القدرة التنافسية العالمية، وبالتركيز على دول العينة التي تتمتع جميعها بأعلى التصنيفات في تقرير التنافسية العالمية لعام 2022، يمكن أن يؤدي فحص مسارات مؤشر التنمية البشرية إلى جانب مقاييس قدرتها التنافسية إلى توضيح هذه النتيجة الإحصائية، بحيث:

- **الدنمارك والسويد والنرويج وفنلندا:** دول الشمال الأوروبي، تقدم نماذجا للتجارة المفتوحة والتنافسية والرأسمالية، وقد احتلت هذه الدول باستمرار مرتبة عالية على مقياس مؤشر التنمية البشرية، مما يدل على التزامها بالرعاية الصحية والتعليم والرفاهية العامة لمواطنيها، وقد كان من المتوقع أن آليات الرعاية الاجتماعية الواسعة النطاق قد تخنق القدرة التنافسية بسبب ارتفاع الضرائب لكنها تمكنت من فصل أحكام الرعاية الاجتماعية عن قطاعاتها التنافسية الأساسية، وضمان الكفاءة العالمية دون المساس برفاهية المواطنين.
- **سويسرا:** تشتهر سويسرا بالصناعات المصرفية والأدوية والآلات الدقيقة، وتجسد توازن مؤشر التنمية البشرية المرتفع مع القدرة التنافسية الاقتصادية، وهو ما يعد دلالة على أن المؤسسات القوية والأطر التنظيمية المحددة جيدا والتركيز على الابتكار يمكن أن تتوافق مع مستويات المعيشة المرتفعة.
- **سنغافورة وهونغ كونغ:** تقدم هذان النمران الآسيويان بخطوات كبيرة في مجال الأعمال التجارية العالمية، وأصبحا مركزين للتجارة والتمويل، على الرغم من مساحة أراضيها الصغيرة نسبيا، فإن كلاهما يعرض مؤشرات التنمية البشرية المرتفعة، مدفوعة بأنظمة تعليمية صارمة ومرافق صحية من الدرجة الأولى وخدمات عامة فعالة، تنبع ميزتها التنافسية من مواقعها الجغرافية الاستراتيجية وسياساتها الصديقة للأعمال واقتصاداتها القابلة للتكيف.
- **هولندا:** بفضل اقتصادها المفتوح، تزدهر هولندا في التجارة الدولية والتمويل والقطاع الزراعي القوي، وإلى جانب ارتفاع مؤشر التنمية البشرية، فإن التركيز على الابتكار (لا سيما في الممارسات والتكنولوجيات المستدامة) يمكن أن يزيد من التنمية البشرية والقدرة التنافسية على حد سواء.

- **تـايوان:** عززت قوة هذه الدولة في مجال الإلكترونيات وأشباه الموصلات والقطاعات القائمة على التكنولوجيا مكانتها كمركز تنافسي عالمي، وفي حين أنها تدافع عن التقدم التكنولوجي، فقد تمكنت تايوان أيضا أن تكون مقاييس دليل التنمية البشرية فيها جيدة لا سيما في مجالي الصحة والتعليم.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تجسد الولايات المتحدة الأمريكية، بمواردها الهائلة واقتصادها المتنوع وريادتها التكنولوجية، كيف يمكن لبلد ما أن يقود مؤشر التنمية البشرية والقدرة التنافسية العالمية، ولكن تجدر الإشارة إلى أنه في حين تتفوق الولايات المتحدة في الدخل (أحد مكونات دليل التنمية البشرية)، فإنها تواجه تحديات في النتائج الصحية مقارنة بالبلدان الأخرى محل الدراسة.

2.2 تحليل وتفسير نتائج نموذج مؤشر تنافسية الأداء الصناعي:

بعد إجراء اختبار استقلالية المقاطع العرضية لبيانات البانل فإن النتائج أشارت إلى عدم استقلالية المقاطع العرضية لكل من مؤشر تنافسية الأداء الصناعي والروابط الأمامية والروابط الخلفية ومؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنمية البشرية والإنفاق على البحث والتطوير وبذلك تم رفض فرضية العدم باستقلالية المقاطع العرضية وقبول الفرضية البديلة بعدم استقلالية المقاطع العرضية لكل المتغيرات.

وبعد إجراء اختبار تجانس الانحدار لبيانات البانل فإن النتائج أشارت إلى عدم تجانس الانحدار وعليه تم رفض الفرضية الصفرية لذلك وجب استخدام تقنيات بيانات البانل التي تأخذ في الاعتبار كل من الاعتماد المقطعي وعدم التجانس.

انطلاقا من ذلك تم إجراء اختبار الجيل الثاني لجذر الوحدة لبيانات البانل فإن متغير الروابط الأمامية استقر في المستوى في حين أن المتغيرات الأخرى وهي مؤشر تنافسية الأداء الصناعي والروابط الخلفية والتنمية البشرية والإنفاق على البحث والتطوير استقرت بعد أخذ الفرق الأول.

نتائج اختبار التكامل المشترك للجيل الثاني لـ (Westerlund) كشفت عن وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين المتغيرات حيث أشارت نتائج اختبار كل من ***Pa, Pt*** إلى رفض فرضية العدم لعدم وجود تكامل مشترك وقبول الفرضية البديلة، والتي تنص على وجود تكامل مشترك.

تم تقدير المعاملات طويلة الأجل باستخدام مقدر (AMG) بعد التأكد من وجود تكامل مشترك لمتغيرات الدراسة من أجل إختبار قوة النموذج.

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية على تنافسية الأداء الصناعي:**

كشفت النتائج عن وجود علاقة معنوية طردية بين الروابط الأمامية ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي يمكن تفسير ذلك اقتصاديا بأنه عندما يضيف بلد ما قيمة أكبر محليا إلى صادراته، فهذا يعني أن المزيد من عملية الإنتاج تحدث داخل ذلك البلد، ما يؤدي إلى عمليات تصنيع أكثر تقدما، أو عمالة ماهرة أفضل، أو المزيد من الاستثمار في الصناعات المحلية، أو حتى استخداما أكثر كفاءة للموارد. كل هذه العوامل يمكن أن تسهم في زيادة القدرة التنافسية الصناعية. على سبيل المثال إذا زادت الدنمارك من القيمة المضافة المحلية لصادراتها من خلال تحسين عمليات التصنيع فستكون أكثر قدرة على التنافس مع البلدان الأخرى التي قد تصدر سلعا مماثلة. وذلك لأن منتجاتها ستكون ذات جودة أعلى، أو ربما يتم إنتاجها بكفاءة أكبر، مما يسمح ببيعها بأسعار أكثر تنافسية، بالإضافة إلى أن البلد القادر على زيادة القيمة المضافة المحلية لصادراته يكون أيضا أكثر قدرة على التكيف والمرونة (أكثر قدرة على التكيف مع ظروف السوق العالمية المتغيرة)، حيث يتمتع بمزيد من التحكم في عملية الإنتاج. وهو ما يسهم في زيادة القدرة التنافسية الصناعية. مما يؤكد أن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية وإضافة القيمة المحلية إلى الصادرات جزء مهم من استراتيجيات القدرة التنافسية الصناعية لديها. إلا أن دقة هذا الأمر تختلف من بلد إلى آخر اعتمادا على تفاصيل اقتصاداتها ومراكزها في السوق العالمية.

ويمكن تفسير ذلك أن الزيادة في القيمة المضافة المحلية لصادرات لبلد تتوافق مع زيادة قدرته التنافسية الصناعية، ويمكن اعتبار أن هذه العلاقة مؤشرا اقتصاديا على درجة اندماج صناعات بلد ما في سلاسل القيمة العالمية، حيث تصف سلاسل القيمة العالمية النطاق الكامل للأنشطة التي تشارك فيها الشركات لجلب منتج أو خدمة من مفهومها إلى استخدامها النهائي وما بعده ويمكن احتواء هذه الأنشطة داخل شركة واحدة أو تقسيمها بين شركات مختلفة، كما يمكن نشرها عبر مواقع جغرافية متعددة. وفي حالة اقتصادات متقدمة مثل الدنمارك وسويسرا وسنغافورة والولايات المتحدة، يمكن أن ترتبط القيمة المضافة المحلية الأعلى في الصادرات بعدة نقاط:

أولا. التصنيع والخدمات فائقة الجودة: تتخصص بعض البلدان في مراحل الإنتاج عالية القيمة مثل التصميم والبحث والتطوير وخدمات التسويق، حيث يمكن أن تكون القيمة المضافة في هذه المجالات بدلا من التصنيع أو التجميع الأساسي.

ثانيا. الابتكار والتكنولوجيا: تميل البلدان إلى امتلاك أنظمة ابتكار قوية وتستثمر بشكل كبير في البحث والتطوير، مما يؤدي إلى منتجات أو خدمات ذات قيمة مضافة محلية عالية.

ثالثا. جودة المنتجات: تشير القيمة المضافة المحلية العالية أيضا إلى منتجات عالية الجودة قادرة على المنافسة على نطاق عالمي.

وفي إطار القدرة التنافسية، فإن قدرة البلدان على إضافة قيمة كبيرة محليا توحي بأنها تمتلك مستويات عالية من الخبرة التقنية وبنية تحتية قوية وعمليات فعالة، وكلها عوامل تسهم في تعزيز القدرة التنافسية الصناعية. وطبقا للنتائج الإحصائية المتوصل إليها فإن المشاركة في سلاسل القيمة العالمية لا سيما القيمة المضافة المحلية في الصادرات هي عامل رئيسي في الصناعات التحويلية، حيث أن القدرة التنافسية لهذه البلدان أفضل أداء، وهو ما يمكن أن يسترشد به في اتخاذ تدابير سياستيه ترمي إلى تعزيز النمو الصناعي والقدرة التنافسية، مع التأكيد على أهمية الاندماج في سلاسل القيمة العالمية وتعزيز قدرة الصناعات المحلية على إضافة قيمة إلى الصادرات، إذ تعد البلدان قيد الدراسة (الدانمرك وسويسرا وسنغافورة والسويد وهونغ كونغ وهولندا وتايوان وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة) من بين أكثر الاقتصادات نموا وقدرة على المنافسة في العالم. ولكل من هذه البلدان بصمة صناعية متميزة ومشاركة فريدة في سلاسل القيمة العالمية، وبتحليل العلاقة بين القيمة المضافة المحلية للصادرات والقدرة التنافسية الصناعية في هذه البلدان وفي إطار النتائج التي تم الحصول عليها، نجد أن:

- **الدنمارك وهولندا:** يتمتع كلا البلدين بقطاعات زراعية قوية، حيث تسهم القيمة المضافة العالية في صادراتها الزراعية، مثل منتجات الألبان والزهور إسهاما كبيرا في قدرتها التنافسية الصناعية.
- **سويسرا:** تشتهر سويسرا بالصناعات التحويلية الراقية مثل صناعة الساعات والأدوية والآلات، وتظهر الصادرات المحلية ذات القيمة المضافة العالية في هذه القطاعات مكانة قوية لسويسرا في سلاسل القيمة العالمية، مما يساهم بشكل كبير في تعزيز قدرتها التنافسية الصناعية.
- **سنغافورة وهونغ كونغ:** كمراكز تجارية عالمية رئيسية، فإن هذه البلدان مندمجة بعمق في العديد من سلاسل القيمة العالمية، مما يشير إلى أن القيمة المضافة المحلية في صناعاتها الموجهة نحو الخدمات مثل التمويل والشحن والخدمات اللوجستية تعزز قدرتها التنافسية الصناعية.
- **السويد وفنلندا والنرويج:** تشتهر هذه البلدان الاسكندنافية بصناعاتها المتقدمة تكنولوجيا مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية، وتضيف قيمة محلية كبيرة في صادراتها من التكنولوجيا الفائقة، مما يعزز قدرتها التنافسية الصناعية.

- **تايوان:** لهذا البلد دورا رئيسيا في صناعات الإلكترونيات وأشباه الموصلات العالمية، حيث تؤدي القيمة المضافة المحلية العالية في هذه القطاعات دورا حيويا في زيادة القدرة التنافسية الصناعية لتايوان.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** مع اقتصاد متنوع، تضيف الولايات المتحدة قيمة محلية كبيرة في مجموعة واسعة من القطاعات، من التكنولوجيا والأدوية إلى الفضاء والترفيه، هذا التنوع والقدرة على إضافة قيمة عبر قطاعات متعددة يعزز قدرتها التنافسية الصناعية الشاملة.

أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الخلفية على تنافسية الأداء الصناعي:

أن الزيادة في القيمة المضافة الأجنبية المدرجة في صادرات بلد ما، والمعروفة باسم الروابط الخلفية ترتبط بالزيادة في مؤشر التنافسية الصناعية للبلد جاءت عكس النظرية الاقتصادية، حيث يتوقع أن تكون القيمة المضافة المحلية الأعلى تزيد من القدرة التنافسية الصناعية. وهو ما يسلط الضوء على دور التجارة الدولية وسلاسل القيمة العالمية في الاقتصادات الحديثة. وفيما يلي تحليل للكيفية التي يمكن من خلالها للقيمة الأجنبية المضافة إلى الصادرات أن تعزز القدرة التنافسية الصناعية لدول العينة:

- **الاندماج في سلاسل القيمة العالمية:** جميع هذه البلدان مندمجة بعمق في سلاسل القيمة العالمية، وهي تستورد السلع والخدمات الوسيطة التي تدمج بعد ذلك في صادراتها الخاصة، يمكن أن تأتي هذه المدخلات المستوردة من أي مكان في العالم، مما يعكس الطبيعة العالمية للإنتاج.
- **الوصول إلى مدخلات عالية الجودة:** يؤدي استيراد السلع والخدمات الأجنبية ذات القيمة المضافة إلى زيادة جودة صادرات البلد، فقد يستورد بلد ما مكونات عالية الجودة لقطاع التكنولوجيا لديه أو سلعا من الدرجة الأولى لقطاع إنتاج الأغذية.
- **الكفاءة والتخصص:** من خلال استيراد بعض السلع والخدمات الوسيطة، يمكن للبلدان التركيز على أجزاء عملية الإنتاج حيث تتمتع بميزة نسبية. وهذا يسمح بمزيد من الكفاءة والتخصص مما يزيد من القدرة التنافسية.
- **خفض التكاليف:** يؤدي الاستيراد أيضا إلى تقليل التكاليف، فإذا كان بإمكان بلد أجنبي إنتاج مدخلات معينة بتكلفة أقل بسبب وفورات الحجم أو التكنولوجيا المتفوقة أو انخفاض تكاليف العمالة، فإن استيرادها يمكن أن يخفض التكلفة الإجمالية للإنتاج، مما يجعل المنتج النهائي أكثر قدرة على المنافسة من حيث السعر.

- **الابتكار ونقل التكنولوجيا**: غالبا ما ينطوي الاندماج في سلاسل القيمة العالمية أيضا على نقل التكنولوجيا والمعرفة، هو ما يحفز الابتكار مما يؤدي إلى ارتفاع مؤشر القدرة التنافسية الصناعية، ومع ذلك من المهم مراعاة أن الاعتماد المفرط على السلع والخدمات الأجنبية ذات القيمة المضافة يمكن أن يجعل البلدان عرضة للصدمات في سلسلة التوريد، وعليه فإن اتباع نهج متوازن يشمل تطوير الصناعات المحلية وتنويع مصادر الاستيراد يعد ضروريا للحفاظ على القدرة التنافسية وتعزيزها.

إضافة إلى ذلك يعود وجود نتائج معاكسة للنظرية الاقتصادية في بداية الأمر للأسباب التالية:

أولا. الوصول إلى التقنيات والمدخلات المتقدمة: تعد البلدان في هذه العينة (الدنمارك وسويسرا وسنغافورة والسويد وهونغ كونغ وهولندا وتايوان وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة الأمريكية) من أكثر الاقتصادات تقدما في العالم وتتمتع بصناعات تعتمد بشكل كبير على عمليات الإنتاج عالية التقنية وكثيفة رأس المال، يمكن أن يؤدي الوصول إلى المكونات الأجنبية ذات القيمة المضافة إلى تزويد هذه البلدان بتكنولوجيات متقدمة ومدخلات متخصصة قد لا تكون متاحة محليا، وهو ما يعزز جودة وتطور صادراتها مما يجعلها أكثر قدرة على المنافسة.

ثانيا. مكاسب الكفاءة من خلال التخصص: من خلال دمج السلع الأجنبية ذات القيمة المضافة في صادراتها، يمكن لهذه البلدان تركيز مواردها على مراحل عملية الإنتاج التي تتمتع فيها بميزة نسبية، وهذا يؤدي إلى مكاسب الكفاءة وتعزيز القدرة التنافسية.

ثالثا. فوائد التكلفة: يؤدي تضمين مكونات القيمة المضافة الأجنبية أيضا إلى تقليل تكاليف الإنتاج إذا كان من الممكن إنتاج المكونات بسعر أقل في الخارج، فانخفاض تكاليف الإنتاج يزيد من الربحية وبالتالي القدرة التنافسية.

رابعا. التعلم والابتكار: يمكن أن يؤدي التعرض للسلع الأجنبية ذات القيمة المضافة إلى التعلم والابتكار، حيث تكتسب الشركات نظرة لتقنيات الإنتاج وممارسات الحوكمة الجديدة، وهذا يمكن أن يحفز نمو الإنتاجية ويزيد من القدرة التنافسية.

تتميز دول العينة بأن لديها اقتصادات متقدمة للغاية مع مشاركة قوية في سلاسل القيمة العالمية، تشير القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات، إلى أن هذه البلدان لديها قدرة عالية على دمج القيمة الأجنبية في صادراتها لتعزيز قدرتها التنافسية الصناعية، حيث:

- **الدنمارك:** تحوز الدنمارك صناعة صيدلانية قوية، تدمج القيمة المضافة الأجنبية من خلال الحصول على مكونات ومواد متقدمة لتصنيع منتجات صيدلانية عالية الجودة.
- **سويسرا:** تعتمد سويسرا (موطن بعض شركات الأدوية والآلات الرائدة في العالم) على مكونات ذات قيمة مضافة أجنبية لإنتاج منتجاتها المتقدمة.
- **سنغافورة:** تدمج سنغافورة كمية كبيرة من مكونات القيمة المضافة الأجنبية في قطاعات مثل الإلكترونيات والمواد الكيميائية.
- **السويد:** يتم تعزيز القدرة التنافسية للسويد في صناعات السيارات والاتصالات السلكية واللاسلكية من خلال القيمة المضافة الأجنبية، وخاصة مع شركاتها الرائدة مثل فولفو وإريكسون في دمج قطع الغيار من جميع أنحاء العالم.
- **هونغ كونغ:** تعمل هونغ كونغ كمركز تجاري، وغالبا ما تعيد تصدير البضائع ذات القيمة المضافة الأجنبية العالية، خاصة في قطاعات مثل الإلكترونيات.
- **هولندا:** تشتهر هولندا بقطاعيها اللوجستي والزراعي، وتتضمن مكونات القيمة المضافة الأجنبية على نطاق واسع.
- **تـايوان:** تعتمد صناعة أشباه الموصلات في تايوان بشكل كبير على المكونات الأجنبية ذات القيمة المضافة في إنتاج الرقائق المتقدمة.
- **فنلندا:** موطن شركات التكنولوجيا، تستفيد من مكونات القيمة المضافة الأجنبية لصناعة التكنولوجيا المتقدمة.
- **النرويج:** على الرغم من أن النرويج معروفة بصناعتها النفطية، إلا أنها طورت أيضا قطاعات أخرى مثل البحرية حيث تلعب القيمة المضافة الأجنبية دورا حاسما.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** كشركة رائدة عالميا في العديد من الصناعات مثل التكنولوجيا والفضاء والمستحضرات الصيدلانية، تدمج الولايات المتحدة مكونات القيمة المضافة الأجنبية على نطاق واسع للحفاظ على قدرتها التنافسية.

ويشير إدماج المكونات الأجنبية ذات القيمة المضافة في صادراتها إلى قدرتها على المشاركة بفعالية في سلاسل القيمة العالمية، مما يسهم إسهاما إيجابيا في قدرتها التنافسية الصناعية. ويشدد على أهمية التجارة الدولية والتعاون بالنسبة للأداء

الاقتصادي لهذه البلدان. ومع ذلك، فإن مدى وطريقة تعزيز القيمة المضافة الأجنبية للقدرة التنافسية تختلف باختلاف البلدان والقطاعات والشركات المحددة.

- **أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على تنافسية الأداء الصناعي:**

من خلال الدراسة تم الوصول إلى وجود علاقة إيجابية بين الحرية الاقتصادية والقدرة التنافسية الصناعية، تتطلب الحرية الاقتصادية حرية إنتاج وتجارة واستهلاك أي سلع وخدمات يتم الحصول عليها دون استخدام القوة أو الاحتيال أو السرقة.

تشير الإشارة الإيجابية للمعامل إلى وجود علاقة إيجابية بين مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر التنافسية الصناعية (CIP)، حيث ترتبط الزيادة في الحرية الاقتصادية (بيئة أعمال أكثر ملاءمة، وحقوق ملكية أكثر أمانا، ومستويات أقل من الفساد) بزيادة القدرة التنافسية الصناعية، واستنادا إلى المعامل، فإن زيادة الحرية الاقتصادية بنسبة 1٪ من شأنها أن تؤدي إلى زيادة بنسبة 0.72٪ تقريبا في القدرة التنافسية الصناعية، مع تساوي كل العوامل الأخرى، يمكن تفسير ذلك اقتصاديا على النحو التالي:

مع زيادة الحرية الاقتصادية، تتمتع الشركات بمزيد من الفرص للابتكار والتوسع والمنافسة محليا ودوليا، بحيث تؤدي هذه المنافسة المتزايدة إلى تحسينات في الكفاءة، حيث يتم طرد الشركات التي لا تستطيع المنافسة بفعالية من السوق وتلك التي يمكنها الاستمرار في التحسن والنمو، وعلى المدى المتوسط والطويل يؤدي ذلك إلى زيادة القدرة التنافسية الصناعية مع ازدهار الشركات الأكثر كفاءة وابتكارا، و كون الدول محل الدراسة لا تتمتع بمستويات عالية نسبيا من الحرية الاقتصادية(تشير الحرية الاقتصادية إلى الحق الأساسي لكل إنسان في التحكم في عمله وممتلكاته، في مجتمع حر اقتصاديا، يتمتع الأفراد بحرية العمل والإنتاج والاستهلاك والاستثمار) فإن سياساتها التي تشجع التجارة الحرة، وتحمي حقوق الملكية، وتقلل من الفساد، تخلق بيئات مواتية للعمليات التجارية والمنافسة وهو ما يرجح أن تكون صناعاتهم أكثر قدرة على المنافسة مقارنة بالبلدان ذات الحرية الاقتصادية الأقل ولأن هذه البلدان معترف بها عالميا لبيئاتها التجارية الفعالة، وسياسات السوق المفتوحة، والأطر القانونية القوية، واحترام حقوق الملكية- وكلها عناصر من عناصر الحرية الاقتصادية- فإن الهياكل والسياسات الحكومية في هذه البلدان مواتية للشركات والصناعات للعمل بكفاءة والابتكار والقدرة على المنافسة على الصعيدين المحلي والعالمي.

ويعني وجود علاقة موجبة بين مستوى الحرية الاقتصادية والقدرة التنافسية الصناعية في هذه البلدان أنه كلما كانت اقتصادات هذه البلدان أكثر انفتاحا وأقل تنظيما، كلما كان من المرجح أن تكون صناعاتها أكثر قدرة على المنافسة. هذه البلدان لديها سياسات تقلل من التدخل في الاقتصاد، مما يسمح للشركات بالعمل مع قيود أقل، ويمكن أن تؤدي مثل هذه السياسات إلى تحسين الكفاءة ولا تسهم هذه السياسات في تهيئة بيئة صناعية محلية صحية وتنافسية فحسب، بل تسمح أيضا لهذه البلدان بالأداء الفعال في السوق الصناعية العالمية، وزيادة على ذلك، فإن المستوى المرتفع من الحرية الاقتصادية في هذه البلدان يجذب أيضا الاستثمار الأجنبي المباشر، الذي يمكن أن يزيد من تحسين قدرتها التنافسية الصناعية من خلال إدخال تكنولوجيات ومهارات جديدة وتعزيز الإنتاجية. وعليه فإن ارتفاع مستوى الحرية الاقتصادية في هذه البلدان يؤدي دورا هاما في تعزيز قدرتها التنافسية الصناعية، على النحو الذي تشير إليه نتائج التقديرات.

وبالإسقاط على كل دولة من دول العينة على حدا نجد أن:

- **الدنمارك والسويد وفنلندا والنرويج:** تتمتع هذه البلدان على الرغم من ارتفاع مستويات الضرائب والإنفاق الحكومي فيها، بدرجات عالية جدا من الحرية الاقتصادية في مجالات مثل حرية الأعمال وحرية الاستثمار وحقوق الملكية، تساهم هذه العوامل في قدرتها على الحفاظ على الصناعات التنافسية.
- **سويسرا وسنغافورة:** تصنف هاتان الدولتان باستمرار بين أفضل دول العالم من حيث الحرية الاقتصادية، ويعود ذلك إلى بيئاتها الصديقة للأعمال التجارية وسياساتها التجارية المفتوحة وحمايتها القوية لحقوق الملكية، وهي عوامل تسهل الوصول إلى مستوى عال من القدرة التنافسية.
- **هونغ كونغ وتايوان:** على الرغم من الضغوط السياسية، حافظت المنطقتان على مستويات عالية من الحرية الاقتصادية، تشتهر هونغ كونغ بسياسات عدم التدخل الاقتصادية، في حين تساهم حرية تايوان في الأعمال والتجارة والاستثمار في قدرتها التنافسية العالمية، وخاصة في صناعة التكنولوجيا.
- **هولندا والولايات المتحدة:** تتميز هاتان الدولتان، بحمايتهما لحقوق الملكية والكفاءة التنظيمية والأسواق المفتوحة، وهو ما يوفر بيئة مواتية للشركات لتنمو وتدخل حيز المنافسة العالمية.

كما يشير المعامل الإيجابي لمؤشر الحرية الاقتصادية إلى أن البلدان التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية الاقتصادية، أي البلدان ذات الاقتصادات الأكثر انفتاحا والأقل تنظيما، من المرجح أن تتمتع بمستويات أعلى من القدرة التنافسية

الصناعية. المزيد من الحرية الاقتصادية يعزز الابتكار ويشجع المنافسة ويجذب الاستثمار، وكل ذلك يساهم في القدرة التنافسية للصناعات.

- **أثر نفقات البحث والتطوير على تنافسية الأداء الصناعي:**

يرتبط متغير الإنفاق على البحث والتطوير بعلاقة سلبية وقريبة من الدلالة مع مؤشر التنافسية الصناعية عبر عينة البلدان في هذا النموذج، ويدل الإنفاق على البحث والتطوير على التزام البلد بالنهوض بقدراته التكنولوجية وابتكاراته، الأمر الذي من شأنه، من الناحية النظرية، أن يعزز قدرته التنافسية الصناعية، وهو ما يتناقى النظرية الاقتصادية. غير أن هذا المعامل السلبي يعد مؤشرا على وجود فارق زمني بين الوقت الذي تجري فيه الاستثمارات في البحث والتطوير والوقت الذي تبدأ فيه عائدات هذه الاستثمارات في تحقيق تحسن القدرة التنافسية؛ ويستغرق تحويل الإنفاق على البحث والتطوير إلى نتائج ملموسة من حيث ابتكار المنتجات أو العمليات وقتا طويلا، ويستغرق وقتا أطول لكي تسهم هذه الابتكارات في تحسين القدرة التنافسية، وبالنسبة لبلدان العينة تفسر العلاقة السلبية بأنها في مرحلة من الإنفاق المرتفع على البحث والتطوير، ولكن مع عدم تحقيق المزايا التنافسية لهذا الإنفاق بالكامل بعد، كما أنه يمكن تفسير ذلك بتناقص عائدات استثمارات البحث والتطوير عند مستويات عالية جدا. وإذا كانت هذه البلدان الأفضل أداء تستثمر بالفعل بكثافة في البحث والتطوير، فإن الإنفاق الإضافي قد لا يؤدي بالضرورة إلى زيادة متناسبة في القدرة التنافسية، على الأقل في الأمد القريب، كما تجدر الإشارة إلى أن استثمارات البحث والتطوير محفوفة بالمخاطر ولا تسفر جميع الاستثمارات دائما على نتائج ناجحة لأنه غالبا ما يتم ربط الإنفاق على البحث والتطوير بالتحسينات في التكنولوجيا والكفاءة والقدرة التنافسية العامة، ولكون بلدان العينة تعد من الاقتصاديات الجد متقدمة وتحقق مستوى عالي من القدرة التنافسية الصناعية، يمكن تفسير هذه العلاقة السلبية بعدة عوامل:

أولا. نقطة التشبع: كونها في مرحلة عالية من التقدم ربما تكون هذه البلدان قد وصلت إلى نقطة لا يساهم فيها الإنفاق الإضافي على البحث والتطوير بشكل كبير في قدرتها التنافسية الصناعية، أو على الأقل ليس على المدى القريب بسبب المستويات المرتفعة بالفعل من التكنولوجيا والتنمية الصناعية، مما يعني أنها في مرحلة تناقص العوائد الهامشية للاستثمار الإضافي في البحث والتطوير.

ثانيا. الفارق الزمني: غالبا ما تتطلب نفقات البحث والتطوير وقتا لترجمتها إلى ابتكارات تكنولوجية أو تحسينات في الكفاءة وقد تكون فترة سداد تكاليف البحث والتطوير طويلة، ما يرجح أن فوائد الإنفاق الحالي على البحث والتطوير قد تتضح في تصنيفات القدرة التنافسية لهذه البلدان في المستقبل.

ثالثا. معدل المخاطر والفشل: ليست كل مشاريع البحث والتطوير ناجحة، وبالتالي فإن ارتفاع مستوى الإنفاق لا يضمن تحسين القدرة التنافسية الصناعية في الاقتصادات عالية الابتكار مثل الواردة في هذه الدراسة، قد يتجه الكثير من الإنفاق على البحث والتطوير نحو مشاريع عالية المخاطر وذات مكافآت عالية مع نتائج غير مؤكدة

رابعا. تخصيص الموارد: قد يهدف الإنفاق المرتفع على البحث والتطوير أيضا إلى التركيز على النمو المستقبلي واستكشاف صناعات جديدة بدلا من تحسين القدرة التنافسية للصناعات القائمة، وإذا تم استثمار الموارد بكثافة في البحث والتطوير، يتم سحبها من المجالات التي يمكن أن تعزز القدرة التنافسية الصناعية على الفور.

- **أثر مؤشر التنمية البشرية على تنافسية الأداء الصناعي:**

أظهرت النتائج الإحصائية وجود علاقة إيجابية قوية بين مستوى التنمية البشرية والقدرة التنافسية الصناعية، مؤشر التنمية البشرية (HDI) هو مقياس مركب لمتوسط الإنجاز في الأبعاد الرئيسية للتنمية البشرية: حياة طويلة وصحية، ومعرفة، ومستوى معيشي لائق. تلعب هذه العوامل دورا حاسما في تحديد القدرة التنافسية الصناعية للبلد من خلال التركيز على ما يلي:

أولا. التعليم والمهارات: يعكس المكون المعرفي لدليل التنمية البشرية، الذي يقاس غالبا من حيث سنوات الدراسة، التحصيل العلمي للسكان حيث يرجح أن يتمتع السكان المتعلمون جيدا بالمهارات اللازمة للتكيف مع التقنيات الجديدة والابتكار وزيادة الإنتاجية وكلها عوامل رئيسية في القدرة التنافسية الصناعية.

ثانيا. الصحة: القوى العاملة الأكثر صحة أكثر إنتاجية، مع عدد أقل من أيام العمل المفقودة بسبب المرض. من المرجح أيضا أن يتمتع العمال الأصحاء بالقدرة البدنية والعقلية على الانخراط في المهام المعقدة والتعلم المستمر، مما قد يزيد من القدرة التنافسية الصناعية.

ثالثا. مستوى المعيشة: يمكن للبلدان ذات المستوى المعيشي الأعلى، كما يتضح من نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، أن تستثمر أكثر في التكنولوجيا والبنية التحتية وعوامل أخرى يمكن أن تعزز القدرة التنافسية الصناعية. كما يمكن أن تؤدي مستويات الدخل المرتفعة إلى خلق سوق محلية أكبر للصناعات وتحفيز الطلب على منتجات أكثر تطورا، مما يمكن أن يحفز الصناعات على رفع مستوى قدراتها.

وهكذا، فإن القيم الأعلى لدليل التنمية البشرية ترتبط في جوهرها بزيادة القدرة التنافسية الصناعية لأنها تشير إلى وجود سكان متعلمين تعليما جيدا وأصحاء ومستوى معيشي لائق وكلها عناصر حاسمة لصناعة تنافسية، تشتهر البلدان العشرة في الدراسة بدرجاتها العالية في دليل التنمية البشرية، والتي تنعكس في قدرتها التنافسية الصناعية.

3.2 تحليل وتفسير نتائج نموذج مؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة:

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الأمامية على الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة:**

تُشير تقديرات النموذج إلى أن زيادة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروافد الأمامية تؤدي الى زيادة رفع الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة محل الدراسة، حيث أن القيمة المضافة المحلية هي مقياس للقيمة المضافة إلى منتج أو خدمة داخل حدود البلد، وهذا يشمل عدة عوامل مثل العمالة ورأس المال والابتكار، فضلا عن القيمة "الأولية" التي أنشأها موردو السلع والخدمات الوسيطة، وفي إطار سلاسل القيمة العالمية يعكس هذا مدى مشاركة بلد ما في مراحل الإنتاج ذات القيمة المضافة الأعلى، وتظهر نتائج الدراسة العلاقة الطردية بين الروافد الأمامية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة كمقياس للقدرة التنافسية للبلد، مما يعني أن البلدان التي تضيف المزيد من القيمة المحلية إلى صادراتها تتمتع بقدرة تنافسية أعلى، وهو ما يتم تفسيره من خلال:

أولا. التعقيد الاقتصادي: يمكن أن يشير ارتفاع الروافد الأمامية إلى اقتصاد أكثر تعقيدا، والاقتصادات القادرة على إنتاج وتصدير منتجات أكثر تعقيدا والتي تتطلب مجموعة متنوعة من القدرات لإنتاجها، تكون عموما أكثر قدرة على المنافسة (يمكنهم المطالبة بأسعار أعلى لسلعهم ويكونون أقل عرضة لصدمات الأسعار التي تؤثر على أي منتج أو سلعة واحدة).

ثانيا. الابتكار والمهارات: يمكن أن يشير معامل الروافد الأمامية المرتفع أيضا إلى قوة عاملة ذات مهارات عالية ونظام ابتكار قوي، وعادة ما يكون لدى البلدان القادرة على إضافة قيمة كبيرة محليا تقنيات متقدمة وعمال ذوي مهارات عالية؛ تزيد هذه العوامل من الإنتاجية وتسمح بإنشاء منتجات فريدة وعالية الجودة يمكن أن تتفوق على السلع القياسية في السوق العالمية.

ثالثا. إلتقـاط القيمة: عندما يتم إضافة حصة أكبر من قيمة المنتج محليا فإن المزيد من الأرباح الناتجة عن بيعه تبقى داخل البلد، وهذا من شأنه أن يزيد من الدخل الوطني والثروة، مما يسمح بمزيد من الاستثمار في البنية الأساسية والتعليم، وغير ذلك من العوامل التي تساهم في القدرة التنافسية.

رابعا. تحمل الصدمات: قد تكون البلدان ذات القيمة المضافة المحلية المرتفعة أقل اعتمادا على السلع الوسيطة المستوردة، مما قد يجعلها أكثر قدرة على الصمود في وجه الصدمات مثل تعطل سلسلة التوريد أو الزيادات في أسعار الواردات.

تشير هذه العوامل إلى أن السياسات الرامية إلى زيادة القيمة المضافة المحلية في الإنتاج (من خلال الاستثمار في التعليم والمهارات، والبحث والتطوير، والبنية التحتية، وبيئة الأعمال) يمكن أن تعزز القدرة التنافسية العالمية للبلد.

لتفسير التأثير الإيجابي للقيمة المضافة المحلية على الميزة النسبية للبلد، يجب الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- **القيمة المضافة:** تشير القيمة المضافة لمنتج أو خدمة إلى الزيادة في القيمة التي يكتسبها المنتج أثناء تقدمه خلال عملية الإنتاج، فعلى سبيل المثال قد تستورد شركة تصنيع السيارات المواد الخام مثل الفولاذ والمطاط، لكن التجميع والتصميم والهندسة والعلامة التجارية للسيارة النهائية تضيف قيمة كبيرة. تتضمن هذه العملية مراحل مختلفة من الإنتاج، بما في ذلك التصميم والتصنيع والتسويق.
- **الميزة التنافسية:** تساهم القيمة المضافة المحلية في الميزة التنافسية التي يتمتع بها البلد في السوق العالمية ومن خلال إضافة القيمة محليا تثبت أي دولة قدرتها على تعزيز قيمة سلعها وخدماتها، مما يعكس تعقيدا اقتصاديا أعلى، وقوة عاملة ماهرة أفضل، وتكنولوجيا متقدمة، وقدرات إبداعية.
- **الصناعات ذات القيمة المضافة العالية:** عادة ما ينظر إلى البلدان التي تشارك في الصناعات ذات القيمة المضافة العالية مثل التكنولوجيا، أو الأدوية، أو السيارات، أو التصنيع المتقدم على أنها أكثر قدرة على المنافسة، وتتطلب هذه القطاعات مهارات متخصصة وبنية أساسية وأطرا تنظيمية لا تستطيع كل دولة توفيرها، وبالتالي تمنح أولئك القادرين على توفير ميزة تنافسية.
- **الآثار التفصيلية للقيمة المضافة المحلية:** تشير القيمة المضافة المحلية المرتفعة إلى أن نسبة أكبر من القيمة النهائية للمنتج يتم إنشاؤها محليا. وهذا يعني في كثير من الأحيان أن المزيد من الأرباح تبقى داخل البلاد، مما يساهم في زيادة الدخل القومي. ويمكن إعادة استثمار هذه الثروة المضافة في قطاعات حيوية مثل التعليم والبنية التحتية والرعاية الصحية والتكنولوجيا، مما يعزز الوضع التنافسي للبلاد.

- **دور السياسات الحكومية:** يمكن للحكومات التأثير على القيمة المضافة المحلية من خلال السياسات التي تحفز البحث والتطوير ، وتوفر الدعم للتعليم والتدريب لتطوير القوى العاملة الماهرة ، والاستثمار في البنية التحتية لتسهيل الإنتاج والتوزيع الفعال ، وتعزيز بيئة أعمال مواتية للابتكار.

تشير نتائج الانحدار إلى أنه كلما زاد بلد ما من القيمة المضافة المحلية لصادراته، فإنه يميل إلى زيادة ميزته النسبية في التجارة الدولية، أي أن تعزيز الصناعات التي تضيف المزيد من القيمة المحلية يعد مسارا استراتيجيا نحو تعزيز القدرة التنافسية العالمية للبلد مع مراعاة خصائص اقتصاد كل بلد.

تتميز دول العينة بأنها تحتل غالبا المراتب الأولى في مؤشر التنافسية العالمية، وتتميز معظم هذه البلدان اقتصادات متقدمة تتمتع بمستوى عال من التعقيد الاقتصادي، وقوة عاملة ماهرة، وتكنولوجيا متقدمة، ونظام ابتكار قوي، ويشير المعامل الإيجابي للقيمة المضافة المحلية عبر الكميات المختلفة إلى أن المراكز القوية لهذه البلدان في تصنيفات القدرة التنافسية العالمية تعزى إلى ارتفاع القيمة المضافة المحلية في صادراتها، حيث أن:

- **الدنمارك وهولندا:** تتمتع هاتان الدولتان بقطاع زراعي قوي، إن القيمة المضافة العالية في هذا القطاع مدفوعة بأساليب الزراعة عالية التقنية، وتربية الماشية المتفوقة، وتقنيات معالجة الأغذية المبتكرة، بالإضافة إلى تمتع كلا البلدين بقطاعات صناعية عالية التقنية، حيث تستضيف هولندا جزءا كبيرا من الصناعة الكيميائية الأوروبية والدنمارك رائدة في مجال الأدوية والتكنولوجيا الحيوية.
- **سويسرا:** يشتهر الاقتصاد السويسري بقطاع الخدمات المالية والسلع عالية الجودة مثل الساعات، ولكن أيضا بالقيمة المضافة العالية في قطاع التصنيع، وخاصة الآلات والكيماويات والمستحضرات الصيدلانية. قد يكون ارتفاع القيمة المضافة المحلية في سويسرا بسبب قوتها العاملة ذات المهارات العالية وحقوق الملكية الفكرية القوية وثقافة البحث والتطوير.
- **سنغافورة وهونغ كونغ:** هما مركزان تجاريان عالميان رئيسيان مع قطاعات خدمات متطورة وفي حين أنها قد تستورد جزءا كبيرا من السلع المادية بسبب محدودية الأراضي والموارد الطبيعية، إلا أنها تضيف قيمة من خلال خدمات مثل التمويل والقانون والخدمات اللوجستية وخدمات الأعمال.

- **السويد وفنلندا:** هاتان الدولتان رائدتان عالميا في مجال التكنولوجيا والابتكار، فالسويد وفنلندا هي موطن للشركات الكبيرة متعددة الجنسيات، لقد تمكنوا من إضافة قيمة محلية كبيرة من خلال تطوير التقنيات المتقدمة وتعزيز ثقافة الابتكار.
- **تايوان والولايات المتحدة:** هاتان الدولتان عنصران رئيسيان في قطاع التكنولوجيا، تستضيف الولايات المتحدة الأمريكية وادي السيليكون وشركات التكنولوجيا الرائدة مثل Apple وGoogle وMicrosoft، وتايوان هي شركة عالمية رائدة في تصنيع أشباه الموصلات، تتميز هذه الصناعة بالقيمة المضافة المحلية العالية بسبب التعقيد والطبيعة الملكية لعمليات الإنتاج.
- **النرويج:** تتمتع النرويج باقتصاد مختلط مع قطاع خاص حيوي ومشاركة كبيرة للدولة في المجالات الرئيسية، تعد النرويج مصدرا مهما للغاز الطبيعي والنفط، وتضيف قيمة محلية من خلال تكنولوجيا الحفر البحرية المتفوقة، بالإضافة إلى تمتع النرويج بقطاع بحري قوي حيث يتم إضافة قيمة عالية في بناء السفن وإنتاج المعدات البحرية.

- **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر مدخل الروابط الخلفية على الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة:**

القيمة المضافة الأجنبية في الصادرات هي قيمة المدخلات الأجنبية المستخدمة في إنتاج السلع أو الخدمات التي يتم تصديرها بعد ذلك. يحدث هذا في المقام الأول من خلال سلاسل القيمة العالمية (GVCs) حيث تنتشر عملية الإنتاج عبر بلدان مختلفة. دعونا نتعمق في فهم دور القيمة العادلة وآثارها الاقتصادية:

أولا. المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCs): يؤكد دور القيمة المضافة الأجنبية على اندماج البلد في سلاسل القيمة العالمية، يشير ارتفاع القيمة المضافة إلى أن البلد يستورد كمية كبيرة من السلع والخدمات الوسيطة التي تستخدم لإنتاج السلع أو الخدمات المصدرة النهائية يمكن أن تتراوح هذه المدخلات المستوردة من المواد الخام إلى المنتجات شبه المصنعة أو حتى بعض الخدمات المتخصصة.

ثانيا. تعزيز الميزة التنافسية من خلال القيمة المضافة الأجنبية: يمكن أن يؤدي استيراد المدخلات الأجنبية إلى تعزيز الميزة التنافسية للبلد من خلال الاستفادة من التخصصات الدولية، على سبيل المثال قد يستورد بلد ما مكونات التكنولوجيا العالية من بلدان متخصصة في تصنيع التكنولوجيا العالية ويدمجها في منتجات التصدير الخاصة به.

ثالثا. كفاءة التكلفة والإنتاجية: يمكن أن يؤدي القيمة المضافة الأجنبية إلى وفورات في التكاليف وزيادة الإنتاجية من خلال السماح للبلدان بالتركيز على مجالات اختصاصها الأساسية، مع استيراد المدخلات التي يتم إنتاجها بشكل أكثر كفاءة أو بتكلفة أقل في مكان آخرّ، وهذا بدوره يمكن أن يعزز القدرة التنافسية لصادراتها.

رابعا. الابتكار ونقل التكنولوجيا: يمكن أن يسهل استيراد المدخلات الأجنبية أيضا نقل التكنولوجيا وتعزيز الابتكار، فعلى سبيل المثال يمكن أن تتضمن الآلات المستوردة تقنيات متقدمة يمكن أن تعزز عمليات الإنتاج في البلد المستورد.

يشير المعامل السلبي للقيمة المضافة الأجنبية (FVA) إلى أنه بالنسبة لهذه البلدان ذات القدرة التنافسية العليا، يرتبط ارتفاع القيمة المضافة بانخفاض ميزتها النسبية (كما تم قياسها بواسطة RSCA)، قد يكون هذا دلالة لعوامل دقيقة مختلفة لهذه البلدان:

- **الاقتصادات المتقدمة والأنشطة ذات القيمة المضافة العالية:** من المحتمل أن تشارك هذه البلدان، كونها تنافسية للغاية ومتطورة إلى حد كبير، في مراحل إنتاج ذات قيمة مضافة عالية، إذا كان معدل القيمة المضافة مرتفعا فقد يعني ذلك أن هذه البلدان تحصل على جزء كبير من المكونات عالية القيمة من الخارج، مما قد يحد من قدرتها على الحصول على القيمة الكاملة من مراحل الإنتاج هذه، وقد يكون لذلك تأثير مثبط على ميزتها النسبية الإجمالية.
- **الريادة التكنولوجية والابتكار:** غالبا ما تكون هذه البلدان رائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار وقد يعني ارتفاع القيمة المضافة إلى استيراد جزء كبير من المدخلات المتقدمة تكنولوجيا، ولكن إذا كان هذا يشير إلى الاعتماد على الابتكار الأجنبي بدلا من التقدم التكنولوجي المحلي، فقد يقلل من ميزتها النسبية في قطاعات التكنولوجيا الفائقة.
- **سيادة سلسلة التوريد:** بالنسبة لهذه البلدان شديدة التنافسية، قد يكون الحفاظ على السيطرة على سلاسل التوريد الحيوية ضرورة استراتيجية، ويشير ارتفاع القيمة المضافة إلى الاعتماد على الموردين الأجانب مما قد يعرض هذه البلدان للمخاطر المرتبطة باضطرابات سلسلة التوريد، ويمكن أن تكون هذه المخاطر جيوسياسية، أو صراعات تجارية، أو عدم استقرار اقتصادي دولي يمكن أن يؤثر أي منها على العرض الثابت للمدخلات الحيوية، وبالتالي يؤثر على قدرتها التنافسية.

- **آثار الميزان التجاري:** إذا كانت هذه البلدان تستورد كمية كبيرة من السلع والخدمات ذات القيمة المضافة العالية، فقد يؤثر ذلك سلبا على ميزانها التجاري، خاصة إذا لم يتم تعويض هذه الواردات بشكل كاف من خلال الصادرات، وهذا بدوره قد يؤثر على استقرارها الاقتصادي وبالتالي على ميزتها النسبية.
- **بناء القدرات المحلية:** بالنسبة للقدرة التنافسية على المدى الطويل، فإن تعزيز الصناعات المحلية أمر مهم وقد يشير ارتفاع القيمة السوقية إلى نقص الاستثمار في بناء القدرات المحلية، ولا سيما في القطاعات المتقدمة، وعلى المدى البعيد، يمكن أن يؤدي هذا إلى تفريغ الصناعات المحلية، والحد من قدرة هذه البلدان على التكيف مع التغيرات التكنولوجية وربما تقليص ميزتها النسبية.

الدنمارك وسويسرا وسنغافورة والسويد وهونغ كونغ وهولندا وتايوان وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة تتمتع بدرجة عالية من التنمية الاقتصادية والأطر المؤسسية القوية والقوى العاملة الماهرة ومستويات عالية من الابتكار، وبالتالي فقد تمكنوا من الحصول على المراكز الأولى في تصنيفات القدرة التنافسية العالمية. ومع ذلك، فإن العلاقة السلبية بين القيمة المضافة الأجنبية (FVA) وميزتها النسبية المكشوفة (RSCA) تشير إلى أن القدرة التنافسية لهذه البلدان قد تتأثر عندما تعتمد بشكل كبير على المدخلات الأجنبية لصادراتها، ويمكن تفسير ذلك من خلال النقاط التالية:

- **الابتكار والبحث والتطوير:** هذه البلدان هي من المبتكرين الرائدين مع جزء كبير من قدرتها التنافسية المستمدة من الصناعات ذات التقنية العالية والبحث والتطوير، إذا كانت حصة كبيرة من القيمة المضافة لصادراتها تأتي من الخارج، فقد يشير ذلك إلى أنها لا تستفيد بشكل كامل من قدرتها على الابتكار، أو أن ابتكاراتها المحلية لا تترجم إلى السوق العالمية بأكبر قدر ممكن من الفعالية.
- **العمالة عالية المهارة:** تتميز هذه الدول بقوتها العاملة المتعلمة والماهرة تعليما عاليا، وقد يعني ارتفاع القيمة المضافة أن هذه البلدان تستورد سلعا وخدمات كان من الممكن إنتاجها محليا بعمالتها الماهرة، وقد يشير ذلك إلى نقص استخدام رأس مالها البشري، مما قد يؤثر سلبا على ميزتها النسبية.
- **الصناعات الاستراتيجية:** في بلدان مثل الولايات المتحدة وسنغافورة وهولندا، تعد الصناعات الاستراتيجية مثل التكنولوجيا والتمويل والخدمات اللوجستية من المساهمين الرئيسيين في قوتها التنافسية، يمكن أن يعكس ارتفاع القيمة المضافة في هذه القطاعات الاعتماد على الخارج، مما قد يجعل هذه البلدان عرضة لتقلبات السوق العالمية ويؤثر على موقعها الاستراتيجي.

- **الاقتصادات الصغيرة الموجهة نحو التصدير**: بالنسبة للاقتصادات الصغيرة ذات العولمة العالية مثل سنغافورة وهونغ كونغ وسويسرا، يمكن أن يشير ارتفاع القيمة المضافة إلى الاعتماد المفرط على التجارة العالمية. في حين أن هذه الاقتصادات تزدهر على الترابط العالمي، فإن الاعتماد المفرط على المدخلات الأجنبية يمكن أن يشكل خطرا إذا تغيرت ديناميكيات التجارة الدولية أو إذا تعطلت سلاسل التوريد.
- **قوى التصنيع**: بالنسبة لدول مثل تايوان والولايات المتحدة، التي لديها قطاعات تصنيع قوية، قد يشير ارتفاع القيمة المضافة إلى أنها تعتمد على مصادر أجنبية للمكونات الرئيسية أو المواد الخام، ومن المحتمل أن يؤدي ذلك إلى جعل قطاع الصناعات التحويلية فيها عرضة للصدمات والاضطرابات الخارجية، مما يؤثر على ميزتها النسبية.

- **أثر مؤشر الحرية الاقتصادية على الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة:**

مؤشر الحرية الاقتصادية، وفقا للتحليل، له تأثير إيجابي على RSCA (الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة) للبلدان التي تتم دراستها، ويشير المعامل الإيجابي إلى أن المستويات الأعلى من الحرية الاقتصادية تتوافق مع مستويات أعلى من الميزة النسبية، فيما يلي عدة أسباب لذلك:

أولا. كفاءة السوق: غالبا ما تؤدي الحرية الاقتصادية إلى زيادة كفاءة السوق، يمكن للاقتصادات الأكثر حرية تخصيص الموارد حيث تكون أكثر إنتاجية، مما يحسن القدرة التنافسية، على سبيل المثال، يمكن للشركات في هذه البلدان تعديل عملياتها بسرعة للاستجابة لتغيرات السوق، وتعزيز ميزتها النسبية.

ثانيا. جاذبية الاستثمار: تميل الاقتصادات التي تتمتع بقدر أكبر من الحرية إلى جذب المزيد من الاستثمار الأجنبي المباشر (FDI)، وجلب رأس المال والتكنولوجيا والخبرات، ويمكن لهذا الاستثمار الأجنبي أن يعزز الصناعات المحلية ويعزز الميزة النسبية للبلد في قطاعات محددة، وعلى سبيل المثال تعد سنغافورة وهونغ كونغ، المعروفتان بحريتهما الاقتصادية العالية، مركزين إقليميين للاستثمار الأجنبي المباشر.

ثالثا: الابتكار وريادة الأعمال: غالبا ما تعزز الاقتصادات الأكثر حرية الابتكار وريادة الأعمال بسبب سهولة ممارسة الأعمال التجارية، وقلة البيروقراطية، والحماية القوية لحقوق الملكية، وقد تعكس العلاقة الإيجابية مع الميزة النسبية أن هذه الظروف تمكن الشركات من تطوير منتجات أو عمليات فريدة، مما يعزز الميزة النسبية للبلد.

رابعا. الانفتاح التجاري: عادة ما تعزز الدول الحرة اقتصاديا سياسات التجارة الحرة، ويسمح الانفتاح على التجارة لهذه البلدان بالتخصص في الصناعات التي تتمتع فيها بميزة نسبية واستيراد السلع في الصناعات التي لا تتمتع بها. هذه الديناميكية يمكن أن تؤدي إلى زيادة في الميزة النسبية لهذه الدول.

خامسا. الكفاءة التنظيمية: غالبا ما يكون لدى الدول الحرة اقتصاديا أنظمة تنظيمية فعالة تقلل من تكلفة الامتثال وتقلل من الحواجز التي تحول دون الدخول، يمكن أن تسمح هذه اللوائح المبسطة للشركات بالعمل بكفاءة أكبر، مما يعزز الميزة النسبية للبلد.

ففي حالة عينة الدراسة والتي تتمتع جميعها بمستويات عالية من الحرية الاقتصادية، يبدو أن هذا العامل يساهم بشكل إيجابي في ميزتها النسبية في السوق العالمية. وبوسعها أن تستفيد من هذه الحرية الاقتصادية للتكيف مع تغيرات السوق، والإبداع، وجذب الاستثمار، والحفاظ على الكفاءة التنظيمية، وكل هذا من شأنه أن يعزز قدرتها التنافسية:

- **الدنمارك:** تسمح الحرية الاقتصادية في الدنمارك بسوق عمل مرن يعرف باسم "الأمن المرن"، وتمكن هذه المرونة الدنمارك من التكيف بسرعة مع التغيرات العالمية والتطورات التكنولوجية، مما يعزز ميزتها النسبية في قطاعات مثل التكنولوجيا الخضراء والمستحضرات الصيدلانية.
- **سويسرا:** تشتهر سويسرا بحقوق الملكية القوية والقطاع المالي، وتسهل الحرية الاقتصادية في سويسرا مستوى عال من الابتكار، خاصة في صناعات التكنولوجيا الفائقة مثل الأدوية والآلات والتمويل. وهذا يعزز ميزة نسبية قوية في هذه القطاعات.
- **سنغافورة:** تعزز الحرية الاقتصادية لسنغافورة بيئة مفتوحة وتنافسية تجذب الشركات متعددة الجنسيات، وخاصة في قطاعات مثل التمويل والشحن والتكنولوجيا الحيوية. وهذا يساهم في الميزة النسبية لسنغافورة في هذه الصناعات.
- **السويد:** تجمع السويد بين الحرية الاقتصادية ونظام الرعاية الاجتماعية القوي وتدعم حرية البلاد الإبداع والقدرة التنافسية في العديد من القطاعات، بما في ذلك السيارات، والاتصالات، والمستحضرات الصيدلانية، وبالتالي تعزيز ميزتها النسبية.
- **هونغ كونغ:** باعتبارها واحدة من أكثر الاقتصادات حرية في العالم، تشجع الحرية الاقتصادية في هونغ كونغ التجارة والاستثمار، وتعزز دورها كمركز مالي عالمي وتوفر ميزة نسبية في التمويل والخدمات.

- **هولندا:** تدعم الحرية الاقتصادية العالية لهولندا قطاعي الخدمات اللوجستية والتوزيع القويين، مستفيدين من الموقع الاستراتيجي للبلاد كبوابة إلى أوروبا، وقد ساعد ذلك البلاد على بناء ميزة نسبية في مجال النقل والخدمات اللوجستية.
- **تايوان:** الحرية الاقتصادية لتايوان تدعم قوتها في التكنولوجيا والتصنيع ويتم تعزيز الميزة النسبية للبلاد في هذه القطاعات من خلال بيئة صديقة للأعمال تشجع الابتكار والاستثمار الأجنبي.
- **فنلندا:** تعزز الحرية الاقتصادية في فنلندا ثقافة قوية للابتكار، لا سيما في مجال التكنولوجيا والتصميم، وقد ساعد ذلك البلاد على إنشاء ميزة نسبية في قطاعات مثل الاتصالات السلكية واللاسلكية والإلكترونيات.
- **النرويج:** تسمح الحرية الاقتصادية للنرويج بالاستغلال والإدارة الفعالين لمواردها الطبيعية، وخاصة النفط والغاز وهو ما منح النرويج ميزة نسبية كبيرة في قطاع الطاقة.
- **الولايات المتحدة الأمريكية:** تستفيد الولايات المتحدة من مستوى عال من الحرية الاقتصادية التي تسهل الابتكار والمنافسة، لا سيما في التكنولوجيا والأدوية والتمويل، وقد سمح هذا للولايات المتحدة الأمريكية بتطوير ميزة نسبية في هذه القطاعات.

- **أثر مؤشر العولمة على الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة:**

يقيس مؤشر العولمة الأبعاد الاقتصادية والاجتماعية والسياسية للعولمة. حيث يعكس الترابط بين اقتصاد بلد ما وبقية العالم، ويمكن أن يتخذ هذا الترابط أشكالا مختلفة مثل التجارة، والاستثمار الأجنبي المباشر، ومدفوعات الدخل والإيرادات، والسياحة الدولية، والاتصالات الدولية. لم يكن معامل مؤشر العولمة في نتائج الانحدار ذو دلالة إحصائية عند مستوى 1٪ ، مما يشير إلى أن مستوى العولمة ليس له تأثير كبير على الميزة النسبية لبلدان عينة الدراسة(من المهم ملاحظة أن عدم وجود دلالة إحصائية لا يعني بالضرورة أن العولمة ليس لها تأثير على القدرة التنافسية).

من الممكن أن تكون آثار العولمة قد تم التقاطها بالفعل من خلال المتغيرات الأخرى في النموذج، مثل القيمة المضافة الأجنبية والقيمة المضافة المحلية للصادرات، فعلى سبيل المثال قد يكون لدى البلدان ذات الاقتصادات الأكثر عولمة مستويات أعلى من القيمة المضافة الأجنبية في صادراتها، مما قد يعزز ميزتها النسبية في صناعات معينة، كما أن مؤشر العولمة يمكن أن يتأثر بمجموعة متنوعة من العوامل بعضها يمكن أن يعزز القدرة التنافسية أو ينتقص منها، اعتمادا على الظروف المحددة. فيمكن لارتفاع مستوى العولمة الاقتصادية أن يعزز القدرة التنافسية عن طريق زيادة فرص الوصول إلى الأسواق

والموارد الأجنبية، ولكنه قد يزيد أيضا من التعرض للصدمات الخارجية مما قد ينتقص من القدرة التنافسية، بالإضافة إلى ذلك، فإن العولمة الاجتماعية مقاسة بمؤشر العولمة، قد تكون لها آثار معقدة على القدرة التنافسية. ومن الممكن أن يؤدي المزيد من الترابط من حيث الأفكار والمعلومات والصور والأشخاص إلى تعزيز الابتكار والقدرة التنافسية، ولكنه قد يؤدي أيضا إلى اضطراب اجتماعي وثقافي، وهو ما قد ينتقص من القدرة التنافسية. وقد يكون للبعد السياسي للعولمة آثار مختلطة على القدرة التنافسية، فمن ناحية يمكن أن تؤدي زيادة المشاركة السياسية الدولية إلى تعزيز قدرة بلد ما على صياغة القواعد والمعايير الدولية لصالحه، ومن ناحية أخرى قد ينطوي أيضا على التزامات وقيود يمكن أن تنتقص من القدرة التنافسية.

تعد عينة البلدان في هذه الدراسة (الدنمارك وسويسرا وسنغافورة والسويد وهونغ كونغ وهولندا وتايوان وفنلندا والنرويج والولايات المتحدة) من بين أكثر البلدان تنافسية وعولمة في العالم، و عليه فإنه كون مؤشر العولمة بالنسبة لهذه البلدان غير مهم احصائيا، لأن جميعها تتمتع بمستويات عالية من العولمة، كما أنه من المهم ذكر أن هذه البلدان قد وصلت إلى مرحلة من التنمية الاقتصادية حيث لا تشارك فقط في العولمة، ولكن تشكلها أيضا، فهي موطن للشركات متعددة الجنسيات التي تقود سلاسل القيمة العالمية، وهي رائدة في مجال التكنولوجيا والابتكار، ولديها مؤسسات وسياسات تساعدها على التكيف والاستجابة لفرص وتحديات العولمة، في هذا السياق، من المحتمل ألا يستوعب مؤشر العولمة بشكل كامل الطرق التي تستفيد بها هذه البلدان من العولمة لتعزيز قدرتها التنافسية، فالمؤشر يقيس مدى المشاركة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية لبلد ما مع بقية العالم، لكنه لا يجسد بالضرورة جودة أو فعالية هذه المشاركة فقد تكون هذه البلدان أكثر فعالية من غيرها في الاستفادة من الاستثمار الأجنبي المباشر لتعزيز قدراتها التكنولوجية المحلية، أو قد تكون أفضل في استخدام التجارة الدولية لدفع نمو الإنتاجية، وقد تكون لديها أيضا سياسات ومؤسسات أكثر فعالية لإدارة الآثار الاجتماعية والسياسية للعولمة، كما أن جميع هذه البلدان لديها هياكل واستراتيجيات اقتصادية متميزة، مما قد يؤدي إلى علاقات مختلفة بين العولمة والقدرة التنافسية، على سبيل المثال قد يكون لسنغافورة وهونغ كونغ، باعتبارهما مركزين عالميين رئيسيين للتجارة والتمويل، تجربة مختلفة مع العولمة مقارنة بدول مثل سويسرا وفنلندا، المعروفتين بالتصنيع عالي القيمة والابتكار التكنولوجي.

خلاصة :

في هذا الفصل، تم تقدير النماذج القياسية باستخدام برنامج Stata.17، لقياس أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تعزيز القدرة التنافسية لمجموعة من الدول. تم تقدير ثلاثة نماذج رئيسية: نموذج مؤشر التنافسية العالمي، نموذج تنافسية الأداء الصناعي، ونموذج الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة.

أظهرت نتائج نموذج مؤشر التنافسية العالمي الذي تم تقديره باستخدام طريقة المربعات الصغرى المعممة الممكنة (FGLS) لمعالجة مشكلة عدم تجانس التباين وارتباط المقاطع العرضية. وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشري الروابط الأمامية والروابط الخلفية ومؤشر التنافسية العالمي. كما أظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشر الحرية التجارية وبراءات الاختراع ونفقات البحث والتطوير ومؤشر الجودة المؤسسية مع مؤشر التنافسية العالمي.

وبالنسبة لنموذج تنافسية الأداء الصناعي تم تقديره باستخدام طريقة مجموعة المتوسط المعزز (AMG) للتعامل مع مشكلتي ارتباط المقاطع العرضية وعدم تجانس الانحدار. وأظهرت النتائج وجود علاقة إيجابية بين كل من مؤشري الروابط الأمامية والروابط الخلفية ومؤشر الحرية الاقتصادية مع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي في المدى الطويل.

أما بالنسبة لنموذج الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، فقد أشارت نتائج تقدير الانحدار الكمي (MMQR) إلى وجود علاقة إيجابية بين الروابط الأمامية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، وعلاقة سلبية بين الروابط الخلفية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة.

الخاتمة

للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية دورًا محوريًا في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات، وهي ظاهرة تتجلى بوضوح في الدول الأكثر تنافسية كما حددها تقرير التنافسية العالمية 2022: الدنمارك، السويد، هولندا، سويسرا، فنلندا، النرويج، الولايات المتحدة الأمريكية وتايوان وهونج كونج وسنغافورة. وفي جوهره، فإن دور مشاركة سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية للاقتصادات الرائدة متعدد الأوجه وعميق، فهو يحفز الابتكار ويبني رأس مال بشري عالي الجودة، ويستلزم كفاءة البنية التحتية، ويضمن سياسات اقتصادية مستقرة ومواتية، ويعزز القدرة على التكيف والمرونة والاستدامة. إن استمرار هذه البلدان في الاستثمار في هذه المجالات يجعلها تستفيد من الفوائد المترتبة على تكامل سلاسل القيمة العالمية، ويضع معياراً للقدرة التنافسية الاقتصادية العالمية. ومع ذلك، من المهم أن تظل هذه الدول أيضًا يقظة تجاه نقاط الضعف المحتملة المرتبطة بالترابط العالمي، بما في ذلك التعرض للتقلبات الاقتصادية الدولية واضطرابات سلسلة التوريد، لذلك فإن تحقيق التوازن بين هذه الجوانب استراتيجيا يشكل أهمية بالغة في دعم وتعزيز القدرة التنافسية في المشهد المعقد للاقتصاد العالمي، وعلى الرغم من تنوع هذه الاقتصادات، فإنها تتقاسم خصائص مشتركة تؤكد أهمية تكامل سلاسل القيمة العالمية في دفع الديناميكية الاقتصادية والابتكار والنمو المستدام، فعلى مستوى:

- **الابتكار والتقدم التكنولوجي**: تشتهر دول مثل الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا وسنغافورة بنظمها الإيكولوجية القوية للابتكار، وهو ما يعزى إلى حد كبير إلى اندماجها العميق في سلاسل القيمة العالمية التي تسهل نقل التكنولوجيا والمعرفة بشكل سريع، ويعزز هذا التكامل بيئة مهيأة للمزيد الأبحاث والتطوير، مما يؤدي إلى دفع التقدم التكنولوجي وارتفاع معدل الابتكار.
- **رأس المال البشري عالي الجودة**: تعتمد القدرة التنافسية لدول مثل فنلندا، والدنمارك، والسويد بشكل كبير على جودة رأس المال البشري لديها، وتستلزم المشاركة في سلاسل القيمة العالمية التطوير المستمر للمهارات والتخصص وتشجعهما، مما يضمن تلبية القوى العاملة للمتطلبات المتطورة للأسواق الدولية ويساعد في الحفاظ على ميزة تنافسية في مختلف القطاعات.
- **البنية التحتية الفعالة**: تعمل البنية التحتية اللوجستية والرقمية والمالية الفعالة في أماكن مثل هونج كونج وهولندا وسويسرا على تعزيز جاذبيتها للأعمال والاستثمار، وهو ما يشكل جزءًا لا يتجزأ من مشاركة سلاسل القيمة العالمية، كما تعمل مواقعها الجغرافية الإستراتيجية وأنظمة البنية التحتية الحديثة على تبسيط تدفق السلع والخدمات والمعلومات والتمويل، وهي مكونات أساسية للتكامل الفعال لسلاسل القيمة العالمية.

- **المؤسسات والسياسات الاقتصادية المستقرة:** تتمتع كل هذه البلدان بمؤسسات مستقرة وبيئات تنظيمية شفافة، وهو ما يشكل أهمية بالغة في جذب الاستثمار الأجنبي المباشر وتسهيل العمل داخل سلاسل القيمة العالمية، حيث تعمل سياساتها الاقتصادية على تعزيز بيئة صديقة للأعمال، وسهولة ممارسة الأعمال التجارية، ونمو ريادة الأعمال، مما يزيد من تعزيز قدرتها التنافسية العالمية.
- **القدرة على التكيف والمرونة:** تعد القدرة على التكيف مع تغيرات السوق العالمية من القواسم المشتركة الأخرى بين هذه الدول، وقد أظهرت اقتصادات مثل تايوان وسنغافورة مرونة في مواجهة الصدمات الخارجية، وهو ما يرجع جزئياً إلى تنويعها الاستراتيجي لمشاركتها في سلاسل القيمة العالمية.
- **الاستدامة وجودة الحياة:** هناك تركيز متزايد على الإنتاج المستدام ومستويات المعيشة المرتفعة في هذه البلدان، وتتطلب سلاسل القيمة العالمية الالتزام بالقواعد والمعايير الدولية، مما يدفع البلدان إلى إعطاء الأولوية للاستدامة والرفاهية الاجتماعية للحفاظ على وضعها التنافسي على مستوى العالم.

وهو ما حاولنا معالجته من خلال طرح إشكالية الدراسة والمتمثلة في ما مدى مساهمة المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في تعزيز القدرة التنافسية للدول الرائدة حسب تصنيف القدرة التنافسية العالمية لسنة 2022؟

وفيما يلي نورد أهم النتائج المتوصل إليها نظريا وتطبيقيا بالإضافة إلى تقديم بعض التوصيات وآفاق للدراسة:

أولا: اختبار الفرضيات:

1.اختبار الفرضية الأولى: تنص على أن للمشاركة في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الأمامية دوراً رئيسياً في تعزيز القدرة التنافسية من خلال المساهمة بسلع وخدمات ذات قيمة مضافة في مراحل الإنتاج اللاحقة. وقد أظهرت نتائج التحليل الكمي وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المشاركة عبر الروابط الأمامية ومؤشر التنافسية العالمية. ويمكن تفسير هذه النتيجة بأن المشاركة عبر الروابط الأمامية تسمح للدول بالمساهمة في مراحل إنتاجية متقدمة ذات قيمة مضافة أعلى، من خلال تصدير المنتجات شبه المصنعة أو المنتجات النهائية. وهذا يحفز الارتقاء في سلسلة القيمة وتبني تقنيات إنتاجية متطورة واستقطاب استثمارات أجنبية مباشرة، مما ينعكس إيجاباً على القدرة التنافسية. كما أن المشاركة عبر الروابط الأمامية توفر فرصاً للوصول إلى الأسواق العالمية وزيادة الصادرات، مما يسمح بتحقيق وفورات الحجم وتراكم رأس المال والمهارات، وهي عوامل أساسية لتعزيز القدرة التنافسية.

إجمالاً، أثبت التحليل الكمي صحة هذه الفرضية وأكد أهمية دمج الاقتصادات النامية في سلاسل القيمة العالمية من خلال الروابط الأمامية كأحد المسارات الرئيسية لتعزيز قدرتها التنافسية عالمياً.

2.اختبار الفرضية الثانية: حيث نصت على أن الاقتصادات التي تظهر روابط خلفية واسعة النطاق في سلاسل القيمة العالمية، من خلال استيراد السلع والخدمات الوسيطة، تستطيع الوصول إلى التقنيات والمهارات المتقدمة التي تعزز الأداء الاقتصادي والقدرة التنافسية. وقد أيد التحليل الكمي هذه الفرضية، من خلال إظهار وجود علاقة طردية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر المشاركة عبر الروابط الخلفية ومؤشر التنافسية العالمية. يمكن تفسير هذه النتيجة بأن استيراد الدول للسلع والخدمات الوسيطة يتيح لها الاستفادة من التقنيات والمدخلات الإنتاجية المتقدمة وذات الجودة العالية في الأسواق العالمية. كما تسمح الروابط الخلفية بنقل المعرفة والمهارات من الشركات متعددة الجنسيات إلى الموردين المحليين. وهذا يؤدي إلى ارتقاء القدرات التكنولوجية والإنتاجية وتحسين الكفاءة، مما ينعكس إيجاباً على القدرة التنافسية.

وأكدت نتائج التحليل أهمية دمج الاقتصادات النامية في سلاسل القيمة العالمية عبر الروابط الخلفية، للاستفادة من فرص النفاذ إلى التقنيات والمدخلات الإنتاجية المتقدمة، بهدف تعزيز قدراتها التنافسية.

3.اختبار الفرضية الثالثة: تنص الفرضية الثالثة على أن الروابط الأمامية تساهم في تحسين القدرة التنافسية على المدى الطويل. وقد أكد التحليل الكمي هذه الفرضية من خلال وجود علاقة إيجابية ذات دلالة إحصائية بين مؤشر الروابط الأمامية ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي.

يمكن تفسير ذلك بأن الروابط الأمامية تساهم في المدى القصير في تحسين كفاءة سلاسل التوريد والوصول إلى الأسواق، من خلال تسهيل عمليات التصدير. وهو ما يعزز القدرة التنافسية من خلال تحقيق وفورات الحجم والاستجابة السريعة لتقلبات الطلب. وعلى المدى الطويل، فإن الروابط الأمامية تحفز الابتكار في المنتجات والعمليات من أجل تلبية متطلبات الأسواق العالمية. هذا يؤدي إلى تحسينات مستدامة في القدرة التنافسية.

4.اختبار الفرضية الرابعة: تشير الفرضية الرابعة إلى أن الروابط الخلفية تساهم في تعزيز الأداء والكفاءة الإنتاجية على المدى الطويل. وقد أيد التحليل الكمي هذه الفرضية من خلال إبراز العلاقة الإيجابية ذات الدلالة الإحصائية بين مؤشر الروابط الخلفية ومؤشر تنافسية الأداء الصناعي.

يمكن تفسير ذلك بأن الروابط الخلفية تعزز على المدى القصير التكامل الإنتاجي وإدارة سلسلة التوريد، من خلال تيسير استيراد المدخلات وتنسيق العلاقة مع الموردين العالميين. هذا يحسن الكفاءة والاستجابة لتقلبات السوق. وعلى المدى الطويل، فإن الروابط الخلفية تشجع الابتكار من خلال نقل التقنيات والممارسات الجيدة من الشركات متعددة الجنسيات. مما يؤدي إلى تحسينات مستدامة في الإنتاجية والقدرة التنافسية.

5.اختبار الفرضية الخامسة: تشير الفرضية الخامسة إلى أن الروابط الأمامية تساهم في تعزيز الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة. وقد أيد التحليل الكمي هذه الفرضية جزئياً، من خلال إظهار وجود علاقة طردية بين الروابط الأمامية والميزة النسبية في الكميات الأعلى فقط.

ويعزى ذلك لكون الروابط الأمامية تساعد في المدى القصير على تحسين الكفاءة والوصول إلى الأسواق، مما يعزز تخصص الدولة وتركيزها في قطاعات محددة ضمن سلسلة القيمة العالمية. أما على المدى الطويل، فإن الروابط الأمامية تحفز الابتكار والتطوير التكنولوجي، مما يؤدي إلى امتلاك مزايا تنافسية مستدامة في القطاعات ذات القيمة المضافة العالية.

لذلك، ترتبط الروابط الأمامية إيجابياً بالميزة النسبية للمنتجات ذات القيمة المضافة الأعلى. وهذا يعكس الدور الإيجابي للروابط الأمامية في دعم التخصص وفق مزايا نسبية على المديين القصير والطويل.

6.اختبار الفرضية السادسة: تشير الفرضية السادسة إلى أن الروابط الخلفية تسهم في تعزيز الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة. لكن التحليل الكمي أظهر وجود علاقة سلبية بين الروابط الخلفية والميزة النسبية في الكميات الأعلى، مما يشير إلى عدم صحة هذه الفرضية.

يمكن تفسير ذلك بأن الاعتماد المفرط على الواردات والمدخلات الأجنبية قد يؤدي إلى تراجع القطاعات المحلية ذات الميزة النسبية، نظراً لصعوبة المنافسة. كما أن استيراد السلع والخدمات الوسيطة يمكن أن يحد من تطوير الصناعات المحلية والارتقاء في سلسلة القيمة على المدى الطويل. لذا ترتبط الروابط الخلفية الواسعة سلباً بالميزة النسبية، لأنها قد تؤدي إلى الاعتمادية وعدم تطوير القدرات التنافسية المحلية. وعليه لم تؤكد النتائج الكمية صحة الفرضية السادسة، وأشارت إلى أهمية التوازن بين الروابط الأمامية والخلفية لتعظيم المكاسب من الاندماج في سلاسل القيمة العالمية.

ثانيا: نتائج الدراسة

1. **النتائج النظرية:** يمكن تلخيص أهم هذه النتائج فيما يلي

- أدى ظهور سلاسل القيمة العالمية إلى تغيير بيئة التجارة العالمية على مدى العقود القليلة الماضية. تتضمن سلاسل القيمة العالمية التجارة في المهام عبر مراحل متعددة من عملية الإنتاج المنتشرة عبر مختلف البلدان، فسلاسل القيمة العالمية هي نظم معقدة تخلق ترابطا بين الشركات والدول، وتحتاج البلدان إلى سياسات واستراتيجيات استباقية للاستفادة من سلاسل القيمة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة والشاملة
- للانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، تحتاج البلدان إلى تكاليف تنافسية، وربط الأسواق، والمهارات، والقدرة على الابتكار، والقدرة على الوفاء بالمعايير، وبيئة الأعمال، ولكي تظل البلدان في سلاسل القيمة العالمية، يجب أن تستجيب لأولويات الأعمال المتغيرة، وأن تحدد التهديدات والفرص، وأن تكون لديها استراتيجيات طويلة الأجل.
- يمكن قياس المشاركة في سلاسل القيمة العالمية من خلال تتبع القيمة المضافة الأجنبية المتجسدة في الصادرات. وتميل البلدان إلى المشاركة المتخلفة بدرجة عالية (المدخلات الأجنبية في الصادرات) من نفس المنطقة، مما يعكس أهمية القرب الجغرافي.
- المحددات الهيكلية الرئيسية لمشاركة سلاسل القيمة العالمية هي حجم السوق، ومستوى الدخل، والهيكل الصناعي، والموقع. كما تسهل السياسات التجارية مثل خفض التعريفات الجمركية والاتفاقيات التجارية الإقليمية المشاركة فيها.
- تتيح المشاركة في سلاسل القيمة العالمية فرصا للتنويع والوصول إلى التكنولوجيات والأسواق الجديدة، ولكنها تخلق أيضا تبعيات وتعرضا للصدمات الخارجية وتحتاج البلدان إلى استراتيجيات لتحقيق التوازن بين المخاطر والمكافآت.
- تقاس القدرة التنافسية على ثلاثة مستويات للبلد الواحد: القدرة على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، والقدرة على البقاء جزءا من سلاسل القيمة العالمية، والقدرة على الترقية داخل سلاسل القيمة العالمية.

- تقيم القدرة التنافسية في سياق سلاسل القيمة العالمية استنادا إلى قدرة البلد على الانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية الرئيسية والارتقاء بها والبقاء جزءا منها، وهذا يعتمد على عوامل مثل التكاليف والإنتاجية والمهارات والابتكار والبنية التحتية وما إلى ذلك.
- تشير حوكمة سلاسل القيمة العالمية إلى كيفية تنسيق المعايير والعمليات وتوزيع القيمة عبر الشركات والبلدان، وهو ما يعكس ديناميكيات القوة بين الشركات الرائدة والموردين والكيانات الأخرى.
- تؤدي الدول أدوارا مختلفة في سلاسل القيمة العالمية كميسرين، ومنظمين، ومنتجين ومشترين. وتشكل سياساتها ولوائحها بشكل كبير نتائج سلاسل القيمة العالمية.

2. النتائج التطبيقية: إجمالا تمثلت النتائج التطبيقية فيما يلي:

- بينت نتائج التقدير وجود أثر موجب بين كل من مؤشر التنافسية العالمية والمشاركة عبر الروابط الأمامية، المشاركة عبر الروابط الخلفية، مؤشر حرية التجارة، براءات الاختراع للمقيمين، مؤشر نفقات البحث و التطوير، مؤشر الجودة المؤسساتية، بينما ترتبط مؤشر التنافسية العالمية علاقة عكسية مع كل من مؤشر التنمية البشرية ومؤشر العولمة، حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في نفقات البحث والتطوير ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.0407 وحدة، حيث ان الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الروابط الامامية ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.0356 وحدة بينما الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الروابط الخلفية ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.0249وحدة، الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الجودة المؤسساتية ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.1464 وحدة، الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الحرية التجارية ترفع في مؤشر التنافسية العالمية 0.1518 وحدة، لكن الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر العولمة تخفض في مؤشر التنافسية العالمية 0.7321 وحدة، الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر التنمية البشرية تخفض في مؤشر التنافسية العالمية بمقدار 0.3333 وحدة.
- من نتائج التقدير تبين وجود علاقة موجبة بين مؤشر التنافسية الصناعية وكل من مؤشر المشاركة عبر الروابط الأمامية، المشاركة عبر الروابط الخلفية، مؤشر الحرية الاقتصادية، مؤشر التنمية البشرية، بينما كانت العلاقة سالبة أو عكسية بين كل من مؤشر التنافسية الصناعية ومؤشر نفقات البحث و التطوير حيث أن الزيادة بوحدة واحدة في نفقات البحث والتطوير ينخفض مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.2785 وحدة، بينما

الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الروابط الامامية ترفع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.2619 وحدة، الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الروابط الخلفية ترفع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.1347 وحدة، الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر الحرية الاقتصادية ترفع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.7185 وحدة، الزيادة بوحدة واحدة في مؤشر التنمية البشرية ترفع مؤشر تنافسية الأداء الصناعي بـ 0.8485 وحدة.

- تشير نتائج الانحدارات الكمية إلى أن الروافد الامامية والروافد الخلفية ومؤشر العولمة ومؤشر الحرية الاقتصادية لها تأثيرات متفاوتة على الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة عبر مختلفة كميات التوزيع، حيث يشير المعامل الإيجابي وذو الدلالة الإحصائية انه توجد علاقة طردية معنوية بين كل من الروابط الأمامية ومؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة للكميات0.5 و0.6 و0.7 و0.8 و0.9. في حين أن العلاقة طردية وغير دالة احصائيا بين كل من الروابط الامامية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في الكميات 0.1 و0.2 و0.3 و0.4. أي ان الزيادة في الروابط الامامية ترفع الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، و يشير المعامل السلبي وذو الدلالة الإحصائية انه توجد علاقة عكسية معنوية بين كل من الروابط الخلفية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة للكميات 0.3 و0.4 و 0.5 و 0.6 و 0.7 و 0.8 و 0.9 في حين ان العلاقة عكسية وغير دالة احصائيا بين كل من الروابط الخلفية ومؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في الكميات 0.1 و 0.2 أي ان الزيادة في الروابط الامامية تقلل الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة، كما أظهرت النتائج وجود علاقة عكسية غير دالة احصائيا بين مؤشر العولمة والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في جميع الكميات، و وجود علاقة معنوية طردية بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية والميزة النسبية المتماثلة المكشوفة للكميات 0.3 و0.4 و 0.5 و 0.6 و 0.7 و 0.8 و 0.9. في حين ان العلاقة طردية وغير دالة احصائيا بين كل من مؤشر الحرية الاقتصادية ومؤشر الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة في الكميات 0.1 و0.2. أي ان الزيادة في مؤشر الحرية الاقتصادية ترفع الميزة النسبية المتماثلة المكشوفة.

ثالثا: التوصيات:

لكي تتمكن الدول التي تهدف إلى تعزيز قدرتها التنافسية من خلال المشاركة في سلاسل القيمة العالمية (GVCs)، من الأهمية بمكان النظر في جوانب متنوعة مثل السياسات الاقتصادية وتطوير البنية التحتية ورأس المال البشري والتكنولوجيا والابتكار والاستدامة، وفيما يلي بعض التوصيات الشاملة:

- **تنسيق السياسات والإصلاحات الاقتصادية:** إن ضمان تناسق السياسات التجارية والصناعية والعمالية ودعمها لأهداف مشاركة سلاسل القيمة العالمية في البلاد، وتنفيذ إصلاحات اقتصادية لتحسين سهولة ممارسة أنشطة الأعمال، وبالتالي جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة الضرورية للاندماج في سلاسل القيمة العالمية، وضع استراتيجيات تهدف تحديدا إلى تشجيع ودعم المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم للانضمام إلى سلاسل القيمة العالمية، لأنها تساهم إسهاما كبيرا في خلق فرص العمل والديناميكية الاقتصادية.
- **الاستثمار في البنية التحتية:** من خلال إعطاء الأولوية للاستثمار في البنية التحتية المادية عالية الجودة والموثوقة والمستدامة (مثل النقل والخدمات اللوجستية والطاقة) لخفض تكاليف الإنتاج وزيادة الكفاءة، وتسريع التحول الرقمي من خلال تعزيز البنية التحتية الرقمية، مع الاعتراف بدور التكنولوجيات الرقمية والتجارة الإلكترونية في سلاسل القيمة العالمية الحديثة.
- **تنمية رأس المال البشري:** عن طريق الاستثمار في برامج التعليم والتدريب، مع التركيز على المهارات المطلوبة بشكل متزايد في الأسواق العالمية، بما في ذلك محو الأمية الرقمية، وإقامة شراكات بين الحكومات والمؤسسات التعليمية والصناعات لمواءمة المهارات التي تنتجها أنظمة التعليم مع تلك التي تتطلبها الصناعات المشاركة في سلاسل القيمة العالمية.
- **التكنولوجيا والابتكار والبحث والتطوير:** تعزيز بيئة تشجع الابتكار من خلال الحوافز الضريبية والمنح وتمويل البحث والتطوير، وحماية حقوق الملكية الفكرية لتشجيع الابتكار واعتماد التكنولوجيا، وتسهيل نقل التكنولوجيا ونشرها لتعزيز قدرات الشركات والصناعات المحلية.

- **تعزيز الوصول إلى الأسواق وتيسير التجارة:** بالانخراط في اتفاقيات تجارية متعددة الأطراف أو ثنائية للحد من الحواجز الجمركية وغير الجمركية، وتبسيط الإجراءات الجمركية وتعزيز تدابير تيسير التجارة لتسريع الحركة في سلسة السلع والخدمات عبر الحدود.
- **العمل على بناء اقتصاد مرن ومتنوع:** تنويع المشاركة الاقتصادية في سلاسل القيمة العالمية لتجنب الاعتماد المفرط على صناعة أو سوق واحدة، وبالتالي التخفيف من المخاطر المتعلقة بتقلبات السوق العالمية، وضع استراتيجيات للمرونة الاقتصادية للاستجابة للصدمات الخارجية، بما في ذلك الأزمات الصحية أو الانكماش الاقتصادي أو الاضطرابات في سلاسل التوريد العالمية.
- **التكامل والتعاون الإقليمي:** من خلال تعزيز التعاون والتكامل الإقليميين، مع الاعتراف بدور سلاسل القيمة الإقليمية باعتبارها لبنات بناء لسلاسل القيمة العالمية، والتعاون على أساس إقليمي لمواجهة التحديات المشتركة مثل تطوير البنية التحتية عبر الحدود والتنسيق التنظيمي.

رابعا: آفاق الدراسة:

يشكل قطاع الإلكترونيات، مدفوعًا بالتقدم التكنولوجي السريع وطلبات المستهلكين، أهمية محورية للاقتصادات الحديثة، كما يؤدي دورا مركزيا ضمن سلاسل القيمة العالمية، ونظرًا للتقدم التكنولوجي السريع ومتطلبات المستهلكين المتطورة، تجد البلدان ضمن هذه السلسلة نفسها تتنقل في شبكة معقدة من الأنشطة، بدءًا من الحصول على المعادن النادرة وصولا إلى عمليات التصنيع المتقدمة وتطوير البرمجيات، وتظهر أنماط فريدة في شكل مجموعات إقليمية من الإنتاج المتخصص، ودورات الابتكار السريعة، وعمر المنتج القصير، وتكثر التحديات حول تقلب الطلب على الإلكترونيات الاستهلاكية، والحاجة الملحة إلى المصادر والإنتاج المستدامين بسبب المخاوف من النفايات الإلكترونية، والتنقل في الجغرافيا السياسية المعقدة لسلاسل التوريد التقنية، وبالنظر إلى الأهمية المتزايدة للممارسات المستدامة والأثر البيئي للمنتجات الإلكترونية، كيف يمكن للبلدان داخل سلسلة القيمة العالمية للإلكترونيات تكييف استراتيجياتها لضمان الإنتاج المستدام وإدارة النفايات، وما هي الآثار الاقتصادية المحتملة لمثل هذه التعديلات؟

المراجع

المراجع باللغة العربية

I. الكتب

1. قاسم أحمد فتحي عبد المجيد. **القدرة التنافسية للأعمال والازدهار الاقتصادي المستدام في البلدان العربية.** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2022.

II. الرسائل والاطروحات

1. جديدي سميحة، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية في التنمية الصناعية في البلدان النامية: دراسة صناعة السيارات للفترة 1995–2018**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2019

2. باهي وفاء، **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على التنويع الاقتصادي دراسة مجموعة من الدول،** اطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في العلوم التجارية، جامعة الوادي، 2022

III. المقالات

1. باهي وفاء، لطفي مخزومي و عقبة عبد اللاوي. **تأثير المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تنويع الصادرات دراسة قياسية لمجموعة من الدول العربية المختارة للفترة 1995–2017.** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية ، المجلد 14، العدد 1، سنة 2021.

2. بوشول السعيد، سعاد جرمون وسميحة جديدي. **أهمية خدمات سلاسل القيمة العالمية في تعزيز التصنيع للبلدان النامية دراسة حالة : الهند.** مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية، المجلد 11، العدد 2، سنة 2018.

3. جديدي سميحة و عقبة عبد اللاوي، **أثر المشاركة في سلاسل القيمة العالمية على تطوير صناعة السيارات بالبلدان النامية – تحليل بيانات البانل الديناميكي لسبعة بلدان للفترة (1995–2017).** مجلة البشائر الاقتصادية، المجلد 5، العدد 1، سنة 2019.

4. خليل إمام، **محددات القدرة التنافسية لصناعة الجلود فى مصر (دراسة تحليلية).** مجلة البحوث المالية والتجارية، المجلد 22، العدد الأول–الجزء الثانى، سنة 2021، https://doi.org/10.21608/jsst.2021.47250.1147.

5. مجدي بربري محمود. ، **محددات التنافسية العالمية وأثرها على النمو الاقتصادي في دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا**. المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية، المجلد 13، العدد 1، سنة 2022، https://doi.org/10.21608/jces.2022.268880.

المراجع باللغة الأجنبية

I. Books

1. Cattaneo, O, G Gereffi, S Miroudot, and D Taglioni. Joining, **Upgrading and Being Competitive in Global Value Chains: A Strategic Framework**. Policy Research Working Papers. The World Bank, 2013. https://doi.org/10.1596/1813-9450-6406
2. David A. Belsley, Edwin Kuh, Roy E. Welsch. **Detecting and Assessing Collinearity. In Regression Diagnostics**, 85–191. Wiley Series in Probability and Statistics. Hoboken, NJ, USA: John Wiley & Sons, Inc., 1980. https://doi.org/10.1002/0471725153.ch3
3. Bank, World. "**Innovation Policy : A Guide for Developing Countries**." World Bank Publications - Books, 2010. https://ideas.repec.org//b/wbk/wbpubs/2460.html .
4. Ferreira, Renan, Marcia Regina Camara, Vanderlei Sereia, and Carlos Caldarelli. **Estudo Da Competitividade Internacional Do Complexo Agroindustrial Brasileiro De Papel E Celulose, 1990-2013 Study Of International Competitiveness Of Pulp And Paper Brazilian Agribusiness Complex,** 1990-2013, 2015.
5. Sturgeon, T, Leonardo Lima Chagas, and Justin Barnes. "**Rota 2030: Updating Brazil's Automotive Industrial Policy to Meet the Challenges of Global Value Chains and the New Digital Economy**." October 4 (2017): 2017.

II. Articles

1. Almeida, Alexandre Nascimento de, João Carlos Garzel Leodoro da Silva, and Humberto Angelo. "**Competitividade Do Brasil e Canadá No Mercado de Madeira Serrada de Coníferas**." Ciência Florestal 23 (2013): 439–48.
2. Al-Wasity, RT, AF Ahmed, and SA Albadawi. "**An Economic Analysis Of The Competitiveness Of Dates And Their Role In International Agricultural Marketing In Iraq For The Period 2005-2019**." Iraqi Journal of Agricultural Sciences 54, no. 1 (2023): 205–15.
3. Andrea Szalavetz, "**Digital Transformation – Enabling Factory Economy Actors' Entrepreneurial Integration in Global Value Chains?**," Post-Communist Economies 32, no. 6 (August 17, 2020): 771–92, https://doi.org/10.1080/14631377.2020.1722588.
4. Bai, Jushan, Sung Hoon Choi, and Yuan Liao. "**Feasible Generalized Least Squares for Panel Data with Cross-Sectional and Serial Correlations**." arXiv, August 4, 2020. http://arxiv.org/abs/1910.09004.

5. Bakan, İsmail, and İnci Doğan. "**COMPETITIVENESS OF THE INDUSTRIES BASED ON THE PORTER'S DIAMOND MODEL: AN EMPIRICAL STUDY**." International Journal of Research and Reviews in Applied Sciences 11 (January 1, 2012).
6. Bilas, Vlatka, and Martina Sopta. "**CREATING A COMPETITIVE ADVANTAGE: NEW CHALLENGES AHEAD**." EMC REVIEW-ECONOMY AND MARKET COMMUNICATION REVIEW 21, no. 1 (2021): 217–26. https://doi.org/10.7251/EMC2101217B.
7. Boafowaa Oppong, Priscilla, and George Tweneboah. "**The Causal Relationship between Global Competitiveness and GVC Participation in Sub-Saharan Africa: A Network Approach**." Research in Globalization 7 (December 1, 2023): 100151. https://doi.org/10.1016/j.resglo.2023.100151.
8. Born, Benjamin, and Jörg Breitung. "**Testing for Serial Correlation in Fixed-Effects Panel Data Models**." Econometric Reviews 35, no. 7 (2016): 1290–1316.
9. Boys, Julian, and Antonio Andreoni. "**Upgrading through Global, Regional or National Value Chains? Firm-Level Evidence from the East African Textiles & Apparel Sector**." Geoforum 144 (August 2023): 103809. https://doi.org/10.1016/j.geoforum.2023.103809.
10. Chudik, Alexander, and M. Hashem Pesaran. "**Large Panel Data Models with Cross-Sectional Dependence: A Survey**." Globalization Institute Working Papers, Globalization Institute Working Papers, 2013. https://ideas.repec.org//p/fip/feddgw/153.html.
11. Cîrstea, Ştefan Dragoş. "**Travel &Tourism Competitiveness: A Study of World's Top Economic Competitive Countries**." Procedia Economics and Finance 15 (2014): 1273–80. https://doi.org/10.1016/S2212-5671(14)00588-7.
12. Dalum, Bent, Keld Laursen, and Gert Villumsen.**Structural Change in OECD Export Specialisation Patterns: De-Specialisation and 'Stickiness**.'International Review of Applied Economics 12, no. 3 (1998): 423–43.
13. Drukker, David M. "**Testing for Serial Correlation in Linear Panel-Data Models."** The Stata Journal 3, no. 2 (June 1, 2003): 168–77. https://doi.org/10.1177/1536867X0300300206.
14. Epede, Mesumbe Bianca, and Daoping Wang. "**Competitiveness and Upgrading in Global Value Chains: A Multiple-Country Analysis of the Wooden Furniture Industry**." Forest Policy and Economics 140 (July 1, 2022): 102737. https://doi.org/10.1016/j.forpol.2022.102737.
15. Fathi, Abolfazl, and Sahar Ahmadian. "**Competitiveness of the Iran Automotive Industry for Entrancing into Foreign Markets**." Procedia Economics and Finance 36 (2016): 29–41.
16. Fauceglia, Dario, Andrea Lassmann, Anirudh Shingal, and Martin Wermelinger. "**Backward Participation in Global Value Chains and Exchange Rate Driven Adjustments of Swiss Exports**." Review of World Economics 154, no. 3 (August 1, 2018): 537–84. https://doi.org/10.1007/s10290-018-0310-z.
17. Flux, A. W. "**Interregional and International Trade By Bertil Ohlin; International Economics By R. F. Harrod.**" The Economic Journal 44, no. 173 (March 1, 1934): 95–102. https://doi.org/10.2307/2224730.
18. Folorunsho M. Ajide, "**Business Climate and Global Value Chains: Insights from Africa,"** Transnational Corporations Review 15, no. 4 (December 1, 2023): 79–89, https://doi.org/10.1016/j.tncr.2022.11.001.
19. Gereffi, Gary. "**International Trade and Industrial Upgrading in the Apparel Commodity Chain.**" Journal of International Economics 48, no. 1 (June 1, 1999): 37–70. https://doi.org/10.1016/S0022-1996(98)00075-0.

20. Gereffi, Gary, John Humphrey, and Timothy Sturgeon. "**The Governance of Global Value Chains**." Review of International Political Economy 12, no. 1 (February 2005): 78–104. https://doi.org/10.1080/09692290500049805.

21. Gordeev, Roman. "**Comparative Advantages of Russian Forest Products on the Global Market**." Forest Policy and Economics 119 (October 1, 2020): 102286. https://doi.org/10.1016/j.forpol.2020.102286.

22. Greene, William H. **Econometric Analysis**. 4th ed. Upper Saddle River, N.J.: Prentice Hall, 2000.

23. Hashem Pesaran, M., and Takashi Yamagata. "**Testing Slope Homogeneity in Large Panels**." Journal of Econometrics 142, no. 1 (2008): 50–93.

24. Hausman, J. A. "**Specification Tests in Econometrics**." Econometrica 46, no. 6 (1978): 1251–71. https://doi.org/10.2307/1913827.

25. Hidalgo, AB. "**Especialização e Competitividade Do Nordeste No Mercado Internacional**." Revista Econômica Do Nordeste 29, no. nesp (1998): 491–515.

26. Horner, Rory. "**Beyond Facilitator? State Roles in Global Value Chains and Global Production Networks**." Geography Compass 11, no. 2 (2017): e12307. https://doi.org/10.1111/gec3.12307.

27. Jamal Hussain, Anwar Khan, and Kui Zhou, "**The Impact of Natural Resource Depletion on Energy Use and CO2 Emission in Belt & Road Initiative Countries: A Cross-Country Analysis**," Energy 199 (May 15, 2020): 117409, https://doi.org/10.1016/j.energy.2020.117409.

28. Islam, Mohammad Tarikul, and Michael Jay Polonsky. "**Validating Scales for Economic Upgrading in Global Value Chains and Assessing the Impact of Upgrading on Supplier Firms' Performance**." Journal of Business Research 110 (2020): 144–59.

29. Kiyota, Kozo, Keita Oikawa, and Katsuhiro Yoshioka. "**The Global Value Chain and the Competitiveness of Asian Countries**." Asian Economic Papers 16, no. 3 (2017): 257–81.

30. Lafay, Gérard. "**La Mesure Des Avantages Comparatifs Révélés**." Économie Prospective Internationale, no. 41 (1990): 27–43.

31. Li, Xing, Wei Zhou, and Jiani Hou. "**Research on the Impact of OFDI on the Home Country's Global Value Chain Upgrading**." International Review of Financial Analysis 77 (October 1, 2021): 101862. https://doi.org/10.1016/j.irfa.2021.101862.

32. Liu, Yipeng, and Demetris Vrontis. "**Emerging-Market Firms Venturing into Advanced Economies: The Role of Context.**" Thunderbird International Business Review 59, no. 3 (2017): 255–61. https://doi.org/10.1002/tie.21900.

33. Maia, Sinézio Fernandes. "**Impactos Da Abertura Econômica Sobre as Exportações Agrícolas Brasileiras: Analise Comparativa**," 1–20, 2002.

34. Marcato, Marília Bassetti, Carolina Troncoso Baltar, and Fernando Sarti. "**Upstreamness, Exports and International Competitiveness: Lessons from the Case of China**." Nova Economia 33 (July 21, 2023): 37–64. https://doi.org/10.1590/0103-6351/7252.

35. Mutascu, Mihai. "**A Bootstrap Panel Granger Causality Analysis of Energy Consumption and Economic Growth in the G7 Countries**." Renewable and Sustainable Energy Reviews 63, no. C (2016): 166–71.

36. Markus Eberhardt and Stephen Bond, "**Cross-section dependence in nonstationary panel models: a novel estimator,**" MPRA Paper, MPRA Paper, October 7, 2009, https://ideas.repec.org//p/pra/mprapa/17692.html.

37. Nadeem, Muhammad, Siqi Lou, Zilong Wang, Ullah Sami, Syed Ahtsham Ali, Qaiser Abbas, and Seyfettin Artan. "**Efficiency of Domestic Institutional Arrangements for Environmental Sustainability along the Way to Participate in Global Value Chains: Evidence from Asia**." Economic Research-Ekonomska Istraživanja 36, no. 1 (December 31, 2023): 516–35. https://doi.org/10.1080/1331677X.2022.2077793.

38. Obasaju, Barnabas Olusegun, Wumi Kolawole Olayiwola, Henry Okodua, Oluwasogo Sunday Adediran, and Adedoyin Isola Lawal. "**Regional Economic Integration and Economic Upgrading in Global Value Chains: Selected Cases in Africa**." Heliyon 7, no. 2 (February 2021): e06112. https://doi.org/10.1016/j.heliyon.2021.e06112.

39. Okah Efogo, Françoise, Kwami Ossadzifo Wonyra, and Evans Osabuohien. "**Foreign Direct Investment and Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Lessons from the Last Decade**." International Review of Applied Economics 36, no. 2 (March 4, 2022): 264–84. https://doi.org/10.1080/02692171.2021.1962255.

40. Pathikonda, Vilas, and Thomas Farole. "**A Capability-Based Assessment of GVC Competitiveness for the SACU Region**," n.d. https://openknowledge.worldbank.org/server/api/core/bitstreams/10aa0303-e455-5246-a307-81bbb68ebe3f/content

41. Pesaran, M. Hashem. "**Testing Weak Cross-Sectional Dependence in Large Panels**." Econometric Reviews 34, no. 6–10 (May 22, 2015): 1089–1117. https://doi.org/10.1080/07474938.2014.956623.

42. Pesaran, M. Hashem. "**A Simple Panel Unit Root Test in the Presence of Cross-Section Dependence.**" Journal of Applied Econometrics 22, no. 2 (2007): 265–312.

43. Pesaran, M. Hashem "**General Diagnostic Tests for Cross Section Dependence in Panels**." Working Paper. Faculty of Economics, June 2004. https://doi.org/10.17863/CAM.5113.

44. Pesaran, M. Hashem "**General Diagnostic Tests for Cross Section Dependence in Panels**." SSRN Electronic Journal, 2004. https://doi.org/10.2139/ssrn.572504.

45. Policy, Directorate-General Regional. "**A Study on the Factors of Regional Competitiveness,"** 2003.

46. Rand, John, Paula Castro Rodriguez, Finn Tarp, and Neda Trifkovic. "**Economic and Environmental Upgrading after a Policy Reform: The Case of Timber Value Chain in Myanmar**." Journal of Rural Studies 99 (April 1, 2023): 20–34. https://doi.org/10.1016/j.jrurstud.2023.02.008.

47. Reiljan, Janno, Maria Hinrikus, and Anneli Ivanov. "**Key Issues in Defining and Analysing the Competitiveness of a Country**." SSRN Electronic Journal, 2003. https://doi.org/10.2139/ssrn.418540.

48. Ricardo, David. "**From the Principles of Political Economy and Taxation**." In Readings in the Economics of the Division of Labor: The Classical Tradition, 127–30. World Scientific, 2005.

49. Sanguinet, Eduardo Rodrigues, Augusto Mussi Alvim, and Miguel Atienza. "**Trade Agreements and Participation in Global Value Chains: Empirical Evidence from Latin America**." The World Economy 45, no. 3 (March 2022): 702–38. https://doi.org/10.1111/twec.13185.

50. Schirigatti, Elisangela Lobo. "**Dinâmica Das Exportações e Avaliação Da Competitividade Do Setor de Mate Brasileiro**," 2014.

51. Sener, Sefer, and Deniz Delican. "**The Causal Relationship between Innovation, Competitiveness and Foreign Trade in Developed and Developing Countries**." Procedia Computer Science 158 (2019): 533–40.

52. Shuai, Jing, Xinjie Peng, Yujia Zhao, Yilan Wang, Wei Xu, Jinhua Cheng, Yang Lu, and Jingjin Wang. "**A Dynamic Evaluation on the International Competitiveness of China's Rare Earth Products: An Industrial Chain and Tech-Innovation Perspective**." Resources Policy 75 (March 1, 2022): 102444. https://doi.org/10.1016/j.resourpol.2021.102444.

53. Siqueira, Kennya Beatriz, and Lucas Campio Pinha. "**Vantagens Comparativas Reveladas Do Brasil No Comércio Internacional de Lácteos**." Boletim de Pesquisa e Desenvolvimento. Embrapa Gado, 2011.

54. Smit, AJ. "**The Competitive Advantage of Nations: Is Porter's Diamond Framework a New Theory That Explains the International Competitiveness of Countries?**" Southern African Business Review 14, no. 1 (2010).

55. Soares, Naisy Silva, Eliane Pinheiro de Sousa, and Wescley de Freitas Barbosa. **Desempenho Exportador Do Agronegócio No Ceará**. Revista de Política Agrícola 22, no. 2 (2013): 54–66.

56. Sturgeon, Timothy J., and Momoko Kawakami. "**Global Value Chains in the Electronics Industry: Characteristics, Crisis, and Upgrading Opportunities for Firms from Developing Countries**." International Journal of Technological Learning, Innovation and Development 4, no. 1–3 (January 2011): 120–47. https://doi.org/10.1504/IJTLID.2011.041902.

57. Sun, Sunny, Hao Chen, and Erin Pleggenkuhle-Miles. "**Moving Upward in Global Value Chains: The Innovations of Mobile Phone Developers in China**." Chinese Management Studies 4 (June 28, 2010). https://doi.org/10.1108/17506141011094118.

58. Swamy, P. a. V. B. "**Efficient Inference in a Random Coefficient Regression Model**." Econometrica 38, no. 2 (1970): 311–23.

59. Tanrattanaphong, Borworn, Baiding Hu, and Christopher Gan. "**The Impacts of Value Chain Upgrading on the Export of Processed Food**." Food Policy 93 (May 1, 2020): 101906. https://doi.org/10.1016/j.foodpol.2020.101906.

60. Tinta, Abdoulganiour Almame. "**The Determinants of Participation in Global Value Chains: The Case of ECOWAS**." Cogent Economics & Finance 5, no. 1 (2017): 1389252.

61. Upadhyaya, Shyam. "**Composite Measure of Industrial Performance for Cross-Country Analysis**." Voprosy Statistiki 26, no. 1 (February 1, 2019): 35–43. https://doi.org/10.34023/2313-6383-2019-26-1-35-43.

62. Westerlund, Joakim. "**Testing for Error Correction in Panel Data.**" Oxford Bulletin of Economics and Statistics 69, no. 6 (2007): 709–48. https://doi.org/10.1111/j.1468-0084.2007.00477.x.

63. Zhu, Huiming, Zheng Li, and Peng Guo. "**The Impact of Income, Economic Openness and Interest Rates on Housing Prices in China: Evidence from Dynamic Panel Quantile Regression**." Applied Economics 50, no. 38 (August 15, 2018): 4086–98. https://doi.org/10.1080/00036846.2018.1441512.

64. Zicheng Ma et al., "**National Innovation Systems and Global Value Chain Participation: The Role of Entrepreneurship**," The European Journal of Development Research 34, no. 2 (April 1, 2022): 897–920, https://doi.org/10.1057/s41287-021-00405-0.

III.Reports and working papers.

1. **IMD** World Competitiveness Booklet 2022, https://imd.cld.bz/IMD-World-Competitiveness-Booklet-2022.
2. **IBRD**. World Development Report 2020 :: trading for development in the age of global value chains. World Bank, 2020. https://digitallibrary.un.org/record/3850531.
3. **WTO** | Global Value Chain Development Report 2017." Accessed November 8, 2023. https://www.wto.org/english/res_e/publications_e/gvcd_report_17_e.htm.
4. Ylömäki, Tobias. "**Global Value Chain Upgrading**." ETLA Working Papers, 2016.
5. OECD. "**Participation in Global Value Chains**." Paris: OECD, November 22, 2017. https://doi.org/10.1787/sti_scoreboard-2017-33-en.
6. Schwab, Klaus."**The Global Competitiveness Report 2018**." World Economic Forum,2018
7. **Competitiveness and Technological Upgrading in Global Value Chains**: Ev." Accessed June 19, 2023. https://www.taylorfrancis.com/chapters/edit/10.4324/9781315773728-4/competitiveness-technological-upgrading-global-value-chains-evidence-indonesian-electronics-garment-sectors-yohanes-kadarusman-khalid-nadvi.
8. **Connecting Local Producers in Developing Countries to Regional and Global Value Chains: Update**. OECD Trade Policy Papers. Vol. 160. OECD Trade Policy Papers, January 8, 2014. https://doi.org/10.1787/5jzb95f1885l-en.
9. Kowalski, Przemyslaw, Javier Lopez Gonzalez, Alexandros Ragoussis, and Cristian Ugarte. "**Participation of Developing Countries in Global Value Chains: Implications for Trade and Trade-Related Policies**." Paris: OECD, April 1, 2015. https://doi.org/10.1787/5js33lfw0xxn-en.
10. Hubert Escaith and Sebastian Miroudot, "**Industry-Level Competitiveness and Inefficiency Spillovers in Global Value Chains**,"24th International Input-Output Conference, Seoul, Korea. 2016:1-29.

IV.websites

1. https://imd.cld.bz/IMD-World-Competitiveness-Booklet-2022.
2. https://stat.unido.org/database/CIP%20-%20Competitive%20Industrial%20Performance%20Index
3. https://unctadstat.unctad.org/wds/ReportFolders/reportFolders.aspx?sCS_ChosenLang=en
4. https://wits.worldbank.org/gvc/gvc-data-download.html
5. https://databank.worldbank.org/source/world-development-indicators#
6. https://www.fraserinstitute.org/studies/economic-freedom
7. https://ourworldindata.org/human-development-index
8. https://kof.ethz.ch/en/forecasts-and-indicators/indicators/kof-globalisation-index.html
9. https://www.govindicators.org.

الملاحق

الملحق رقم 1 الاحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج الأول

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
GCI	270	98.87390	86.6521	60.5198	100
DVX	270	9.64e+07	1.36e+08	8119807	6.77e+08
FVA	270	9.94e+07	1.00e+08	8889569	4.96e+08
TRADE	270	84.90937	18.46087	69	95
Pat	270	25439.45	3.5736	23	95327
RES	270	90.81480	71.51079	0.10214	3.87
KOF	270	80.63969	8.639699	53.1630	91.14088
WGI	270	1.662649	0.282893	0.84208	2.25347
HDI	270	0.9089784	0.03943	0.779	0.962

الملحق رقم 2 اختبار Wooldridge للارتباط الذاتي

```
Wooldridge test for autocorrelation in panel data
H0: no first order autocorrelation
    F(  1,       8) =     75.204
          Prob > F =      0.0000
```

الملحق رقم 3 اختبار التعدد الخطي

Variable	VIF	1/VIF
KOF	6.31	0.158489
DVX	4.81	0.207881
RES	4.63	0.215842
HDI	3.22	0.310488
FVA	3.02	0.331363
WGI	2.46	0.407302
TRADE	2.07	0.483702
PAT	1.80	0.557007
Mean VIF	3.54	

الملحق رقم 4 تقدير نموذج التأثيرات الثابته

```
Fixed-effects (within) regression               Number of obs      =       216
Group variable: pays                            Number of groups   =         9

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.3987                                         min =        24
     Between = 0.7043                                         avg =      24.0
     Overall = 0.4081                                         max =        24

                                                F(8,199)           =     16.49
corr(u_i, Xb) = -0.8962                         Prob > F           =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         GCI | Coefficient  Std. err.      t    P>|t|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         FVA |   .1077631   .0475539     2.27   0.025      .013989    .2015373
         DVX |   .0825345   .0561153     1.47   0.143    -.0281224    .1931914
       TRADE |  -.3143521   .1897494    -1.66   0.099    -.6885296    .0598253
         PAT |    .013536   .0065263     2.07   0.039     .0006664    .0264056
         RES |   .0320535   .0580421     0.55   0.581     -.082403     .14651
         KOF |  -1.542112   .4079898    -3.78   0.000    -2.346651   -.7375742
         WGI |    .083088   .0723695     1.15   0.252    -.0596216    .2257976
         HDI |  -.3466326   .4129386    -0.84   0.402     -1.16093    .4676645
       _cons |   3.931537   .7036934     5.59   0.000     2.543884     5.31919
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |  .05080313
     sigma_e |  .03042629
         rho |  .73600409   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
F test that all u_i=0: F(8, 199) = 5.01                     Prob > F = 0.0000
```

الملحق رقم 5 تقدير نموذج التأثيرات العشوائية

```
Random-effects GLS regression                   Number of obs      =       216
Group variable: pays                            Number of groups   =         9

R-squared:                                      Obs per group:
     Within  = 0.3261                                         min =        24
     Between = 0.9139                                         avg =      24.0
     Overall = 0.5351                                         max =        24

                                                Wald chi2(8)       =    238.23
corr(u_i, X) = 0 (assumed)                      Prob > chi2        =    0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         GCI | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         FVA |   .0409824   .0093597     4.38   0.000     .0226378    .0593271
         DVX |   .0437253   .0106154     4.12   0.000     .0229195    .0645311
       TRADE |   .2877816   .1250385     2.30   0.021     .0427107    .5328525
         PAT |   .0260921   .0053942     4.84   0.000     .0155197    .0366646
         RES |   .0807211   .0222921     3.62   0.000     .0370294    .1244128
         KOF |  -1.126427   .1378042    -8.17   0.000    -1.396519   -.8563363
         WGI |   .1898475   .0588822     3.22   0.001     .0744404    .3052545
         HDI |    .014189   .2471033     0.06   0.954    -.4701245    .4985026
       _cons |     2.7311   .3984337     6.85   0.000     1.950185    3.512016
-------------+----------------------------------------------------------------
     sigma_u |          0
     sigma_e |  .03042629
         rho |          0   (fraction of variance due to u_i)
------------------------------------------------------------------------------
```

الملحق رقم 6 اختبار (Breusch and Pagan) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات العشوائية والنموذج التجميعي

```
Breusch and Pagan Lagrangian multiplier test for random effects

        GCI[pays,t] = Xb + u[pays] + e[pays,t]

    Estimated results:
                     |       Var     SD = sqrt(Var)
             ---------+-----------------------------
                 GCI |    .002421       .0492034
                   e |   .0010903       .0330197
                   u |   .0004341       .0208358

    Test: Var(u) = 0
                            chibar2(01) =   111.88
                         Prob > chibar2 =   0.0000
```

الملحق رقم 7 اختبار (Hausman) للمفاضلة بين نموذج التأثيرات الثابتة ونموذج التأثيرات العشوائية

```
                 ---- Coefficients ----
             |      (b)          (B)            (b-B)     sqrt(diag(V_b-V_B))
             |       fe           re         Difference       Std. err.
-------------+----------------------------------------------------------------
         FVA |    .1077631     .0409824        .0667807        .0466237
         DVX |    .0825345     .0437253        .0388092        .0551021
       TRADE |   -.3143521     .2877816       -.6021337        .1427242
         PAT |     .013536     .0260921       -.0125561        .0036736
         RES |    .0320535     .0807211       -.0486676        .0535905
         KOF |   -1.542112    -1.126427       -.4156849        .3840126
         WGI |     .083088     .1898475       -.1067595        .0420742
         HDI |   -.3466326      .014189       -.3608216        .3308448
------------------------------------------------------------------------------
                           b = Consistent under H0 and Ha; obtained from xtreg.
            B = Inconsistent under Ha, efficient under H0; obtained from xtreg.

Test of H0: Difference in coefficients not systematic

    chi2(8) = (b-B)'[(V_b-V_B)^(-1)](b-B)
            =  21.44
Prob > chi2 = 0.0061
(V_b-V_B is not positive definite)
```

الملحق رقم 8 الاختبارات تشخيص النموذج

```
Pesaran's test of cross sectional independence =    11.668, Pr = 0.0000

Average absolute value of the off-diagonal elements =     0.445
```

```
Modified Wald test for groupwise heteroskedasticity
in fixed effect regression model

H0: sigma(i)^2 = sigma^2 for all i

chi2 (9)  =     1433.20
Prob>chi2 =      0.0000
```

```
Heteroskedasticity-robust Born and Breitung (2016) HR-test as postestimation
Panelvar: pays
Timevar: Year
```

Variable	HR-stat	p-value	N	maxT	balance?
Post Estimation	5.37	0.000	9	24	balanced

```
Notes: Under H0, HR ~ N(0,1)
   H0: No first-order serial correlation.
   Ha: Some first order serial correlation.
```

الملحق رقم 9 تقدير نموذج FGLS-igls

```
Augmented Mean Group estimator (Bond & Eberhardt, 2009; Eberhardt & Teal, 2010)

Common dynamic process included as additional regressor
All coefficients present represent averages across groups (pays)
Coefficient averages computed as outlier-robust means (using rreg)

Mean Group type estimation                          Number of obs =     243
AMG                                                 Wald chi2(5)  =   38.02
                                                    Prob > chi2   =  0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         CIP | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         DVX |   .2619361   .1084292     2.42   0.016     .0494188    .4744534
         FVA |   .1347585   .0670196     2.01   0.044     .0034025    .2661146
        FREE |   .7185886    .263718     2.72   0.006     .2017109    1.235466
         RES |  -.2785249   .1451148    -1.92   0.055    -.5629447    .0058949
         HDI |   .8485133   .2055716     4.13   0.000     .4456004    1.251426
  __00000R_c |   .5528808    .142095     3.89   0.000     .2743797     .831382
       _cons |  -4.126954   1.195191    -3.45   0.001    -6.469487   -1.784422
------------------------------------------------------------------------------
Root Mean Squared Error (sigma): 0.0407
(RMSE uses residuals from group-specific regressions: unaffected by 'robust').
Variable __00000R_c refers to the common dynamic process.
```

الملحق رقم 10 الاحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج الثاني

Variable	Obs	Mean	Std. dev.	Min	Max
CIP	270	.2538628	.1189311	.0182005	.5458293
DVX	270	9.64e+07	1.36e+08	8119807	6.77e+08
FVA	270	9.94e+07	1.00e+08	8889569	4.96e+08
HDI	270	0.9089784	0.03943	0.779	0.962
RES	270	90.81480	71.51079	0.10214	3.87
FREE	270	84.30741	61.42656	61.4	90.5

الملحق رقم 11 اختبار تجانس الانحدار للنموذج الثاني

```
Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous
------------------------------------
         Delta          p-value
         10.281           0.000
 adj.    11.945           0.000
------------------------------------
Variables partialled out: constant
```

الملحق رقم 12 اختبار التكامل المشترك للنموذج الثاني

```
Bootstrapping critical values under H0.........
Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.........

Results for H0: no cointegration
With 9 series and 5 covariates
Average AIC selected lag length: 0
Average AIC selected lead length: .22

-------------------------------------------------------------------+
 Statistic |   Value   |  Z-value  |  P-value  | Robust P-value |
-----------+-----------+-----------+-----------+----------------|
     Gt    |   -2.065  |    0.393  |   0.053   |      0.003     |
     Ga    |   -5.569  |    2.405  |   0.006   |      0.001     |
     Pt    |  -15.222  |   -7.837  |   0.000   |      0.005     |
     Pa    |  -16.367  |   -3.144  |   0.001   |      0.016     |
-------------------------------------------------------------------+
```

الملحق رقم 13 تقدير نموذج AMG

```
Augmented Mean Group estimator (Bond & Eberhardt, 2009; Eberhardt & Teal, 2010)

Common dynamic process included as additional regressor
All coefficients present represent averages across groups (pays)
Coefficient averages computed as outlier-robust means (using rreg)

Mean Group type estimation                          Number of obs =    243
AMG                                                 Wald chi2(5)  =  38.02
                                                    Prob > chi2   = 0.0000

------------------------------------------------------------------------------
         CIP | Coefficient  Std. err.      z    P>|z|     [95% conf. interval]
-------------+----------------------------------------------------------------
         DVX |   .2619361   .1084292     2.42   0.016     .0494188    .4744534
         FVA |   .1347585   .0670196     2.01   0.044     .0034025    .2661146
        FREE |   .7185886    .263718     2.72   0.006     .2017109    1.235466
         RES |  -.2785249   .1451148    -1.92   0.055    -.5629447    .0058949
         HDI |   .8485133   .2055716     4.13   0.000     .4456004    1.251426
  __00000R_c |   .5528808    .142095     3.89   0.000     .2743797     .831382
       _cons |  -4.126954   1.195191    -3.45   0.001    -6.469487   -1.784422
------------------------------------------------------------------------------
Root Mean Squared Error (sigma): 0.0407
(RMSE uses residuals from group-specific regressions: unaffected by 'robust').
Variable __00000R_c refers to the common dynamic process.
```

الملحق رقم 14 الاحصائيات الوصفية لمتغيرات النموذج الثالث

```
    Variable |        Obs        Mean    Std. dev.       Min        Max
-------------+---------------------------------------------------------
        RSCA |        270    0.062353     0.09040   -0.39788   0.238284
         DVX |        270    9.64e+07    1.36e+08    8119807   6.77e+08
         FVA |        270    9.94e+07    1.00e+08    8889569   4.96e+08
        FREE |        270    84.30741    61.42656       61.4       90.5
         KOF |        270    80.63969    8.639699    53.1630   91.14088
```

الملحق رقم 15 اختبار تجانس الانحدار للنموذج الثالث

Testing for slope heterogeneity
(Pesaran, Yamagata. 2008. Journal of Econometrics)
H0: slope coefficients are homogenous

	Delta	p-value
	11.185	0.000
adj.	12.753	0.000

Variables partialled out: constant

الملحق رقم 16 اختبار التكامل المشترك للنموذج الثالث

Bootstrapping critical values under H0.....
Calculating Westerlund ECM panel cointegration tests.....

Results for H0: no cointegration
With 10 series and 4 covariates

Statistic	Value	Z-value	P-value	Robust P-value
Gt	-5.461	-10.708	0.000	0.020
Ga	-1.643	3.662	1.000	0.240
Pt	-9.165	-3.199	0.001	0.000
Pa	-2.142	1.718	0.957	0.000

الملحق رقم 17 تقدير نموذج MM-QR

MM-QR regression results

Number of obs = 260

.1 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	5.48e-11	1.44e-10	0.38	0.704	-2.28e-10	3.38e-10
Fva	-1.90e-10	1.80e-10	-1.06	0.291	-5.42e-10	1.62e-10
kof	-.002974	.0032793	-0.91	0.364	-.0094015	.0034534
Free	.0004067	.0004155	0.98	0.328	-.0004076	.001221

.2 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	7.69e-11	1.08e-10	0.71	0.477	-1.35e-10	2.89e-10
Fva	-1.97e-10	1.34e-10	-1.46	0.143	-4.60e-10	6.65e-11
kof	-.0026534	.0024544	-1.08	0.280	-.0074638	.0021571
Free	.000482	.0003108	1.55	0.121	-.0001273	.0010912

.3 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	9.33e-11	8.39e-11	1.11	0.266	-7.11e-11	2.58e-10
Fva	-2.02e-10	1.04e-10	-1.94	0.053	-4.07e-10	2.24e-12
kof	-.0024158	.0019054	-1.27	0.205	-.0061502	.0013187
Free	.0005377	.0002414	2.23	0.026	.0000646	.0010108

.4 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	1.06e-10	6.86e-11	1.55	0.122	-2.84e-11	2.41e-10
Fva	-2.06e-10	8.53e-11	-2.42	0.015	-3.74e-10	-3.93e-11
kof	-.0022315	.0015577	-1.43	0.152	-.0052846	.0008216
Free	.0005809	.0001977	2.94	0.003	.0001935	.0009684

.5 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	1.23e-10	5.75e-11	2.13	0.033	9.86e-12	2.35e-10
Fva	-2.12e-10	7.15e-11	-2.96	0.003	-3.52e-10	-7.18e-11
kof	-.0019918	.0013057	-1.53	0.127	-.0045509	.0005674
Free	.0006372	.0001658	3.84	0.000	.0003123	.0009622

.6 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	1.34e-10	5.84e-11	2.29	0.022	1.93e-11	2.48e-10
Fva	-2.15e-10	7.25e-11	-2.97	0.003	-3.58e-10	-7.33e-11
kof	-.0018319	.0013249	-1.38	0.167	-.0044287	.0007649
Free	.0006747	.000168	4.02	0.000	.0003455	.0010039

.7 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	1.43e-10	6.39e-11	2.23	0.026	1.73e-11	2.68e-10
Fva	-2.18e-10	7.95e-11	-2.74	0.006	-3.74e-10	-6.24e-11
kof	-.0017025	.0014519	-1.17	0.241	-.0045482	.0011433
Free	.0007051	.0001837	3.84	0.000	.000345	.0010652

.8 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	1.50e-10	7.15e-11	2.10	0.036	1.01e-11	2.91e-10
Fva	-2.21e-10	8.90e-11	-2.48	0.013	-3.95e-10	-4.64e-11
kof	-.0015906	.0016245	-0.98	0.328	-.0047746	.0015933
Free	.0007313	.0002054	3.56	0.000	.0003287	.001134

.9 Quantile regression

	Coefficient	Std. err.	z	P>|z|	[95% conf.	interval]
Dvx	1.58e-10	8.11e-11	1.95	0.051	-8.23e-13	3.17e-10
Fva	-2.23e-10	1.01e-10	-2.21	0.027	-4.21e-10	-2.57e-11
kof	-.0014774	.0018417	-0.80	0.422	-.0050871	.0021322
Free	.0007579	.000233	3.25	0.001	.0003012	.0012146